كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق؟

أنديرز أسلوند

ترجمة: محمد جمال إمام



أندريز أسلوند

كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق ؟

ترجمة

محمد جمال إمام

338,947
٣٣٨,٩٤٧
أسلوند ، أنديرز ، ١٩٥٢ ـ
كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق ؟ / أنديرز أسلوند ؛
ترجمة محمد جمال إمام ـ الطبعة ١. ـ القاهرة : مركز الأهرام للترجمة
والنشر ، ١٩٩٧ . « ٢٧٢ صفحة »

ترجمة لـ How Russia became a market economy
١ ـ روسيا (اتحاد) ـ أوضاع اقتصادية ـ ١٩٩١ ـ
٢ ـ روسيا (اتحاد) ـ سياسة اقتصادية ـ ١٩٩١ ـ
٣ ـ الاتحاد السوفيتى ـ أوضاع اقتصادية ـ ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ ـ
٤ ـ الاتحاد السوفيتى ـ سياسة اقتصادية ـ ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ ـ
ب ـ العنوان .

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣



إلى والديّ

تصدير

أفضى الجدل الحاد الذى دار فى كل من روسيا والغرب حول تحول الاقتصاد الروسى إلى اقتصاد السوق إلى تشويه صورة هذا التحول . وفى حين أن هذا الكتاب يتخذ موقفا واضحا فى تحبيذ النهج الراديكالى ، فإنه يحاول تمحيص جملة من المشاكل التى ينطوى عليها الأمر ، ويبرز مدى الانهيار الذى حاق بالاقتصاد والنظام السوفييتيين . ويستعرض الكتاب الكيفية التى نشأ وتطور بها برنامج الإصلاح الاقتصادى ، ملقيا الضوء على الحدة اللاذعة التى اتسم بها الجدل الروسى الداخلى .

ويقدم أنديرز أسلوند فى غضون تحليله للتحول الاقتصادى الروسى ، نماذج كثير من المشاكل التى يمكن أن تتسبب فيها التدابير المتوانية ، إلا أنه يشير إلى أن التدابير الجذرية الجديدة تمكنت فى نهاية المطاف من حل الكثير من الصعوبات . ويحاج أسلوند ، بخاصة ، بأنه لا يمكن السيطرة على التضخم إلا بعد تفكيك منطقة الروبل . ويسلم بأن التحرير لم يكن واسع المدى بدرجة كافية ، وبأنه عاد بمنافع كبيرة على من كانوا في المكان المناسب . وعلاوة على ذلك ، فقد واجه التثبيت الاقتصادى الكلى حربا من مدراء المنشآت المملوكة للدولة الذين لم تكن لديهم رغبة فى التكيف مع اقتصاد السوق ، وكانوا يرغبون فى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الدعوم الحكومية خلال عملية الانتقال . بيد أن الخصخصة حققت فيما يبدو نجاحا مدهشا بفضل السياسات الماهرة التى اقترحها الإصلاحيون . وإجمالا ، يعتقد أسلوند أن روسيا أصبحت حقيقة من بلدان اقتصاد السوق ، مهما اتسم ذلك بعدم الكمال .

وتعرب مؤسسة بروكينجز عن شكرها وامتنانها للدعم المالى الذى قدمته لهذا المشروع « مؤسسة كارنيجى » بنيويورك و« مؤسسة جون د . ماكارثر وكاترين ت . ماكارثر » .

والآراء المعرب عنها فى هذه الدراسة تخص المؤلف وحده ، ولا ينبغى نسبتها إلى أى شخص أو منظمة من المشار إليهم آنفا ، أو إلى أمناء مؤسسة بروكينجز أو مسئوليها أو موظفيها .

بروس ك . ماكلورى
رئيس المؤسسة

أبريل ١٩٩٥
واشنطون العاصمة .

شكر وتقدير

قمت بتأليف هذا الكتاب فى الفترة من مارس إلى أغسطس ١٩٩٤ عندما كنت دارسا زائرا فى برنامج دراسات السياسة الخارجية فى مؤسسة بروكينجز ، خلال الإجازة الدراسية التى حصلت عليها من معهد استوكهولم لاقتصادات أوروبا الشرقية التابع لمدرسة العلوم الاقتصادية فى استوكهولم . وإننى أشعر بالإمتنان لجون شتاينبرونر الذى دعانى للدراسة فى مؤسسة بروكينجز ، ولناتاشا هريتزوك ، مساعدتى فى مجال البحوث ، التى قدمت دعما ممتازا لجهودى .

ويستند هذا المجلد إلى ما قمت به من عمل كمستشار اقتصادى للحكومة الروسية فى الفترة من نوفمبر ١٩٩١ إلى يناير ١٩٩٤ . وتستلزم مثل هذه الوظيفة بحكم طبيعتها إجراء محادثات مستفيضة مع أناس كثيرين ، وقراءة عدد لا يحصى من المذكرات غير المنشورة المقدمة من شتى المصادر . وإننى أشعر بالامتنان لكل شخص أتيح لى أن أتصل به .

وأود أن أعرب عن إعجابى وتقديرى الكبيرين ليجور جايدار ، وأناتولى تشوبايس ، وبوريس فيدوروف ، وهم الرجال الذين يقفون وراء التحول الروسى الكبير إلى اقتصاد السوق . كما أننى أقدر كل التقدير اشتغالى فى الحكومة الروسية مع الكساندر شوخين ، وسيرجى فاسيلييف ، ويفجينى ياسين ، وأندرى إلاريونوف ، وبيتر فيلبوف ، وفلاديمير كوسمارسكى ، وأندرى كازمين ، وسيرجى أليكساشينكو ، وبيتر أفين ، وأليكسى أوليوكاييف ، وفلاديمير ماو ، وماكسيم بويتشكو ، وكونسطانتين كاجالوفسكى ، وليونيد جريجورئيف ، وأليكسى موجين ، وآنا تياجونينكو ، ولقد التقيت مع الكثيرين جدا من المسئولين الروس الآخرين ، وتعلمت منهم .

ومن بين المستشارين الغربيين للحكومة الروسية ، أدين بالفضل بوجه خاص لجيفرى د . ساكس الذى كان قائدنا الفكرى بلا منازع . فقد كان بوسعه ، عند مواجهة أى حالة من الحالات ، أن يؤصل الإطار المفاهيمى لأى مشكلة وأن يهيكلها ، وأن يقترح لها على الفور حلا سليما وملموسا . كما تعلمت الكثير من زملائى دافيد ليبتون ، وماريك دابروفسكى ، وجاتشيك روستوفسكى ، وريتشارد لايارد ، وأندرى شليفير ، وتشارلس ويبلوتسز . وكان من بين المحاورين القيمين الآخرين ستانلى فيشر ، ولورانس سوميرز ، وبيتر أوبينهايمر . وكان يعمل معنا أصلا فى وحدة الاقتصاد الكلى والمالية فى وزارة المالية الروسية ، التى اشتركت مع جيفرى ساكس فى إدارتها ، عدد كبير من المساعدين الغربيين والروس المستخدمين فى موسكو ، كانوا يقومون بتقصى الحقائق وتحليلها وبصياغة السياسات المقترحة . ومن بين الكثيرين من هؤلاء

الأشخاص ، أود أن أعرب عن امتنانى بصفة خاصة لمستيسلاف أفاناسييف ، وجون أندرسون ، ومارتن أندرسون ، وأندرو بيرج ، ولارس بيرجستروم ، وبيتر بوونه ، وفلاديمير كابيليك ، وجاك ديلبلا ، وبوزيدار دجيليك ، والكساندر دينكين ، وميشيل ايلام ، ودوجلاس جالبى ، وألا جانتمان ، وبريجيت جرانفيل ، وجوناثان هاى ، وتورون هيدباك ، وجورج كجلجرين ، وأندرى لوشين ، ورورى ماكفركوهار ، ومارك ناجيل ، والكساندر ناومينكوف ، وألكساندر نيتشيبوروك ، وبيتر أورتسزاج ، وأندريا ريتشتر ، وميخائيل سارافانوف ، وجوديث شابيرو ، وكريستوفر سمارت ، وبافل تيلوخين ، وأندرو وارنر ، وأوليفر ويكس ، ويوتشين فيرموث ، وأناستازيا زوتيفا . وقد مولت عملنا الحكومة السويدية ومؤسسة فورد ، وكان دعمهما السخى يحظى بالامتنان التام .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد استفدت من اتصالاتى مع الكثير من المحاورين الروس النافذى البصيرة . وأود أن أوجه الشكر بخاصة إلى ميخائيل بيرجر ، وتاتيانا دولجوبياتوفا ، وألكسى كودرين ، وميخائيل ليونتيف ، ونينا أودينج ، وفاسيلى سيليونين ، وليليا شيفتسوفا ، ونيكولاى شميليف ، وجالينا ستاروفويتوفا ، وديمترى ترافين ، وفالنتينا فيدينييفا ، وماريا فيشنيفسكايا ، وأركادى فولسكى ، وإينا فويتايا ، وروبين إيفستيجنييف ، وجينادى زوتييف . ومن بين المحاورين الغربيين الذين التقيتهم فى موسكو ، أشعر بالامتنان بوجه خاص لأورجان بيرنر ، وتشارلز بليتزر ، وبيلار بونيت ، وليلى بولتون ، وأندرو كولى ، وستيفن ارلانجير ، وكريستوفر جرانفيل ، وأكيو كاواتو ، وجون لويد ، وبيير موريل ، وجيوفرى موريل ، وجون باركر .

وفى معهد استوكهولم لاقتصادات أوروبا الشرقية ، زودنى جون مالمكويست وإيفا يوهانسون بالمساعدة الإدارية ، وأتاح لى أردو هانسون ، وستين لوثمان ، وأورجان سيوبيرج ، وإيفا سوندكويست امكانية تبادل وجهات النظر الفكرية . وقد كان جوران اينيرفيلت وميشيل سوهلمان بمثابة سند قوى لى من نواحى كثيرة ، وأمدنى كارل بليدت ومارجريتا آف أوجلاس بالدعم المعنوى والشهرة الجماهيرية .

وإبان وجودى فى واشنطون ، نظمت حلقات دراسية حول كتابى ، واستفدت من المناقشات التى دارت حوله مع زملاء فى شتى المؤسسات . وكان من بين الأماكن التى عقدت فيها هذه الأحداث ، معهد المنشأة الأمريكية ، ، ومؤسسة بروكينجز ، ومنشأة كارنيجى للسلم الدولى ، ومعهد كاتو ، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ومجلس العلاقات الخارجية ، وجامعة جورج واشنطون ، ومجلس الاحتياطى الأمريكى ، وجامعة جورج تاون ، ومعهد العلوم الاقتصادية الدولية ، ومعهد كينان للدراسات الروسية المتقدمة ، واللجنة الوطنية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وجريدة *نيويورك تايمز* ، وجامعة بنسلفانيا وجامعة برينستون .

وقام فريد بريور وجون هاردت بقراءة المخطوط بأكمله بعناية شديدة ، وقدما لى كثيرا من التعليقات المفيدة . كما استفدت من اقتراحات جون شتاينبرونر ، وأندريا شليفير ، ومانسور أولسون ، وجون أندرسون ، ودوجلاس جالبى ، واثنين من المراجعين المجهولى الاسم ، الذين

قرأوا مسودة المخطوط بأكملها أو أجزاء منها . وتولى ستيف سليس تحرير المخطوط ، واضطلع ميلانى ألين ، وديان تشيدو ، وأندرو سولومون بالتحقق من البيانات الواردة فيه ؛ وتولت ستاسى سيمان حل مشكلاتى الخاصة بالحاسب الآلى وإعداد المخطوط للنشر . وقد سمح لى رب عملى الحالى ، منشأة كارنيجى للسلم الدولى ، بالوقت اللازم لإدخال التنقيحات ، وساعدتنى مليسا ميكير فى هذا الصدد باقتدار .

إننى أشعر بالامتنان لكل من ساعدنى فى هذا الكتاب . والنتيجة المنشورة ، بشكلها الحالى ، تمثل وجهات نظرى ، وأتحمل وحدى تبعة ما قد يكون قد تخلف فيها من أخطاء .

أنديرز أسلوند

المحتويات

الصفحة

الصفحة

الجداول

الصفحة

الأشكال

اقتصـــاد الســـوق قائـــم فـــى روسيـــا .
... وأى انحراف عنه لا يمكن إلا أن يكون
قصير الأجل .

بوريس فيدوروف ، ٢٢ يناير ١٩٩٤[١]

غير أنه لا يسعك أن تغفل عن ملاحظة
ما هـــو واضـــح لـــكل ذى عينيـــــن :
أن اقتصاد السوق قائم بالفعل فى روسيا .

فيكتور تشيرنوميردين ، ٤ مارس ١٩٩٤[٢]

الفصل الأول

وضع برنامج الإصلاح

اتخذت الأحداث فى روسيا منعطفا حاسما مع إجهاض الانقلاب العسكرى السوفييتى الذى وقع فى ١٩ - ٢١ أغسطس ١٩٩١ . فقد استُهلت ثلاث عمليات انتقال كبرى فى نفس الوقت : بروز روسيا كدولة مستقلة ، وبناء الديمقراطية ، والانتقال إلى اقتصاد السوق . ولم يكن ثمة من هو مهيىء للقيام بالمهام الجديدة من بين الجمهوريات السوفييتية سوى دول البلطيق فحسب . غير أن روسيا لم يكن لديها من خيار إلا أن تسارع بالانطلاق فى هذا الاتجاه . وحسبما صرح به بوريس يلتسين : « بدلا من العمل على الانتقال تدريجيا من الاتحاد السوفييتى الوحدوى إلى اتحاد دول أقل تماسكاً وأكثر تحررا ، كان لدينا فراغ كامل فى المركز السياسى . لقد كان المركز ، ممثلا فى شخص ميخائيل جورباتشوف ، واهن العزيمة تماما ».

ويوجز هذا الفصل التسلسل التاريخى للتحول الروسى ، ثم يبحث الأحوال السياسية بعد ذلك . كما يجرى تمحيص البرنامج الروسى للإصلاح الاقتصادى الجذرى ، ويلى ذلك مناقشة بشأن تشكيل فريق الإصلاح الاقتصادى . ويجرى تحليل النقد العدائى الذى تفجر عقب تقديم برنامج الإصلاح ، جنبا إلى جنب مع جملة من المشاكل المؤسسية والسياسية التى تعرقل الإصلاح الاقتصادى . ويلى ذلك تحليل للكيفية التى جرى بها تخفيف الإصلاح الجذرى ، مع مناقشة للمثالب السياسية الكبرى فى محاولة الإصلاح الجذرى (والمقاومة التى ووجهت بها هذه المحاولة .)

مراحل الإصلاح الاقتصادى

تحكمت الأحداث السياسية تماما فى التسلسل التاريخى للمحاولات الروسية للإصلاح الاقتصادى الجذرى . وتنزع السياسات الروسية إلى أن تنمو فى شكل أمواج تدوم لعدة أشهر . وعندما تخور عزيمة أحد الأطراف ، فإن القوى المناوئة تأخذ بزمام الموقف ، وعادة ما يتم ذلك فى انعطافة سياسية مشهودة .

ففى أعقاب الانقلاب العسكرى الفاشل فى أغسطس ١٩٩١ ، ساد مزاج ديمقراطى وثورى . بيد أن فورة الحماس كانت محدودة وقصيرة العمر . فتأخرت الوثبة الكبرى نحو الإصلاح

الاقتصادى لمدة شهرين ، بينما كان الرئيس يلتسين يمعن التفكير فى نوع الحكومة التى يشكلها والسياسة التى يتبعها . وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ ، ألقى يلتسين بخطاب عظيم عن الإصلاح الاقتصادى الجذرى أمام المؤتمر الخامس لنواب الشعب ، وأمسك بعد ذلك مباشرة بمقاليد الأمور فى حكومة الإصلاح الروسية الحديثة التشكيل . وأصبح مساعده الرئيسى ، جينادى بوربوليس ، نائبا أول لرئيس الوزراء والمخطط السياسى الإستراتيجى له . وأصبح يجور جايدار المخطط الاقتصادى الاستراتيجى ليلتسين بوصفه نائبا لرئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ، وسُمح لجايدار بأن يدخل معاونيه معه إلى الحكومة . وعُين الكساندر شوخين نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاجتماعية ، وعُين أناتولى تشوبايس وزيرا للخصخصة . واستُهلت فى أوائل عام ١٩٩٢ حزمة الإصلاحات الرئيسية ، التى كانت تركز على تحرير الأسعار والتثبيت المالى ، وواجهت انتقادا جماهيريا حادا حتى من قبل البدء فى تطبيقها . وتفجرت الشكاوى فى صورة عاصفة سياسية فى المؤتمر السادس لنواب الشعب فى أبريل ١٩٩٢ ، حيث انقلب المؤتمر بشكل متزايد على يلتسين والحكومة والإصلاح الجذرى . وقد أقدم يلتسين ، حتى من قبل أن ينعقد المؤتمر ، على التضحية ببوربوليس كنائب أول لرئيس الوزراء فى أوائل أبريل ١٩٩٢ (رغم أنه ظل وزير دولة ، وهو منصب رفيع فى الجهاز الرئاسى .)

وكنوع من التنازل للمؤتمر وجماعات الضغط الصناعية ، عُين ثلاثة من مدراء المنشآت المملوكة للدولة نوابا لرئيس الوزراء فى مايو ويونية ١٩٩٢ . وبالتالى ، تحولت حكومة الإصلاح إلى تحالف ما بين الإصلاحيين الاقتصاديين ومدراء المنشآت المملوكة للدولة . وبدأ النكوص عن برنامج الإصلاح تدريجيا فى أوائل أبريل ١٩٩٢ بإصدار ائتمانات مدعومة لكل من الزراعة والصناعة . وكان آخر تشريع إصلاحى هام يصدر عن مجلس السوفييت الأعلى هو برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ ، الذى أقر فى نهاية الأمر فى ١١ يونية . وهكذا فإن الاندفاعة الأولية نحو الإصلاح الجذرى دامت أساسا فيما بين نوفمبر ١٩٩١ حتى مايو ١٩٩٢ .

ولم يكن ثمة أثر يذكر لسياسة الإصلاح فيما بين يونية وديسمبر ١٩٩٢ ، رغم أن يلتسين عين جايدار رئيسا للوزراء بالنيابة فى يونية ١٩٩٢ . (وفى هذه الفترة بدا أن اهتمام جايدار بالإصلاح الاقتصادى قد خبا .) ومن المثير للتهكم أن صندوق النقد الدولى أبرم اتفاقا احتياطيا مع روسيا فى يولية ١٩٩٢ بعد أن توقفت جهود التثبيت . وكان تعيين مجلس السوفييت الأعلى لفيكتور جراشتشنكو رئيسا بالنيابة لمصرف روسيا المركزى فى ١٧ يولية بمثابة ضربة قاصمة إلى التثبيت الاقتصادى الكلى . فقد أصر جراشتشنكو على السماح بتضخم عرض النقود بلا حدود . ورغم ذلك ، تواصلت الجهود المبذولة للخصخصة . ففى الذكرى الأولى لانقلاب أغسطس ، جعل يلتسين من الخصخصة (القائمة على توزيع القسائم على الجميع بالمجان) موضوع خطبته . وتم توزيع قسائم الخصخصة على وجه السرعة على جميع الروس فيما بين أكتوبر ونهاية يناير . وفى ١٢ ديسمبر ، أقال المؤتمر السابع لنواب الشعب جايدار من منصبه كرئيس للوزراء . وحل محله بعد يومين نائب رئيس الوزراء لشئون مجمع الطاقة ، فيكتور تشيرنوميردين . وبحلول منتصف ديسمبر ، بدا أن الإصلاح قد وصل إلى نهاية المطاف ، وأن روسيا مقبلة على تضخم مفرط .

وبدا تعيين تشيرنوميردين بمثابة انتصار لجماعات الضغط الصناعية ولمؤتمر النواب . بيد أنه حدث بعد تعيين تشيرنوميردين بوقت قصير ، أن دخل إصلاحى اقتصادى شاب آخر ، هو بوريس فيدوروف ، إلى الساحة السياسية كنائب لرئيس الوزراء ووزير للمالية . وقام فيدوروف بوضع برنامج للتثبيت الاقتصادى الكلى ، وحاول تنفيذه بكل الطرق الممكنة . وكانت إنجازاته كافية للسيطرة على التضخم . غير أن مؤتمر النواب شرع فى اتخاذ مواقف متشددة ضد الإصلاح . ووصلت فورة الغضب السياسى إلى ذروتها فى أواخر مارس ١٩٩٣ فى المؤتمرين الثامن والتاسع لنواب الشعب . وفى ٢٨ مارس ، تُوج هجوم المؤتمر بمحاولة لخلع يلتسين ، غير أن تصويت النواب جاء أقل من أغلبية الثلثين المطلوبة بشكل طفيف . وشهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ استحكام الخلاف ما بين الحكومة والمؤتمر . وفى داخل الحكومة ، مال التوازن إلى صالح المحافظين بتعيين أوليج لوبوف ، وهو محافظ من صُنعاء يلتسين ، نائبا أول لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد فى ١٦ أبريل . وكانت الأيام العشرة التالية من أكثر الفترات الحرجة التى مرت بالخصخصة التى تباطأت مسيرتها .

وانتهت ورطة الإصلاحيين باجراء الاستفتاء فى ٢٥ أبريل ، والذى شارك فيه ٦٤ بالمائة من الناخبين . وقد أعرب ٥٩ بالمائة ممن أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء عن ثقتهم فى الرئيس . وفضلا عن ذلك ، فإن ٥٣ بالمائة من المستفتين أقروا ، لدهشة الحكومة ، السياسة الاجتماعية التى اتبعها الرئيس والحكومة منذ عام ١٩٩٢ .(٢) وأعطى الاستفتاء للإصلاحيين قوة دفع جديدة على كافة الجبهات لما يقرب من ثلاثة أشهر . وانطلقت الخصخصة بكل سرعتها ، وتم الاضطلاع بعمليات تحرير مهمة للأسعار . وخُفضت دعوم الواردات بحدة . وتوصلت وزارة المالية إلى اتفاق مع مصرف روسيا المركزى بشأن التوسع فى الائتمان ، وفى مايو ١٩٩٣ ، أبرم الكيانان اتفاقا مع صندوق النقد الدولى بشأن تسهيل للتحول المنهجى ، كانت شروطه أقل صرامة من الاتفاقات الاحتياطية المعتادة .

وفى منتصف يولية ١٩٩٣ ، تهاوت جهود الإصلاح مرة ثانية . ففى ٢٤ يولية ، اضطلع المصرف المركزى بعملية مبادلة استيلائية لأوراق النقد بدون التشاور مع وزارة المالية . ونتيجة لذلك ، تقوضت ثقة الجمهور فى الرئيس وحكومته بشكل جسيم . وفى أغسطس ، وجه مجلس السوفييت الأعلى ضربة قاصمة إلى أى شكل من أشكال التعاون مع الحكومة بإقراره لميزانية تنطوى على عجز يبلغ حوالى ٢٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وكان من شأن إقرار مثل هذه الميزانية أن تتسبب فى حدوث تضخم مفرط . وفى الوقت نفسه ، سُمح بتوسع الائتمانات الحكومية بأكثر مما اتفق عليه بالنسبة للربع الثالث من السنة . وفى أوائل سبتمبر ، حرص جراشتشنكو على طرح مبادرة جديدة - « منطقة روبل من نوع جديد » - كان من شأنها أن تزيد من تقويض المسئولية النقدية والانضباط النقدى . ولم يعد ممكنا ، من الناحية السياسية ، أن يُضطلع بأية تدابير أخرى للإصلاح ، غير أن الخصخصة اندفعت إلى الأمام بسرعتها القصوى . ورغما عن ذلك ، فقد كان الشهران بمثابة فترة من الهجوم الكاسح على الإصلاح .

وفى ٢١ سبتمبر ، أصدر الرئيس يلتسين المرسوم رقم ١٤٠٠ الذى حَل بمقتضاه مؤتمر

نواب الشعب ومجلس السوفييت الأعلى . وبدا أن السبب المباشر وراء هذا الإجراء هو النزاع حول الميزانية . كان يلتسين قد استنفد حقه فى النقض . وكان أمامه خيار مؤداه : إما أن ينتهك الدستور بعدم التوقيع على قانون الميزانية أو بحل البرلمان ، أو أن يقبل بحدوث تضخم مفرط . وبعد حل البرلمان ، تفجرت أهم موجة للإصلاح منذ أوائل عام ١٩٩٢ . وفى داخل الحكومة ، أصبح لرعاة الإصلاح الجذرى الكلمة العليا ؛ وفى ١٨ سبتمبر حل جايدار محل لوبوف كنائب أول لرئيس الوزراء ووزير للاقتصاد . وتم تحرير القطاع الزراعى بالكامل تقريبا ، بما فى ذلك أسعار الخبز والحبوب . وأصدر يلتسين مرسوما يسمح بالملكية الخاصة للأرض . وألغيت جميع الائتمانات المدعومة ، ورفع سعر إعادة التمويل الذى كان المصرف المركزى قد حدده ، مما أعطى روسيا سعر فائدة إيجابى حقيقى اعتبارا من نوفمبر ١٩٩٣ . وبدأ معدل التضخم فى الهبوط بشكل ملحوظ ، واستقر سعر صرف الروبل . وزالت مخاطر قيام منطقة للروبل من نوع جديد . وبعد لأى ، بدا أن روسيا على أهبة التثبيت الاقتصادى الكلى ، واستمرت الخصخصة على وتيرتها . ودامت هذه الهجمة الإصلاحية ما يقرب من ثلاثة أشهر .

بيد أن هزيمة الديمقراطيين فى الانتخابات البرلمانية فى ١٢ ديسمبر جعلت الإصلاحات تتوقف فجأة . ووجد جايدار وفيدوروف أن رئيس الوزراء تشيرنوميردين قد قوض وضعهما إلى حد أنهما لم يجدا بدا من الاستقالة . ورغم أن « الاتحاد المدنى » التابع لرجال الصناعة ، والذى يترأسه أركادى فولسكى ، كان الخاسر الرئيسى فى الانتخابات ، فإن التوازن داخل الحكومة تحول إلى صالح الوسط الصناعى وتشيرنوميردين الذى أخذ يمسك فى ذلك الحين بمقاليد السياسة الاقتصادية بحزم . بيد أن تشيرنوميردين اختار ، على العكس مما كان يدلى به من البيانات العامة ، الإبقاء على السياسة الاقتصادية التى كان يتبعها جايدار وفيدوروف . وظل تشوبايس مسئولا عن برنامجه للخصخصة . لقد تم خلق اقتصاد السوق ؛ وأصبح التراجع عن الإصلاح مستحيلا على الأرجح . غير أنه كان لا يزال يتعين على تشيرنوميردين أن يستكمل التثبيت الاقتصادى الكلى ، ولم يحاول العمل على إدخال أى تحسين له شأنه على النظام الاقتصادى الذى كان لا يزال يتسم بدرجة عالية من النقص .

وختاما ، فإن الهجمة الإصلاحية الأولى فى روسيا استمرت من نوفمبر ١٩٩١ حتى مايو ١٩٩٢ . وقد تلتها فترة من السلبية الحكومية من يونية حتى ديسمبر ١٩٩٢ ، تميزت بتوسع نقدى مفرط . ويمكن وصف الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ بأنها فترة ركود . وأدى انتصار الإصلاحيين فى استفتاء ٢٥ ابريل إلى هجمة إصلاحية دامت لما يقرب من ثلاثة أشهر . وتلى ذلك هجمة محافظة مضادة من منتصف يولية حتى ٢١ سبتمبر ، عندما قام يلتسين بحل مجلس السوفييت الأعلى . ثم جاءت هجمة إصلاح جذرى دامت حتى إجراء الانتخابات البرلمانية فى ١٢ ديسمبر والتى كانت بمثابة نكسة حادة للإصلاحيين . بيد أنه لا يمكن فى الحقيقة أن يقال بأن الفوز قد حالف شخصا ما فى الانتخابات . وأخيرا ، فقد اتسم عام ١٩٩٤ بركود هادىء فيما بين الإصلاحيين والمحافظين : فلم تكن هناك إصلاحات جديدة ، ولكن لم يحدث نكوص عن الإصلاحات السابقة .

تشكل محيط سياسى جديد

تعين على الرئيس الروسى بوريس يلتسين فى أعقاب الفتح الديمقراطى الذى حدث فى أغسطس ١٩٩١ ، أن يواجه مهاما سياسية هائلة – ألا وهى العمل على تفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وإصلاح الدستور الروسى والهيئة التشريعية والجناح التنفيذى للحكومة الروسية .

وإثر انقلاب أغسطس ١٩٩١ مباشرة ، هُدم النصب التذكارى لفيلكس ظيرجينسكى المقام خارج « لوبيانكا » ، المقر الرئيسى لجهاز المخابرات السوفييتى ؛ وأغلق المقر الرئيسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى الواقع فى منتصف موسكو . ولفترة وجيزة ، كان كل شىء يبدو ممكنا . واضطلع بوريس يلتسين بتدبير سياسى رئيسى : فقد أصدر مرسوما يحظر قيام الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى . غير أنه لم يحدث فيما عدا ذلك سوى القليل .

وكان التساؤل السياسى السائد يدور حول كيفية حل الاتحاد السوفييتى . وقد استنفد هذا الأمر ، على ما يظن ، معظم وقت يلتسين فى خريف عام ١٩٩١ . وكان رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، ميخائيل جورباتشوف ، قد استهل فى أبريل السابق ، محادثات فى ضيعة نوفو – أوجاريفو ، الواقعة خارج موسكو ، بشأن تشكيل « اتحاد الدول ذات السيادة » ليحل محل الاتحاد السوفييتى . بيد أن دول البلطيق كانت قد أعلنت استقلالها بالفعل بعد انقلاب أغسطس واعتُرف بها كدول مستقلة على الصعيد العالمى . وانسحبت جورجيا ومولدوفا وأرمينيا وأذربيجان الواحدة تلو الأخرى من محادثات نوفو – أوجاريفو . وبحلول خريف ١٩٩١ ، كانت المحادثات تضم ثمانى جمهوريات سوفييتية لاغير – الدول السلافية الثلاث (بيلاروس وروسيا وأوكرانيا) وجمهوريات وسط آسيا الخمس – وجورباتشوف .

وينظر يلتسين فى مذكراته إلى إلغاء الاتحاد السوفييتى باعتباره خيارا إيجابيا : « كنت مقتنعا بأن روسيا تحتاج إلى تخليص نفسها من هذه المهمة الإمبريالية .»(٣) وقد أكد على دوره فى مناهضة الإمبريالية بقوله :

> كان جورباتشوف يمثل الاتحاد ، الإمبراطورية ، القوة القديمة ، وكنت أمثل روسيا ، الجمهورية المستقلة ، بلد جديد لم يكن قد قام بعد . كان الجميع ينتظرون ظهور هذا البلد بفارغ الصبر ... لم يكن بمقدور الاتحاد السوفييتى أن يقوم بدون صورة الإمبراطورية . ولم يكن بمقدور صورة الإمبراطورية أن تقوم بدون صورة القوة . وقد انتهى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى اللحظة التى ارتطم فيها أول معول بسور برلين .. وقد تبوأت الرئاسة وتخامرنى فكرة فصم روابطنا مع ميراثنا السوفييتى بشكل لا لبس فيه ، ليس فقط من خلال القيام بإصلاحات شتى ، وإنما من الناحية الجغرافية السياسية أيضا ، وذلك من خلال تغيير دور روسيا كأمة قوية وباقية طالت معاناتها .(٤)

وفى ديسمبر ١٩٩١ ، تم التخلى عن محاولة خلق « اتحاد الدول ذات السيادة الفضفاض بدرجة أكبر » ، وتم حل الاتحاد السوفييتى . وكان الحدث الحاسم فى هذا الصدد الاجتماع الذى

عقد بين رؤساء بيلاروس وروسيا وأوكرانيا خلال عطلة نهاية الأسبوع فى محمية بيلوفيجسكى الطبيعية فى بيلاروس فى ديسمبر ١٩٩١ . ووافق الرؤساء على حل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وتشكيل « رابطة الدول المستقلة » ، وهى رابطة فضفاضة . ومن الناحية الفعلية ، ألغت روسيا الاتحاد السوفييتى بإعلانها للاستقلال . وكما ذكر يلتسين : « إن روسيا بتوقيعها على هذا الإتفاق تختار مسارا مختلفا ، مسار التنمية الداخلية بدلا من مسار الإمبريالية .»(٥) وكان السبب المباشر فى إبرام اتفاق بيلوفيجسكى أن أوكرانيا صوتت فى أول ديسمبر من أجل الاستقلال بأغلبية كاسحة تبلغ ٩٠ بالمائة من الأصوات .

وبعد تصاعد الاحتجاجات من الجمهوريات الأُخرى ، وافقت الدول الثلاث الأصلية الموقعة على الاتفاق على توسيع رابطة الدول المستقلة . وفى ٢١ ديسمبر ١٩٩١ ، وسعت الرابطة فى اجتماع عقد فى ألما آتا ، عاصمة كازاخستان ، لتضم إحدى عشرة جمهورية سوفييتية سابقة . وكانت جورجيا ، ودول البلطيق التى كانت قد استقلت بالفعل ، هى وحدها التى اختارت ألا تنضم إلى الرابطة . وأُلغيت معاهدة الاتحاد لعام ١٩٢٢ ، مخلفة ما تبقى من المؤسسات السوفييتية والرئيس السوفييتى بدون أساس قانونى .

وتعين إعادة النظر فى العديد من هيئات السلطة السوفييتية ، واستخدمت فى ذلك أربعة نهوج مختلفة . فقد أُلغيت ببساطة عشرات من الوزارات السوفييتية الفرعية ولجان الدولة الزائدة عن الحاجة . وبعدئذ أدمجت المؤسسات السوفييتية المركزية الضرورية فى نظيرتها الروسية وأخضعت للوزراء الروس . وأعلن يلتسين فى خطابه الإصلاحى الكبير الذى ألقاه فى أكتوبر ١٩٩١ أن روسيا ستتوقف عن تمويل حوالى ٧٠ وزارة اتحادية وغيرها من الهيئات الحكومية ، مما يعنى إلغاءها من الناحية الفعلية .(٦) وفى نهاية عام ١٩٩١ ، تم حل مصرف الدولة السوفييتى وقسمت أصوله فيما بين المصارف المركزية للجمهوريات الجديدة . وبعد ذلك ، شُكلت قيادة مشتركة وحيدة للقوات الإستراتيجية ، وهى إحدى أفرع التشكيل العسكرى ، على أن تكون تابعة لرابطة الدول المستقلة . وأخيرا ، لم يبق قائما سوى مؤسسة سوفييتية مهمة واحدة – ألا وهى الروبل السوفييتى – ولكن بدون مؤسسة لتنظيمها . (ومن المفارقات ، أن مصرف العلاقات الاقتصادية الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، Vneshekonombank ، استمر قائما بصفة رسمية كأحد مؤسسات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، لأنه كان مفلسا .)

وكانت المهمة الحيوية على الصعيد الداخلى هى العمل على بناء دولة ديمقراطية . وكان ذلك يتطلب اتخاذ دستور جديد ، وإجراء انتخابات برلمانية ، وإنشاء الأحزاب السياسية ، وربما العمل على إصلاح النظام الإدارى للدولة . ومن المفضل أن يُعتمد الدستور ، وأن يُرتب لإجراء الانتخابات البرلمانية عندما تكون الغلبة للنزعة المثالية .

وصياغة الدستور سهلة من الناحية الفنية . بيد أن اعتماده يصبح أكثر تعقيدا بمرور الوقت ، حيث تتعرف القوى السياسية على قوتها الكامنة . وكلما تم التبكير باعتماد الدستور ، كان من المحتمل أن يكون أكثر إنصافا وفعالية .(٧) لقد كان لدى الاتحاد الروسى دستور سوفييتى قديما

منذ عام ١٩٧٨ تم اعتماده بعد سنة من « دستور بريجينيف » الخاص باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . وكان مؤتمر نواب الشعب لجمهورية الاتحاد الروسى الاشتراكية السوفييتية ، الذى أوجده جورباتشوف فى عام ١٩٩٠ ، مخولا بأن يعدل الدستور بشكل فورى بأغلبية الثلثين . ولم يكن يلتسين قد حاول أن يستصدر دستورا جديدا فى بداية الأمر ، وإنما استقر رأيه على ترتيب مؤقت قنّن عن طريقه الكثير من التعديلات الدستورية . وهذا الحل المؤقت ، الذى نجح يلتسين فى انتزاعه من المؤتمر ، أعطاه حقوقا بعيدة المدى لكى يحكم بواسطة اصدار مراسيم لمدة سنة اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٩١ . وقد خُول سلطة تغيير الهياكل الحكومية ، وتعيين جميع الوزراء ، واتخاذ عدد كبير من القرارات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى بواسطة إصدار المراسيم .(٨) وكان التفسير الرسمى الذى قدمه يلتسين لذلك أن الوضع يتطلب حلا مؤقتا - وهو تعليق يكشف عن قلة تبصر من جانبه .(٩) بيد أن القصور الرئيسى للدستور القديم أنه لم يكن ينص على أى فصل ما بين السلطات ، وظلت السيادة لمؤتمر نواب الشعب . ولم يكن ذلك بالوضع الفريد من الناحية التاريخية . فمثل تلك الأوضاع كانت شائعة فى أوروبا قبل أن تصبح أفكار مونتسكيو بشأن الفصل ما بين السلطات مألوفة فى نهاية القرن الثامن عشر . وقد أفضت هذه الأوضاع إلى قرارات عنيفة مثل تقسيم بولندا فى عام ١٧٧٢ ، أو الانقلاب الملكى فى السويد فى عام ١٧٧٢ ، أو الحرب الأهلية فى انجلترا تحت قيادة كرومويل فى منتصف القرن السابع عشر .

وفى أعقاب الفتح الديمقراطى فى روسيا فى أغسطس ١٩٩١ مباشرة ، كانت القضية التى تشغل الاهتمام هى حماية الديمقراطية . وفى ذلك الحين ، كانت حركة « روسيا الديمقراطية » تشكل جبهة عريضة للديمقراطيين ، وإن تكن فضفاضة التنظيم . ولو كان قد عُجل بإجراء الانتخابات فى أعقاب ذلك ، فربما كانت « روسيا الديمقراطية » قد برزت كحزب سياسى وكسبت الانتخابات كما فعل « المحفل المدنى » فى تشيكوسلوفاكيا بعد الثورة المخملية ؛ ولكانت الديمقراطية قد اكتسبت أساسا سياسيا قويا . بيد أن يلتسين لم يدع إلى انتخابات برلمانية جديدة فى أعقاب انقلاب أغسطس ، حين كان من المحتمل أن يستجيب مؤتمر نواب الشعب لهذا الطلب . وكان تفسيره بشأن إجراء انتخابات إقليمية فى ذلك الحين : « أن القيام بحملات انتخابية قوية ، وإجراء تحولات اقتصادية عميقة فى نفس الوقت أمر مستحيل ! إن الإقدام على ذلك يعنى تدمير كل شىء ! »(١٠)

وكان من بين الاعتقادات السائدة أن الانتخابات تثير الحزازات . إلا أنها ، على العكس من ذلك ، تعتبر وسيلة جوهرية لبناء المؤسسات الديمقراطية . وقد احتج البعض بأن الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية كانت ماسة بحيث ينبغى ألا يعوقها أو يؤخرها أى شىء . وأبدى آخرون ملاحظة مفادها أنه قد أجريت انتخابات كثيرة بالفعل - انتخاب كل سنة منذ عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩١ ، بالإضافة إلى استفتاء حول الإبقاء على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية فى مارس ١٩٩١ . وهكذا فإن التكنوقراط المعتدلين حاجوا بأن : « حالة الانتخابات والاستفتاءات والتصويت وإعادة التصويت الدائمة قد حالت دون تقبل المجتمع لأية أفكار بشأن الثبات والاستقرار . »(١١) غير أنه كان من بين الحجج الأخرى المناوئة لإجراء انتخابات مبكرة ، أنه بالنظر إلى أن لينين هو الذى حل السوفييتات ، فإنه لا يحل البرلمان إلا لينينى ، حتى ولو فعلها

الديمقراطيون من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية . وأخيرا ، فإن المزاج السائد كان نخبويا وتكنوقراطيا ، يضمر احتقارا بالغا للشعب الروسى بوصفه جاهلا وعديم الأهمية – وكان يبدو أن يلتسين له اليد العليا على البرلمان على أية حال .(١٢) وبدلا من ذلك ، ومع بروز قضايا أخرى على سطح الاهتمامات السياسية ، فإن خصوم النزعة السلطوية اختلفوا فيما بينهم بطبيعة الحال . إذ أنهم كانوا يمثلون مذاهب عقيدية ومصالح مختلفة ، ونما التنافس الشخصى فيما بينهم بمرور الوقت . وقد أثبت الديمقراطيون بانقسامهم ، أنهم أقل قدرة على الحكم بفعالية . ونتيجة لذلك ، سرعان ما استطاع القوميون والشيوعيون المحافظون أن يستعيدوا مواقعهم بشكل أكبر مما كان منتظرا .

ولم يكن المؤتمر ومجلس السوفييت الأعلى يتصفان بالطابع التمثيلى النيابى بوجه خاص . فعندما انتخب مؤتمر نواب الشعب فى مارس ١٩٩٠ ، لم تكن روسيا قد اكتسبت الطابع الديمقراطى تماما ؛ وكانت الغالبية الساحقة من النواب الذين كانوا فى حقيقة الأمر أعضاء فى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى أصلا . واتسمت الانتخابات بالاختيار السلبى . إذ صوت الناس ضد مسئولى الحزب الشيوعى المعروفين دون أن يدركوا أن المرشحين الذين صوتوا لصالحهم كانوا ببساطة شيوعيين أقل شهرة . وفى أوائل عام ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفييتى لا يزال قائما . وكان البرلمان الروسى يبدو محدود الأهمية لدرجة أن معظم السياسيين الروس البارزين لم يرشحوا أنفسهم إلا لعضوية المؤتمر السوفييتى لنواب الشعب . وعلاوة على ذلك ، فإن هيكل البرلمان الروسى فى حد ذاته لم يكن طيعا . وكان مؤتمر نواب الشعب الأكبر حجما ، والذى كان يضم ١٠٦٨ نائبا ، أكبر من أن يقوم بأى وظيفة منتظمة . وانتخب المؤتمر من بين صفوفه مجلس سوفييت أعلى أصغر حجما وله ولاية غير يقينية . وفى البداية ، كان مجلس السوفييت الأعلى يعكس التمثيل القائم فى المؤتمر نسبيا ؛ غير أنه انتخب بأكمله فى عام ١٩٩٣ بواسطة أغلبية المؤتمر ، ومن ثم لم يكن متوازنا من الناحية السياسية إلى حد كبير .

وأخيرا ، فقد كان للبرلمان هيكل سياسى ضئيل ؛ حيث لم تكن الأحزاب السياسية مسموحا بها فى انتخابات مارس ١٩٩٠ . وبادىء ذى بدء ، كان نحو ثلث النواب من الديمقراطيين ، وأكثر من ثلثهم إلى حد طفيف من الشيوعيين أو من ذوى النزعات الوطنية المتشددة ، فى حين أن ما يقرب من الثلث كانوا يحتلون ما يسمى بالوسط . وكان يلتسين يميل فى الأصل إلى أن يدبر أموره بدعم من أغلبية بسيطة من المؤتمر إذا ما اجتهد فى استمالتها ؛ ولكن الأغلبية أصبحت تعارضه بعد أبريل ١٩٩٢ . واعتبارا من ديسمبر ١٩٩٢ ، تحولت هذه الأغلبية إلى معارضة عاصية ورافضة لشرعية الرئيس المنتخب بطريقة ديمقراطية . وبعد الدماء التى أريقت فى أكتوبر ١٩٩٣ ، اعترف يلتسين بأنه اقترف خطأ جوهريا : « أعتقد أن أهم الفرص التى أفلتت منا بعد الانقلاب هى إعادة هيكلة النظام البرلمانى بشكل جذرى ... كانت فكرة حل المؤتمر وتحديد موعد لانتخابات جديدة (فضلا عن إصدار دستور للبلد الجديد) شائعة فى كل مكان ، وإن كنا لم نغتنمها ... وفى نفس الحين ، فإن إصلاحات جايدار التى افتقرت إلى الدعم السياسى ، أصبحت معلقة فى الهواء . »(١٣)

بيد أن يلتسين أظهر ، فيما يتعلق بالحكومة ، صفات قيادية . فبادىء ذى بدء ، أمسك يلتسين بمقاليد الأمور خلال فترة الإصلاح الاقتصادى .(١٤) وعلاوة على ذلك ، فقد أعاد تشكيل الحكومة بشكل صارم ، مخفضا عدد نواب الوزراء إلى ثلاثة والعدد الإجمالى للوزراء إلى واحد وعشرين وزيرا . وخفض الجهاز الحكومى المركزى بحدة ، وأعيدت هيكلته ليتلاءم مع متطلبات الإصلاح . كما أوضح يلتسين بجلاء أن الحكومة وحدها هى التى ستضطلع بالإصلاح الاقتصادى ، ليحول بذلك دون قيام منازعات مع الجهاز الإدارى لرئاسة الجمهورية . وأعلن عن بطلان عدد كبير من الإجراءات القانونية القديمة .(١٥) وأخيرا ، عين الرئيس نوعا جديدا من حكومات الإصلاح : « لقد استبعدنا ، عند تشكيل [هذه] الحكومة ، أولويات الاعتبارات السياسية مفضلين عليها المحترفين » .(١٦) ومد يلتسين يده إلى التكنوقراط الشباب ، الذين كانت لديهم رؤى متبصرة جديدة ، وخبرة تتجاوز حدود الاتحاد السوفييتى السابق .

ومع ذلك فلم يتم القيام بأى شىء لتنقية الجهاز الإدارى الحكومى الروسى من الأشخاص المجرَّحين سياسيا ، بما فى ذلك مسئولى جهاز المخابرات وكبار مسئولى الحزب . وكان قد تم حظر الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وكانت لهجة يلتسين حاسمة فى هذا الصدد : « ثمة عملية مفعمة بالنشاط تمضى قدما من أجل تحرير مؤسسات السلطة من كل أثر للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى . ولا نخشى من أن نتهم بأننا غير ديمقراطيين ، وسنعمل فى هذا الشأن بحزم .»(١٧) غير أن مئات الألوف من *عناصر الطبقة الحاكمة* السابقين بقوا فى أماكنهم ؛ كانوا واهنى العزيمة ، يجهلون المهام الجديدة التى تواجه المجتمع الديمقراطى ، وفاسدين فى أكثر الأحيان . بيد أن ستالين جعل من كلمة التطهير كلمة شائهة ؛ وحسبما أشار إليه يلتسين : « لقد تعبنا على مدى سبعين عاما من تقسيم الناس إلى « نظيف » و « ملوث » .(١٨) وعلاوة على ذلك ، فبعد ثورة فبراير ١٩١٧ ، قامت الحكومة المؤقتة التى كان يرأسها الأمير ج . إ . لوفوف بحل الجهاز الإدارى للدولة على الفور ، مما أدى إلى وقوع الفوضى .(١٩) وكان يلتسين على وعى بهذه السابقة التاريخية ، ومن ثم كان حريصا على المحافظة على استتباب النظام : « إن تدمير الإدارة الحكومية لبلد بهذا الحجم الهائل لأمر وخيم العاقبة .»(٢٠) ونتيجة لذلك ، فإن *عناصر الطبقة الحاكمة* القديمة ظلت فى أماكنها مترقبة الفرصة للأخذ بثأرها . كما لم يلغ جهاز المخابرات السوفييتية ، على الرغم من اتساع مطالبة الديمقراطيين بذلك .

وكان لدى يلتسين فى ذلك الوقت هامش كبير من حرية الحركة ، غير أنه اختار ألا يتصرف بحسم . وكانت المشكلة الجوهرية أنه لم يكن لديه أية استراتيجية سياسية حقيقية ، وهو ما كان يعكس افتقاره إلى المعرفة بالنظرية السياسية وبالحالات المماثلة الأجنبية الوثيقة الصلة على حد سواء . وتفاقمت هذه المعضلة بفعل عدم المبالاة . ولم تكن عالمية القواعد المتعلقة بكيفية توطيد الديمقراطية موضع تقدير بسبب الاعتقاد العام بتفرد السياسات الروسية . وكان رجال السياسة الروس يناظرون الأمور بما حدث فى ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، ويحاولون أن يفعلوا كل ما هو مختلف . وحسبما قال يلتسين : « لم يكن تحطيم كل شىء ، على الطريقة البلشفية جزءا من مخططاتى على الإطلاق .»(٢١) واستغل الشيوعيون أنصار الخط القديم هذا الميل ، وحاجّوا بأن

التعجل بالقيام بأى عمل يعد من قبيل « البلشفية الجديدة » ، فعوّقوا بذلك حركة الديمقراطيين .(٢٢) وقد سقط يلتسين والديمقراطيون الروس فى هذا الفخ الذى هيأه الشيوعيون أنصار الخط القديم . وهكذا فإن ديمقراطيى روسيا المترددين سمحوا للكثير من الحرس القديم بالبقاء فى مناصب رفيعة .

لقد نُفذ التفكيك السياسى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بطريقة سلمية . بيد أن القضايا الجوهرية المتعلقة باعتماد الدستور وبناء الديمقراطية نحيت جانبا ، بينما حصل يلتسين على سلطات هائلة ، لكى يحكم لمدة سنة بواسطة إصدار المراسيم . وقد ثبت فى النهاية أن القضية الدستورية غير المحسومة قنبلة موقوتة . ولقد رُممت الحكومة بشكل جوهرى - وإن يكن غير كاف ، كما سنرى .

برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى

رغم أن يلتسين كان متذبذبا بشأن إصلاح نظام روسيا السياسى ، فقد بدا عاقدا العزم تماما على اتباع برنامج للإصلاح الاقتصادى الجذرى . كانت هناك أسباب كثيرة تدعو إلى هذه الراديكالية والحسم . فقد كانت روسيا فى خضم أزمة اقتصادية هائلة ، مصحوبة بأوجه نقص ضخمة واختلالات تؤذن بانهيار الإنتاج . وكان الكثير جدا من محاولات الإصلاح المتوانية قد فشلت بالفعل بحيث بدا للكثيرين أن الإصلاح الجذرى هو الخيار المعقول الوحيد . كما أن بولندا كانت قد ضربت مثلا فى هذا الصدد باستهلالها البادى النجاح للعلاج بالصدمات الاقتصادية فى أوائل عام ١٩٩٠ ، وفى يناير ١٩٩١ ، حذت تشيكوسلوفاكيا حذوها . وكان الكثيرون من الروس على إطلاع واسع على التجربة البولندية . وأخيرا ، أصبح صفوة الاقتصاديين الروس الشبان مقتنعين بأن أفضل حل متاح هو القيام بتغيير جذرى سريع للنظام الاقتصادى . كانت هذه النخبة البازغة الواثقة بنفسها والحاصلة على مستوى جيد من التعليم ، مستعدة لتسلم مقاليد الحكومة الروسية فى كنف يلتسين . وبذلك توافرت ليلتسين وسيلة للحصول على مشورة أكثر حنكة من الناحية الاقتصادية عنها من الناحية السياسية .

وقدم الرئيس يلتسين الكثير من المبررات للإقدام على الإصلاح الجذرى . لقد أدرك أن الفرصة التاريخية قد حانت للقيام بالإصلاح . وبدأ خطابه الإصلاحى الكبير فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ بقوله : « إننى أتوجه إليكم بندائى فى لحظة من أكثر لحظات التاريخ الروسى خطورة . ففى هذه اللحظة والتَّو سيتقرر نوع البلد الذى ستكونه روسيا فى السنوات والعقود المقبلة . »(٢٣)

وكان من رأى يلتسين أن التقلب هو مشكلة الإصلاحيين السوفييت السابقين ومعضلة روسيا القديمة على حد سواء : « لم يحدث أبدا أن استكمل ولو جهد واحد من الجهود التى بذلت للإصلاح فى روسيا . »(٢٤) لقد فشل العديد من جهود الإصلاح فى إحداث أى تغيير جذرى فى روسيا ، وحسبما أكد يلتسين : « لم تكن متاعب روسيا راجعة على الإطلاق إلى وجود عجز فى الإصلاحيين أو إلى وفرتهم ؛ وإنما إلى العجز عن التقيد بسياسة إصلاحية متسقة . »(٢٥) وبناء عليه ، فقد كان الموقف الذى اتخذه يلتسين فى هذا الصدد راديكاليا : « إننى أتوجه إليكم وقد عقدت العزم على

أن ألتزم طريق الإصلاحات الجذرية بدون قيد أو شرط ، وملتمسا التأييد من جميع شرائح الشعب لما عقدت عليه العزم .... لقد حان الوقت لكى نتصرف بحسم ، وحزم ، وبدون تردد ... لقد انتهى زمن التحرك بخطوات صغيرة .... ومن الضرورى تحقيق فتح إصلاحى كبير .»(٢٦) لقد قدر يلتسين ، بعد أن قلب التفكير فيما حدث ، أن السبيل لعلاج التقلب هو اللجوء إلى برنامج إصلاح سريع وشامل : « إن الهدف الذى حددته للحكومة هو أن تجعل النكوص عن الإصلاح مستحيلا .»(٢٧) كما تمسك يلتسين باعتقاده بأن الإصلاح الجذرى ضرورى . « لقد أفضت إصلاحات جايدار إلى تحسن اقتصادى كلى ، أو بالأدق ، إلى تدمير الاقتصاد القديم . وقد تحقق ذلك بقدر مرعب من الآلام ... ولكنه تحقق على كل حال . ومن المحتمل أنه لم يكن ثمة طريقة أخرى لتحقيقه . ففيما عدا الصناعة الستالينية ، التى ووئمت مع الظروف الحديثة والاقتصاد الستالينى ، لم يكن يوجد هنا أية صناعة أخرى تقريبا . ولابد من تدمير هذه الصناعة بنفس الطريقة التى خلقت بها بالضبط .»(٢٨)

وكان من بين الأسباب الأخرى لاختيار يلتسين لبرنامج جذرى أنه أدرك مدى عمق ما وصلت إليه أزمة روسيا الاقتصادية . فبعد أغسطس ١٩٩١ ، « وصل توزيع كل شىء تقريبا بالحصص المقننة إلى أقصى حدوده . وكانت الأرفف فى المتاجر فارغة تماما ... كما كان المناخ السياسى كئيبا تماما هو الآخر .»(٢٩) ولذلك ، فقد خلص إلى أنه : « أحيانا ما يحتاج الأمر إلى التوقف الفجائى ، أو الانخلاع الحادَّين لدفع شخص ما إلى التحرك قدما ، أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة .»(٣٠) وفى الوقت نفسه ، كان يلتسين يظن أن روسيا على قدر كاف من الغنى والقوة يعينها على تحمل مثل هذه الصدمة . وعلى الرغم من أنه كان مقتنعا بالحاجة إلى تحول جذرى إلى اقتصاد السوق ، فلم يكن لديه إلا فهم محدود لما يعنيه ذلك من الناحية العملية . لذلك فقد عهد إلى يجور جايدار (الكاتب الرئيسى لخطاب يلتسين فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١) بصياغة استراتيجية محددة للإصلاح .

وخطاب يلتسين بشأن الإصلاح هو المصدر الرئيسى عن برنامج الإصلاح الفعلى . فقد أصر جايدار على عدم صياغة برنامج بالمعنى الصحيح ؛ إذ كان يريد أن يقدمه للناس من خلال الأعمال وليس من خلال الكلمات .(٣١) وفى ١٩ نوفمبر ١٩٩١ أقرت ، بمقتضى مرسوم حكومى ، قائمة تضم ما لا يقل عن ٧٠ إجراء قانونيا يُعتزم اعتمادها خلال موعد لا يتجاوز ١٥ ديسمبر .(٣٢) وقام جايدار بكتابة المقالات والظهور فى مناسبات عامة عديدة لتوضيح سياساته . غير أن أول برنامج اقتصادى حقيقى تعتمده حكومة الإصلاح كان « مذكرة بشأن السياسة الاقتصادية للاتحاد الروسى » ، وهو برنامج احتياطى بدون تمويل كان صندوق النقد الدولى قد وضعه ، وأقرته الحكومة فى ٢٧ فبراير ١٩٩٢ .(٣٣)

وكانت المهمتان الاقتصاديتان الرئيسيتان بالنسبة ليلتسين هما التثبيت والحرية الاقتصادية : « لدينا فرصة فريدة لتثبيت الاقتصاد خلال عدة أشهر ، وللبدء فى عملية الانتعاش . لقد دافعنا عن حريتنا السياسية . وعلينا الآن أن نوفر (الحرية) الاقتصادية ، وأن نزيل جميع الحواجز من أمام حرية المنشآت وروح المبادرة ، وأن نوفر للناس الإمكانيات للعمل والحصول على أكبر قدر ممكن

من المكاسب ، بعد التخلص من الضغوط البيروقراطية .»(٣٤) ويكشف خطاب يلتسين الإصلاحى الأصلى عن الكثير من الأمور ، بفضل ما يحتويه وما ينقصه على حد سواء . وقد انصب تأكيده الجذرى على الانتقال الفورى إلى حرية الأسعار والتثبيت المالى الفعال . وقد سرد الخطاب الكثير من التدابير المحددة بشأن التثبيت الاقتصادى الكلى ، والتحرير ، والخصخصة . بيد أن التأصيل المفاهيمى كان مبهما .

وقد كان يلتسين غامضا بشكل مثير للدهشة بشأن التوقيت الفعلى لشتى التدابير : « إن الإصلاح يتقدم فى عدة اتجاهات فى نفس الوقت ، وبشكل جامع ودينامى . »(٣٥) بيد أن فكرة التحرير والتثبيت المتزامنين كانت مفتقدة . وعلى العكس ، تعين رفع أجور الموظفين العموميين قبل شهر واحد من تحرير الأسعار . ورغم أن كلا من يلتسين وجايدار استخدما مصطلح العلاج بالصدمات ، فإنهما اتبعا نهجا تدريجيا للإصلاح الاقتصادى ، ينطوى على مزامنة محدودة فى كل من الأفكار والتنفيذ .(٣٦) وفى الأصل ، لم يكن جايدار يتوخى حتى تحقيق التحرير والتثبيت الكاملين قبل أن تقوم روسيا بطرح عملتها المستقلة الجديدة ، وهو الأمر الذى كان يظن أنه يحتاج إلى تسعة أشهر من الإعداد التقنى كحد أدنى .(٣٧) واقترحت وثيقة العمل غير الرسمية التى أعدها فريق جايدار حزمة تثبيت وتحرير تدريجية تُنفذ خلال سنة واحدة . ولما كان البرنامج التنفيذى الوحيد يتكون من قائمة من الإجراءات القانونية ، فإن المقترحات كانت أميل إلى أن تكون معدة من أجل حل مشاكل محددة ، بدلا من أن تكون مستنبطة من مبادىء عامة مهيمنة . وقد حال هذا النهج دون وضع برنامج شامل . وقد حث المستشارون الأجانب على إحداث « فرقعة كبرى » على أشمل نحو ممكن ، بما فى ذلك القيام بأوسع تحرير متزامن للأسعار ، واتباع سياسة نقدية أكثر صرامة ، ومزيد من تحرير التجارة الخارجية ، وتوحيد مبكر لسعر الصرف ، وجعل الحسابات الجارية قابلة للتحويل تماما ، وبذل جهود أكبر لتعبئة التمويل الدولى .(٣٨)

وقد أوضح يلتسين منذ البداية أن روسيا ، وليس رابطة الدول المستقلة ، هى التى ستضطلع بالإصلاح الجذرى : « إننى على اقتناع بأنه يجب على الاتحاد الروسى أن يقوم بدور حاسم فى إخراج البلاد من أزمتها العميقة ، وإعادة السلام والاستقرار إلى حياة الناس . »(٣٩) ورغما عن ذلك ، كانت روسيا على استعداد للتعاون عن كثب مع جاراتها بوصفها دولا صديقة ذات سيادة تمر بمرحلة تحول . وكان من المقرر أن تقوم الأجهزة المشتركة فيما بين الجمهوريات بدور استشارى – تنسيقى فقط ؛ على أن تبقى السلطة الحقيقية فى أيدى كل جمهورية . « ليس لدينا أى إمكانية لتنسيق شروط الإصلاح بعد أن أبرمت اتفاقات جامعة فيما بين الجمهوريات . »(٤٠) وكانت روسيا تعتزم مواصلة اتباع سياسة مستقلة تقوم على مصالحها الوطنية . وقد أوضحت للجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى ما قد يترتب على تحريرها للأسعار وتغييراتها الضريبية . واتبعت معظم الجمهوريات بعض (وليس كل) تلك التدابير . وأخرت روسيا ، كبادرة حسن نية تجاهها ، تحريرها للأسعار من منتصف ديسمبر ١٩٩١ إلى ٢ يناير ١٩٩٢ .

وتمثلت إحدى القضايا الزائفة فيما إن كانت روسيا ستطرح عملتها الوطنية الخاصة أم لا . وقد ناقش يلتسين هذا الأمر باستفاضة فى خطابه الإصلاحى وطرح خيارين . فبإمكان الجمهوريات

الأخرى إما أن تقبل بإنشاء منطقة روبل موحدة ذات مصرف مركزى واحد واتحاد نقدى كامل ، أو تقوم روسيا « بطرح عملة روسية جديدة .»(٤١) وقد دعا يجور جايدار فى ورقة كان قد كتبها قبل قليل من انضمامه إلى الحكومة إلى « طرح وحدة نقدية جديدة للجمهورية الروسية . »(٤٢) كان الخياران واضحين . وكان من الجلىّ أن الجمهوريات الأخرى لن تقبل بقيام مصرف مركزى واحد مشترك ، تكون لروسيا الأغلبية فيه بسبب حجمها المهيمن . غير أن القيادة الروسية ترددت ، ولم تُحل قضية الإصلاح النقدى الحيوية فى الوقت المناسب .

وقد دعا يلتسين بالأساس إلى برنامج تثبيت اقتصادى كلى تقليدى يؤكد على تحرير الأسعار وسياسة الموازنة الصارمة . « ينبغى ألا يكون هناك أثر تقريبا للعجز فى الميزانية فى عام ١٩٩٢ أو أن يكون فى حده الأدنى . »(٤٣) ومن ناحية الإنفاق ، كان يتعين إجراء تخفيضات كبرى فى الدعوم المقدمة للمنشآت والدفاع والإدارة الحكومية ، ووقف جميع المعونات الخارجية . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن شأن تحرير الأسعار أن يفضى إلى انخفاض حاد فى دعوم الأسعار . وأوضح جايدار أن الفكرة من إجراء تخفيض فى ميزانية الدفاع هى « الإبقاء على تكاليف الأجور ، والبرامج الاجتماعية ، وجانب من مخصصات البحوث العسكرية ، لكن مع خفض مشتروات الأسلحة بأقصى قدر من الحدة .»(٤٤) ومن ثم فلن يتضرر من ذلك سوى صناعة الأسلحة وليس أفراد القوات المسلحة . ومن ناحية الإيرادات ، لم يقترح يلتسين سوى ضرورة تنظيم أمور نظام الضرائب بدون فرض زيادات فيها على المواطنين . كانت ضغوط الضرائب الاسمية على الاقتصاد مرتفعة بالفعل ، وكانت المشكلة فى عام ١٩٩١ تتمثل فى الهبوط الحاد فى تحصيل الضرائب لخزانة الاتحاد . وأراد جايدار أن يستبدل الضريبة القديمة على جملة المبيعات ، والتى كانت تتفاوت بحسب السلعة ، بضريبة القيمة المضافة ، ووجد من الضرورى أن يرفع المعدلات الضريبية .(٤٥) وكانت قد جرت محاولة لفرض ضريبة القيمة المضافة هذه فى بداية عام ١٩٩١ كضريبة لعموم الاتحاد تسمى ضريبة الرئيس (ألا وهو جورباتشوف) . ولم تكن ضريبة قيمة مضافة صافية وإنما ضريبة مبيعات إلى حد ما فى حقيقة الأمر . وفى عام ١٩٩١ ، عارضت جميع الجمهوريات هذه الضريبة الاتحادية الإضافية ، وتم تحصيل القليل من الإيرادات فحسب . بيد أن مسئولى الضرائب فى وزارة المالية حاجوا بأنهم استعدوا جيدا لتطبق هذه الضريبة ، وأقنعوا جايدار بأن يمضى قدما فى هذا الصدد .(٤٦)

وحظيت السياسة النقدية بقدر أقل بكثير من التفكير والعناية . وتكلم يلتسين بإبهام عن « عمليات تحضير حزمة من التدابير بشأن إصلاح النظام المصرفى » ، تشتمل على « إدخال العمل بآليات صارمة ضد إصدار النقد والائتمانات بطريقة غير منضبطة .»(٤٧) وكان الاعتقاد السائد أنه ينبغى ترشيد الائتمانات ، على الرغم من أن الرئيس والحكومة لم يذكرا سوى القليل عن الحاجة إلى التبكير بإدخال العمل بأسعار فائدة حقيقية إيجابية . ودعا جورجى ماتيوخين ، رئيس مصرف روسيا المركزى إلى الأخذ بأسعار فائدة حقيقية إيجابية بدون أى مساندة من الحكومة .(٤٨) وسرعان ما عمل عدد من القضايا الأخرى المهملة على إثارة خلافات جدلية جسيمة ، هى :

الائتمانات المدعومة ، والائتمانات غير المحكومة المقدمة إلى الجمهوريات السوفييتية الأخرى ، والعجز النقدى ، والمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت .

وكان جايدار متلهفا على الأخذ بسعر صرف موحد ، وجعل الروبل قابلا للتحويل فى الحسابات الجارية . بيد أن استنفاد الاحتياطيات بالكامل والفوضى العامة دفعا جايدار إلى تأجيل ذلك ، حتى أول يولية ١٩٩٢ . إلا أنه سُمح بتعويم سعر الصرف الأساسى بعد أول يناير ١٩٩٢ . كان جايدار يفضل أن يثبت سعر الصرف ، وهو الأمر الذى كان قد سهل التثبيت الاقتصادى الكلى فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، غير أنه وفقا لتفسيره هو : « كان علينا أن ننطلق من الواقع – ليس لدينا ستة مليارات من الدولارات لخلق اعتمادات التثبيت الضرورية .»(٤٩)

ومن الصعب بمكان أن نقدر مدى عظم الآمال التى كانت تعلقها روسيا بالفعل على المساعدة الغربية . غير أن يلتسين توجه فى خطابه الإصلاحى الأول بمناشدات قوية ومستفيضة إلى المنظمات الدولية والغرب لتقديم العون :

« إننا نلجأ بصفة رسمية إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ، وندعوهم إلى وضع خطط تفصيلية للتعاون والمشاركة فى الإصلاح الاقتصادى .

إننا نناشد البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية بتقديم المساعدة التقنية ، وذلك فى المقام الأول من أجل تدريب الموظفين ، وتحليل وبلورة التوصيات الخاصة بالمسائل الإيكولوجية والإقليمية الاقتصادية الرئيسية ...

إننى أناشد المجتمع العالمى . إن روسيا تضطلع بإصلاحاتها لما فيه مصلحتها ، وليس تحت ضغوط خارجية . إن قيام المجتمع الدولى بتقديم العون لنا يمكن أن ييسر من مسيرتنا فى هذا الاتجاه إلى حد كبير ، وأن يسارع من الإصلاحات .»(٥٠)

وفى نهاية ديسمبر ١٩٩٢ ، ارتفعت الآمال التى يعلقها جايدار على دعم الغرب . ووَفْقا لما ذكره فى التلفزيون الروسى : « إننى مقتنع ، لأسباب عملية تامة ، أننا لو استطعنا أن نصمد ، وإذا لم نرتكس إلى جولة جديدة من تنظيم الأسعار ، وإذا تمكنا من التقيد بمبادىء توجيهية حازمة للميزانية ، فسيكون بمقدورنا فى منتصف الربيع ، أى بحلول شهر أبريل ، أن نعبىء اعتمادات من العملة الصعبة من أجل التثبيت ، استنادا إلى التعاون مع المنظمات الدولية .»(٥١)

وقد توخى يلتسين فى خطابه الإصلاحى الرئيسى أن تكون حرية تكوين الأجور أحد أوجه الحرية الاقتصادية ، فى حين أن جايدار كان يخشى من الزيادات المفرطة فى الأجور فى قطاع الدولة .(٥٢) ولذلك فإن جايدار كان على استعداد ، من حيث المبدأ ، للقبول بنوع ما من سياسة الدخول ، وذلك فقط إذا تم تثبيت سعر الصرف أولا ، وهو ما كان يتطلب توافر اعتمادات التثبيت .(٥٣) وبعد ذلك قبل جايدار بأن يُدرج فى البرنامج الاحتياطى الذى حث عليه صندوق النقد الدولى سياسة للدخول تستند إلى الضرائب تشبه ذلك النوع من السياسات التى اتبعت فى بولندا . بيد أن هذا الالتزام لم يكن له شأن يذكر حيث لم يكن يلوح فى الأفق أى شكل من التمويل الدولى .(٥٤)

كان كل من خطاب يلتسين واستراتيجية الإصلاح الشاملة مبهمين ومتضاربين بشأن التحرير بشكل مثير للدهشة . فقد أشير بالذكر إلى مفهوم الحرية الاقتصادية ، ولكن لم تبذل أى محاولة لبلورته . وعوضا عن ذلك ، نوقش ضرب من العناصر المنفصلة . وكان التركيز على تحرير الأسعار ، إلا أنه لم يوضع فى السياق الأعم للتحرير العام . وعلاوة على ذلك ، فقد كان من شأن تحرير الأسعار فى ظل أوجه النقص الواسعة الانتشار أن يفضى إلى زيادات ضخمة فى الأسعار بشكل شامل . وبعد أن أعلن يلتسين أن الأسعار ستحرر بشكل نهائى ، عملت شتى جماعات المصالح على الفت من عزيمته .

وكانت الحجة الرئيسية المضادة لتحرير الأسعار هى الطابع الاحتكارى الواسع المدى المزعوم للاقتصاد الروسى . وقد سلم يلتسين بهذا التفرد ، ووعد كالمعتاد « بحزمة من التدابير » لمحاربة الاحتكارات وتحفيز التنافس . وكانت الحكومة مستعدة بالتالى للشروع فى تفكيك شتى المصالح الكبيرة ، وكان يتعين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تشرع فى التنافس عاجلا .(٥٥) إلا أن افتقاد التأصيل المفاهيمى كان لافتا للنظر .

وكان من بين أوجه القصور الرئيسية فى استراتيجية الإصلاح بأكملها العجز عن التطرق إلى فكرة حرية التجارة . فقد أشار يلتسين بالكاد فى خطابه الطويل إلى التجارة الداخلية ، ولم يعلن عن إدانته للتعليمات الحكومية . وأعلنت حرية التجارة فى وقت لاحق ، فى مرسوم رئاسى صدر فى ٢٩ يناير ١٩٩٢ ، ولكن لم يُنص عليها بحزم فى إطار العمل الإصلاحى . كما لم يدع يلتسين إلى حرية التجارة الخارجية . وإنما اشتكى فحسب من الفساد ومن البيروقراطية المفرطة ، مقترحا عددا من التدابير المتوانية ، مثل المبيعات التنافسية لتراخيص الاستيراد والتصدير . غير أن يلتسين لم يعتبر المنافسة الأجنبية سلاحا ضد الاحتكارات .

وكانت الأفكار التى طرحها يلتسين بشأن الخصخصة مفعمة بالحيوية ومبهمة وانتقائية . وقد بدأ بأن أعلن : « لقد ظللنا نناقش لفترة طالت دونما داع ما إن كنا فى حاجة إلى الملكية الخاصة أم لا . وفى نفس الحين ، انغمست نخب الحزب – الدولة فى عملية الخصخصة الخاصة بها .... وعلينا اليوم أن نمسك بالمبادرة ، ونحن عازمون على القيام بذلك .»(٥٦) وأعطيت الأولوية لخصخصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛ وكان يلتسين يأمل فى أن يكون بالإمكان الانتهاء من خصخصة نصفها خلال ثلاثة أشهر . وكانت خصخصة المساكن قد بدأت بالفعل والنية معقودة على مواصلتها . وتلى ذلك عملية الخصخصة الأكثر تعقيدا للمنشآت الصناعية الكبيرة . وكان من المقرر أن يبقى الكثير منها فى أيدى الدولة ، إلا أنه كان يتوجب تحويلها أيضا إلى شركات مساهمة مستقلة مع تقسيم أسهم رؤوس أموالها فيما بين الدولة والتجمعات العمالية ، على أن تباع الأسهم المملوكة للدولة بعد ذلك بأسعار السوق إلى أى شخص يريد شراءها . وأخيرا ، كان الإصلاح الزراعى الذى يسمح ببيع وشراء الأرض قد تأخر عن موعده كثيرا .(٥٧)

ولم ينكر يلتسين أن الانتقال سيكون له تكاليف اجتماعية بالغة الأهمية ، رغم أنه لم يبذل أى محاولة لتحديد حجمها : « يتعين على أن أخبركم صراحة : لن نستطيع اليوم ، ونحن نمر

بواحدة من أشد الأزمات ، أن نضطلع بالإصلاح بدون ألم . ستكون الخطوة الأولى أصعب الخطوات . سيحدث انخفاض معين فى مستوى المعيشة .... وستسوء الأمور على الجميع لمدة نصف سنة . وبعد ذلك ستنخفض الأسعار ، وتمتلىء الأسواق الاستهلاكية بالسلع . وكما سبق وأن وعدتكم قبيل الانتخابات ، سيستقر الاقتصاد ، وتتحسن حياة الناس بالتدريج قرابة خريف عام ١٩٩٢ . »(٥٨) بيد أن يلتسين لم يهيىء مستمعيه لحدوث انخفاض جم فى الناتج المحلى الإجمالى ، والذى كان أمرا حتميا حتى وإن كان يصعب قياسه . وصرح جايدار بأن الإنتاج سينخفض بنسبة ١٠ بالمائة على الأقل فى عام ١٩٩٢ ، غير أن موقف الحكومة غير المتيقن والدفاعى إزاء الانخفاض فى الإنتاج زود المعارضين بذخيرة طيبة للمجادلة .(٥٩) ومن الجلى أنه لم يكن بمقدور أى أحد أن يعرف متى يبدأ الانتعاش . ويبدو أن مقولة يلتسين بأن الانتعاش سرعان ما سيبدأ فى خريف ١٩٩٢ كانت تمثل رأيه الشخصى . وكانت تخامر جايدار رؤية أكثر تشاؤما ، فلم يكن يتوقع تحولا مبكرا إلى الأحسن .(٦٠) كما وعد يلتسين بتوفير شبكة أمان اجتماعى جديدة للروس ، على أن يستهدف الدعم أكثر المواطنين احتياجا .

وبحلول عام ١٩٩١ ، وقبل الشروع فى الإصلاح ، كانت الجريمة أحد دواعى الانشغال الجماهيرى الرئيسية بالفعل . وتحدث يلتسين بإسهاب عن دواعى انزعاجه من جراء الارتفاع فى الجريمة المنظمة والفساد : « إن جوهر المافيا هو التلاحم بين هياكل خاصة وهياكل الدولة ، والذى ينشأ عنه أسوأ أنواع الاحتكارات . إذ لا يمكن أن تعيش إلى جانبهما أى منشأة حرة . » ودعا إلى الكفاح بلا هوادة ضد الجريمة المنظمة .(٦١)

كانت فكرة يلتسين عن الرأسمالية التى سوف تنشأ هى أنها تماثل تلك التى شهدتها روسيا خلال العقود الثلاثة التى سبقت ثورة أكتوبر ١٩١٧ . « لا ينبغى أن يكون هناك سوى قيد واحد على تحقيق الأرباح المفرطة : القانون . ومن أسف أن وكالات إنفاذ القوانين تتكيف ببطء شديد ، وبشكل سيء إزاء هذه الظاهرة الإجرامية الجديدة . وهذا هو الأسلوب الروسى المعهود .»(٦٢) وفهم يلتسين أنه لا مناص من أن تتسم الرأسمالية الروسية بالفوضى . كان خطابه الإصلاحى راديكاليا وغنيا بالتفاصيل ، غير أنه ترتبت على معظم أوجه قصوره عواقب جسيمة على نجاح الإصلاح .

وختاما ، فلقد جرى التركيز على موازنة الميزانية وتقليل الدعوم عن طريق تحرير الأسعار . ولقد كانت روسيا على استعداد ، لو أنها منحت تمويلا دوليا ، لتثبيت سعر الصرف وجعل عملتها قابلة للتحويل فى الحسابات الجارية ، ومواصلة تحرير التجارة الخارجية ، وربما لتطبيق سياسة للدخول . وأما أوجه القصور الرئيسية الأربعة التى أصبحت ظاهرة للعيان ، فهى : الافتقار إلى تحرير كل من التجارة الداخلية والخارجية ، والتأصيل المفاهيمى السيء للسياسة النقدية ، والتذبذب فى العلاقات الاقتصادية مع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى . وكان برنامج الخصخصة بدائيا وإن يكن طموحا . ولهذه الأسباب ، فإن برنامج الإصلاح الروسى كان أقل شمولا من برنامج الإصلاح فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، اللذين عالجا جميع أوجه القصور تلك .

بيد أنه ، على العكس من روسيا ، توافر لكلا البلدين عندما شرعا فى إصلاحاتهما الجذرية ، سبلا للحصول على الدعم المالى الدولى .

تشكيل فريق الإصلاح الاقتصادى

كان من الجلى أن أيا من التكنوقراط السوفييت المحافظين أو الأكاديميين الاقتصاديين من أنصار المدرسة القديمة لم يكن ليستطيع أن يقود روسيا إلى اقتصاد السوق . ففى البلدان التى تضطلع بتغيير جذرى فى السياسة الاقتصادية ، يتجه الأمر إلى اجتذاب اقتصاديين شبان على درجة جيدة من التعليم (ممن يحملون درجات دكتوراه أجنبية فى كثير من الأحيان) إلى صفوف الحكومة . وقد أدرك الرئيس يلتسين أنه يحتاج إلى مجلس وزراء جديد تماما ، يتولى تنفيذ الإصلاح الاقتصادى الجذرى : « كان الوقت قد حان لاستدعاء رجل اقتصاد له مفهومه الأصيل ، وبوسعه أن يصحب معه فريقا من مساعديه . إننا لم نتأخر بأكثر مما ينبغى فى القيام بإجراءات وطيدة العزم فى الأمور السياسية فقط وإنما فى الاقتصاد أيضا .»(٦٣)

وبدأت عملية غريبة الشأن بعد أغسطس ١٩٩١ . كان الرئيس قد اتخذ قرارا استراتيجيا بإقصاء رئيس الوزراء الروسى إيفان سيلايف ، وهو تكنوقراطى سوفييتى عجوز ومرشح الحل الوسط .(٦٤) وأعلم يلتسين الكافة أنه يبحث عن حكومة جديدة ، وشجع على التنافس على تشكيل المجموعات الحكومية وتقديم برامج الإصلاح . (حدثت عملية مماثلة فى صيف عام ١٩٩٠ ، عندما دخل جريجورى يافلينسكى وبوريس فيدوروف إلى الحكومة الروسية ببرنامج عمل الخمسمائة يوم) .

واجتمعت خمس مجموعات متنافسة على الأقل فى نُزُل حكومية مختلفة حول موسكو للقيام بوضع برامجها .(٦٥) وكان يتولى قيادة المجموعة ذات النزعة الأكثر محافظة يورى سكوكوف ، وهو مدير لمصنع حربى كبير فى موسكو . كان سكوكوف وثيق الصلة بيلتسين منذ أن كان يتولى منصب الأمين الأول للحزب فى مدينة موسكو . وكان يمثل مصالح المجمع العسكرى - الصناعى ، ويعارض اقتصاد السوق والديمقراطية على حد سواء .(٦٦) وكان يرأس إحدى المجموعات الأخرى أوليج لوبوف ، وهو صديق أقدم بكثير ليلتسين ومن *عناصر الحزب الشيوعى* فى سفيردلوفسك . وفى عام ١٩٩٣ ، ضغط لوبوف من أجل إعادة الأخذ بالتخطيط المركزى . كان كل من سكوكوف ولوبوف نائبين لرئيس وزراء روسيا بالفعل منذ عام ١٩٩١ ، ولكن لم يكن لدى أى منهما الكثير الذى يمكن أن يقدمه من أجل الإصلاح .

وكان يوجد ، بالإضافة إلى هاتين المجموعتين ، ثلاث فرق ليبرالية . وكانت الفرق الثلاث بأجمعها تحبذ الإصلاح الاقتصادى الجذرى مع العمل على التحرير والتثبيت السريعين المصحوبين بخصخصة حاشدة ، وكانت تتوخى بأجمعها أن يستغرق التحرير سنة واحدة . كان يفجينى سابوروف بالفعل وزيرا للاقتصاد ونائبا لرئيس وزراء روسيا . وكان قد حض على الأخذ بقوانين الخصخصة التى اعتمدت فى يولية ١٩٩١ . وكان لدى سابوروف برنامج اقتصادى جوهرى يركز

على الخصخصة . وكان البرنامج يحتوى على مقترحات راديكالية أخرى مثل تأميم الروبل الروسى بما يجعله عملة وطنية . بيد أن الجانب الاقتصادى الكلى من برنامج سابوروف كان ضعيفا جدا ، ويقترح تحريرا تدريجيا للأسعار مع وجود التضخم المرتفع .(٦٧) كان يلتسين يكره سابوروف لأسباب غير معروفة . ومن الواضح أن سابوروف كانت لديه العديد من أوجه القصور : كان صنيعة لسيلايف ، وكان الفريق العامل معه صغيرا ، وكان إداريا سيئا ، وكان أقل براعة كاقتصادى من جايدار .

وكان جريجورى يافلينسكى أكثر الاقتصاديين الليبراليين الشبان شهرة وجماهيرية . وفسر يلتسين رفضه ليافلينسكى على النحو التالى : « لقد تكونت لديه حساسية مفرطة بالفعل من جراء ما أصابه من ضيق وانزعاج بشأن برنامج الخمسمائة يوم المشئوم . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان من الصعب عليه من الناحية السيكولوجية أن يعود مرة ثانية إلى نفس برنامج « الخمسمائة يوم » وإلى أصحابه .»(٦٨) ومن الممكن أن تعزى حساسية يافلينسكى المفرطة إلى مزاعمه الذائعة الانتشار بأن يلتسين قد خانه . وعلاوة على ذلك ، فقد كان يافلينسكى فى ذلك الحين نائب رئيس وزارة سوفييتى بالفعل وعمل تحت زعامة جورباتشوف من أجل تعهد تدعيم الإبقاء على الاتحاد السوفييتى . وكان يافلينسكى أثناء عمله فى مشروع « الاتفاق الكبير » فى أوائل صيف عام ١٩٩١ ، قد تجاهل يلتسين وبوربوليس وركز اهتمامه كلية على جورباتشوف . وكان يعمل مع يافلينسكى فريق صغير نسبيا يتكون معظمه من صغار المساعدين . كان برنامجه للخمسمائة يوم يدعو إلى الخصخصة السريعة . بيد أن البرنامج كان أقل راديكالية ، من الناحية العملية ، من برنامج سابوروف ، لأنه أصر على بيع الممتلكات فقط ، إذ أن البيع يستغرق وقتا أطول ، ويفضى إلى هيكل ملكية أقل اتصافا بالمساواة من التوزيع الحر للممتلكات . وقد ركزت مجموعة يافلينسكى بشكل كبير على تفكيك الضوابط التنظيمية . ومع ذلك ، فإن أفراد المجموعة توقعوا أن يحدث تحرير الأسعار والتثبيت المالى بالتدريج ، على الرغم من أن « الاتفاق الكبير » تبنى العلاج بالصدمات الاقتصادية .

كان فريق يجور جايدار الليبرالى المنتصر يتفوق على منافسيه فى معظم النواحى ، فيما عدا افتقاره إلى الشهرة المسبقة ، وافتقاره إلى القدرة على التعامل مع وسائل الإعلام . كان الفريق مكونا من عدد كبير من الاقتصاديين ، وكان يضم فيما يحتمل أكثر من مائة شخص ، وكان يضم أفرادا من أفضل رجال الاقتصاد من وجهة النظر المهنية . وكان جايدار قائد المجموعة بشكل ظاهر ، واجتذب إليه أشخاصا آخرين أقوياء . كان جايدار قد نشر منذ عام ١٩٨٧ أفضل التحاليل السوفييتية لاقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية باعتباره المحرر الاقتصادى لجريدة الحزب الشيوعى الليبرالية « كوميونيست » (Kommunist) . كما قدم فريق جايدار أكثر استراتيجيات الإصلاح إقناعا وراديكالية وشمولا . كان جايدار قد درس الإصلاح فى أوروبا الشرقية بالتفصيل وخلص إلى أن أفضل دواء اقتصادى لروسيا هو العلاج بالصدمات على الطريقة البولندية .(٦٩) وقد أعجب يلتسين بثقة جايدار فى نفسه ، واستقلاله واستعداده للقتال من أجل مبادئه . وكان جايدار يتكلم بطريقة بسيطة ومقنعة ، وقد أحب فيه يلتسين ذلك . « تطابقت نظريات

جايدار مع عزمى شخصيا على المسارعة إلى خوض غمار الجزء المؤلم من طريق الإصلاح الاقتصادى . لم يكن بوسعى أن أجبر الناس على الانتظار مرة ثانية ، وعلى إطالة أمد الأحداث والعمليات الرئيسية لعدة سنوات . فإذا كنا قد عقدنا العزم على أمر ما ، فإنه يتعين علينا أن ننطلق صوب مرادنا .»(٧٠) وكان من أوجه قوة فريق جايدار الأخرى أنه يحظى بتأييد جينادى بوربوليس ، الذى كان قد تعرف على يجور جايدار وألكساندر شوخين فى وقت يرجع إلى خريف عام ١٩٩١ . كان جايدار وشوخين قد عملا معا فى معهد التنبؤات الاقتصادية التابع لأكاديمية العلوم فى منتصف الثمانينيات . وكان بوربوليس قد برز كنائب ديمقراطى عن سفيردلوفسك ، واكتسب شهرة فى المجموعة الديمقراطية الأقاليمية فى مؤتمر نواب الشعب . وقد اختار يلتسين بوربوليس كرئيس فعلى للوزراء ، وكان جايدار رجل بوربوليس .(٧١)

وعينت الحكومة الجديدة فى ٦ – ٨ نوفمبر ١٩٩١ . وقرر يلتسين ، بناء على نصيحة بوربوليس ، أن يرأس الحكومة بنفسه . وأصبح بوربوليس النائب الأول لرئيس الوزراء ، وكان من الناحية العملية القائم بأعمال رئيس الوزراء . وعُين جايدار نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية والاقتصاد .(٧٢) وكان ألكساندر شوخين وزيرا للعمل منذ أغسطس ١٩٩١ ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد رقى إلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاجتماعية . وكان من بين الوزراء ذوى المسئوليات الوزارية الكاملة المنتمين إلى فريق جايدار ، أناتولى تشوبايس وزير الخصخصة ورئيس اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ؛ وبيتر أفين وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية ؛ وفلاديمير لوبوخين وزير الوقود والطاقة ؛ وايلا بامفيلوفا وزيرة الشئون الاجتماعية ؛ وبوريس سالتيكوف وزير العلوم ؛ وفلاديمير ماشتشيتس رئيس لجنة الدولة للتعاون الاقتصادى مع الدول الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة . وسرعان ما تخلى جايدارعن منصب وزير الاقتصاد لأندرى نيتشايف . وبالإضافة إلى هذه الشريحة العليا ، تم تعيين العديد من نواب الوزراء والمستشارين الوزاريين والمساعدين ، وتم تكوين فريق للبحوث من الخبراء ملحق بمجلس الوزراء .

وكانت أعمار كل هؤلاء الوزراء تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ سنة ، وكانوا من الاقتصاديين المحترفين الذين يحملون درجة الدكتوراه . بل إن جايدار وشوخين كانا أستاذين جامعيين . ولم يكن أى منهم قد حصل على درجة علمية كاملة من الخارج ، غير أنهم كانوا قد درسوا بأجمعهم العلوم الاقتصادية الغربية الرئيسية ، وليس الاقتصاد السياسى السوفييتى الاشتراكى فحسب . كانوا قد درسوا بمعرفتهم الشخصية بالدرجة الأولى ، أو معا بدون أى إشراف ؛ ولم يكن الكثيرون من أبناء الجيل الأكبر سنا من الاقتصاديين السوفييت يكلفون أنفسهم عناء بالتحدث إلى زملائهم الأصغر سنا ، أو قراءة الأدبيات الاقتصادية الدولية .(٧٣) وبالنظر إلى افتقاد الاحترام المتبادل ما بين الاقتصاديين الروس الشيوخ والشبان ، فلم يكن من الغريب أن كلا من جايدار وشوخين وتشوبايس قد عمل على إنشاء معهده للبحوث الاقتصادية المزود بالدارسين الشبان . وبذلك برز صدع حاد بشكل فريد ما بين الأجيال . ومن الناحية الاجتماعية ، نشأ معظم أفراد فريق جايدار فى أوساط مثقفى موسكو أو سان بطرسبورغ . ومن الناحية السياسية ، كان لدى القليل منهم فقط خبرة مهنية

يعتد بها (لا سيما شوخين وجايدار وتشوبايس) . كان جميع كبار أفراد الفريق من أعضاء الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، إلا أنهم لم يكونوا من الشيوعيين الحقيقيين ، أو من النشطين فى « روسيا الديمقراطية » . وكان اتجاههم الأصلى إزاء أمور السياسة اتجاها تكنوقراطيا ؛ وكانت آراؤهم الاقتصادية تتراوح بين الاشتراكية الديمقراطية ومدرسة فريدريش هاييك ، رغم أنهم كانوا ينتمون فى الأغلب إلى التيار الغربى الرئيسى المحافظ . والمدهش أن يلتسين ، على خلاف معظم أفراد جيله ، كان قادرا على تخطى هذا الصدع الثقافى المذهبى فيما بين الأجيال .

انتقاد لاذع

إن مقدم جيل جديد ، نخبة مهنية جديدة وبزوغ عالم جديد من حجب العتمة إلى مقاعد السلطة مباشرة ، ليس بالأمر الذى يقدر على استساغته كل الناس . ومنذ لحظة البداية ، تعرض الإصلاحيون الليبراليون الشبان لانتقاد خبيث .(٧٤)

وتشكل التيار الرئيسى للنقد من ثلاثة محاور : التزلف لعامة الشعب ؛ والماركسية الفجّة ؛ والمصالح المكتسبة . وكان الزعماء السياسيون المصدر الرئيسى للنقد المتزلف لعامة الشعب – لا سيما ألكساندر روتسكوى نائب رئيس الجمهورية ورسلان حسبولاتوف رئيس مجلس السوفييت الأعلى بمساعدة من كبير مستشاريه الاقتصاديين ، فلاديمير اسبرافنيكوف . فقد استشاط هؤلاء السياسيون غضبا لأنهم استبعدوا هم والبرلمان من الجهود المبذولة لوضع تفاصيل برنامج الإصلاح الاقتصادى . وينطبق الأمر نفسه على الأكاديميين الاقتصاديين من رجال المدرسة القديمة الذين كانوا من بين الإصلاحيين الشيوعيين الرئيسيين ومستشارى جورباتشوف ، ومن بينهم ليونيد أبالكين ونيكولاى بتراكوف وأوليج بوجومولوف ويورى ياريمينكو ، وزملائهم . وكانت الماركسية لا تزال تشكل منطلقاتهم ، رغم أنهم تخلوا عن التقولب المذهبى الصريح . وكانت المجموعة الثالثة الأقل بروزا ، وإن تكن مجموعة قوية مع ذلك ، تتكون من اتحادات مدراء المنشآت المملوكة للدولة فى الصناعة والزراعة . وقد تزامنت هذه الحملات الثلاثة لانتقاد الإصلاح الروسى إلى حد كبير .

وتستعرض أقسام أخرى من هذا الكتاب جهود الإصلاحيين وتناقش نتائج أعمالهم . لذلك ، فإن هذا القسم يعرض الحجج الرئيسية للانتقادات ، ويجمل الحجج المضادة باختصار فحسب . وتركز هذه المناقشة على النقد المطروح فى الفترة الباكرة الحرجة من الإصلاح (وبالدرجة الأولى من فبراير حتى أبريل ١٩٩٢) ، وهى الفترة التى بلغت فيها حدة الحوار ذروتها ، ووهنت خلالها شدة الإصلاح الجذرى . ونقدم بإيجاز المشاكل والأسباب التى حددها المنتقدون . ما هو نوع النظام الاقتصادى الذى كانوا يتخيلونه فيما يتعلق بدورى الدولة والسوق على التوالى ؟ وعلاوة على ذلك ، ما هى الأدوار التى تضطلع بها الميزانية والسياسة النقدية ؟ وأخيرا ، كيف كان المنتقدون يتصورون عملية التحول ، وما هى النماذج التى كانوا يطمحون إلى الوصول إليها ؟

وقد تركزت إحدى نقاط المحاجّة الأساسية على عمق الأزمة الاقتصادية وأسبابها . فلم يكن المنتقدون يرون أن الأزمة فى روسيا جسيمة بمثل ما كان ينظر إليها الإصلاحيون ، وكانوا يظنون

أن لديهم وفرة من الوقت وخيارات كثيرة . وجريا مع التعلق الماركسى بالإنتاج ، فإنهم ركزوا على تدنى الإنتاج وأهملوا الماليات . ويقدم نيكولاى بتراكوف ، على النحو المعهود ، خمسة أسباب للانخفاض الذى حدث فى الإنتاج فى عام ١٩٩١ : نقص العملة الصعبة ، واختلال الروابط الاقتصادية مع أوروبا الشرقية ، وتعويق أنصار البيئة للإنتاج والمشاريع الاستثمارية ، وتزعزع الروابط الاقتصادية بفعل النزاعات الوطنية والإقليمية ، والتغييرات الهيكلية التى أحدثها الطلب .(٧٥) وكانت خلخلة الاقتصاد الموجه القديم والتغييرات الهيكلية الناجمة عن ذلك تعتبر بالنسبة لبتراكوف مشكلة وليست أهدافا . ومما يصعب تصديقه أنه لم يلاحظ أن الاختلالات المالية وأوجه النقص المربكة قد عوَّقت الإنتاج .

ورغم أن بتراكوف ناقش الفائض النقدى ، فقد فاته أن يذكر العجز فى الميزانية (٢٠ بالمائة على الأقل من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٩١) ، أو الزيادات المفرطة فى الأجور ، أو الانهيار فى تحصيل الضرائب باعتبارها من أسباب الانخفاض فى الإنتاج . وعوضا عن ذلك ، ينحى بتراكوف باللائمة على ما قام به رئيس الوزراء فالنتين بافلوف من إصلاح إدارى للأسعار فى أبريل ١٩٩١ ، وحجم البرامج الاجتماعية ، ومبادلة الأموال غير النقدية بالنقدية ، وعدم وجود سياسة ائتمان متسقة . وافتقرت مناقشته إلى أى بيانات كمية .(٧٦) ومضى ليونيد أبالكين إلى أبعد من ذلك فى تجاهله للاختلالات المالية . بل إنه أنكر أن الفائض النقدى يعتبر مشكلة : « أن نقطة البدء هنا خاطئة ، اعتبار التراكم النقدى مفرطا ، والارتفاع فى الدخول فى ١٩٩١ تضخميا ، فى حين تم تضييق مجال استثمار الدخول بالذات بشكل إدارى فى حقيقة الأمر . »(٧٧) وكانت المشكلة بالنسبة لأبالكين أن النقود لا تستخدم بطريقة مثمرة . كانت مشكلة الأكاديميين الرئيسية هى الجهل المطبق بالاقتصادات الكلية . وعلاوة على ذلك ، فإنهم نادرا ما أزعجوا أنفسهم بالإحصائيات . وكانوا يناقشون المصروفات الحكومية على وجه الأخص كما لو كان بإمكان الدولة أن تعمل على زيادتها دوما ، وتحاشوا عقد أى مقارنات إحصائية مع البلدان الأخرى التى تمر بمرحلة انتقال (بخلاف الصين) .

وكان الماركسيون أنصار الخط القديم(١٧) ، فى اتساقهم مع تجاهلهم للماليات ، يعتبرون أن الانخفاض فى الإنتاج والاستثمار ، وليس التضخم ، هما المشكلتان الكبيرتان . كانوا يريدون تثبيت الإنتاج وليس الأسعار . وكان من أكثر مواقفهم تطرفا أن العلاقة ما بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالى كانت صحيحة قبل تحرير الأسعار وينبغى إقامتها من جديد . واعتنق فيكتور جراشتشنكو ، الرئيس الجديد لمصرف روسيا المركزى ، هذا الرأى : « هل كان الاقتصاد يستطيع أن يدبر أموره بعرض النقود السابق عندما تأخذ الأسعار فى الارتفاع ... وهل كانت الموارد النقدية السابقة كافية حقا بحيث تستطيع البقاء فى ظل المستوى الحالى للأسعار ، الذى ارتفعت فيه أسعار الجملة ١٦ – ١٨ مرة ؟ لقد كانت ، فى رأيى ، غير كافية . وهذا هو السبب فى أزمة عدم الملاءة .» وحاج جراشتشنكو بأنه ينبغى للدولة أن تحل العجز النقدى عن طريق إصدار المزيد من النقود .(٧٨) كانت أهمية الماليات السليمة تفوق كل شىء عند الإصلاحيين ، وكان توقع حدوث أى انتعاش للاقتصاد حتى تتم السيطرة على التضخم أمرا مستحيلا .

ولكن ، من أين يأتى التضخم ؟ عموما ، كان المنتقدون الماركسيون يعتبرون التضخم أحد نتائج تحرير الأسعار ، وليس الاختلالات المالية . وقد تجاهلوا موازنة الميزانية والتوسع النقدى ، واعتبروهما عديمى الأهمية للتضخم . وعوضا عن ذلك ، فإنهم زعموا أنه لا يمكن إنجاز المهام الضرورية للتثبيت . وحسبما ارتأى أرنولد فولوكوف ، النائب الأول لرئيس مصرف روسيا المركزى ، : « كانت مهمة [إنجاز] التثبيت النقدى - المالى فى غضون السنة غير قابلة للتحقيق منذ المستهل .»(٧٩) وكانت درجة الجهل الاقتصادى فيما بين الأكاديميين الاقتصاديين من أصحاب المدرسة القديمة كبيرة بحيث احتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى تبرز حجج كينزية زائفة بشأن التضخم المترتب على ارتفاع التكلفة . وكانت الفكرة القائلة بأن تحرير الأسعار هو الذى تسبب فى التضخم نحظى بالقبول على نطاق واسع .

وكانت مجموعة ياريمينكو ، التى كانت وثيقة الصلة بالمجمع العسكرى - الصناعى، تعارض على وجه الخصوص زيادة أسعار الطاقة : « لا نزاع فى أن تحرير أسعار الطاقة سيفضى بالاقتصاد إلى فتح الطريق أمام التضخم المفرط .»(٨٠) وقد خلصوا ، استنادا إلى بيانات عن عام ١٩٩١ ، عندما كان الإنتاج قد انخفض بأكثر من استهلاك الطاقة بكثير ، إلى : « أن ذلك يعنى أنه على الرغم من استمرار الانخفاض فى الإنتاج ، فإن من الصعب أن يتناقص الاستهلاك المحلى من الطاقة ، وبخاصة النفط ، بشكل حاد .»(٨١) وقد تجاهلوا التحول الذى حدث فى النظام الاقتصادى على مدار هاتين السنتين ، والفكرة القائلة بأن التثبيت المالى سيقيم حاجزا للطلب ، وهو ما من شأنه أن يستحث على كساد الاستهلاك . وكانت الخلاصة التى توصلوا إليها أن الحكومة تواجه خيارا « بين أن تتخلى عن السياسة النقدية الصارمة ، وتلبى الطلب على النقود من أجل المحافظة على الإنتاج ، أو أن تسمح بافلاس واسع النطاق للمصارف التجارية وتخل بتنظيم تداول النقود كلية .»(٨٢) وعلاوة على ذلك ، فإن ما يسمون بالخبراء المستقلين من الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات تنبأوا بأن الارتفاع فى الأسعار الاستهلاكية فى حالة تحرير أسعار النفط سيكون بين ٥٠٠ و ٧٠٠ بالمائة ، متجاهلين بذلك آثار السياسة النقدية .(٨٣)

وكخطوة باتجاه العلوم الاقتصادية الحديثة ، ركز المحافظون على التوقعات التضخمية . وعلى سبيل المثال ، أنحى جراشتشنكو باللوم على التحرير المعتزم لأسعار الطاقة لتسببه فى التضخم عن طريق إثارة التوقعات التضخمية .(٨٤) وكان يرى أن تصريف الحكومة للأمور ضرورة ، ويعتبر حرية الأسعار خطأ من ناحية المبدأ بالنسبة لروسيا . وقد حاجّ بأنها تسببت فى « إعواز الناس ، والانخفاض الهائل للإنتاج ، وتدمير جميع أنواع آليات الإدارة .... إننا ندمر حتى ما جرى إنشاؤه ، ونفقد فى نهاية الأمر القدرة على الإدارة ، وهو ما تسبب ، فى رأيى ، فى سرعة التضخم المجنونة .»(٨٥)

كما أشار جراشتشنكو إلى ما أسماه بالأسباب غير النقدية للتضخم . وكان يعنى بذلك القصور الذاتى للنظام القديم ، مثل المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، والتى سعى إلى علاجها بواسطة الإئتمانات الإضافية . ودافع عن التوسع النقدى الذى كان يتراوح من ١٨ إلى ٢٠ بالمائة شهريا

خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣ ، مستشهدا به على أنه سياسة واقعية وعملية لمكافحة البطالة وانهيار الإنتاج(٨٦)

وبالنسبة للشيوعيين أنصار الخط القديم الذين كانوا يعتبرون الماليات مجرد ستار ، تمثلت المشكلات الرئيسية فى الفوضى الإدارية وعصيان الأوامر المركزية . وكانوا يظنون أن النموذج الموجه القديم لا بأس به ، ولكنه يحتاج إلى أن يطبق بمزيد من الحَمِيّة ؛ ولذلك فقد طالبوا بالمزيد من الانضباط الإدارى . وكان روتسكوى يعكس هذا النمط من التفكير ، داعيا بثبات إلى السيطرة الإدارية النشطة . وكانت تنظيمات جايدار الاقتصادية الكلية بالنسبة له « تعنى من الناحية العملية الافتقار الكامل للإدارة .»(٨٧) وبالمثل ، كان التحرير يعنى لمجموعة بتراكوف أن « الحكومة فقدت السيطرة على العمليات الاقتصادية .»(٨٨) واشتكى أبالكين بنفس الطريقة من أن « السيطرة الإدارية على الاقتصاد فقدت بالأساس . »(٨٩)

ورغم أن هؤلاء الاقتصاديين الاشتراكيين كانوا يؤمنون صراحة بالسوق ، فإنهم عجزوا عن تقبل أداء قوى السوق لوظائفها بشكل تلقائى . فلم يكونوا يعتقدون بقدرة قوى السوق على البروز وعلى موازنة السوق ، وكانوا يرون أن أى تفكيك حقيقى للضوابط التنظيمية بمثابة خسارة غير مستصوبة للسيطرة الحكومية . ووفقا لما طرحه أوليج بوجومولوف : « أعتقد بأنه لا ينبغى لنا أن نعلق أملا كبيرا على القضاء على أوجه النقص المتعددة وظهور فائض من السلع فى المتاجر .»(٩٠)

وفى بداية عام ١٩٩٢ ، كانت الأفكار البرنامجية لمعارضى حكومة الإصلاح مبهمة . وانتشرت ، بشكل صريح تقريبا ، حجج كثيرة تدعو إلى نوع ما من الطريق الثالث أو اشتراكية السوق ، غير أنه نادرا ما كانت هذه الأفكار تطرح بوصفها بدائل متكاملة .

ودعت مجموعة بتراكوف إلى العودة إلى التنظيم الحكومى الشامل للأسعار والتوريدات خلال الفترة الانتقالية . ووعدوا جميع الجماعات المتصورة بالكثير من الفوائد ، بدون أن يناقشوا التمويل : « إن ما نحتاج إليه فورا هو تجميد الأسعار والأجور ، وفرض الضوابط التنظيمية الحكومية عليهما ، فى نفس الوقت الذى يتم فيه الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالدفاع الاجتماعى عن الناس (بما فى ذلك زيادة الأجور والمعاشات والتحويلات الاجتماعية) .»(٩١) وكان من رأيهم أنه يتعين على الدولة أن تتولى بناء السوق : « لا يمكن أن يتم التحول إلى السوق إلا فى ظل ظروف من التنظيم الحكومى القوى الكافى ؛ ويجب أن يتمثل أهم جزء من هذا الانتقال فى برنامج حكومى لإنشاء البنية الأساسية للسوق . »(٩٢)

ومضى روتسكوى إلى ما هو أبعد من ذلك فى مطالبته بشأن تنظيم الأسعار والتجارة : « إن تحرير الأسعار بدون وجود سوق متمدين يتطلب ضبطا صارما للأسعار ... ومثل هذه الضوابط الصارمة موجودة فى جميع البلدان المتحضرة . »(٩٣) وكانت هذه الإشارة الأخيرة متطابقة مع ما يورده الكثير من أعداء الإصلاح ، وتكشف عن جهل استثنائى بعالم الاقتصاد السوقى الخارجى . كان روتسكوى ، بالروح الشيوعية القديمة ، يمقت التجارة ، ويشكو من « الارتفاع غير المحكوم

فى عدد الوسطاء ، والمبادلات ، والمصارف التجارية .» وقد خلص إلى القول بأنه : « نتيجة لذلك ، خلقت حالة من الفوضى الخطيرة فى الاقتصاد .» وقد رأى روتسكوى ، على نحو ما هو متوقع ، أن سيطرة الدولة هى الحل لهذه الفوضى السوقية : « أهم جزء من نشاط الدولة عندما يكون السوق متصفا بوجود نقص هو محاربة المضاربة .»(٩٤)

وكان من بين الحجج الإضافية لفرض تنظيم حكومى مستفيض خلال عملية الانتقال ، سيادة الاحتكارات التى كان الكثيرون يعتقدون بضرورة قيام الدولة بتنظيم أسعارها . ووفقا لما طرحه روتسكوى : « هل الدولة عاجزة حقا عن وضع الضوابط على أسعار الإنتاج الاحتكارى ؟ إنها تستطيع ذلك بطبيعة الحال ، إذا ما أرادت .»(٩٥)ولم يكن من المتصور بالنسبة لأنصار الخط السوفييتى القديم أن هناك حدودا لما تستطيع الدولة أن تحققه . وكانت المشاكل تتمثل فحسب فى نقص الإرادة والانضباط ، وينبغى معالجتها من خلال القيام بإجراءات حازمة من أعلى .

وبالمثل ، حاجّ المنتقدون بأنه ينبغى للحكومة أن تتدخل فى السوق . وقد غُلف ذلك على أنه مطالبة بسياسات هيكلية وصناعية . وقد اتُهم الإصلاحيون بأنهم لا يركزون إلا على الاقتصادات الكلية فحسب ؛ ويغفلون الاقتصادات الجزئية . ودعا روتسكوى إلى إعطاء مُهَل ضريبية انتقائية كآلية توجيه اقتصادى كلى : « لقد أصبحت الوظيفة الرئيسية للدولة فى ظل أوجه النقص هى إعطاء المهل الضريبية لأولئك الذين يتوسعون فى إنتاج منتجات يوجد عجز فى المعروض منها .»(٩٦)

وتركزت إحدى الشكاوى المشروعة على الفساد الموجود فى الإدارة الحكومية . بيد أن النقاد الاشتراكيين أرادوا أن يحاربوا الفساد بالضوابط التنظيمية البعيدة المدى . كانوا يبدون عاجزين عن أن يدركوا أن من شأن فرض المزيد من التنظيمات أن تخلق فى حقيقة الأمر فرصا وفيرة لكى يقوم رجال السياسة والموظفون الحكوميون بابتزاز الرشاوى بما يفضى إلى درجة أكبر بكثير من الفساد . وفى حالات أخرى (وبالأخص فيما بعد) ، تولى طرح المطالبة بالضوابط التنظيمية أولئك الذين كان بمقدورهم أن يستفيدوا من الرشاوى . وكان أكثر الأمثلة جلاء ما يسمى بالمصدرين الخاصين الذين كانوا يتمتعون بعوائد احتكارية من تصدير سلع معينة .

وحاجّ المتشددون الحقيقيون بأن طبيعة الملكية ليست بذات أهمية ومن ثم فإن الخصخصة غير ذات جدوى . وتساءل روتسكوى بطريقة بلاغية : « هل لشكل الملكية أية علاقة بالسوق ؟ إننى مقتنع بأنه ليس لها أية علاقة . إننا لا نستطيع تحويل الملكية الخاصة إلى قالب مذهبى .»(٩٧)

ومن الغريب ، أنه بينما كان النقاد الاشتراكيون ينفضون أيديهم تماما من المشكلة المالية ، فإنهم كانوا يدعون إلى حل مالى لمشكلة الإنتاج المتدهور . فقد ساد النظر إلى العجز فى الميزانية على أنه عنصر مزعزع للاستقرار ، ووفقا لما ذكرته مجموعة بتراكوف ببساطة : « لا يمكن للتثبيت المالى أن يسبق تثبيت الإنتاج .... وطالما لم يتحول الانخفاض فى الإنتاج إلى نمو مستديم ، فمن الضرورى التخلى عن أى محاولة لوضع ميزانية حكومية بدون عجز . فعندما ينخفض حجم الإنتاج فى البلاد ، لن يمكن التوصل إلى ميزانية بدون عجز إلا على حساب حدوث تضخم

مفرط ... فلا توجد أى ميزانية حكومية بدون عجز حتى فى البلدان المتيسرة ذات الاقتصاد السوقى .»(٩٨) وجرى التذرع بسياسة « الاتفاق الجديد » التى اتبعها روزفلت لتبرير وجود عجز فى الموازنة . ونادرا ما كان المنتقدون يناقشون الميزانية وعَجزها مستخدمين أرقاما فعلية .

وبالمثل ، فنّد أبالكين أى محاولة لموازنة الميزانية . وأدلى ، دون أن يكون لديه أى دليل على ما يقول ، بالبيان التالى : « إن تاريخ القرنين الماضيين يبين أنه لم يحدث أن كان لدى أى بلد من البلدان الكبيرة ميزانية بدون عجز ... بل إنه من المستحيل نظريا ، فى ظروف التضخم القائم ، أن تكون هناك ميزانية بدون عجز . »(٩٩) وبمنتهى البساطة ، صرح أكاديمى متخصص فى السياسة الخارجية ، هو جورجى أرباتوف ، بأن من المستحيل موازنة الميزانية ، مُلمحا إلى أن من الغباء محاولة الإقدام على ذلك .(١٠٠)

وكان من بين الأفكار التى قامت عليها هذه الآراء أن مما قد يحفز المنشآت والعمال على العمل بشكل أفضل أن تكون مكاسبهم الناتجة عن ذلك أكبر . لذلك ، دعت مجموعة بتراكوف إلى تخفيض الضرائب : « إن سياسة الضرائب عديمة الرحمة لن تؤدى إلا إلى مفاقمة إفلاس الاقتصاد ، وتسهيل حدوث المزيد من تضخم الأسعار . »(١٠١) وبصرف النظر عن احتمال انخفاض إيرادات الدولة ، فإنهم حبذوا الدعوم الزراعية الضخمة أيضا : « من الضرورى تنظيم تقديم المساعدة على مستوى الدولة إلى جميع أنواع المزارع فى صورة ائتمانات تفضيلية أو بدون فوائد ، ودعوم من الموازنة ، وأسعار شراء مضمونة ... لا يستطيع أى شخص أن يتخيل إنتاجا زراعيا حديثا بدون دعوم هائلة من الموازنة . »(١٠٢) وقد تجنب هؤلاء الاقتصاديون بجلاء أن يقوموا بعملية جمع للبيانات الحسابية المترتبة على مقترحاتهم . لقد حبذوا بشكل صارخ زيادة الإنفاق لأقصى حد وخفض الإيرادات لأدنى حد ودعوا إلى تقبل وجود عجز كبير فى الميزانية على أية حال .

وبقدر ما انشغل الأكاديميون القدامى فى التفكير فى القضايا النقدية ، فإنهم اكتفوا بتخيل الحلول للمشكلات ، فاقترحوا ضرورة قيام روسيا بإصلاح نقدى على نحو ما قام به لينين فى عام ١٩٢١ ، مع طرح عملة صعبة موازية . وقد تناسوا أن إصلاح لينين النقدى كان قائما على التثبيت المالى أيضا .(١٠٣) واستخدم روتسكوى الاحتكارات كحجة من أجل اتباع سياسة ائتمانية فضفاضة . كان يريد التغلب على رد فعل الاحتكارات الروسية إزاء تحرير الأسعار عن طريق « الدفع بنقود إضافية [إلى] الاقتصاد تعمل على إعادة بناء القوة الشرائية للمنشآت ، وتساعدها على التغلب على صدمة « التحرير » » .(١٠٤)

لم يكن منتقدو الحكومة الإصلاحية يعتقدون أن الغرب سيقدم مساعدات مالية ذات شأن من أجل التثبيت الروسى . وتزعم رسلان حسبولاتوف الموقف إزاء قضية المساعدات الغربية وصرح مرارا بأنه لا يعتقد بأنه سيأتى من الغرب أية مليارات من الدولارات . وبدلا من ذلك ، استحث روسيا على أن تعتمد على مواردها الخاصة .(١٠٥) (كانت هذه إحدى الحالات القليلة التى ثبت فيها أن المنتقدين الاشتراكيين كانوا على حق .)

ولكن ، ما هى الطريقة التى كان ينبغى أن يتم بها الانتقال إلى اقتصاد السوق ؟ وعلى كل حال ، فبخلاف مجموعة صغيرة متصلبة من الشيوعيين القدامى ، كان الجميع يعربون على الأقل عن تقبل ظاهرى لاقتصاد السوق كهدف . وكان جميع المنتقدين من أصحاب الميول الاشتراكية يدعون إلى انتقال تدريجى . وكان أبالكين على وجه الخصوص يكره فكرة التعجل : « لا يمكن الاضطلاع بالانتقال من النظام الموجه إداريا إلى اقتصاد السوق فى خطوة واحدة ، وإنما يستلزم الأمر ضمنا فترة انتقال طويلة كافية تمتد لعدة عقود . »(١٠٦) بيد أن حجج أبالكين من أجل التدرج لم تكن سوى ملاحظات مبتذلة : « أولا ، لقد أثبتت الحياة مرة ثانية أن من المستحيل ، حتى مع توافر أفضل النوايا ، العمل على تسريع التحول ، وتجاهل دروس الخبرة العالمية والانفصال عن مسار الحياة . وثانيا ، فإن التطرف العلمى والسياسى القائم على التطبيق المطلق للطرائق النقدية بدون اعتبار لنطاق كامل من الآراء المعاصرة ، لا يمكن أن يفضى إلى النجاح . »(١٠٧) وحيث إن أبالكين عجز عن وضع إطار مفاهيمى للانتقال ، فمن الواضح أنه لم يكن يعتقد بأن هناك من يقدر على ذلك . وقد تفاقمت هذه المشكلة بفعل التذرع بإطار عمل نظرى ، بينما لم يكن يوجد ثمة إطار من هذا القبيل فى حقيقة الأمر .

وكانت الحجة النهائية للمنتقدين – وهى حجة كان يستخدمها دوما أركادى فولسكى رئيس الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات – أنه ينبغى للحكومة أن تكون « عملية » .(١٠٨) وكان هذا يعنى ضمنا ، من الناحية الفعلية المطالبة بإدخال أضأل قدر ممكن من التغييرات . وفى غياب النظرية والرغبة فى تجاوز نظام ما للوصول إلى آخر ، كان من المريح الدعوة إلى « الفطرة السليمة » و « الروح العملية » و « التحديث » ، وكلها أمور تحبذ الإبقاء على الوضع الحالى .

ولم يرحب المنتقدون بالتغير الهيكلى ، رغم أنه كان الغرض الفعلى من الانتقال إلى اقتصاد السوق . وعلى العكس من ذلك ، كان هدفهم التقليل لأدنى حد من أى عملية لإعادة الهيكلة ، والنكوص عنها إن أمكن . وبالمثل ، فقد أرادوا الاحتفاظ بجميع الروابط التجارية . وتباكت المعارضة كالمعهود لأنه بدلا من التثبيت ، لن يحدث سوى الانهيار الاقتصادى .(١٠٩) ومن العجيب أن الاشتراكيين كانوا أكثر تشاؤما من الإصلاحيين بشأن القدرة التنافسية للصناعة الروسية . وصرح أركادى فولسكى بأنه إذا ما فتحت روسيا أسواقها بالكامل أمام المنافسة الدولية فلن يقوى على الصمود سوى ١٦ بالمائة فقط من قدرة روسيا الصناعية .(١١٠) ومن بين التفسيرات المطروحة لذلك الموقف أن الاشتراكيين لم يكونوا يؤمنون بمرونة الأسعار ؛ ولم يفهموا أن تخفيض سعر صرف الروبل سيفضى إلى انخفاض أسعار الصادرات الروسية فى الأسواق العالمية ، وهو ما سيعمل على تحفيز الطلب عليها . كانت الحكومة قد استهدفت تقليص حجم المجمع العسكرى – الصناعى . بيد أن حسبولاتوف ، بدافع الخوف من التكيف الهيكلى ، رد على ذلك بقوله : إنه ينبغى إعفاء المنشآت الداخلة فى المجمع العسكرى – الصناعى من ضريبة الأرباح ومن تعريفة الواردات ، وإعفاؤها إلى حد ما من ضريبة القيمة المضافة ، وينبغى لها أن تحصل على « موارد مالية تعينها على تجاوز الخسائر . »(١١١)

كما حاجّ هؤلاء المنتقدون بأن تكاليف الانتقال مرتفعة جدا ؛ وهو أمر يسهل فهمه ، حيث إنهم لم يروا ثمة حاجة إلى التغير الهيكلى . وقام فلاديمير اسبرافنيكوف ، رئيس المجلس الاقتصادى الأعلى التابع لرئاسة مجلس السوفييت الأعلى ، بوضع تنبؤات متطرفة باستخدام استقراءات بسيطة وقدمها بعد ذلك بوصفها حقيقة علمية : « وفقا لتنبؤات المجلس الاقتصادى الأعلى ، يمكن أن يصل الانخفاض فى الإنتاج حتى نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٥٥ بالمائة (بالمقارنة مع نهاية يناير ١٩٩٢) . ومن الأرجح أن يستمر مستوى المعيشة فى الانخفاض (سيتناقص استهلاك الغذاء بمقدار النصف ، والسلع غير الغذائية بمقدار أربعة أخماس) ، وسترتفع البطالة إلى نصف السكان النشطين .»(١١٢) وصرح بتراكوف بأن الحكومة الروسية تركت « أكثر من ثلثى السكان تحت خط الفقر .»(١١٣) ولم يشر أحد إلى الأخطاء الإحصائية الجلية .(١١٤)

وكان التسلسل الزمنى للإصلاح مثار جدل كبير . وكانت نقطة البداية فى الجدل برنامج الخمسمائة يوم ، الذى كان قد دعا إلى البدء بالخصخصة والتصفية الواسعة المدى للاحتكارات قبل تحرير الأسعار الكامل والتثبيت . وقد هوجمت الحكومة لتجريبها النهج العكسى بدافع من الجهل المطبق . ووفق ما أشارت إليه خبيرة الاقتصاد الليبرالى الجديد لاريسا بياشيفا : « ألا يعرف الإصلاحيون حقا أنه لا يمكن تحرير الأسعار إلا فى ظل ظرف واحد : عندما يبيع منتجو السلع الأحرار منتجاتهم بأسعار حرة فى متاجر خاصة تتنافس فيما بينها لاجتذاب المستهلكين ؟ »(١١٥) وصرح الكاتب بوريس موجايف بشكل جازم : « لا يمكن أن تقوم قائمة لاقتصاد السوق أو تحرير الأسعار ما دامت الأرض مملوكة للدولة بالكامل .»(١١٦) وطرح الشيوعيون القدامى الذين لا يستحون ؛ تلك الانتقادات القاسية رغم أنهم كانوا قد قاوموا الخصخصة مؤخرا . ووجه جورجى أرباتوف ، وهو مستشار سابق للسياسة الخارجية لليونيد بريجنيف وجورباتشوف ، انتقادات عنيفة إلى الحكومة : « كانت هناك طرق أخرى . أكان من المستحيل حقا الشروع فى (الإصلاح الزراعى) فى أكتوبر [١٩٩١] على الأقل ... ولماذا لم تبدأ [الحكومة] حينئذ بالفعل بخصخصة سريعة وبتفكيك للاحتكارات ؟ »(١١٧) ومن نافلة القول أن جورباتشوف (ناهيك عن بريجنيف) كان يعارض جميع هذه الأمور .

كان تسلسل الخصخصة والتحرير قضية حقيقية . ورد جايدار على ذلك بقوله : « متى حدث أن أدخل العمل بأسعار السوق قبل الخصخصة الواسعة النطاق والمتعمقة ؟ من أسف أنه ما من أثر لذلك . فلا يوجد ثمة مثال وحيد فى التاريخ ، ولن يوجد ، على تحولات واسعة النطاق وبعيدة المدى فى علاقات الملكية تم إنجازها خلال أسابيع وأشهر قليلة لا غير .»(١١٨) وعلاوة على ذلك ، فإن جايدار أشار إلى أن : « الأسعار غير السوقية وغير المتوازنة التى تقوم الحكومة بتنظيمها تتسبب فى حد ذاتها فى نشوء احتكار مستمر ومستديم .»(١١٩)

وفى نهاية الأمر ، فلن يتيسر كبح الاحتكارات الروسية ، باستثناء الاحتكارات الطبيعية ، إلا بالتحرير . فحتى المجر التى كانت تحظى بنوع جيد نسبيا من الإدارة ، والتى حاولت على مدى عدة سنوات أن تفكك اتحاداتها الاحتكارية الكبيرة المملوكة للدولة ، لم تنجح فى تحقيق ذلك إلا فى

الفروع الضعيفة ، وبعد أن كانت الأسعار قد تحررت بالفعل . وفى تشيكوسلوفاكيا ، تعين على الحكومة أن تنتظر حتى تفكك الاحتكارات أولا فى عام ١٩٩١ قبل أن تنفذ التحرير الكامل ، إلا أنها لم تنجز أى شيء فى هذا الصدد بسبب مقاومة المنشآت القوية المملوكة للدولة . والآثار الضارة للاحتكارات لا تتضح إلا بعد التحرير ، وحينئذ فقط يصبح فى الإمكان سياسيا مهاجمة الاحتكارات . وعلاوة على ذلك ، فإذا ما أخضعت الأسعار والإنتاج والتجارة للضوابط التنظيمية ولم يسمح بوجود سوق للممتلكات ، فلن تقوم قائمة إلا للقليل من حقوق الملكية . وأخيرا ، فإلى أن يحدث تحرير جوهرى للأسعار والتجارة فستظل سلطة البيروقراطية القديمة عظيمة ، وهى سلطة غير خيرة . فإما أن تعوق الخصخصة أو تغتصب الملكية العامة لمقاصدها الخاصة – والأرجح أن تقدم على الأمرين معا ، حيث يغلب على خصخصة « *عناصر الطبقة الحاكمة* » أنها تستغرق بعض الوقت . لقد كانت الحاجة المزعومة إلى الخصخصة المسبقة ذريعة يتخذها أعداء الأسواق الحرة لمعارضة تحرير الأسعار ، رغم أن بعض الليبراليين الجدد الغافلين سايروهم فى ذلك . وقد خسر الإصلاحيون المجادلة العامة .(١٢٠)

وقد استُخدمت بلدان كثيرة كنماذج هامة يضرب بها المثل فى الجدل الروسى . فقد أشار أعداء فريق جايدار مرارا إلى خبرة البلدان الأخرى كلما كان فى ذلك دعم لحججهم ولم يلقوا بالا إلى أوجه الشبه أو الاختلاف فى الظروف المسبقة . فأشار أركادى فولسكى إلى اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين باعتبارها نماذج ملائمة لكى تحتذيها روسيا . وركز ليونيد أبالكين وأوليج بوجومولوف على دول الرفاه الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية ، مثل السويد ، كما تكرر الاستشهاد بألمانيا . وعلى الرغم من أن معلومات المنتقدين الدولية كانت محدودة ، فإنهم كثيرا ما كانوا يتذرعون بإشارات أكثر تعميما ، مثل قولهم « لقد أثبتت الخبرة العالمية » أو « لم يحدث شيء من هذا القبيل فى تاريخ البشرية .»(١٢١)

بيد أن الخط الرئيسى للمنتقدين تمثل فى أن روسيا مختلفة عن البلدان الأخرى : فلا النظريات الاقتصادية ولا خبرات البلدان الأخرى يمكن أن تكون وثيقة الصلة بروسيا . ووفقا لما طرحه فريق بتراكوف : « إن لنا حالة خاصة ؛ ولا يمكن وصفها باستخدام قواعد عامة .»(١٢٢) وحاجّ حسبولاتوف بأنه : « لا يجب أن يقوم الإصلاح الاقتصادى على نماذج مجردة وبالغة التبسيط ، وإنما على قرارات مستمدة من الحياة الواقعية ، وعلى اعتبارات خاصة بالحالة الحقيقية للاقتصاد ، وسكان البلاد ، وتجارب تاريخ روسيا السياسى والاقتصادى – الاجتماعى بأكمله .»(١٢٣) ومن الممكن الدفاع عن أى شيء بمثل هذه الحجج . وقد طرح التفرد المزعوم لروسيا كالمعهود باعتباره الحجة المطلقة لتفسير عدم انطباق التفكير المنطقى الطبيعى على روسيا .

وكان الإصلاحيون الروس يميلون إلى الاستشهاد ببولندا كأكثر النماذج صلة بموضوعهم – وهو نموذج رفضه منتقدوهم . وأبرز المنتقدون وجود قطاع خاص كبير فى الزراعة البولندية ، والدور الذى قامت به الكنيسة وحركة « تضامن » ، وخبرة البولنديين الأطول باشتراكية السوق ، ودولرة بولندا الأبعد مدى بكثير .(١٢٤) وعموما ، كان المنتقدون غير مهتمين كلية بالنماذج

الاقتصادية المأخوذة من أوروبا الشرقية والبلدان الشيوعية السابقة التى تمر بمرحلة انتقال . وبدلا من ذلك ، فإنهم حولوا انتباههم إلى النماذج المأخوذة من دول الرفاه الغربية أو الدول الدكتاتورية .

ولم يكن هؤلاء المنتقدون المتزلفون لعامة الشعب والاشتراكيون ؛ والوحيدين بأية حال فى المحفل العام ، ولكنهم هيمنوا عليه . وكان جايدار ومؤيدو الحكومة يواجهون انتقادات من هذا القبيل بانتظام . وكانوا يشيرون ، تفنيدا لها ، إلى أن السياسات التى يدعو إليها منتقدوهم ستتسبب حقيقة فى تضخم مفرط ، وأنه لا يمكن تحقيق أى انتعاش اقتصادى إذا لم يكبح التضخم ، وأن فرض المزيد من الضوابط التنظيمية الحكومية سيفضى إلى المزيد من الفساد .(١٢٥) وقد ولد عجز الدولة الواهنة الواضح عن أداء الوظائف الحكومية انتقادا ملائما أوحى به فريدريش هاييك . وعلى سبيل المثال ، اقترح الاقتصاديون الليبراليون الجدد الشبان بأنه ينبغى للحكومة ، بالنظر إلى انتشار الفساد على نطاق واسع ، أن تقصر عملها على إدارة النظام القانونى .(١٢٦)

واتخذ جريجورى يافلينسكى ومركز EPIC الذى أنشأه ، موقفا ليبراليا بصفة عامة ، ولكن نقده للحكومة كان أشد قسوة مما وجهه لها خصومها . وكان من بين سهام هجومه أن « تحرير السوق أبعد من أن يكون قد اكتمل » ، وهو ما يعتبر مقولة صائبة بلا ريب . بيد أن يافلينسكى اشتكى من أنه « لم يحدث تثبيت » وأن « توجيه الاهتمام نحو التغلب على عجز الميزانية بمعدل متسارع زاد من حدة انكماش الإنتاج » ، وهما قولان ظاهرا التناقض . وقد أعلن أن الخصخصة فشلت لأن الحكومة لم تحقق الأهداف المرتفعة التى كانت قد حددتها . بيد أنه استنادا إلى تجربة أوروبا الشرقية ، فإن إصراره على البيع فقط كان من شأنه أن يفضى إلى خصخصة أبطأ . وعلاوة على ذلك ، فقد شرع يافلينسكى فى عام ١٩٩٣ - بعد أن تبين أن الخصخصة بالقسائم سريعة للغاية - في المحاجة بأن سرعة الخصخصة ليست مهمة . وإجمالا ، كان يافلينسكى ناقدا للحكومة بالدرجة الأولى ، إلا أنه كان يحبذ فيما يبدو مزيدا من التحرير وقدرا أقل من التثبيت .(١٢٧)

وكان أكثر المساهمات فى هذا الجدل جوهرية وأبعدها نظرا تلك التى قدمها معهد الخبراء التابع للاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات الذى يرأسه البروفيسور يفجينى ياسين . إذ أصدر المعهد تحليلا متوازنا لاستراتيجية الإصلاح فى يناير ١٩٩٢ ، ولا تزال معظم ملاحظاته صحيحة إلى اليوم : « وعموما ، فإن توجه الإصلاح الروسى صائب . والخيارات الأخرى محدودة للغاية . » ولاحظ التقرير أن « أكثر مجالات البرنامج تعرضا للخطر ، هى النهج الذى يتبعه إزاء العلاقات مع جمهوريات الاتحاد السابقة . » بيد أن من بين الشكاوى الرئيسية الواردة فيه أن « الحكومة لا تظهر مثابرة واتساقا » فى « إزالتها للقيود الموروثة من النظام الاقتصادى القديم » . وكان التقرير مصيبا أيضا فى قوله : « قلما يكون من الظواهر العملية أن تحدث انفجارات اجتماعية بعد تحرير الأسعار بقليل .» وانتقد التقرير تركيز التثبيت الاقتصادى الكلى الشديد على الأجل القصير وغموضه الكبير بشأن الاستراتيجية . وقد دارت معظم الانتقادات المتبقية حول افتقار الحكومة إلى الجدارة السياسية .(١٢٨)

والمعتقدات السائدة للنقد الروسى المستشهد بها هنا مماثلة بشكل مذهل للتزلف الاقتصادى

لعامة الشعب الذى كان سمة مميزة للكثير من بلدان أمريكا اللاتينية على مدى سنوات طويلة . والتعريف الذى يطرحه روديجير دورنبوش وسباستيان إدواردز يناسب المناقشة الروسية : « أن التزلف الاقتصادى لعامة الشعب نهج فى *العلوم الاقتصادية* يؤكد على النمو وتوزيع الدخل ويقلل من أهمية مخاطر التضخم وتمويل العجز ، والقيود الخارجية ، وردود فعل العناصر الاقتصادية للسياسات غير السوقية الشرسة . » وقد أكدا على ثلاث سمات مهمة من نموذج التزلف الشعبى :

١ - « صناع سياسات التزلف لعامة الشعب ... يشعرون بسخط شديد على أداء الاقتصاد ؛ وهناك شعور قوى بأن الأمور كان يمكن أن تكون أفضل . »

٢ - « يرفض صناع السياسات صراحة النموذج المحافظ ويغفلون وجود أى نوع من القيود على السياسة الاقتصادية الكلية . ويُنظر إلى الطاقات العاطلة على أنها توفر منافذ للتوسع . »

٣ - وفى إرشادات سياساتها العلاجية ، « تؤكد برامج التزلف لعامة الشعب على ثلاثة عناصر : إعادة التنشيط ، وإعادة توزيع الدخل ، وإعادة هيكلة الاقتصاد » .(١٢٩)

وقد وفرت الماركسية القحة لمنتقدى الحكومة الروسية إطارا ملائما لتزلف عامة الشعب بشكل سافر . ولم تكن المشكلة أن المنتقدين لا يعرفون إلا القليل فحسب عن العلوم الاقتصادية العادية ، بقدر ما تمثلت فى افتقارهم إلى الاهتمام بتعلم اقتصادات السوق . بيد أنه لو كان الشعب الروسى يملك قدرا أكبر من المعرفة بالعلوم الاقتصادية ، لكان من المحرج جدا للمنتقدين أن يعتنقوا هذه الدعاوى البسيطة المتزلفة لعامة الشعب . بل إن الاشتراكيين الروس كانوا أسوأ بكثير من متزلفى عامة الشعب فى أمريكا اللاتينية : فقد كانوا يعارضون إعادة الهيكلة ، ويدعون إلى إعادة توزيع الدخل على المؤسسة القديمة (الصناعة ، والمجمع العسكرى - الصناعى ، والقطاعات الزراعية) وليس على الشعب . ويعكس ذلك ضعف الضغوط الشعبية والمجتمع المدنى فى روسيا ، مما سمح للنخبة السياسية بأن تنغمس علانية فى مثل هذا الالتماس للريع .

وفى يناير ١٩٩٤ ، عاد الأكاديميون الاقتصاديون القدامى ، فطرحوا برنامجا مستفيضا للتحول الاقتصادى الكلى فى روسيا .(١٣٠) وكان المؤلفون الرئيسيون للبرنامج هم ليونيد أبالكين وستانيسلاف شاتالين ونيكولاى بتراكوف ويورى ياريمينكو . لم يكن انتقادهم للعلاج بالصدمات الاقتصادية قد تطور بتاتا ، إلا أنهم أخذوا يغفلون فى ذلك الحين أية إشارة إلى الأزمة الأولية كلية . كما أنهم لم يبلوروا أى بديل حقيقى ، ورفضوا المفهوم المتعلق بوجود أى نموذج مثالى ؛ واستمروا فى تجنب البيانات المحددة . ولما كانت الخصخصة قد حدثت بسرعة بالغة ، فقد تعرضت للهجوم حينئذ لكونها « قد عُجل بها بشكل مصطنع » . وكان البرنامج الذى قدمه الأكاديميون شاهدا على الفشل المزدوج . فقد فشلوا ، من ناحية ، فى تعلم أى شىء . ومن الناحية الأخرى ، فإن البرنامج يكشف ، وقد أصبح حدثا سياسيا ، أن الإصلاحيين الروس فشلوا فى تحطيم النموذج الإصلاحى الشيوعى القديم . وفى بولندا وجمهورية التشيك والمجر ، كان من شأن برنامج من هذا القبيل أن يصبح مدعاة للسخرية من واضعيه .

كانت الحجج المطروحة فى هذه المجادلة الشرسة ، فيما عدا استثناءات قليلة ، أضعف من أن تؤخذ بصورة جدية . بيد أن الانتقاد كان مهما من نواح عديدة . فقد أفضت نوازع المنتقدون الأثيمة إلى وضع الحكومة فى موقف الدفاع وهيمنوا على المجادلة العامة . وكان قادة الإصلاح مذعورين من هذا التزلف الضارى لعامة الشعب لدرجة أن معظمهم حد من ظهوره فى المناسبات الجماهيرية وإلقائه للخطب . ونتيجة لذلك ، شعر النواب بالتجاهل وأصيبوا بالقنوط . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الإصلاحيين لم يبلوا بلاء حسنا فى المنافسة على اكتساب محبة الشعب الروسى وتأييده . وكانت المجادلة مؤشرا على مدى اشتداد غضب الطبقة المتميزة القديمة لقيام هؤلاء الوافدين الجدد بإزاحتها جانبا ، وتبين أنه لم يمض وقت طويل بعد على انتهاء حكم طبقة المسنين . وقد عمل عدم اكتراثهم بجموع المواطنين وتركيزهم على مصالح النخبة القديمة على إبراز ضعف المجتمع المدنى الروسى . ويبدو أن حدة نغمة الجدل قد زادت من انقسام المجتمع . على أنه رغما عن هذه النواقص ، فقد تكشف لمعظم السكان ، عددٌ غير قليل من الحقائق الدفينة عن الاقتصاد السوقى . فبعد هذا الجدل ، بدا أنه قد أصبح لدى الروس وحدهم من بين سكان الاتحاد السوفييتى السابق ، باستثناء مواطنى دول البلطيق أفضل فهم لاقتصاد السوق .

المعوقات السياسية والمؤسسية

منذ أول لحظة ، أخذ كثير من المشكلات السياسية والمؤسسية فى عرقلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى روسيا . وكان من بين المشكلات السياسية المهمة العلاقة المعضلة بين يلتسين وحكومته ، وضعف بوربوليس ، والعزلة السياسية للحكومة وافتقادها إلى المصداقية ، وغياب البرامج الحكومية الرسمية . وثبت أن المشكلات المؤسسية لا تعد ولا تحصى . وكان حجم جهاز الدولة القديم فى حد ذاته باعثا على الهلع . وكان الإصلاحيون يجدون أعداء طبيعيين فى المؤسسات السابقة للاقتصاد الموجه – الوزارات الفرعية ، ومدراء المنشآت المملوكة للدولة ، والبيروقراطية بصفة عامة – دون أن يعثروا بعد على أصدقاء مؤسسيين طبيعيين . كانت السيطرة على الحكومة مستعصية ، والدستور فى حاجة إلى التنقيح .

ومهما بدا على يلتسين من أنه راديكالى وثابت العزم ، فإنه لم يكن ملتزما تماما بالإصلاح . وبدلا من ذلك ، فقد لجأ إلى المداورة . فبعد أن قام بتعيين وزرائه الإصلاحيين الشبان ، نأى عنهم ولم يسمح لهم بوسيلة مباشرة للإتصال به : « كان على الوزراء أن ينهوا جميع الأمور التى تتطلب مشاركة [يلتسين] من خلال بوربوليس .»(١٣١) وحتى جايدار نفسه ، لم يكن لديه سوى القليل من سبل الإتصال بيلتسين . ووضعت الحكومة فى المقر القديم للجنة المركزية فى الميدان القديم ، فى حين اتخذ يلتسين وإدارته مقرا فى منعزل فاخر فى الكرملين . ونادرا ما كان يلتسين يشارك فى الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء الذى كان يرأسه رسميا . ولم يكن أى إصلاح جذرى ليحدث بدون مباركة من يلتسين ، إلا أن انغماسه لم يكن عميقا بما يكفى لتوفير الدعم السياسى الكامل . وثبت أن افتقاره إلى تفهم متطلبات الإصلاح الجذرى يمثل مشكلة كبرى .

كان النائب الأول لرئيس الوزراء جينادى بوربوليس هو الصلة الوحيدة ما بين رئيس الجمهورية ووزراء الإصلاح ، وكان شخصا ضعيفا جدا . غير أن بوربوليس كانت له مميزاته . فقد ظل لصيقا بيلتسين ، وأعمل التفكير فى الاستراتيجية السياسية ، وكان صانع قرارات فعال ، واكتشف جايدار ، وأقنع يلتسين بضرورة الإصلاح الاقتصادى الجذرى . بيد أنه على نحو ما لاحظ يلتسين : « باءت جميع محاولات بوربوليس لكى تكون له يد فى تشكيل الرأى العام بالفشل . »(١٣٢) وفشل فى التعامل مع النواب ، أو فى استمالة الشعب الروسى . كما أنه لم يصرف علاقاته مع الإدارة بشكل جيد . وكان ، وفقا لما قاله يلتسين ، « يكره البيروقراطية كطبقة . » وفى نهاية الأمر ، تبادر إلى ظن يلتسين أيضا أن بوربوليس « تجاوز بعض الحدود فى علاقاتنا الشخصية . »(١٣٣) وما أن حل ٣ ابريل ١٩٩٢ ، حتى كان بوربوليس قد اضطُر إلى الاستقالة كنائب أول لرئيس الوزراء ، وحل جايدار محله كرئيس فعلى للحكومة .(١٣٤) ولولا وجود بوربوليس لما كانت إصلاحات جايدار قد استُهلت ، غير أن بوربوليس كان عاجزا عن الاحتفاظ بالصلة الحيوية مع يلتسين ، أو توفير الدعم السياسى للإصلاحيين .

ولم يكن الوزراء الإصلاحيون منعزلين عن يلتسين فحسب ، وإنما عن الأمور السياسية بصفة عامة . ففى البدء ، كان أفراد فريق جايدار ينظرون إلى أنفسهم على أنهم خبراء ورجال اقتصاد وليسوا سياسيين . وسرعان ما قرر زعماؤهم – جايدار وشوخين وتشوبايس – أن يصبحوا سياسيين ، غير أن آخرين من أعضاء الفريق كانوا يجهلون السياسة ويحتقرونها على حد سواء . وتبعا لما انتهى إليه رأى يلتسين : « أن فريق جايدار ، برفضهم عن ترفع متكلف « لأن يلوثوا أيديهم بأمور السياسة » تاركين جميع المبادرات السياسية لرؤسائهم ، قد ارتكبوا خطأ تكتيكيا كلفنا جميعا ثمنا باهظا . »(١٣٥) غير أن الوزراء الشبان شعروا بوجود مسافة مهولة بينهم وبين رئيس الجمهورية . كان الوزراء قد عينوا فى مناصبهم بمرسوم رئاسى ، ومن ثم لم يكونوا فى حاجة إلى الدفاع عن أنفسهم أمام البرلمان ، إلا أنه كان من الممكن ليلتسين أن يقيلهم فورا بدون ظهير يحميهم . وانتقدت مجموعة ياسين حكومة جايدار لأنها لم تتعاون بشكل كاف « مع البرلمان ، ومنظمى المشروعات ، والنقابات العمالية ، وممثلى الأقاليم ، والأحزاب والحركات السياسية . »(١٣٦) وكان الجميع يشعرون بأنهم مستبعدون من عمل الحكومة . ولاحظ يلتسين أنه : « سرعان ما أصبح واضحا أن حكومة جايدار ، التى كانت تتخذ قرارا تلو الآخر بسرعة ، كانت فى عزلة كاملة . فلم يحاول جايدار ورجاله أن يطوفوا بالبلاد ليتعرفوا على نبض الأمة . ومنذ المستهل ، نظر هؤلاء الوزراء إلى برلمان حسبولاتوف على أنه أداة للضغط عليهم ، وعلى أنه رمز لكل ما هو رجعى ، كل ما يتعين محاربته .... لقد كان ذلك بمثابة نوع من الصبيانية الطفولية التى قسمت الناس إلى « رجالنا » و « رجالهم » . »(١٣٧) كانت الأولوية الأولى لدى فريق جايدار هى وضع مخطط لعدد كبير من التغييرات القانونية والعمل على تنفيذها . كانوا يفخرون بأنهم محترفون وبجدهم واجتهادهم ، ولم يجدوا لديهم وقتا ليقيموا صلات خارجية أو ليحافظوا عليها . ونتيجة لذلك ، فقد نُظر إليهم على أنهم منغلقون على أنفسهم ونخبويون (ومن المؤكد أنهم كانوا كذلك) . كما لم يكثر وزراء جايدار من الظهور فى وسائل الإعلام . لقد امتنعت حكومة الإصلاح إلى حد كبير عن إقامة قاعدة سياسية لها بالإضافة إلى يلتسين .

وكان من الأخطاء الأساسية التى ارتكبها فريق جايدار ما قر عليه عزمهم من عدم التقدم ببرنامج للإصلاح الاقتصادى . ووفقا لما صرح به جايدار فى ديسمبر ١٩٩١ : « كنا نعتقد أنه بعد أن تم إقرار ١١ برنامجا ومناقشتها بشكل واسع فى الصحافة ، ومن قبل هيئات السلطة دون أن يكون لذلك أى تأثير مطلقا على التطورات الحقيقية ، فإن تقدمنا بالبرنامج الثانى عشر لن يكون أمرا جادا على الإطلاق . لقد اعتقدنا أنه لابد من تنفيذ برنامجنا ، قبل كل شىء ، من خلال قرارات اقتصادية وسياسية محددة .»(١٣٨) وأسفر الافتقار إلى برنامج رسمى عن عواقب جسيمة . فقد شعر البرلمان بالاستبعاد . كان قد أقر الأفكار الإصلاحية الأساسية الواردة فى خطاب يلتسين فى ٢٨ أكتوبر بأغلبية ساحقة . وكان من الجائز أن يوافق أعضاء البرلمان فى نوفمبر ١٩٩١ على برنامج الإصلاح ، ولكن عندما لم يستشرهم أحد فى هذا الشأن ، فإنهم انقلبوا على الحكومة . وعلاوة على ذلك ، كان من الصعب حشد الشعب الروسى لتأييد برنامج لم يتح له حتى أن يراه . كما أن الإدارة لم يكن لديها فكرة كبيرة عن سياسة الحكومة الفعلية . وعرقل عدم وجود برنامج حكومى من التنسيق فيما بين رجال الإدارة وسهل من عصيانهم . وكانت الحكومة نفسها متنافرة ، وشعر الوزراء الفرعيون المتبقون بالحرية فى التصرف حسب أساليبهم القديمة طالما أنه لا يوجد برنامج مصدق عليه يمكن أن يمنعهم من ذلك . وأخيرا ، كان رئيس الجمهورية فى حاجة إلى ورقة تحديد مواقف واضحة لكى تصبح إجراءاته ذاتها أكثر اتساقا .(١٣٩)

إن مصداقية الحكومة أمر حيوى كيما تستطيع أن تضطلع بتثبيت أو تحول اقتصادى . بيد أن أعضاء فريق جايدار أضروا بمصداقيتهم بتسمية أنفسهم « وزارة الكاميكازى » (الوزارة الانتحارية) وبمواصلة « الحديث بصورة لا تنتهى عن قصر عمر الحكومة الحالية .»(١٤٠) كانوا يتصرفون أمام الناس بحياء كما لو كانوا سيطردون من مناصبهم خلال أقل من شهر . وبسبب هذا السلوك ، كان مسئولو الحكومة ومدراء المنشآت المملوكة للدولة على حد سواء يعاملون فريق جايدار على أنهم ظاهرة مؤقتة وبالتالى فإنهم رفضوا التكيف معهم . ونتيجة لذلك ، فقد خُربت الإصلاحات ، واستمرت الضغوط المبذولة من أجل الحصول على الائتمانات الرخيصة والدعوم بدون أى عائق .

بل أصبحت التعقيدات المؤسسية أكثر تعقيدا من المشكلات السياسية . فلم يصل التصحيح المؤسسى مع اقتصاد السوق إلى الحد الكافى رغم التوسع الذى تحقق فيه . كان من المفترض أن التخطيط المركزى قد ألغى ، غير أن لجنة التخطيط الحكومية (جوسبلان) بقيت كما هى . كان قد أعيد تسميتها فحسب بوزارة الاقتصاد ؛ وكانت تضم بين جنباتها أكثر من ٢٠٠٠ بيروقراطى ليس لديهم ما يفعلونه أفضل من ممارسة الضغط من أجل إعادة الأخذ بالتخطيط المركزى ، وأوامر الشراء الحكومية ، وحصص التصدير . (من الجدير بالذكر أن أوليج لوبوف وزير الاقتصاد فى ذلك الحين ، استخدم لجنة التخطيط الحكومية السابقة فى صيف عام ١٩٩٣ كقاعدة للضغط من أجل العودة إلى التخطيط المركزى .)

وبالمثل ، قُلِصت لجنة الأسعار الحكومية ، ولكنها لم تلغ . وفى نهاية عام ١٩٩٢ ، أقنعت القيادة المحافظة للجنة رئيس الوزراء الجديد ، فيكتور تشيرنوميردين ، بأن يوقع مرسوما يعيد

العمل بضوابط الأسعار . كما أن اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية (جوسناب) ، وهى لجنة قوية ، نجت من الإلغاء ، رغم أنها تكيفت ، كمنظمة لتجارة الجملة ، مع السوق بشكل أفضل من غيرها . وتحول أحد أجزاء اللجنة إلى « روسكونتراكت » التى أصبح لها وضع احتكارى على التجارة فيما بين الدول . وحولت وزارة مشتروات الحبوب نفسها إلى شركة « روسخليبوبرودكت » المساهمة الاتحادية . إلا أنها احتفظت باحتكارها لمشتروات الحبوب ، والتى اقتنصت لقاءها مبالغ هائلة من الائتمانات الحكومية المدعومة .

وقد ألغى عدد كبير من الوزارات الفرعية الصناعية واللجان الحكومية أو أدمجت . بيد أن الوزارات الفرعية القليلة التى بقيت أثبتت أنها مثيرة للمتاعب – لا سيما الوزارات الثلاث التى يرأسها التكنوقراط المحافظون : ألكساندر تيتكين وزير الصناعة ؛ وستانيسلاف أنيسيموف وزير التجارة والموارد المادية ؛ وفيتالى يفيموف وزير النقل . فقد استمروا فى تصريف أمورهم بالطريقة القديمة وفى إصدار أوامر الشراء الحكومية ومقاومة الخصخصة . والأسوأ من ذلك ، أنه سرعان ما بدأت الوزارات القديمة فى العودة إلى الظهور تحت مسميات شتى ، تتراوح بين « إدارات » و « روابط » و« مصالح » إلى دوائر تابعة للوزارات ، والمطالبة بالاستقلال مرة ثانية . وتعرض الوزراء الإصلاحيون المسئولون عن الوزارات الفرعية لانتقادات بالغة العدوانية على النحو المعهود . ولم يستطع فلاديمير لوبوخين أن يصمد بتاتا أمام جماعة الضغط فى مجال الطاقة ، وفقد منصبه بعد ستة أشهر . وخاض بيتر أفين حربا صعبة مع جماعة الضغط التابعة فى مجال التجارة الخارجية ، وفقد منصبه بعد ثلاثة عشر شهرا . وكان لدى وزير الزراعة فيكتور خليستون ملكاته الإصلاحية ولكنه اختار ألا يقاوم جماعة الضغط الزراعية المحافظة ؛ وبقى فى منصبه ثلاث سنوات ، حتى أكتوبر ١٩٩٤ .

عندما تكونت حكومة الإصلاح ، جرى تغيير شكل مجلس الوزراء بالكامل ؛ وخُفض حجمه بشكل جوهرى ليصبح مكونا من واحد وعشرين وزيرا فقط ، بما فى ذلك ثلاثة نواب لرئيس الوزراء . غير أن اجتماع الثلاثاء المعتاد لمجلس الوزراء كان كبيرا ويحضره نحو ١٠٠ شخص . وسرعان ما ازداد عدد الوزراء . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كانت الحكومة تتكون من تسعة وعشرين وزيرا كامل الصلاحية (كان ثمانية منهم نوابا لرئيس الوزراء) ، بالإضافة إلى سبعة رؤساء للجان حكومية .(١٤١) لقد أخفقت فكرة تشكيل حكومة صغيرة متكاتفة . غير أن الاجتماعات الوزارية « الاقتصادية » الحقيقية كانت تعقد مساء كل خميس بطريقة غير رسمية .(١٤٢)

ولقد واجه فريق الإصلاح وضعا ميئوسا منه إلى حد كبير مع البيروقراطية القديمة . كانت مبانى الحكومة فى الميدان القديم مليئة بالبيروقراطيين السوفييت – الرجال المتوسطى العمر ذوى الشعر الأشيب على الدوام الذين يرتدون حللا رمادية ، والذين تعلو وجوههم تعبيرات مبهمة . كانوا يذرعون الممرات المتعرجة بخطى لا هى بالسريعة ولا بالبطيئة مهما تكن طبيعة الأحداث . كنت تجد نفس النوع من البيروقراطية (بل ونفس التنسيق الزخرفى الداخلى ، والأرضيات المغطاة بالسجاجيد الحمراء والحوائط ذات اللون الكابى المغطاة بالألواح الخشبية) فى جميع مقار الإدارة الإقليمية . وربما يعن لأحد هؤلاء البيروقراطيين ، فى لحظة نادرة من الصراحة ، أن يعترف

قائلا : « سأخبرك بصراحة . لقد كان العمل أكثر إثارة للاهتمام فيما مضى . كنا نبنى ... » (١٤٣) ويتوقف البيروقراطى عن الكلام بحذر قبل أن تفلت من شفتيه كلمة الاشتراكية التى أصبحت محظورة مؤخرا .

وفى الحقيقة ، كان الجهاز الحكومى خاضعا للحزب الشيوعى . وكانت الأوامر تصدر إليه هاتفيا ، وكانت القوانين محدودة الأهمية . كان تسلسل القيادة القديم قد تحطم ، إلا أن الاحتقار الشيوعى القديم للقانون ظل على حاله . وقد حصل البيروقراطيون على الاستقلال لكى يستخدموه فحسب فى السعى وراء تحقيق مصالحهم ، وكان الجهاز الحكومى القديم مكونا من شيوعيين يمقتون فكرة المجتمع الديمقراطى . وعلاوة على ذلك ، كان المسئولون القدامى حاصلين فى الغالب على النوع الخاطىء من التعليم . فقد تدربوا ليكونوا مهندسين وليس محامين أو علماء اجتماع ، ولم يكونوا يحصلون على أجر مناسب . ولم تكن الكوابح ولا الصلاحيات ولا الأخلاقيات لتصدهم عن إثراء أنفسهم . ولهذا فإن إغراء الإقدام على ذلك كان كبيرا ، وأصبح الفساد متفشيا . ولم يكن يلتسين مفيدا جدا فى هذا الصدد ؛ فقد أتى من صفوف الإدارة القديمة وكان مقتنعا بكفاءتها : « كلما كان بإمكاننا أن نعين موظفين « قدامى » ذوى خبرة ، فإننا كنا نفعل .»(١٤٤)

كان هناك ميل مطرد فى الإدارة السوفييتية القديمة نحو إظهار قدر أكبر من العصيان . ومن الناحية الفعلية ، كان كل بيروقراطى أقدم درجة يعتبر نفسه ديكتاتورا فى موقعه ، مما أوهن من سلطة الدولة المركزية . وكانت محاولة جورباتشوف لإصلاح الاتحاد السوفييتى من أعلى إلى أسفل غير مجدية حيث لم يكن قد تبقى لدى المركز إلا القليل جدا من السلطة الفعلية . وفى ربيع ١٩٨٦ ، أصدر جورباتشوف مرسوما بشأن الإصلاح الزراعى . وقد ذهبت ، بوصفى دبلوماسيا أجنبيا ، إلى لجنة التخطيط الحكومية لأعرف المقصود بهذا المرسوم . بيد أن أسئلتى قوبلت بضحكات مستهزئة من كبار المسئولين الزراعيين . وأعلنوا صراحة أن شيئا لن يتغير ، ولم يكن ثمة ما هو أكبر من ذلك للتعبير عن عدم مبالاتهم بالمراسيم التى يصدرها جورباتشوف .

وسادت عداوة صامتة متبادلة بين الوزراء الإصلاحيين والبيروقراطية . وبدلا من أن يعمل قدامى البيروقراطيين على معارضة الإصلاحيين علانية ، فإنهم أخذوا يخربون جهودهم خفية . وأصبح اختفاء الوثائق المهمة أمرا مشهورا . وعندما عين يلتسين إصلاحيا شابا من رجال بوربوليس - جايدار هو ألكسى جولفكوف لكى يرأس الجهاز الإدارى لمجلس الوزراء ، فإنه اضطر إلى أن يوقع نفس المرسوم ثلاث مرات ، لأن المرسومين الأولين اختفيا داخل الإدارة دون أن يعثر لهما على أثر . (لم يكن لجولفكوف شعبية كبيرة بين البيروقراطيين القدامى .) وكان فلاديمير كوسمارسكى يقوم ، بوصفه وزيرا للعمل بالنيابة فى عام ١٩٩٢ ، بإعداد ثلاث نسخ من كل وثيقة مهمة يصدرها . وكانت إحدى النسخ ترسل من خلال القناة الرسمية المعتادة ، ولكنها كانت تختفى عموما لأسباب غير واضحة . وكان يقوم بتسليم النسخة الثانية بنفسه إلى نائب رئيس الوزراء المشرف عليه ، الكساندر شوخين ؛ وكان يوصل النسخة الثالثة بنفس الطريقة إلى رئيس الإدارة المعنية فى مجلس الوزراء .

وقد تفاقم العبء الواقع على عاتق الإصلاحيين بفعل المركزية غير العادية . كان الوزراء السوفييت يوقعون فى المعتاد عددا هائلا من القرارات ، ولم يكن بوسعهم ، فيما يحتمل ، أن يفحصوا معظمها قبل التوقيع . وحتى المسئولون الذين كانوا يحتلون مواقع عالية فى التسلسل الوظيفى لم يكونوا يميلون إلى تحمل أية مسئولية . كما لم يكن بمقدور معظم الإصلاحيين أن يقيموا الكيفية التى يتعين عليهم أن يعيدوا بها تشكيل وظائفهم وقد شرعوا لتوهم فى ممارسة العمل . وفضلا عن ذلك ، فإن الإدارة السوفييتية كانت مقسمة إلى أجزاء مستقلة بشكل بالغ . وكانت الإتصالات بين الوزارات ضئيلة ، وكان الوزراء أنفسهم يتولون القيام بجانب كبير من الإتصالات فيما بين الوزارات بشكل يثير الدهشة . ونتيجة لذلك ، أغرق بعض الوزراء الإصلاحيين فى خضم القرارات الروتينية . ولم يكن لديهم وقت للتفكير الاستراتيجى وفقدوا الاتجاه الذى يحدد سياساتهم .

وواجه الإصلاحيون معضلة مستحيلة . كان من الصعب عليهم ، بالنظر إلى أنهم لم يكونوا يعرفون إلا القليل من الموظفين القدامى ، أن يعثروا على الأشخاص المناسبين للتعيين والترقى . لذلك فكثيرا ما كان الإصلاحيون يقدمون على اختيارات فى غير محلها ، وهو ما زاد من إضعاف معنويات الموظفين القدامى . وعندما عين الإصلاحيون زملاء شبانا لهم فى مناصب رفيعة ، كان من الطبيعى أن يستاء موظفو الجهاز الإدارى القديم من ذلك . كان الإصلاحيون فى حاجة إلى الإدارة القديمة ، إلا أنها قاومت الإصلاح من خلال عصيان مدنى فعلى . ومهما بذل الإصلاحيون من محاولات للتودد إلى الإدارة القديمة ، فإنهم كانوا يواجهون بمقاومة هادئة وبالفشل . ومن الناحية العملية ، أنشأ الإصلاحيون معاقل لهم فى مجلس الوزراء وفى اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة (وزارة الخصخصة) ، ولكن لم يكن لهم من نفوذ يذكر فى الوزارات الأخرى ، بما فى ذلك وزارتا المالية والاقتصاد . ومن الجدير بالذكر أن أنجح جزء من الإصلاح الاقتصادى الروسى كان الخصخصة التى أنشئت من أجلها إدارة حكومية جديدة .

بيد أن المشكلة السياسية والمؤسسية الأساسية تمثلت فى عدم بناء أى قاعدة دستورية أو سياسية للإصلاحات . فلم توجه الدعوة إلى انتخابات جديدة ، وكان البرلمان يعمل فى إطار فئات فضفاضة بدون وجود أحزاب سياسية حقيقية . ولما كان بوسع رئيس الجمهورية أن يحكم بالمراسيم ، فقد تجاهلت الحكومة البرلمان وتحايلت عليه . ولم تقم الأحزاب السياسية بأى دور أصيل وبقيت على ما هى عليه من تخلف . ونتيجة لكل هذه التعقيدات ، اتصف عدد من الصلات السياسية بالوهن الشديد : الصلة ما بين رئيس الجمهورية وفريق الإصلاح ، وما بين الحكومة والبرلمان ، وما بين الحكومة والأقاليم ، وما بين الحكومة والشعب الروسى .

وكانت الديمقراطية الروسية الوليدة ضعيفة بالنظر إلى قيامها على مؤسسة سياسية شرعية وحيدة هى رئاسة الجمهورية . ونظرا إلى الضعف الموازى للمجتمع المدنى ، فقد كان من المتوقع ، تمشيا مع نظرية مانسور أولسون بشأن منطق العمل الجماعى ، أن تتشكل أقوى جماعة ضغط من المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة . « عادة ما تكون هذه الصناعات صغيرة جدا بحيث تعمل على تنظيم نفسها طواعية لكى يتوفر لها جماعة ضغط نشطة .»(١٤٥) وفى الحقيقة ، قام مدراء المنشآت المملوكة للدولة بتشكيل أقوى جماعة للضغط . فخلال السنتين الأخيرتين من عمر

الاتحاد السوفييتى ، كانت سيطرة الحكومة على المنشآت المملوكة للدولة قد تراخت لدرجة أنه نادرا ما كان يُفصل أحد مدراء هذه المنشآت من عمله . كان المدراء قد أحكموا السيطرة على منشآتهم . وعلاوة على ذلك ، كان بوسع جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بالنظر إلى عدم وجود قواعد وأحكام راسخة لتقويض جهودها ، أن تطلب من الدولة موارد لا حدود لها تقريبا . كانت الدولة ضحية سهلة لهذه الجماعة التى كانت على صلة وثيقة بجهاز الدولة القديم .

وعلى الصعيد الوطنى ، كان مدراء المنشآت المملوكة للدولة قد أنشئوا عدة منظمات ؛ كان أقواها وأكثرها ظهورا « الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات » الذى كان يرأسه *العنصر القيادى* الشيوعى المعتدل والمتمرس أركادى فولسكى . وتكاتف التحالف الزراعى لمدراء *المزارع الحكومية* ورؤساء *المزارع الجماعية* لتشكيل « الاتحاد الزراعى » المناضل القوى . وانتخب الاتحاد فاسيلى ستارودوبتسيف (متشدد لا يعرف الحياء وأحد المحرضين على انقلاب أغسطس ١٩٩١) رئيسا له فور أن أطلق سراحه من السجن . كان كل من جهاز الدولة والمجتمع المدنى أضعف بكثير فى حقيقة الأمر من أن يستطيعا التصدى لجهود هذه القوى الصغيرة فى العدد وإن كانت جيدة التنظيم وواسعة الحيلة .

وكانت المشكلة الجذرية أن معسكر يلتسين لم تكن لديه استراتيجية أو فلسفة سياسية حقيقية . وفى ديسمبر ١٩٩٢ ، طُرد بوربوليس من إدارة رئيس الجمهورية بعد ضغوط مكثفة من مؤتمر نواب الشعب . ولم يعد هناك أى مخطط للاستراتيجية السياسية ولا حتى أى وجود يذكر للناشطين الديمقراطيين فى الدائرة الداخلية ليلتسين . وساد فى حقبة ما بعد الشيوعية احتقار لأى شىء له صلة بالشيوعية . وكانت الأحزاب بصفة عامة سيئة السمعة بسبب الهيمنة السابقة للحزب الشيوعى . وكان الأمر كذلك بالنسبة للدعاية ، والانضباط الحزبى ، والمشاركة السياسية ؛ بل وحتى الفلسفة السياسية كانت مرفوضة . وأهملت العلوم السياسية الحديثة ، والتى كانت متخلفة فى روسيا ، إهمالا تاما . وفى ضوء ذلك كله ، كان من الطبيعى أن تثور الدهشة لو لم ترتكب أخطاء سياسية مهمة ، لأن الأمور السياسية لم تكن تؤخذ بجدية فحسب . ولم تتبع أى استراتيجية لتجديد الدستور والبرلمان وغيرهما من المؤسسات السياسية ، ولم يكن العمل على توضيح أبعاد مثل هذه الاستراتيجية موضع اهتمام . وأهملت الآراء الدولية الثاقبة تماما .(١٤٦)

ومع ذلك ، فقد ارتكبت أخطاء كثيرة ، ولم تتح لوزراء الإصلاح فرص كافية . ووفق ما كتبه يلتسين : « منذ الأيام الأولى للإصلاحات ، وحكومة جايدار تعمل فى ظل درجة مرعبة من الإكراه الذهنى ، إذ أطلقت عليها الصحافة والبرلمان عاصفة قاسية من النقد ، وواصلت دق طبول الاحتجاج بدون توقف . ولم يتح لجايدار ورجاله فى حقيقة الأمر فرصة لالتقاط الأنفاس ، ولم يتوفر لهم بتاتا ولو قدر متواضع من حرية المناورة .»(١٤٧) كانت كمية الإهانات التى أهيلت على رؤوس جايدار وفريقه غير عادية . ولم تكن سياسة الحكومة هى السبب الفعلى لهذه الاستجابة النقدية اللاذعة على الإطلاق ؛ فالمؤسسة القديمة ظلت ببساطة قوية جدا ومتحدة فى المراحل الأولى من الإصلاح ، وكانت مقتنعة أن جايدار لا يمثل إلا فترة فاصلة . ومن هذا المنظور ، فربما كان افتقاد فريق جايدار إلى المصداقية يمثل نقطة ضعف أهم من ضآلة قاعدته السياسية .

التخريب السياسى للإصلاح الجذرى

ثارت المقاومة السياسية للإصلاح الاقتصادى من كافة الجهات . وجاءت أخطر صور المعارضة من مؤتمر نواب الشعب ورئيسه رسلان حسبولاتوف ، الذى سارع فى يناير ١٩٩٢ إلى الدعوة إلى استقالة حكومة الإصلاح .(١٤٨) وفى داخل النظام ، قام ألكسندر روتسكوى نائب رئيس الجمهورية بمهاجمة برنامج الإصلاح بحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٩١ ، حتى من قبل إعلانه . واستهزأ بوزراء الإصلاح الرئيسيين بوصفهم « صبيانا صغارا يرتدون سراويل قرمزية قصيرة وأحذية صفراء ذات رقبة عالية .»(١٤٩) وعملت الوزارات الفرعية القديمة والإدارات الحكومية بهدوء على تخريب الإصلاح عن طريق التمسك بأساليبها القديمة المعتادة . ومن القطاع الصناعى ، قامت جماعة الضغط الجيدة التنظيم لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بقيادة أركادى فولسكى ، بالتعاون الماهر مع جميع تلك القوى فيما تبذله من جهود لإفشال السياسة الإصلاحية . وكان الموالون لجورباتشوف (لا سيما جيله من المثقفين) شديدى الحماس فى معارضتهم للإصلاح وكانوا يظهرون بانتظام فى وسائل الإعلام الروسية . وأخيرا ، كان الشيوعيون والقوميون المتشددون من بين أعداء الإصلاح بشكل صريح وقاطع ، ولكنهم كانوا منعزلين عن المعمعة .

وفى مواجهة كل هذه المقاومة ، أخذ يلتسين فى التذبذب . فبعد أن كان قد اختار القطيعة الجذرية مع الماضى ، فإنه بدأ يبحث عن حل وسط : « إن تحطيم كل شىء ، وتدمير كل شىء على الطريقة البولشفية ، لم يكن من بين مخططاتى بتاتا . ففى حين أننى أدخلت إلى الحكومة أناسا من الشبان الجدد الجسورين تماما ، فإننى لا أزال أعتبر أن من الممكن الاستفادة فى الحكومة من التنفيذيين والمنظمين والقادة ذوى الخبرة العملية .»(١٥٠) وحاول يلتسين تلطيف النقد الموجه إلى فريق جايدار بتقديم تنازلات إلى أربع مجموعات : البرلمان ، ومدراء المنشآت المملوكة للدولة ، وبيروقراطية الخط القديم ، وأصدقاؤه الحميمون .

وقبيل انعقاد المؤتمر السادس لنواب الشعب ، الذى افتتح فى ٦ أبريل ١٩٩٢ ، تشاور يلتسين مع الفئات الممثلة فى المؤتمر . وحدد أربعة وزراء باعتبارهم مقصرين . كان اثنان منهما ينتميان إلى فريق جايدار – فلاديمير لوبوخين وزير الوقود والطاقة ، وبيتر أفين وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية . وقام يلتسين ، بدون أن يتشاور مع أى شخص فى الحكومة ، « بتمرير هذه القائمة إلى جايدار من خلال بوربوليس بطبيعة الحال ، حيث إنه (يلتسين) كان يعتقد أن من السابق لأوانه أن يجتمع بالحكومة فى ذلك الحين .»(١٥١) ولم يتحدث يلتسين مع جايدار فى هذا الشأن إلا فيما بعد ، وأدرك حينئذ أنه يوهن عزيمة فريقه الإصلاحى . وقد انتصرت حكومة جايدار فى المؤتمر (بدون تأييد يلتسين) بتقديم استقالتها بشكل مثير للانتباه ، مما دفع المؤتمر إلى اتخاذ خط معتدل . وفى النهاية ، أقال يلتسين لوبوخين فى اجتماع للحكومة عقد فى أواخر مايو ١٩٩٢ بسبب شكاوى رجال الصناعة – وبدون أن يستشير جايدار للمرة الثانية . وقد أقيل لوبوخين لأنه حارب من أجل التحرير الكامل لأسعار الطاقة ، وهو ما كان ينبغى أن يكون جزءا من حزمة الإصلاح منذ البداية .(١٥٢)

وكان يلتسين يمارس فى الوقت نفسه ضغوطا على جايدار لإضافة يورى سكوكوف وأوليج لوبوف إلى حكومته « من أجل إحداث توازن » ، إلا أن جايدار صده . وشعر يلتسين بأنه « مضطر إلى إدخال بعض مدراء المصانع المتوقدى النشاط إلى الحكومة . »(١٥٣) وبحلول يونية ١٩٩٢ ، كان ثلاثة من مدراء المنشآت المملوكة للدولة ذوى الخبرة قد انضموا إلى الحكومة كنواب لرئيس الوزراء . وتولى فيكتور تشيرنوميردين ، الوزير السوفييتى السابق لصناعة الغاز ، والذى كان يلتسين يعرفه من الأورال ، مسئولية حقيبة الطاقة . كما أضيف إلى الحكومة اثنان من مدراء المصانع العسكرية . كان جورجى خيظا الذى ينتمى إلى سانت بطرسبورج محافظا ؛ وانتهى الأمر بفلاديمير شوميكو الذى ينتمى إلى كراسنويارسك إلى تأييد الإصلاحيين .(١٥٤)

وأحاط يلتسين نفسه بالمساعدين والأصدقاء الوثيقى الصلة به والذين لم يكونوا من الإصلاحيين أو الليبراليين على الإطلاق . وكان من أقرب مساعديه جنرالا المخابرات السوفييتية ألكساندر كورجاكوف وميخائيل بارسوكوف ؛ وكان فيكتور اليوشين المساعد الرئيسى ليلتسين عنصرا *قياديا* شيوعيا سابقا من سفيردلوفسك . وكان يورى سكوكوف أخبث زملاء يلتسين ، وهو مناوىء شديد البأس للديمقراطية وكان يعارض اقتصاد السوق فى البداية ثم أصبح فيما بعد يحبذ الخصخصة لصالح عناصر الحكم القديمة . ودافع سكوكوف عن مصالح القطاع العسكرى الصناعى . ووفقا لما أشار إليه يلتسين نفسه : « كان الكثيرون من الناس يتساءلون عن الدور الذى يقوم به فى دائرتى الداخلية ... لقد كان سكوكوف من الناحية الفعلية رئيس وزراء « الظل » الذى كنت أضعه فى ذهنى دوما .» لذلك فقلما يثير الدهشة أن جايدار « استشعر خطرا مستترا يأتيه من سكوكوف » ، الذى ظل لصيقا بيلتسين كأمين لمجلس الأمن .(١٥٥) وبنفس الشاكلة ، انضم أوليج لوبوف صديق يلتسين إلى الحكومة كقوة محافظة رئيسية فى أبريل ١٩٩٣ . وعندما أخرج من الحكومة فى سبتمبر ، أعطى منصبا مهما آخر كأمين لمجلس الأمن . وحاول لوبوف أن يبنى لجنة تخطيط حكومية جديدة تحت إشراف مجلس الأمن . (كان بوسعه أن يهاجم من منصبه الوزراء الاقتصاديين فى الحكومة ، وأن يطيح بمعظمهم فى نهاية الأمر فى نوفمبر ١٩٩٤) . وحتى نهاية عام ١٩٩٢ ، كان يورى بيتروف ، وهو أحد معاونى يلتسين الحزبيين الوثيقى الصلة به ، والذى جاء هو الآخر من سفيردلوفسك ، يعمل مديرا للشئون الإدارية لرئيس الجمهورية فى الكرملين . وفى نهاية الأمر طرده يلتسين ، لأن النواب الشيوعيين رشحوه رئيسا للوزراء ، وأهمل هو فى إبلاغ يلتسين بذلك .(١٥٦) كان يلتسين توّاقا إلى المحافظة على نوع ما من توازن القوى داخل فريقه . وقد أصر على الإبقاء على أعداء الإصلاح العلنيين ، من أمثال يورى سكوكوف وأوليج لوبوف ، حوله .(١٥٧) كما لم يكن يلتسين راضيا عن الصفات القيادية لفريق جايدار : « لم يكن بإمكان أى فرد من فريق جايدار المعينين فى مناصب نواب رئيس الوزراء أن يطمح فى القيادة » .(١٥٨) ومن المرجح أنه كان لا يزال متمسكا بالصورة الشيوعية القديمة لما ينبغى أن يكون عليه الزعيم .

ومن العجيب أن يلتسين ، فيما يبدو ، لم يتخذ خيارا واضحا أبدا حيال الإصلاح وظل يتبع استراتيجيات متناقضة باستمرار . فقد كان الثورى الكبير الذى استهل الانتقال الجذرى إلى اقتصاد

السوق والذى اضطلع بالثورة الديمقراطية . غير أنه كان أيضا حاكما روسيا تقليديا يحكم عن طريق التلاعب الماكر بالجهاز الإدارى للدولة ، والجيش ، وقُوى الأمن . ومن الصعب التوفيق بين هاتين القاعدتين ، إلا أنهما كانتا منعكستين فى حكومته ، وفى إدارات رئيس الجمهورية . وفى نهاية الأمر ، ثبت أن نهج يلتسين المتناقض يحمل فى طياته بذور فشله .

كان يجور جايدار أكثر اتساقا من ذلك بكثير . وكان تهديد حكومته بالاستقالة فى مؤتمر نواب الشعب فى أبريل ١٩٩٢ إعلانا مبهرا عن قوة العزيمة ، وقد كسبت معركتها فى ذلك اليوم . بيد أن جايدار كان يميل إلى إبرام الحلول الوسط الخاطئة – فيستسلم ، على سبيل المثال ، فى الأمور المتعلقة بالاستراتيجية وليس التكتيك ، الأمر الذى يعكس عيوبا فى تقديره السياسى ومهاراته التفاوضية وليس فى شخصيته . وكان فريق جايدار منعزلا سياسيا وفى حاجة إلى اكتساب التأييد . وكان جايدار يضمر خوفا معينا من التزلف لعامة الشعب بوصفه أحد الأسباب فى ضغوط الأجور المفرطة والمصروفات الاجتماعية المتصاعدة . كانت هذه المشاكل حادة فى الفترة السوفييتية الأخيرة ، إلا أن يلتسين والديمقراطيين هم الذين كانوا يمارسون الضغوط حينئذ . بينما كان يلتسين ومعاونوه هم الذين يحكمون فى ذلك الحين . وعلاوة على ذلك ، فإن المدراء هم الذين مارسوا معظم الضغوط الظاهرة « المتزلفة لعامة الشعب » ، حيث إن المدراء ، وليس العمال ، هم الذين كانوا يستفيدون من زيادة الدعوم الحكومية . وكان من بين الأسباب الأخرى لخنوع جايدار أنه نظر إلى النقابات العمالية القوية فى بولندا على أنها مصدر قلق . وعلاوة على ذلك ، فقد قامت نقابة عمال مناجم الفحم المستقلة بدور سياسى مهم فى الاتحاد السوفييتى من خلال الإضرابات التى وقعت فى عام ١٩٨٩ . بيد أن النقابات العمالية لم تستمر فى النمو ، وذلك ببساطة لأن المجتمع المدنى فى روسيا كان ضعيفا جدا . وفى ربيع عام ١٩٩٢ ، دارت أحاديث كثيرة حول الحاجة إلى إنشاء قاعدة اجتماعية للسياسة الإصلاحية . وكان الأمر المثالى فى هذا الصدد أن يعبأ منظمو المشروعات الخاصة الحقيقيون للقيام بهذا الدور ، غير أنه لم يكن يوجد منهم سوى القليل جدا . وعندئذ قيل بأنه ينبغى لفريق جايدار أن يشكل تحالفا مع « رجال الصناعة » التقدميين ، (أى مدراء المنشآت المملوكة للدولة ممن لديهم توجهات سوقية) ، وأن يشق صفوف المدراء . [١٥٩] كانت هذه الفكرة عبارة عن خليط مشوش من التفكير والنخبوية الطبقيين شبه الماركسيين .

كانت الدروس المكتسبة من تجربة أوروبا الشرقية ، ولا سيما بولندا ، تشير إلى أن المعارضة الرئيسية لسياسة التثبيت المالى تأتى من مدراء المنشآت المملوكة للدولة . فقد طالبوا بملكية المنشآت التى يديرونها (وهو ما يمكن تلبيته إلى حد ما) وبائتمانات رخيصة (وهو ما يتعارض مع الجهود المبذولة من أجل التثبيت المالى) . وعشية المؤتمر السادس لنواب الشعب فى أوائل أبريل ١٩٩٢ ، استسلمت الحكومة ، وقررت إصدار ائتمانات مدعمة للزراعة والصناعة .[١٦٠] واكتسب هذا التدفق الائتمانى قوة دفع وتحول بحلول يونية ١٩٩٢ إلى فيضان . ومن المثير للتهكم ، أن الائتمانات المدعومة عرفت وسط الجماهير بأنها « ائتمانات جايدار » .

وفى بداية عام ١٩٩٢ ، بدأت المنشآت المملوكة للدولة فى الانقسام إلى كيانات تنافسية وغير تنافسية بسبب التقييد النقدى . ورغما عن ذلك ، عارض جميع المدراء خطة الحكومة التى تكرر

تأجيلها بشأن تحرير أسعار الطاقة . ولو أن هذه الأسعار كانت قد حررت فى يناير ١٩٩٢ كما كان جايدار يعتزم فى الأصل ، لما تعززت قوى التحالف المعادى للحكومة الذى بزغ إلى الوجود . وأسفر إصدار كميات كبيرة من الائتمانات المدعومة اعتبارا من يونية ١٩٩٢ عن توحيد صفوف مدراء المنشآت المملوكة للدولة لمقاومة آخر ما تبقى من محاولات الحكومة للتثبيت . وزاد التضخم الآخذ فى الارتفاع من مطالبة المنشآت بائتمانات رخيصة تساعد على المحافظة على القيمة الحقيقية لرؤوس أموالها العاملة . ومن الناحية الفعلية ، قامت الدولة بإعادة توزيع الثروة من الناس إلى المنشآت المملوكة للدولة من خلال الائتمانات الرخيصة . وكان ينبغى للحكومة ، بدلا من أن تحاول تشكيل تحالف سياسى مع مدراء المنشآت (الخصوم الطبيعيين للتثبيت) ، أن تمد أيديها إلى جموع المواطنين لخلق قاعدة سياسية ديمقراطية لها مصلحة حقيقية فى مكافحة التضخم .

وكان من بين الإخفاقات السياسية المأسوية لحكومة الإصلاح أنها فشلت فى إحكام السيطرة على مصرف روسيا المركزى . كان رئيس المصرف أستاذا جامعيا للاقتصاد فى منتصف العمر هو جورجى ماتيوخين ، وكان قد عين فى هذا المنصب فى أغسطس ١٩٩٠ فى الوقت الذى رشح فيه رسلان حسبولاتوف رئيسا لمجلس السوفييت الأعلى . لذلك اعتبر ماتيوخين نسخة مصوَّرة من حسبولاتوف . وعلاوة على ذلك ، كان ماتيوخين يحبذ التحرير التدريجى للأسعار ، واتباع سياسة نقدية معتدلة الصرامة ، ولم تكن مهاراته الإدارية قوية . إلا أنه كان يعرف ، بالمعايير السوفييتية ، قدرا طيبا عن النقود والأمور المصرفية . وفى البداية ، اختار فريق جايدار أن يشن هجوما شاملا على ماتيوخين ؛ فقد كانت الحكومة تريد أن تنتزع السيطرة على مصرف روسيا المركزى من البرلمان . بيد أن الحكومة الإصلاحية عانت فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩١ أولى هزائمها الجسيمة فى البرلمان الروسى أمام حسبولاتوف . وظل مصرف روسيا المركزى خاضعا للبرلمان ، وبقى ماتيوخين رئيسا للمصرف .[١٦١]

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، تصاعد الانتقاد العام لماتيوخين فى الصحافة ومؤتمر نواب الشعب . كانت الشكاوى متعددة ، إلا أن القضية الرئيسية كانت محاولة ماتيوخين كبح التوسع فى عرض النقود ورفع السعر الذى يحدده المصرف المركزى لإعادة التمويل . ودافع ماتيوخين عن استقلالية المصرف المركزى . وفى جميع هذه النقاط ، كان فريق جايدار على اتفاق مع ماتيوخين ، والذى عين بدوره أحد أعضاء فريق جايدار ، هو نائب وزير المالية سيرجى م . إيجناتئيف ، نائبا لرئيس المصرف ، كبادرة لحسن النية . ورغما عن ذلك ، فقد سمح ماتيوخين بالتوسع المفرط فى الائتمانات ، وأصر على إضفاء الطابع المركزى على المدفوعات . وبدلا من أن يعمل الإصلاحيون على تشكيل علاقات أوثق مع ماتيوخين بعد أن تخلى عنه حسبولاتوف ، فإنهم انتقدوه متبنين وجهة النظر المعارضة .[١٦٢]

ولسوء مآل التثبيت ، عادت *عناصر الحكم القديمة* إلى مواقعها بأكثر مما كان منتظرا . ونوقشت على مدى عدة أشهر أسماء المرشحين البُدلاء لرئيس المصرف المركزى . كان الإصلاحيون يريدون ترشيح بوريس فيدوروف فى حين كانت *عناصر الحكم القديمة* تساند فيكتور

جراشتشنكو الرئيس السابق لمصرف الدولة السوفييتية . كان جراشتشنكو قد ساند انقلاب أغسطس ١٩٩١ ونفذ ما يسمى بمصادرات بافلوف النقدية فى يناير ١٩٩١ . بيد أنه كان يعتبر مصرفيا كفئا على نطاق واسع ، وكان قد حاول مقاومة التوسع النقدى الذى شرعت فيه الجمهوريات فى ١٩٩١ .(١٦٣) وبعد مشاورات عديدة ، عرض يلتسين على جايدار أن يختار فيما بين فيدوروف وجراشتشنكو . وقام جايدار بترشيح جراشتشنكو مبررا قراره بالتصريح بقوله بأن مجلس السوفييت الأعلى لن يقر ترشيح فيدوروف بتاتا ، وأن هناك مرشحين أسوأ منه رهن الإشارة .(١٦٤) وعينت رئاسة مجلس السوفييت الأعلى جراشتشنكو رئيسا للمصرف بالنيابة فى ١٧ يولية ١٩٩٢ ، وأقر مجلس السوفييت الأعلى تعيينه بالإجماع فى ٤ نوفمبر . كان جراشتشنكو يتمتع بشعبية بين النخبة القديمة ، لأنه أعطى ائتمانات رخيصة لكل من طلبها منه وأبقى سعر إعادة التمويل منخفضا جدا . غير أنه أثبت أنه أسوأ اختيار ممكن – فقد كفل سياسة نقدية غير مسئولة ، وأنه « أسوأ رجل مصارف مركزية فى التاريخ » حسبما أسماه جيفرى ساكس . وفى نفس الوقت ، كانت روسيا تسرع الخطى نحو التضخم المفرط .

كما عكس تعيين جراشتشنكو طموح جايدار المخلص إلى الاستعانة بالتكنوقراط السوفييت الأكفاء . وبالمثل ، قام جايدار بترقية التكنوقراط القدامى فى وزارتى الاقتصاد والمالية . وكان قد عين فى وقت يعود إلى ٢ أبريل ١٩٩٢ مسئولا ماليا قديما هو فاسيلى بارتشوك وزيرا للمالية ليحل محله هو شخصيا .(١٦٥) ومنذ تلك اللحظة ، بدأت استراتيجية الاقتصاد الكلى الروسية فى التبخر .(١٦٦)

وقد تأثر فريق جايدار بحدة عندما قبل بطرد لوبوخين ، أحد الوزراء المحسوبين عليه ، بدون كلمة احتجاج واحدة . وخلال النصف الثانى من عام ١٩٩٢ ، تزايد اعتقاد معاونيه بأنه يمكن أن يقبل بأى حل وسط مقابل تثبيته رئيسا للوزراء . وكان التبرير الرسمى لسلوكه الاسترضائى أن الخصخصة تشق طريقها ، وأن الأمر يستحق تقديم تنازلات بشأن التثبيت .

كان كل من بوربوليس وجايدار يتعرضان لنيران الهجوم من البرلمان منذ لحظة تشكيل حكومة الإصلاح ، بحيث لم يكن بوسعهما عمل شىء لإصلاح علاقاتهما بمجلس السوفييت الأعلى . وقد حاول جايدار ذلك ، إلا أنه لم يحقق سوى القليل . بيد أن وزير الخصخصة ، أناتولى تشوبايس ، أفلح آخر الأمر فى تمرير برنامج الخصخصة من خلال مجلس السوفييت الأعلى فى ١١ يونية ١٩٩٢ . ولكن البرلمان لم يوافق بعد ذلك على أى شىء تقترحه الحكومة ، أو رئيس الجمهورية .

وعلى العكس من ذلك ، كان الشعب الروسى صبورا بشكل استثنائى . وكان العديد من المحللين قد أثاروا المخاوف من الاضطرابات الاجتماعية والإضرابات ومظاهرات الخبز الشبيهة بتلك التى تحدث فى العالم الثالث .(١٦٧) لكن لم يحدث أى شىء من هذا القبيل ؛ فقد كان المجتمع المدنى ضعيفا ، وكانت مشاعر معظم الناس إيجابية إزاء الإصلاح وفقا لما كشفت عنه استطلاعات الرأى العام . لم يأت التهديد للإصلاح من الشعب الروسى وإنما من النخبة القديمة .

وفى الوقت نفسه ، قام العالم الخارجى بدور سلبى بشكل ملحوظ . فلم يحدث أن تجاوب جورج بوش رئيس الولايات المتحدة والمستشار الألمانى هيلموت كول إلا فى أول أبريل ١٩٩٢ – أى بعد خمسة أشهر من إعلان الإصلاح الجذرى ومن المناشدة التى وجهها الرئيس يلتسين من أجل الحصول على دعم دولى ، مما آذن بوصول حزمة معونة غربية كبيرة تصل إلى ٢٤ مليار دولار . ومن سوء الحظ أن جهودهما لم تثمر واقعا ملموسا ، وأنها جاءت متأخرة جدا . فلم يستيقظ المجتمع الدولى من غفلته . فخلال الأشهر الخمسة التى كانت المحاولات الروسية المبذولة للتثبيت الاقتصادى الكلى فى حالة تأرجح كامل فيها ، لم يقدم العالم أى دعم له شأنه ، حتى ولو بالكلمات .

وعندما حل يونية ١٩٩٢ ، كانت حكومة الإصلاح قد انتهت بالفعل . فقد تحولت إلى حكومة تحالف مع مدراء المنشآت الصناعية المملوكة للدولة . وكانت سياساتها فى التثبيت قد تمزقت إرْبا من جراء الائتمانات المدعومة الضخمة ؛ وسرعان ما تنازلت حتى عن قيادة المصرف المركزى لأعداء التثبيت . وكان الاستثناء الوحيد هو برنامج الخصخصة الذى أمكن إنقاذه بمعجزة . ومهما كانت حدة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة ، فقد تمثلت المأساة فى أنها سقطت بسبب الحلول الوسط الداخلية التى كان يلتسين أو جايدار يعتبرانها سياسات جيدة . وكان أكثر الحلول الوسط دمارا إذعان يلتسين لمدراء المنشآت المملوكة للدولة الموجودين بين حوارييه . وفى نهاية المطاف ، أخفق يلتسين والديمقراطيون فى استمالة الشعب الروسى ؛ فلم يدع يلتسين حتى إلى استفتاء عام حتى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ . ورغم ذلك ، فقد تحقق ، بفضل البداية الحاسمة ، فتح مبهر باتجاه الوصول إلى اقتصاد السوق .

الخلاصة

كان استهلال الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى أوائل ١٩٩٢ عملا استثنائيا . على أن الأجدر بالملاحظة فى هذا الصدد أنه أمكن استهلال مثل هذا التغيير الرئيسى المتضافر فى السياسة . وقد كشف الرئيس يلتسين بإقدامه على ذلك عن خصائص قيادية سياسية حقيقية ، وأظهر بصيرة ثاقبة كبيرة بشأن نوع التغيير الجذرى المطلوب . وكانت قدرة يلتسين الجسورة على العثور على أفضل فريق اقتصادى متاح ، والسماح لهؤلاء الخبراء بتشكيل سياسته الاقتصادية ، تعتبر إنجازا مذهلا .

وبالنظر إلى حالة الجدل الروسى والتشوش السياسى السائد ، فإن من المدهش أن برنامج الإصلاح الفعلى كان شاملا ، حتى ولو لم يكن قد وضع بوصفه « تغييرا جامعا » حقيقيا . وكان العنصران الرئيسيان فى البرنامج : موازنة ميزانية الدولة والتحرير الواسع المدى للأسعار . بيد أن السياسة النقدية لم تحظ فى نطاق الاقتصاد الكلى إلا باهتمام ضئيل للسياسة النقدية . وقد أضرت أسعار الفائدة الحقيقية البالغة الانخفاض بالإصلاح بوجه خاص . وعلاوة على ذلك ، كان فهم الحرية الاقتصادية محدودا ، وكانت الحرية مفتقدة فى كل من التجارة الداخلية والخارجية . ونتيجة لذلك ، أصبح تحرير الأسعار معرضا للخطر ، وثبت أن سياسة مناهضة الاحتكارات تحكمية بأكثر منها تحريرية . وكانت الأفكار التى تقوم عليها الخصخصة أفكارا بالية وانتقائية ، وإن كانت جذرية

وطموحة أيضا . وفى النهاية ، أمكن تصحيح الافتقار العام إلى التفهم الأولى للخصخصة . وكان تنفيذ سياسات الإصلاح يعتمد بدرجة كبيرة على فرادى الوزراء ، وقد تباين أداؤهم لمهامهم تباينا كبيرا ، على نحو ما ستبينه الفصول اللاحقة من هذا الكتاب .

وكانت الأسس السياسية التى قام عليها برنامج الإصلاح أسوأ حالا . وكان من بين العناصر الإيجابية وجود قائد سياسى قوى لديه سلطة كبيرة للحكم بواسطة المراسيم ، وقيام حكومة تضم بعض السياسيين الاقتصاديين المهرة ، وتحلّى جموع المواطنين بالصبر . بيد أن القاعدة السياسية لسياسة الإصلاح كانت ضعيفة أصلا . وكان الدستور القديم يمنح للبرلمان سلطة عليا ، وقد أصبح البرلمان عدائيا بشكل متزايد ، ورغم ذلك فلم تجر أية انتخابات برلمانية ديمقراطية مبكرة . ومن هنا ، فلم تنشأ الأحزاب السياسية العادية ، ولم يكن لدى الحكومة أى قنوات سياسية تتصل من خلالها بالشعب الروسى . وقد زادت الحكومة من سوء الموقف بتسمية نفسها حكومة مؤقتة ، وبعجزها عن تقديم برنامج رسمى للإصلاح . ونتيجة لذلك ، فإن التفهم الشعبى لسياسات الإصلاح كان بسيطا ، وكانت التوعية الجماهيرية ضئيلة . وكان التواصل بين الحكومة والسياسيين والبيروقراطية والشعب والأقاليم مثيرا للاشمئناط . ولم ينظر أحد إلى سياسات الحكومة بجدية نظرا إلى افتقادها إلى المصداقية ، وهو ما حد من فعالية هذه السياسات .

وقد تضاعفت هذه المشاكل السياسية بفعل سوء تقدير يلتسين وجايدار السياسى البالغ الخطورة ، على الرغم من اختلاف دواعى كل منهما . فقد ألقيا بأنفسهما فى أحضان أسوأ أعداء التثبيت : مدراء المنشآت المملوكة للدولة . وكان يلتسين ، بالخصلة السوفييتية التقليدية ، يكن تقديرا بالغا لمدراء المنشآت . وحاول جايدار استرضاءهم بسبب خوفه الخاطىء من تيار التزلف لعامة الشعب ، والتماسا لحلفاء يقفون معه ضد المطالبات بزيادات باهظة فى الأجور . بيد أن جايدار بدا غير مستعد ، بشكل مثير للدهشة ، لمواجهة ضغوط المدراء من أجل الحصول على ائتمانات مدعومة ؛ كما لو أنه لم يكن يدرك مدى الضرر الذى كان ينطوى عليه اتجاه المدراء فى أوروبا الشرقية فى الأيام الأولى للانتقال إلى الرأسمالية . وكان الأكثر إثارة للدهشة أن الحكومة استسلمت لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بالنظر إلى أن كلا من يلتسين وجايدار كانا يدعوان بلا انقطاع إلى توجيه لطمة قاسية إلى المجمع العسكرى – الصناعى ، وأنهما فعلا ذلك فيما بعد ، ولم يتراجعا عن هذا الموقف .

وكان كل من يلتسين وجايدار قد أعرب فى وقت مبكر عن آمال عظام فى الحصول على مساعدات جمة من الغرب . وقد أصبحت هذه التوقعات مثار السخرية فى الجدل الروسى . فلم يكن يلوح فى الأفق أى معونة غربية ألبتَّة ، ولم يقدم شىء منها لمساعدة التثبيت فى عام ١٩٩٢ .

وإذا ما أُخذت الفوضى والتشوش السائدان فى ذلك الوقت فى الاعتبار ، فإن مفهوم الإصلاح يعتبر قويا إلى حد معقول ، على الرغم من أنه كان يحتاج إلى مزيد من البلورة . وكان من الجلى ، منذ المستهل ، أن مصير سياسة الاقتصاد الكلى سيكون أسوأ بكثير من الخصخصة . بيد أن عملية الإصلاح بدأت ، من الناحية السياسية ، بشكل سيىء ، وأخذ الحال يزداد سوءا .

الفصل الثانى

التحـريـر

إن إحدى السمات الأساسية لاقتصاد السوق هى حرية المنشآت .(١) إذ ينبغى أن يكون للأفراد فى اقتصاد السوق الحق فى إقامة منشآتهم الخاصة وإدارتها وجنى الربح منها وتصفيتها . وينبغى أن يكون للمنشآت الحق فى أن تقرر ما تنتجه ، وكيف تنتجه وما الذى تشتريه وتبيعه ، ومع من تتعامل . وينبغى أن يكون من ضمن الحقوق الأخرى التى لا يمكن التخلى عنها القدرة على تحديد الأسعار بحرية وإبرام التعاقدات طواعية . وكل الدول تتعدى على هذه الحقوق بشكل من الأشكال ، ولكن الحقوق نفسها يجب أن تكون مستفيضة . والفارق الحاسم بين الاقتصاد الاشتراكى واقتصاد السوق هو ما إذا كان مدراء المنشآت يعولون فى اكتساب أموالهم على الدولة بدرجة أكبر أم على السوق – أى ما إذا كانوا يبحثون عن الريع (الدعوم) ، أم عن الأرباح . (والدولة ملزمة أيضا ، بطبيعة الحال ، بأن تدافع عن حقوق وحرية المنشآت ضد المجرمين ، علاوة على إنفاذ العقود ، وتوفير تدابير للتعامل مع المؤثرات الخارجية .)

بيد أنه مهما كانت أهمية حرية المنشأة ، فإنها تعتبر شرطا ضروريا ، وإن يكن غير كاف ، لقيام اقتصاد السوق بوظائفه . والمنشأة المترعة بالأموال – أى التى لديها قيود هينة على الموازنة – لا يكون لديها ما يدعوها إلى الكدح لتحقيق الأرباح أو التنافس مع المنشآت الأخرى ، بغض النظر عما إن كانت أموالها تأتى من الدولة أو من خال ثرى . والمنشآت التى لديها قيود هينة على الموازنة تعتبر إلى حد ما أسوأ من الاحتكارات ، لأنها لا تبالى بما يريده المشترون ، ويكون لسوق البائع الكلمة العليا . ويجب على المنشأة أن تدرك أولا أن النقود شحيحة ، (ومن ثم تخضع لقيود شديدة على الموازنة) حتى تعمل على التوسع فى مبيعاتها وأرباحها . وأفضل طريقة لفرض القيود الشديدة على الموازنة أن يكون ذلك من خلال سياسة مالية ونقدية (نناقشها فى الفصل التالى) . والمنشآت المتعطشة إلى الأرباح هى وحدها التى تتنافس وتقتحم الحواجز المقامة أمام التجارة ، لأن المنافسة فى حد ذاتها لا تبعث على المتعة بتاتا . وللوهلة الأولى ، كثيرا ما يكون تقدير نقاط الضعف فى السوق أمرا صعبا : هل هو سوق احتكارى ؟ ، وهل توجد ثمة عوائق أمام التجارة ؟ ، وهل يفتقد السوق إلى قيود شديدة على الموازنة ؟ وكثيرا ما يشتمل الأمر على بعض من هذا وذاك ، وعندئذ يدور التساؤل حول أيها أقوى من غيره – الحواجز التى تعوق

التجارة ، أم تدافع المنشآت وراء الأرباح . بيد أن المجادلة الروسية تركزت باستفاضة على القوة المفترضة للمنتجين الاحتكاريين . إن المخاطر والتكاليف المرتفعة للصفقات تخل بتشغيل السوق . ورغم ذلك ، فإن باستطاعة السوق أن يقوم حتى ولو كانت المنشآت مملوكة للدولة بشكل غالب ، طالما كانت تلك المنشآت تعمل من أجل الربح . ويعرف ذلك باشتراكية السوق ، والتى قامت فى بلدان عديدة ، وإن يكن بنجاح محدود . والملكية الخاصة للمنشآت لها أهميتها بخاصة على المدى الطويل بالنسبة لتوجهها الاستراتيجى .

وقد تبين أن إنجاز التحرير صعب بشكل مستغرب فى روسيا بالمقارنة مع أوروبا الشرقية . وكان من بين أسباب ذلك أن التشريعات الروسية بشأن التحرير عانت من الافتقار إلى التنسيق والنزاع حول الولاية التشريعية . فعلى القمة ، كانت الحكومة أو الرئيس يعتمدان المراسيم بشأن قضايا أساسية ، فى حين كان مجلس السوفييت الأعلى يصدر قوانين تتعارض بشكل متزايد مع سياسة الحكومة . وعلى مستوى ثالث ، كانت الوزارات الفرعية والبقايا الأخرى للاقتصاد الموجه تصدر قرارات تقوم على الأحكام القديمة بغض النظر عما إن كانت تلك الأحكام قد أبطلت أم لا . بل وعلى مستوى آخر كانت السلطات الإقليمية تمنح صراحة حقوقا جمة بتنظيم الاقتصاد . ونتيجة لذلك كله ، قامت هيئات حكومية تلو الأخرى بخلق الضوابط التنظيمية ، وكانت السلطات المقابلة لشتى الجهات المضطلعة بالتنظيم ضعيفة . وفى عام ١٩٩٣ ، صدر ما يقرب من ٤٨٠٠٠ من التعليمات الحكومية الاتحادية .(٢) وكان بوسع منظمى المشروعات أن يقاضوا السلطات أمام غرف التحكيم القضائية ، وكثيرا ما كانوا يفعلون ، غير أن الطابع التعسفى كان سائدا فى القوانين والممارسة القانونية على حد سواء . وظل النظام التشريعى يميل لصالح الضوابط التنظيمية . وكان اعتماد القوانين التحريرية من الصعوبة بمكان ، غير أن تنفيذ التحرير كان أشق بكثير . كان جوهر الأمر أن السلطة هى التى تحظى بالاهتمام حقا فى روسيا وليس القانون . ولذلك فإن تشريعات التحرير كانت مثار خلاف .

والقسم الأول من هذا الفصل مكرس للقضية الأساسية المتعلقة بترسيخ حرية المنشآت على الصعيد الداخلى ، ويليه مناقشة لتحرير التجارة الخارجية . وينتقل التركيز بعد ذلك على وجه الخصوص إلى المجالات المعضلة المتعلقة بتفكيك الضوابط التنظيمية للاقتصاد الروسى : سياسة مناهضة الاحتكار ، قطاع الطاقة ، الزراعة . ويعالج القسم الأخير الشواغل التى ثارت بشأن ما إن كانت روسيا تواجه الفشل فى جهودها للتحرير ، بسبب الجريمة المنظمة الواسعة الانتشار .

التحرير على الصعيد الداخلى

تتألف حرية المنشآت على الصعيد الداخلى من العديد من العناصر المختلفة : حرية الأسعار والتجارة والإنتاج ، علاوة على حرية إقامة المنشآت . وكان الإنتاج قد حرر رسميا فى روسيا من خلال « قانون المنشآت ونشاط تنظيم المشروعات لعام ١٩٩٠ » .

كان نظام الأسعار فى حالة اضطراب كامل فى عام ١٩٩١ . فقد كان الطموح الغالب

للحكومة السوفييتية الأخيرة أن ترفع الأسعار لكى تحسن من توازن السوق . بيد أن الحكومة كانت ضعيفة جدا بحيث إنها جربت جميع أنواع الوسائل التى تفضى ضمنا إلى تحقيق ذلك ، نظرا إلى اهتمامها بالجوانب السياسية بأكثر من الجوانب الاقتصادية . فرفعت الأسعار التى لم تكن لها حساسية خاصة بغض النظر عن التكاليف أو الطلب . وحررت أسعار الإنتاج ـ دون أسعار التجزئة – بشكل بالغ الأهمية فى يناير ١٩٩١ . وهكذا سمح لأسعار المنتِج بأن ترتفع ، ولكن لم يسمح لأسعار المستهلك بذلك . وكانت الأسعار « التعاقدية » المرنة تمثل ٤٠ بالمائة من الحجم الإجمالى للسلع فى الصناعات الخفيفة ، و ٥٠ بالمائة فى صناعة الآلات ، و ٢٥ فى المائة فى المواد الخام . وفى أبريل ١٩٩١ ، قامت الحكومة بعد طول انتظار بإعادة النظر فى أسعار التجزئة ، وزاد المستوى العام لأسعار التجزئة بنحو ٧٠ بالمائة . وتم تخفيض حصة الأسعار الثابتة إلى ٥٥ بالمائة من حجم سلع التجزئة ، على أن تمثل الأسعار المحددة تنظيميا ١٥ بالمائة أخرى والأسعار « التعاقدية » ٣٠ بالمائة . كما نشأ بالتدريج قطاع اقتصادى حر له أسعار غير محددة تنظيميا ومرتفعة جدا ، وعمل على امتصاص بعض الطلب الفائض .(٣) ونتيجة لذلك نمت التشوهات السعرية بشكل أكبر . وكان الأساس المنطقى الوحيد وراء وجود هذا النظام الاشتراكى للأسعار هو ضعف الحكومة السياسى .

وقد تركز الإصلاح الجذرى الروسى على التفكيك الواسع المدى للضوابط التنظيمية للأسعار . كان فريق الإصلاح مقتنعا بأنه ينبغى للأسعار أن تكون حرة ، وأنه لا ينبغى أن يخضع للضوابط التنظيمية للأسعار سوى الاحتكارات الطبيعية . كما كان الفريق يؤمن بالقيام بتفكيك سريع وشامل للضوابط المفروضة على الأسعار فى مستهل عملية الانتقال .(٤) وتم فرض تحرير الأسعار من خلال مرسوم رئاسى فى ٣ ديسمبر ١٩٩١ ، « تدابير لتحرير الأسعار » ، أعلن بشكل مهيب أن [الاتحاد الروسى سيضطلع] فى « ٢ يناير ١٩٩٢ بتحول أساسى إلى أسعار (السوق) الحرة وتعريفاتها ، والتى تتشكل بتأثير من العرض والطلب » بالنسبة لسلع المنتِج ، والسلع الاستهلاكية ، والخدمات ، والعمل » . كما كان من المفترض أن تتحرر أسعار مشتروات الحكومة من السلع الزراعية من الضوابط التنظيمية »(٥) .

وقد استثنيت سلع قليلة من تحرير الأسعار . ومن ناحية المبدأ ، كان ٨٠ بالمائة من أسعار المنتج و ٩٠ بالمائة من أسعار المستهلك حرة (من ناحية القيمة ، بأسعار عام ١٩٩١ النسبية) .(٦) ومن بين سلع المنتج ، استثنيت الطاقة والنقل أساسا من تحرير الأسعار ، ورفعت معظم الأسعار إداريا بخمسة أمثال . ومن بين سلع المستهلك ، ثبتت أسعار مجموعة مختارة من السلع الأساسية جدا : بعض أنواع الخبز ، واللبن ، واللبن الرائب ، والجبن المتخثر ، وأغذية الأطفال ، والملح ، والسكر ، والزيوت النباتية ، والفودكا ، وعيدان الثقاب ، علاوة على الأدوية ، والطاقة ، والنقل الجماعى ، والإيجارات ، والمرافق العامة . وكانت الفكرة من ذلك طمأنة الشعب الروسى إلى أن هذه المنتجات ستظل رخيصة الثمن إلى الدرجة التى تكفى لحمايته من التضور جوعا . وقد رفعت معظم هذه الأسعار إداريا بثلاثة أمثال ، وحررت من الضوابط خلال الفترة من مارس حتى مايو ١٩٩٢ دون أن يكون لذلك تأثير بالغ الحدة .(٧)

بيد أنه بالإضافة إلى ذلك ، سمح للسلطات الإقليمية بأن تعين الحد الأقصى لأسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية بحسبما تراه ضروريا ، رغم أنه كان يتعين عليها أن تغطى أية دعوم من ميزانياتها الإقليمية . كما خولت السلطات الإقليمية بأن تفرض حدا أقصى لنسبة الربح المضاف إلى السلع الاستهلاكية ، وأصبح المعيار السائد سقفا يبلغ ٢٥ بالمائة . ورغم أن الهدف كان تحرير الأسعار ، فإن المرسوم الحكومي احتوى على تنبيه من الطراز السوفييتى لشتى السلطات « بأن تعزز من مراقبتها لمراعاة التقيد بنظام الأسعار الحكومى . » وقد أصدرت على الفور التعليمات الخاصة بتعزيز مراقبة الأسعار .(٨)

وحدث تحرير الأسعار الذى طال انتظاره فى ٢ يناير ١٩٩٢ وفقا لما سبق التصريح به . وكان قد ساد قبل ذلك خوف هائل . كان الناس بصفة عامة يَعتقدون فيما يبدو بأن العالم سيختفى كلية ، أو على الأقل سيتهاوى . وكانوا يظنون أن الأسعار غير المنضبطة بالقيود سترتفع إلى عنان السماء ؛ إذ كان يغلب على الأسعار الحرة القائمة أن تكون باهظة الارتفاع بسبب الفوائض النقدية الضخمة . وقامت السلطات ، التى كانت تخشى من احتمال انفجار السخط الشعبى ، باستدعاء المزيد من قوات الشرطة فى اليوم الذى بدأ فيه تحرير الأسعار ، ولكن شيئا لم يحدث . ولم يبلغ عن أى علامة على وجود قلاقل اجتماعية .(٩) وارتفعت الأسعار بما يقرب من ٢٥٠ بالمائة على الفور – أى بأكثر جدا مما توقعته الحكومة . كان يجور جايدار قد خمن علانية بأن الأسعار سترتفع بحوالى ١٠٠ فى المائة شهريا خلال الفترة من يناير إلى فبراير .(١٠) وسرعان ما بدأت أوجه النقص فى التضاؤل ، وبدأت السلع التى طال اختفاؤها فى العودة إلى الظهور فى المتاجر الواحدة تلو الأخرى . فظهرت فجأة اللحوم والسجق ، والموز وفاكهة الكيوى ، وأجهزة التلفزيون الملونة . بيد أن ظهور السلع الجديدة فى المتاجر كان بطيئا بالمقارنة مع ما حدث خلال تحرير الأسعار فى أوروبا الشرقية . وكان من بين الأسباب المهمة لذلك أن التجارة الداخلية ظلت خاضعة لضوابط تنظيمية كبيرة .

ومن العجيب أن معظم الإصلاحيين الروس أنفسهم لم يكونوا يؤمنون إلى حد كبير بالانتقال السريع إلى حرية التجارة . وعلى النقيض ، فإنهم كانوا يخشون فى أواخر عام ١٩٩١ من انهيار التجارة كلية . وساد اقتناع شبه سوقى : فكان الرأى السائد أن الأسعار الحرة ضرورية ، إلا أنه لم يكن يؤمن بقدرة السوق على تخصيص السلع سوى القليلين . لم تكن يد آدم سميث الخفية معروفة أو مقبولة فى روسيا . وكانت الحجة المتداولة أن مبادلات السلع الخاصة لن تمثل إلا واحدا بالمائة فقط من إجمالى مبيعات الجملة ، وأنه لا يوجد أى تاجر بديل على استعداد لكى يحل محل الجهات الوسيطة المملوكة للدولة . كان لدى معظم الروس فكرة عجيبة مفادها أنه يتعين أن تأخذ البنية الأساسية المادية للسوق شكل بناء فعلى ، وافترض الكثيرون بأنه يتعين على الدولة أن تقوم بتشييده . وعلاوة على ذلك ، فإن الافتتان الماركسى القديم بالإنتاج وازدراء التجارة ، وأى شيء متصل بها ، كان مهيمنا على العقول .(١١)

كانت هذه المدركات قد تشكلت بفعل نظام التوزيع القائم لسلع المنتج ، والتى كانت تقسم إلى حصص من خلال ثلاث قنوات : من خلال نظام التخصيص المركزى القديم التابع للجنة التخطيط

الحكومية (الجوسبلان) واللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية (الجوسناب) ومباشرة فيما بين المنشآت ، ومن خلال هياكل تجارية جديدة . ورسميا ، كانت الحكومة قد خططت لأن يقوم نظام التخصيص المركزى القديم فى عام ١٩٩٢ بشراء ما بين ٥٠ إلى ٥٥ بالمائة من إنتاج المنشآت المملوكة للدولة عن طريق أوامر الشراء الحكومية . بيد أن هذه الحصة بلغت ، فى واقع الأمر ٤٠ بالمائة بالكاد فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، لأن المشتريات كانت طوعية والأسعار ظلت حرة .(١٢) ولم يكن من المستغرب أن تخسر المئات من شركات الجملة التى برزت من شبكة اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية حصتها السوقية بالتدريج . واضمحل نظام أوامر الشراء الحكومية ، إذا أنه على الرغم من عدم حدوث تفكيك مباشر للضوابط التنظيمية ، إلا أنه لم يتبق من هذا النظام سوى النذر القليل بحلول نهاية عام ١٩٩٣ . وبدلا من ذلك ، أصبح التعامل المباشر ما بين المنتجين هو الشكل السائد للتجارة فى سلع المنتج ، وكان يمثل من ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة من حجم التجارة فى عام ١٩٩٢ . ولم تكن ثمة أهمية كبيرة للوسطاء المستقلين على الرغم من وجود أكثر من ٢٠٠٠٠ تاجر جملة مستقل فى يونية ١٩٩٢ .(١٣)

وانقسمت هياكل اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية إلى أجزاء تكيفت بيسر مع الظروف السوقية ، غير أن العديد من منظمات الجملة الأخرى استمرت تقاتل للمحافظة على احتكاراتها . واستمرت روسنيفتبرودكت ، وهى اللجنة الحكومية السابقة لتخصيص المنتجات البترولية ، فى الإصرار على مواصلة توزيع البنزين بالحصص . وعززت غازبروم ، وهى وزارة صناعة الغاز فى الاتحاد السوفييتى السابق ، من احتكارها القانونى لإنتاج الغاز الطبيعى ، ونقله وبيعه . واحتكرت الشركة المساهمة الاتحادية روسخليبوبرودكت ، وهى وزارة مشتريات الحبوب السابقة ، تجارة الحبوب . وتمتعت منظمة التجارة الخارجية اكسبورتخليب باحتكار استيراد الحبوب ، كما كانت التجارة فى الأخشاب محتكرة أيضا . وكانت التجارة البينية مع البلدان الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة خاضعة لسيطرة روزكونتراكت التى نشأت عن اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية . ومالت تجارة الجملة فى الأغذية إلى أن تكون احتكارية الطابع على الصعيد الإقليمى ، وهو ما لم يكن فى مصلحة المستهلكين . وألقى باللوم عن البطء الشديد فى التحسن فى إمداد متاجر التجزئة بالسلع على عاتق هذه الاحتكارات لتجارة الجملة ، وكان هناك اعتقاد جماهيرى بأنها تتعاون مع الجريمة المنظمة .

وبسبب ردود الفعل إزاء مستوى التحرير غير المرضى ، فقد تمكن يجور جايدار من استخلاص مرسوم رئاسى بتحرير التجارة فى ٢٩ يناير ١٩٩٢ ؛ وكان نصه : « تمنح المنشآت ، بغض النظر عن شكل ملكيتها ، والمواطنون ، الحق فى الاشتغال بالتجارة ، وأعمال الوساطة ، وأنشطة المشتريات ... بدون الحصول على إذن خاص ... ويجوز للمنشآت والمواطنين الأفراد أن يبيعوا كافة الأشياء ... فى أى مكان يجدونه مناسبا » .(١٤) وكان الغرض من ذلك السماح للتجارة بأن تنمو من أسفل إلى أعلى ، بما يعمل على ازدهار المنافسة ، ومن ثم التغلب على لاحتكارات فى تجارة التجزئة . وغدت الأسعار حرة بالكامل ، ومتحررة من الضوابط التنظيمية .

وقد جاء الإيحاء بهذا المرسوم من بولندا حيث نمت تجارة التجزئة بنجاح من الشوارع إلى المتاجر ، مما زود بولندا بأكثر قطاعات التجارة تنافسية فى أوروبا الشرقية .

كان رد الفعل الجماهيرى لهذا المرسوم غير عادى . إذ أصبحت الشوارع والميادين المركزية فى المدن الروسية الكبيرة مزدحمة بتجار الشوارع . كان بوسع أى شخص أن يشتغل بتجارة الشارع ، وكان يمكن شراء أى شىء فى الشارع . بيد أنه سرعان ما ثارت المقاومة الجماهيرية ضد هذا النوع من التجارة . فقاوم الروس المتيسرون الفوضى والقذارة اللتين جلبتهما هذه « الأسواق » غير المنظمة التى كانوا يزدرونها باعتبارها ظاهرة من ظواهر الطبقات الدنيا ؛ إذ كانوا يريدون متاجر أنيقة . وعلاوة على ذلك ، فإن أسعار الشارع كانت أعلى فى بداية الأمر من أسعار المتاجر المملوكة للدولة التى لم توائم أسعارها مع السوق إلى حد ما ، بدافع من الخمول الاحتكارى ، وبسبب الحد القانونى البالغ ٢٥ فى المائة المفروض على نسبة الأرباح المضافة على سلعهم أيضا . وفضلا عن ذلك ، فلأن أى شىء كان يباع فى الشارع وأنه كان ثمة طلب على كل شىء ، فلم تكن الجودة مؤكدة . لم يفهم الناس أن التخصيص الكفء للسلع يعتبر قيمة فى حد ذاتها ، فقاوموا تجار القطاع الخاص الذين كانوا يقومون ، فى المقام الأول ، بإعادة بيع السلع المشتراة من المتاجر المملوكة للدولة . بيد أن الأهم من ذلك من الناحية السياسية ، هو الأسف الذى شعرت به السلطات البلدية التى لم تحصل على أى إيرادات ، قانونية أو غير قانونية ، من تجارة الشوارع غير المنظمة . وأخيرا ، فلم يدرك سوى القليل من الروس أن الأسواق تنمو على أفضل وجه عند توافر الحد الأقصى من الحرية والمنافسة ، أو أن تجار السوق السوداء يعجزون عن التصرف بحرية فى أسواق الشارع الحرة حقيقة التى تغص بالآلاف من الباعة المتجولين المؤقتين . فحالما يتم تسجيل الباعة الجائلين ، وتحديد نشاطهم بمنطقة محصورة ، أو فى أكشاك ومتاجر (وهو الأسوأ) ، فإن الجريمة المنظمة تتولى السيطرة على مقاليد الأمور .[١٥]

وسرعان ما أصبح للإيرادات والرشاوى والمطالبة بفرض النظام ، الكلمة العليا . فنظمت تجارة الشارع فى موسكو من خلال أوامر أصدرتها البلدية فى نهاية ابريل ١٩٩٢ . كان الإصلاحيون فى الحكومة أضعف بالفعل من أن يبدوا مزيدا من المقاومة . وزودت هذه الاختصاصات المحلية بأسس قانونية من خلال مرسوم رئاسى صدر فى أواخر يونيه ١٩٩٢ يقيد من حرية التجارة .[١٦] وانخرطت الشرطة بهمة كبيرة فى القيام بحملات ضد تجارة الشارع ، وذلك فى محاولات واضحة لابتزاز الأموال . ولم تختف هذه التجارة كلية ، ولكنها تضاءلت بحدة . وأجبر تجار الشارع على أن يدفعوا إما لرجال الشرطة ، أو لتجار السوق السوداء . وفى المناطق الحساسة ، مثل محطات مترو الأنفاق ، لم يكن يسمح إلا للتجارة الخاضعة لسيطرة الجريمة المنظمة (وخاصة محلات بيع الزهور) . ورغم ذلك ظهر عدد كبير من الأكشاك . وفى البداية ، ركزت هذه الأكشاك على السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة ، مثل الكحوليات والسجائر ، إلا أنها أخذت تبيع فى نهاية الأمر أى شىء يمكن بيعه بالفعل . ومن أسف أن الأكشاك نمت ببطء شديد وبطريقة مقيدة بحيث امتلكت الجريمة المنظمة ، فيما يبدو ، سيطرة كاملة عليها .[١٧]

لقد فازت طبقة الموظفين الفاسدة ، والتحيزات الشيوعية ، والجريمة المنظمة ، على المنشأة الحرة . وبالتالى ، فإن أوجه القصور استمرت لفترة طويلة بشكل مثير للدهشة . وفى ربيع عام ١٩٩٤ ، قام عمدتا موسكو وسان بطرسبورج بحظر جميع تجارة الشارع ، مقيدين عدد الأكشاك والسلع المسموح ببيعها على تشكيلة الأنواع السوفييتية القديمة الرديئة .[١٨] ورغم أن أوجه النقص الصارخة كانت قد انتهت أساسا ، فإن التجارة كانت أكثر تقييدا من أن تسمح بتشبع سوقى حقيقى .

كان من المفروض أن الأسعار قد حررت . إلا أن لجنة الأسعار الحكومية القديمة ظلت قائمة ، وإن تكن فى صورة أقل شأنا إلى حد ما ، وكانت على نفس طابعها الشيوعى القديم . وكانت ليرا روزينوفا ، أول امرأة تشغل منصب نائب رئيس اللجنة ، والتى كان مؤتمر نواب الشعب للاتحاد السوفييتى السابق قد رفض تعيينها رئيسة للجنة فى ١٩٨٩ بسبب آرائها الشيوعية التقليدية ، قد عينت على نحو يتسم بالغرابة رئيسة للجنة فى أوائل عام ١٩٩٢ بواسطة جايدار . وحيث إنها ظلت محتفظة بمعتقداتها تماما ، فإنها دعت إلى تنظيم مستفيض للأسعار من أجل مكافحة التضخم : « إن كثيرا من المنشآت ، استغلالا منها لمركزها المهيمن فى الأسواق ، تعمل على تخفيض إنتاجها ، فتخلق بذلك أوجه نقص إضافية فى المنتجات التى يكثر عليها الطلب ».[١٩] وباختصار كانت روزينوفا تريد مكافحة التشوهات التى خلقتها الضوابط التنظيمية بواسطة المزيد من الضوابط التنظيمية على الطريقة الشيوعية القديمة .

وبدا أن اللحظة التى كانت تنتظرها روزينوفا قد حانت فى ديسمبر ١٩٩٢ ، عندما حل فيكتور تشيرنوميردين محل يجور جايدار كرئيس للوزراء . وقدمت لجنة الأسعار الحكومية إلى تشيرنوميردين مشروع مرسوم معد منذ زمن بعنوان ، « الضوابط التنظيمية لأسعار أنواع معينة من المنتجات والسلع » ، فقام بتوقيع هذه الضوابط التنظيمية المجددة والشاملة للأسعار فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . ومن حسن الحظ أن المرسوم أبطل فى ١٨ يناير ١٩٩٣ بتأثير من بوريس فيدوروف ، وزير المالية الجديد ، الذى وصف التوقيع الأصلى على المرسوم بأنه « غلطة بيروقراطية » .[٢٠] إلا أن روزينوفا بقيت فى منصبها .

كان مرسوم عام ١٩٩١ الأصلى بشأن تحرير الأسعار قد منح السلطات الإقليمية فى المقام الأول ، الحق فى تنظيم أسعار الأغذية فى أقاليمها . وفى منتصف عام ١٩٩٢ ، أبلغ عن وجود ضوابط إقليمية من هذا القبيل فى ٢٣ من ٨٩ إقليما ، وبعدها بسنة كانت موجودة فى ٥٠ إقليما .[٢١] وكانت بعض الأقاليم المعينة تنظم الأسعار بأكثر مما يسمح به المرسوم (وبخاصة « *أوبلاست* » أوليانوفسك التى كان من الشائع الإشارة إليها بوصفها « السلطة السوفييتية فى واحدة من « *الأوبلاست* ») ، غير أن المخالفين للمرسوم لم يتعرضوا للعقاب التأديبى . وحتى فى موسكو ، ظلت أسعار البنزين خاضعة للضوابط المحلية ، مما أفضى إلى وقوف الطوابير بالساعات خارج محطات البنزين ، حتى فى عام ١٩٩٤ . وأفضى ذلك إلى قيام سوق سوداء للبنزين تخضع لسيطرة إجرامية إلى حد كبير . ولم يتم إلغاء الطوابير بسبب ضوابط الأسعار التى تخلفت لأطول مما ينبغى على القليل من السلع . وعلاوة على ذلك ، فإن الضوابط التنظيمية الإقليمية للأسعار أوقعت الاضطراب بالسوق الوطنية . فأى إقليم لديه ضوابط محلية للأسعار كان ينزع إلى كبح

تدفق السلع ذات الأسعار الموجهة إلى الخارج ؛ وكان من السهل القيام بذلك نظرا إلى وجود مخافر للشرطة على طول الحدود الإقليمية .

وحظيت حرية المنشآت بالقليل من الاهتمام . ومن المسلم به أن القانون الروسى بشأن المنشآت ، ونشاط تنظيم المشروعات المؤرخ ديسمبر ١٩٩٠ ، كان قد ألغى رسميا جميع القيود المفروضة على المنشآت الخاصة ، إلا أن ذلك كان مجرد إلغاء لفظى . إذ تزايد طلب السلطات المحلية للحق فى إصدار التراخيص ، مصرحة رسميا بالحاجة إلى فرض النظام ، وإن كانت تطالب فى الحقيقة بالحصول على المزيد من الرشاوى . وفى ٢٧ مايو ١٩٩٣ استسلمت الحكومة لتلك المطالب ، وأصدرت مرسوما يطالب السلطات الإقليمية بترخيص جميع أنواع النشاط الاقتصادى تقريبا . كان المرسوم قد صدر بناء على اقتراح من اثنين من نواب رئيس الوزراء المحافظين ، يورى ياروف وأوليج لوبوف . ومن الناحية الرسمية ، كانت حرية المنشآت قد انتهكت بشكل جسيم . بيد أنه لم يتغير ، من الناحية العملية ، سوى القليل ، حيث كانت المنشآت الخاصة تتعرض للمتاعب من رجال السلطة التنفيذية المحلية على أية حال ، وكان للتحرير الفعلى قوة دفعه الخاصة به . وكان أكثر جوانب هذا المرسوم إثارة للانزعاج أن الحكومة أدخلت العمل بالتراخيص لكى تزود السلطات المحلية بفرص لانتزاع المزيد من الرشاوى .(٢٢) كما أنه كان بمثابة انتهاك صارخ لقانون المنشآت .

ورغم أن السلطات المحلية تدخلت بشكل غير لائق فى المنشآت الخاصة الناشئة ، فإنها عجزت حتى عن جمع إحصاءات أولية عنها . وعلى سبيل المثال ، فإن اللجنة الحكومية للإحصاءات ووزارة المالية كان لديهما سلسلة من الإحصاءات المختلفة والمتضاربة كل التضارب عن عدد المنشآت الجديدة . ونظرا لأن أحدا لم يكن يعرف ما يحدث للمنشآت الخاصة على وجه الإجمال ، فقد أغفلت مصالح تلك المنشآت . وفى النهاية ، فإن ما لا يمكن حسابه يتم تجاهله . وكان بوسع الإصلاحيين أن يسدوا للمنشآت الخاصة صنيعا حسنا لو أنهم بدءوا فى جمع الإحصاءات الأساسية الوثيقة الصلة ، جاعلين تنمية المنشآت الخاصة مؤشرا مهما على نجاح أداء السلطات الإقليمية . بيد أن الإصلاحيين كانوا يخشون من أن تستخدم السلطات المحلية تلك المعلومات للسيطرة على دوائر الأعمال الخاصة وابتزازها وقمعها .

وكان تحرير الأسعار والتجارة الداخلية فى روسيا عملية أبطأ وأشق من مثيلاتها فى أوروبا الشرقية . غير أن تفكيك السيطرة (أو بالأحرى انهيار الضوابط التنظيمية من تلقاء نفسها) اتسع نطاقه بالتدريج . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كانت الضوابط التنظيمية لا تزال قائمة فى قطاعين اثنين فقط هما الطاقة والزراعة ، واللذان تستحق تعقيداتهما مزيدا من المناقشة .

تحرير التجارة الخارجية

كانت التجارة الخارجية مجالا عسيرا للتحرير .(٢٣) (لا نناقش هنا سوى التجارة الخارجية التى تتجاوز نطاق الدول الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة .) فلقد كانت المصالح التى ينطوى

عليها الأمر قوية على وجه الخصوص ، وكانت المخاطر مرتفعة . ففى نهاية عام ١٩٩١ ، كان الاقتصاد الروسى ككل فى حالة أزمة ، إلا أن التجارة الخارجية كانت تمثل أسوأ تعبير عن هذه الأزمة . فقد برزت كافة التعقيدات المتخيلة ، وكانت حادة بأجمعها .

لقد انخفضت صادرات روسيا بمقدار ٢٠ مليار دولار ، أو بنسبة ٢٨ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وكان من بين أسباب ذلك ما حدث من انخفاض ملفت للنظر فى الناتج المحلى . كما أن أوجه النقص المحلية الواسعة الانتشار قللت من حوافز التصدير لأدنى حد ، لأنه كان يمكن بيع أى شىء بسهولة فى داخل الاتحاد السوفييتى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إلغاء النظام التجارى لمجلس التعاضد الاقتصادى فى عام ١٩٩١ عجل بانهيار التجارة فيما بين روسيا والبلدان الأخرى الأعضاء فى المجلس . وعلاوة على ذلك ، فقد تخلفت روسيا فى ديسمبر ١٩٩١ عن دفع ديونها الدولية ، فتوقف تدفق الائتمانات الأجنبية . ونتيجة لذلك تهاوت واردات روسيا بمقدار ٣٧ مليار دولار أو ٤٦ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ .(٢٤) وتم تحصيص الانخفاض الحاد فى الواردات عن طريق الأوامر الإدارية ، مما تسبب فى حدوث أوجه نقص حادة واختلال الإنتاج ، الأمر الذى ساهم فى الانخفاض البالغ فى الناتج المحلى الإجمالى .

وكان نظام التجارة الخارجية مشوها وخارجا عن السيطرة تماما . فقد كان احتكار الدولة الشيوعى القديم للتجارة الخارجية قد ألغى فعليا فى أواخر عام ١٩٨٦ عندما أعطى لشتى الوزارات الفرعية الحق فى ممارسة التجارة الخارجية بشكل مستقل . وسرعان ما حصلت المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة على الحق فى ممارسة التجارة الخارجية ، وتزايد انخراط العديد من المنشآت فى هذا الأمر . وحاولت الدولة أن تسيطر على الصادرات من خلال إصدار التراخيص ، غير أن الحصول على تراخيص التصدير كان سهلا عن طريق الرشاوى . وأسىء استعمال جميع الحوافز من جراء القيود التعسفية وتعدد ما يسمى بالمعامل النقدى (أو أسعار الصرف المتفردة لشتى السلع والمنشآت) ، والاختلاف التام فى الأسعار الخارجية والمحلية للسلع . وفى ذلك الوقت كانت مواد التصدير الرئيسية مثل النفط تكلف أقل من واحد بالمائة من سعر السوق العالمى ، ومن ثم فقد كان هيكل الأسعار مشوها تماما . ولم يكن لدى الاتحاد السوفييتى سعر صرف موحد وإنما مئات من معاملات النقد . ومن ناحية المبدأ كان من المفترض أن تساوى هذه المعاملات النقدية بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية الخاضعة للضوابط التنظيمية ، إلا أنها كانت معاملات تعسفية تماما . وكان سعر الصرف الحر منبخس القيمة للغاية ، وكان متوسط الأجر الشهرى فى روسيا يبلغ ٦ دولارات فى ديسمبر ١٩٩١ . وكانت الواردات محكومة من خلال التحصيص المركزى للعملة الصعبة مقابل سعر صرف غير واقعى يبلغ ١,٦ روبل للدولار ، أو واحد بالمائة من سعر السوق . وقد تسبب ذلك فى نمو دعوم التصدير إلى ٢٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وكانت التشوهات من الضخامة ، بحيث كان يصعب تخيل الآثار التى تترتب على إلغائها ، وهو ما تسبب فى شيوع الارتياب والتوجس .

وفى حكومة الإصلاح كان بيتر أفين وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ويجور جايدار نفسه ، يتوليان تحديد سياسة التجارة الخارجية خلال السنة الأولى من الإصلاح . كانا يريدان أن

يجعلا من الروبل عملة قابلة للتحويل ، ولها سعر صرف موحد يخضع لتوجهات السوق ؛ وأن يحررا التجارة الخارجية ؛ وأن يستبدلا الحصص والتراخيص بالتعريفات . وكانت الحكومة تأمل أن تخفف ، من خلال تفكيك الضوابط التنظيمية ، من حدة التشوهات ومن التماس الريع ، وأن تحفز الكفاءة الاقتصادية والتغير الهيكلى . بيد أن الأزمة الحادة أثارت العديد من دواعى الانشغال . وكانت الحكومة متلهفة على المحافظة على الصادرات ، ولكنها كانت تخشى أيضا من ألا يعاد تحويل إيرادات التصدير إلى البلاد ، أو من عدم تحصيل ضرائب التجارة الخارجية . وكان تخفيض قيمة الفواتير وهروب رؤوس الأموال التى يقوم بهما مدراء المنشآت المملوكة للدولة المفتقدين إلى الإحساس بالمسئولية يثير كثيرا من الانزعاج . وفى الوقت نفسه كانت الحكومة تريد تخفيف حدة النقص فى السلع الأساسية مثل الأغذية والطاقة .

كانت الحكومة تواجه مصالح مكتسبة قوية للنظام القديم . وعلى الصعيد المحلى ، كان هناك عدد قليل من المنتجين الرئيسيين لمواد التصدير الحيوية ، مثل النفط والغاز الطبيعى والمعادن ، ولذلك فإنهم كانوا يملكون قوة تفاوضية شديدة ، وهو ما كان يصدق أيضا على مصدرى الطاقة واحتكارات استيراد الأغذية . وكانت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بمنشآت التجارة الخارجية القوية التابعة لها ، قوة فى حد ذاتها . وكانت وزارة المالية ومصرف روسيا المركزى يرصدان المصالح المالية لروسيا ، إلا أن ضربا من مجموعات المصالح (مثل التجار الروس) كان لها تأثيرها أيضا على عملية صنع القرارات . وعلاوة على ذلك ، كان للجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى كلمتها فى الكثير من القضايا التى كانت تهمها أيضا ؛ وبالنظر إلى عدم وجود حدود فعالة فيما بينها ، فقد كان ثمة درجة مرتفعة من الاعتماد المتبادل فيما بين هذه الجمهوريات . وأخيرا ، كان للمصارف والحكومات الأجنبية (التى كانت روسيا عاجزة عن خدمة مطالباتها المالية) طلباتها الجبرية على الرغم من قيام نفس هذه الحكومات الأجنبية بتقديم ائتمانات سلعية جديدة .

ورغما عن هذه التعقيدات ، فقد بدأ العمل فى عملية تحرير جوهرية للتجارة الخارجية فى يناير ١٩٩٢ ، إلا أنها كانت أقل مما يريده الإصلاحيون . وكانت التجارة الخارجية المجال الذى اتصف الإصلاح فيه بقدر أقل من الراديكالية . ونتيجة لذلك ، كثر التنافر ، مما استلزم إدخال تغييرات قانونية متكررة فى لوائح التجارة الخارجية . وأفرخت القيود المفرطة زعزعة للاستقرار ؛ حيث كان نظام التجارة الخارجية يعدل كل شهر تقريبا . كما أن هذه التعديلات كانت مرتبطة إلى حد ما بالدورات السياسية . وقد فاقم سيرجى جلازئيف الذى خلف أفين كوزير للعلاقات الاقتصادية الخارجية من ديسمبر ١٩٩٢ حتى سبتمبر ١٩٩٣ ، من هذا التزعزع . ورغم أن جلازئيف كان شابا ، ويحمل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد ، فإنه كان مغروزا فى قوالب التفكير السوفييتية القديمة . وكانت مقاصده الرئيسية أن يعيد مركزة التجارة الخارجية فى وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية (والتى كانت تقوم على أية حال بثلث التجارة الخارجية من خلال منظمات التجارة الخارجية التابعة لها) وحماية الصناعة الروسية بواسطة تعريفات الاستيراد المرتفعة .(٢٥) ومن حسن الحظ أن سلطاته كانت محدودة جدا بما لم يتح له أن يحدث المزيد من

الضرر . غير أنه سادت اتجاهات مهيمنة واضحة (وهو ما سندرسه) ، وبعد استقالة جلازئيف استقرت الضوابط التنظيمية للتجارة الخارجية .

ومنذ المستهل ، منحت لجميع المنشآت حرية الاشتغال بالتجارة الخارجية . ورغم أن قابلية العملة للتحويل كانت لها أولوية عالية لدى الإصلاحيين ، فإنهم لم يجرؤوا على إدخالها فى بداية عام ١٩٩٢ . كان يخامرهم خوف كبير من احتفاظ المصدرين الروس بإيراداتهم من العملة الصعبة فى الخارج . ولقد كان ذلك يمثل مشكلة جسيمة ، وخاصة بسبب استنفاد احتياطيات روسيا من العملات الأجنبية . ومن ناحية المبدأ ، كان من المفترض أن يعاد تحويل جميع مكاسب التصدير إلى روسيا ، غير أن هذا الاشتراط كان موضع تجاهل واسع النطاق بدون خوف من التعرض للعقاب . وقد استُحث على العمل بنظام مختلط من اشتراطات التنازل عن الحقوق يقوم على الأمل فى الظفر بإيرادات العملة الصعبة بطريقة أو بأخرى . ولذلك كان نظاما بالغ التعقيد . ورغم أن نظام معاملات النقد المتعددة كان قد ألغى بالنسبة للصادرات ، فقد أدخل العمل بثلاثة أسعار صرف جديدة . وكان المصدرون يضطرون إلى أن يتنازلوا أولا لمصرف روسيا المركزى عن ٤٠ بالمائة من مكاسبهم من العملة الصعبة بسعر ثابت يبلغ ٥٥ روبلا للدولار الواحد . وبعد ذلك كان يتعين التنازل عن ١٠ بالمائة إضافية مقابل ما كان يفترض بأنه « سعر تجارى » ، والذى كان مثبتا عند ١٠٠ روبل للدولار الواحد . وأصبح سعر الصرف السوقى الحر ، الذى كان يحدد كل أسبوعين فى مزادات العملة فى موسكو ، هو سعر الصرف الرسمى . وكان هذا السعر متأرجحا ولكنه كان يبلغ فى المتوسط ١٥٥ روبلا للدولار الواحد فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ . بيد أنه من ناحية الاستيراد ، استمر ما يسمى بالواردات الممركزة للسلع الحيوية قائما ومرتبطا بالعديد من معاملات النقد المدعومة بشكل مرتفع .

وفى يولية ١٩٩٢ ، كان سعر الصرف موحدا بالأساس (إلا بالنسبة للواردات الممركزة) ، وأصبح الروبل قابلا للتحويل فى الحسابات الجارية . وفى الوقت نفسه ، تم تعديل اشتراط التنازل . فكان يتعين بيع عشرين بالمائة من إيرادات العملة الصعبة فى سوق النقد الروسى من خلال المصارف التجارية ، وبيع ٣٠ بالمائة أخرى إلى مصرف روسيا المركزى . ولما كان المصرف يؤخر الدفع لشهر أو شهرين ، فإن التنازل له كان يعنى خصما بنسبة ٢٠ بالمائة نظرا للتضخم المرتفع . وفى يولية ١٩٩٣ ، أصبح يمكن تغيير نسبة ٥٠ بالمائة التى كان المصدرون مطالبين بتغييرها من إيراداتهم من العملة الصعبة إلى روبلات فى سوق العملة ، بدون أى مشاركة من مصرف روسيا المركزى . وكان تخفيف اشتراط التنازل يعكس الثقة المتنامية من جانب الحكومة ومصرف روسيا المركزى ، فى قدرة روسيا على اجتذاب العملة الصعبة .

ويحاجّ بيتر أفين بأن الحكومة لم تكن قوية بما يكفى فى يناير ١٩٩٢ لتوحيد سعر الصرف ، إلا أن القيام بذلك كان أسهل بعد إلغاء أسعار الصرف البالغة الانخفاض .(٢٦) وأخذ حجم مزادات النقد الأجنبى فى الزيادة باطراد ، وهو ما أوحى بالثقة فى الروبل . وعلى أية حال ، كان الناس يشترون الروبل طواعية ، وظل سعر صرف الروبل مستقرا إلى حد كبير خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ على الرغم من التضخم المرتفع ، وهو ما كان ينطوى على عملية إعادة تقويم حقيقية

جوهرية . وأصبح « سوق صرف العملة الأجنبية المشترك ما بين المصارف » سوقا يوميا للصرف . وابتداء من يولية ١٩٩٢ ، أنشئت أسواق لصرف العملة فى مدن أخرى - أولا فى سان بطرسبورج ، وبعد ذلك فى يكاتيرينبيرج وفلاديفوستوك ونوفوسيبيرسك وروستوف .

ولما كان الشاغل الاقتصادى المهيمن فى روسيا هو أوجه النقص المحلية (وبخاصة فى الأغذية) ، فإن التحرير الكامل للواردات فى أوائل ١٩٩٢ لم يثر جدالا . ولم يكن لدى روسيا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حصص ، أو تعريفات استيرادية . بيد أنه على الرغم من أن سعر الصرف ظل منخفضا ، فسرعان ما برزت الضغوط الحمائية من جانب المنتجين الروس . وركزت إحدى الحجج الإضافية المطالبة بالتعريفات والتى طرحتها وزارة المالية وصندوق النقد الدولى على الاحتياجات المالية . وفى يولية ١٩٩٢ ، أدخلت روسيا العمل بتعريفة استيراد موحدة منخفضة ، ارتفعت إلى ١٥ بالمائة فى سبتمبر . وفى يناير ١٩٩٣ ، نُوعت تعريفات الاستيراد ثم جرى تعديلها فى مارس ويونية وأغسطس من نفس العام كجزء من محاولة جلازئيف لإحكام الضوابط التنظيمية الإدارية . ولم يحدث منذ رحيل جلازئيف سوى تنقيح عام واحد لتعريفات الاستيراد (فى يولية ١٩٩٤) . وينحو الاتجاه الراهن صوب الحمائية المتزايدة ، غير أن درجة الأفضليات تتباين ، بما يعكس قوة جماعات الضغط الروسية . بيد أن حمائية المنتجين تجد مقاومة متزايدة من جماعات الضغط التجارية فى المدن الكبيرة ، التى تعانى تجارتها من التعريفات الاستيرادية التى ترفع الأسعار . ولا يزال متوسط تعريفة الواردات يدور حول ١٥ بالمائة - وهو متوسط غير مرتفع بالمعايير الدولية – كما توقف استخدام حصص أو تراخيص الاستيراد .(٢٧)

وكان من بين المشاكل الرئيسية الموروثة من الاتحاد السوفييتى الواردات الممركزة والمدعومة بشدة . وفى الأساس ، كانت الحكومة تشترى السلع من الأسواق العالمية وتبيعها لمنشأة روسية لقاء جزء بسيط من السعر العالمى . وكانت المنشأة الروسية تبيع البضاعة ، بدورها ، بسعر السوق المحلى ، محتفظة لنفسها بمعظم الدعم ومستخدمة الباقى فى دفع الرشاوى . وكان من المتعذر على جميع وجهات النظر أن تدافع عن هذا النظام . وفيما يقال ، هددت منظمات التجارة الداخلية الاحتكارية باستثارة مظاهرات الغذاء إذا ما خفضت دعومها . وعلاوة على ذلك ، فلم تكن معظم دعوم الواردات شفافة أو منظمة من خلال ميزانية الحكومة ، لأنها كانت مدمجة فى الائتمانات السلعية الأجنبية . وفى عام ١٩٩٢ ، كان ٤٥ بالمائة من الواردات الروسية ممركزا ومن ثم فإنه كان مدعوما ؛ وفى الحقيقة ، كانت الدعوم تغطى ما يصل إلى ٩٤ بالمائة من هذا القسم من قائمة الواردات . ووفقا لأرقام صندوق النقد الدولى ، كان إجمالى دعوم الواردات يناظر نسبة غير عادية تبلغ ١٧,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى لروسيا فى عام ١٩٩٢ . ولم يكن معظم هذا الدعم مقيدا فى الميزانية (ومترتبا عليها فى حقيقة الأمر)،(٢٨) وإنما يتم تمويله بواسطة ١٢,٥ مليار دولار من الائتمانات السلعية والصادرات التى تقدمها البلدان الغربية ابتغاء منفعة جماعات الضغط الزراعية فيها . وفى ربيع عام ١٩٩٣ ، اشترك بوريس فيدوروف مع صندوق النقد الدولى فى العمل على تخفيض كل من حجم ودرجة الدعم المقدم للواردات الممركزة ، بحيث يصل إلى نسبة مئوية بسيطة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ ، وإلغاء الدعم المقدم

إلى هذه الواردات فى عام ١٩٩٤ . ونجح فيدوروف فى عرقلة أى ائتمانات سلعية ضارة أخرى . لقد عملت هذه الدعوم الاستيرادية غير المبررة على إثراء الوسطاء الفاسدين فحسب ، وهى مجرد نموذج صارخ للتكاليف الاجتماعية الكبيرة غير المتعمدة التى نشأت عن التفكيك المتردد للضوابط التنظيمية .

ومن المدهش أن سياسة روسيا التصديرية كانت أكثر تعقيدا وبيروقراطية من سياستها الاستيرادية بكثير . وقد تطورت سياسة التجارة الخارجية خلال وقت استعر فيه العجز الائتمانى وكانت السلع التصديرية المهيمنة فى السوق الروسية تسعر بحوالى واحد فى المائة من السعر العالمى . ولذلك كان من دواعى الحنق أن يحرم السوق المحلى من سلعه القليلة ، أو يسمح للأسعار بالارتفاع إلى مستوى السوق الحرة مرة واحدة . وكان من الشواغل الأخرى أن التجار الأوغاد كانوا يحرمون روسيا من ثروتها الوطنية عن طريق قيامهم ببيع المواد الخام فى الخارج بأسعار زهيدة . كان تخفيض قيمة الفواتير مزمنا ، وكثيرا ما كان السبب فى ذلك يعود إلى أن المصدرين لم يكونوا يملكون المنتجات التى يقومون بتصديرها سعيا وراء منفعتهم الشخصية . وسادت الدعوة إلى وضع ضوابط صارمة للتصدير .

واستمر معظم نظام الضوابط التنظيمية القديم قائما بالنسبة لأكثر من ٧٠ بالمائة من الصادرات الروسية ، بما فى ذلك النفط ، ومنتجات النفط ، والغاز ، والفحم ، والمعادن ، والأسمدة ، ومنتجات كيماوية أخرى معينة ، والأخشاب ، والأسماك ، والأسلحة . كان النظام القديم يشترط حصول المصدرين على تراخيص ، ووضع حصص للصادرات ، واصدار تراخيص للصادرات . فأولا ، كانت وزارة الاقتصاد تتولى إصدار حصص لتصدير سلع معينة . وبعدئذ يقوم المصدر بإبرام عقد مع شريك أجنبى وتصدر وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية رخصة بالتصدير ، وذلك فى الأساس من أجل التأكد من أن السعر مناسب . بيد أن من مستجدات عام ١٩٩٢ أنه كان يتعين على مصدرى المواد الخاضعة لضوابط تنظيمية أن يقوموا بدفع تعريفة صادرات ، كانت تحدد قيمتها بوحدة النقد الأوروبية (الإيكو) . وكان من المفترض أن تعريفة الصادرات تمثل ضريبة على الفارق ما بين السعر المحلى والسعر العالمى ، إلا أن هذه التعريفات قوبلت بمعارضة عنيفة . وسعى المصدرون إلى الحصول على إعفاءات ، وتهربوا من ضرائب الصادرات على نطاق واسع . كان نظام التحكم فى الصادرات غير قابل للتنفيذ ببساطة : فقد كان عدد المصدرين أكبر جدا من أن يرصد . وفى نفس الوقت ، كان الكثيرون من المصدرين من القوة بحيث إنهم كانوا يستطيعون ابتزاز الحكومة لإعفائهم من ضرائب الصادرات بواسطة التهديد بالتوقف عن التصدير . وحاولت الحكومة أن تحسن من عمليات الرصد التى تقوم بها بواسطة إدخال فئة « مصدرون خاصون » ، وقصر الحق فى تصدير السلع الاستراتيجية على مجموعة محدودة ، إلا أن هذه الطريقة لم تفلح أيضا . كانت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية عاجزة عن الحركة بسبب الضغوط التى تمارسها المنشآت المطالبة بأن تصبح من بين المصدرين الخاصين ، والذين كان عددهم يتضاعف بسرعة . كما أن المصدرين الخاصين الرئيسيين كانوا يستغلون نفوذهم فى استمالة أعضاء الحكومة للحصول على الإعفاءات الضريبية .

وكانت الصادرات الممركزة وسيلة بيروقراطية أخرى . إذ كان المصدرون الحكوميون للنفط والغاز الطبيعى ومنتجات النفط يعفون من ضرائب الصادرات ، لأن إيراداتهم كانت تذهب إلى الخزانة مباشرة . وقد كان من المفترض أنهم يغطون بهذه الطريقة التكاليف التى تتكبدها البلاد فى الواردات الممركزة وخدمة الدين الأجنبى . وفى عام ١٩٩٣ ، كان الحجم المخطط للصادرات الممركزة ربع إجمالى الصادرات ، رغم أن الإيرادات نقصت عن هذا الهدف بمقدار الثلث . ورغم ذلك ، كان الإصلاحيون ووزارة المالية يمانعون فى التخلى عن الصادرات الممركزة التى كانت إيراداتها الحكومية الكبيرة تتدفق مباشرة على وزارة المالية .(٢٩)

وكان الحل الوحيد لهذه اللخبطة هو تحرير الأسعار المحلية لسلع التصدير . وقد ارتفعت هذه الأسعار بالتدريج مما سهل من تحرير خطة التصدير . وتم تقليل عدد المواد الاستراتيجية على دفعات صغيرة ، وتخفيض ضرائب الصادرات ، والتقليل من شأن مركز المصدر الخاص . وفى عام ١٩٩٢ وحده ، جرى تعديل تعريفة الصادرات خمس مرات ، وخفضت بالدرجة الأولى .(٣٠) ولا تحقق حصص التصدير إلا مصلحة القليلين الذين تمنح لهم ، لأنها تعتبر من الناحية الفعلية أداة ضغط لانتزاع الإعفاءات من ضرائب الصادرات . وهذه الحصص توزع ظاهريا عن طريق الأوامر الإدارية الإلزامية (ومن الناحية العملية ، عن طريق الرشاوى) . وقد جرت محاولات متكررة لإقامة مزادات لحصص التصدير ، إلا أنها عُرقلت بواسطة المقاومة التى أبداها المستفيدون الفاسدون من عناصر *النظام* القديم غير الشفاف . ومنذ عام ١٩٩٤ ، قُصرت حصص التصدير على النفط ومنتجات النفط ، والغاز الطبيعى ، والفحم ، والكهرباء ، والمعادن غير الحديدية ، والسليلوز ، والقمح ، والكحوليات ، والأسماك والأخشاب ، غير أن هذه السلع تمثل نحو ٧٠ فى المائة من صادرات روسيا .(٣١) ومن المفترض أن حصص تصدير الأخشاب والنفط كانت قد ألغيت المرة تلو الأخرى ، ولكن هذه السلع الأساسية كانت تعود فى اللحظة الأخيرة إلى القائمة .

وغير خاف أن التهرب الضريبى كان كبيرا طوال الوقت فى قطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص ، حيث كانت المعدلات الضريبية مرتفعة ، والقاعدة الضريبية ضيقة جدا ، وعدد المراقبين صغيرا (ومن ثم يسهل رشوتهم) . وباختصار ، كانت الشروط المسبقة للارتشاء فى قطاع التجارة الخارجية ممتازة والفرص المتاحة تستغل على أحسن وجه . وفى الأجل المتوسط كان الحل الوحيد المعقول هو التحرير الكامل للصادرات ، وهو ما كانت الحكومة الروسية تتوخى القيام به فى عام ١٩٩٥ ؛ غير أن أحد الشروط المسبقة الضرورية لذلك هو تحرير الأسعار المحلية .(٣٢) وقد انتهى بيتر أفين من واقع خبرته إلى الرأى الفاصل التالى : « إن أى عقبة تواجه النشاط الاقتصادى ، وبخاصة تلك التى تفترض وجود اختيار استنسابى ، سيتم التحايل عليها فى روسيا ، ولذلك فإنه يتعين على هذا البلد أن يكون أكثر تحررا من غيره » .(٣٣) وهذا يعنى بشكل عام أن الدول القوية تستطيع أن تتحرر ببطء ، أما الدول الضعيفة فإنها لا تستطيع ذلك .

وبالنسبة لبنود التصدير الأقل جاذبية والتى لا تخضع لضوابط الأسعار المحلية ، فقد حررت روسيا نظامها التصديرى بالكامل فى يناير ١٩٩٢ بدون أى تراجع . ولم يثر هذا التحرير أى جدال .

وقد أدخلت روسيا نظاما للتجارة الخارجية يتوافق مع الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) ، إلا أنه تضمن استثناء مهما بشأن صادرات المواد الخام الاستراتيجية . وأصبح الروبل قابلا للتحويل فى الحسابات الجارية بموجب هذا النظام ، ويتحدد سعر صرفه بحسب السوق . ولا تخضع الواردات للحواجز غير الجمركية ، والتعريفات معقولة (حوالى ١٥ بالمائة) . ولم يعد متبقيا فى نطاق التجارة الخارجية أية دعوم تقريبا . وتقدمت روسيا فى خريف عام ١٩٩٣ بطلب للانضمام إلى الجات . وقد كان للطلب بالفعل تأثيره كقيد على الاتجاهات الحمائية .

سياسة مناهضة الاحتكار

تصر المقولة الروسية التقليدية على أن الاقتصاد الروسى يتفرد بهيمنة الاحتكارات الصناعية العملاقة عليه بالكامل . ويترتب على ذلك أن يكون التحول إلى اقتصاد السوق أصعب بكثير فى روسيا منه فى أى مكان آخر .

ومن الحقيقى أن الاقتصاد السوفييتى كان مشوها من خلال هيمنة منشآت كبيرة نسبيا ، لأن المنشآت الصغيرة لم يكن لها وجود تقريبا . ويرجع السبب فى هذا التركز إلى توليفة من الإيمان المبالغ فيه بوفورات الحجم الكبير ورغبة المخططين فى الحد من عدد الوحدات الإنتاجية لإتاحة الفرصة لممارسة درجة أفضل من الإشراف . وكان ٧٣ بالمائة من المستخدمين فى الصناعة السوفييتية خلال عام ١٩٨٨ يعملون فى منشآت تصنف على أنها كبيرة (أى يشتغل فيها أكثر من ١٠٠٠ مستخدم) ، فى حين أن ما لا يزيد على ٥,٣ بالمائة من القوى العاملة الصناعية كانت تشتغل فى منشآت صغيرة تضم أقل من ٢٠٠ مستخدم (انظر الجدول ٢ ـ ١) . ومع ذلك فقد كان العدد الإجمالى للمنشآت فى كل فرع ضخما . ففى عام ١٩٩٢ كان لدى روسيا ٢٣٧٧٦ منشأة صناعية ، و ٢٥٦٠٠ مزرعة حكومية ومزرعة جماعية ، و ٥٠٠٠ منشأة للنقل البرى ، و ١٧٠٠٠٠ منشأة لتجارة التجزئة .[٣٤] .

وكانت الرؤية الروسية السائدة عن الاحتكارات تتركز على ثلاثة معتقدات . الأول ، أن روسيا تعتبر احتكارية الطابع بشكل فريد . والثانى ، اعتقاد واسع الانتشار بأن الاحتكارات تتولد عن الإنتاج وليس عن التجارة . ولذلك فقد كان الغرض محاربة الاحتكارات الإنتاجية ؛ وفى نفس الحين أهملت الاحتكارات التجارية . وثالثا ، كان معظم الروس يريدون محاربة الاحتكارات بواسطة الضوابط التنظيمية للأسعار وليس عن طريق المنافسة . وكما سنرى ، فإن جميع هذه النقاط متوهمة . ومن سوء الحظ أنها هيمنت على سياسة مكافحة الاحتكار التى كانت خارج سيطرة حكومة الإصلاح الروسية إلى حد كبير .

كانت هذه المقولة التقليدية عن الاحتكارات تقوم على ثلاثة أسس . الأول ، أن الإحصاءات السوفييتية بشأن الاحتكارات كانت تجزيئية إلى حد كبير . وعلى سبيل المثال ، فإن مسمارى بريمة من مقاسين مختلفين كانا يعتبران منتجين مختلفين ، وبذلك يصنف منتِجا المسمارين على أنهما احتكاريان ، رغم أنهما يستطيعان أن يتنافسا بسهولة بإنتاجهما لنفس المسامير . والسبب الثانى

جدول (٢ ـ ١) توزيع المنشآت الصناعية السوفييتية بحسب حجمها فى أول يناير ١٩٨٨

عدد الموظفين فى الهيئة الوظيفية للمنشأة	عدد المنشآت	عدد الموظفين (بالآلاف)	حصة جميع الموظفين (نسبة مئوية)
١ ـ ٢٠٠	٢٠١٥٢	١٨٢٣	٥,٣
٢٠١ ـ ١٠٠٠	١٥٩٩٠	٧٣٣٦	٢١,٤
١٠٠١ ـ ٥٠٠٠	٥٩٩١	١٢٤١٠	٣٦,٢
أكثر من ٥٠٠٠	١١٨٧	١٢٧٥١	٣٧,١
الإجمالى	٤٣٣٢٠	٣٤٣١٩	١٠٠,٠

المصدر : IMF, IBRD, OECD and EBRD, A *Study of the Soviet Economy*, vol. 2 (Paris, February 1991), p.37.

للاعتقاد فى الطابع الاحتكارى الواسع المدى للصناعة الروسية هو الإحصاءات التى تعدها اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية . وعلى سبيل المثال ، فمن بين ٥٨٨٤ منتج محدد لصناعة الآلات تم توريدها للجنة ، جاء ٨٧ بالمائة منها من منشأة واحدة فقط . بيد أن اللجنة كانت مسئولة فحسب عن بعض التوزيع الممركز . ولم يكن ذلك يعكس القدرات الإنتاجية ، وإنما ميل اللجنة إلى طلب احتياجاتها من مورد واحد فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان التوزيع يتم من خلال عشرات الوزارات الفرعية والأقاليم والمنشآت . ولما كان التحصيص السوقى أو الأفقى يعمل بشكل سيىء فى الاقتصاد الاشتراكى ، فقد لجأت الوزارات الفرعية والمنشآت على حد سواء إلى الاكتفاء الذاتى . ونتيجة لذلك ، كان التخصص فى الاقتصاد الروسى محدودا على خلاف النوايا الرسمية . ولم تكن المشكلة تكمن فى نقص المنتجين وإنما على العكس من ذلك ، فى ندرة العلاقات السوقية .[٣٥] والسبب الثالث أن الناس كانوا يخلطون ببساطة ، ما بين احتكار التجارة فى الاقتصاد الموجه وبين احتكار الإنتاج ، وقد كان ذلك فيما يظن من وحى الولع الماركسى المعتاد بالإنتاج .

وفى الحقيقة ، فإن احتكارية الصناعة الروسية كانت أسطورة إلى حد كبير ، على نحو ما أوضحه أنيت براون وبارى أيكس وراندى ريتيرمان فى تحليلهم للتعداد الصناعى الروسى لعام ١٩٨٩ .[٣٦] وتقدم دراستهم الإحصائية دليلا دامغا يدحض هذه الأسطورة . فعلى الصعيد الوطنى ، كان ثمة قليل من التكتل أو من التركيز الصناعى . وتمثل الاحتكارات واحتكارات القلة حصة صغيرة بشكل غير عادى من العمالة والإنتاج الوطنيين فى روسيا . ولاحظ الباحثون أن أكبر منشآت روسيا كانت أصغر حقيقة من مثيلاتها فى الكثير من البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . ولقد كان العدد الإجمالى للعاملين فى المنشآت العشرين الأعلى مرتبة فى روسيا ، أقل منه فى أكبر عشرين منشأة فى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا ، حتى بالأرقام المطلقة . وكان متوسط حجم المنشأة كبيرا فقط لأنه لم يكن يوجد سوى القليل من المنشآت الصغيرة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أكبر مائة منشأة

من حيث عدد العاملين لم تكن لها الغلبة بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، فإنها كانت تمثل ما لا يزيد على ١٤,٣ بالمائة من إجمالى العمالة الروسية . كما كان يوجد عدد قليل للغاية من الاحتكارات الوطنية فى روسيا بحسب التعاريف المعيارية الغربية . وقد وجد براون وأيكس وريتيرمان أن ٤٣ منشأة فقط من بين ٢١٣٩١ منشأة صناعية مدنية هى التى تشكل احتكارات على الصعيد الوطنى ، وتمثل ٠,٢ بالمائة فقط من العمالة المدنية . وأخيرا ، فإن المنشآت التى تملك ٣٥ بالمائة على الأقل من الحصة السوقية الوطنية تمثل أقل من ٤ بالمائة من مجموع العمالة . وإيجازا ، فلقد كان الهيكل الصناعى الروسى يعتبر تنافسيا بشكل غير عادى وفقا لأى معيار دولى ، وبغض النظر عن الافتقار الكبير إلى منشآت التصنيع الصغيرة . ومن المشكلات المهمة الأخرى أن روسيا مليئة بالمدن الصناعية . فما يقرب من نصف جميع المدن الروسية يوجد بها شركة صناعية واحدة فقط . ومع ذلك ، ورغم أن ثلاثة أرباع جميع المدن لا يوجد بها أكثر من أربع شركات ، فإن هذه المدن تمثل ١٢,٢ بالمائة فقط من مجموع العمالة المدنية فى الصناعة .(٣٧)

بيد أن الرأى الروسى الغالب كان يعتقد بأن روسيا مشلولة الحركة بفعل الاحتكارات الصناعية ، وقد فشل الإصلاحيون ببساطة فى الفكاك من أسر هذا الاقتناع . وكان يشيع النظر إلى سياسة مناهضة الاحتكار على أنها حاسمة لنجاح الإصلاح الاقتصادى فى روسيا . ومن ثم ، فقد كان من بين أول ما اتخذ من تدابير الإصلاح الروسى فى خريف عام ١٩٩٠ إنشاء « لجنة حكومية بشأن سياسة مناهضة الاحتكار ودعم الهياكل الاقتصادية الجديدة » (والتى سنشير إليها من الآن فصاعدا باسم « لجنة مناهضة الاحتكار ») . وفى وقت لاحق ، أصدر فى مارس ١٩٩١ « قانون بشأن التنافس وتقييد الأنشطة الاحتكارية فى أسواق السلع الأساسية » . وفى أكتوبر ١٩٩١ ، وعشية الإصلاحات الجذرية صدرت الأوامر للجنة مناهضة الاحتكار بأن تنشىء سجلا للمنشآت الاحتكارية ، وأن تعمل بعد ذلك على تنظيم تلك المنشآت . ورغم أن المقصود من ذلك كان القيام بجهد إصلاحى ، فإنه كان عملا تنظيميا بالكامل . وعلاوة على ذلك ، فقد نقلت تبعية لجنة مناهضة الاحتكار فى أواخر عام ١٩٩١ من الحكومة إلى مجلس السوفييت الأعلى الروسى ، وفقد الإصلاحيون فى الحكومة السيطرة عليها . وأنشئت فروع دنيا تابعة للجنة مناهضة الاحتكار فى كل إقليم ، وفى الكثير من المحليات ، مشكّلة إدارة جديدة كبيرة .(٣٨)

كان تعريف الاحتكارات أبعد من أن يكون صارما – إذ أنه يشير إلى المنشآت التى « تتجاوز حصتها من سوق المنتج المناظر الخاص بمنتج معين ٣٥ بالمائة » ، أو أى حد آخر تختاره لجنة مناهضة الاحتكار . ولم يتم النص على أفضلية المنتج ، أو الإمتداد الجغرافى لسوق المنتج . وكان من الممكن أيضا أن توصف المنشآت بأنها احتكارية إذا ما كانت « أنشطتها (عدم نشاطها) تنتهك تشريعات مناهضة الاحتكار » .(٣٩) كان التركيز على المنتجين وليس على التجار . ونتيجة لذلك ، كان الإدراج فى السجل الخاص بالمحتكرين تعسفيا . وفى فبراير ١٩٩٢ قيد فى السجل بطريقة ما غير محددة حوالى ٢٠٠٠ منشأة يشك فى أنها احتكارية . وفى أول يونية ١٩٩٣ ، كان السجل الاتحادى للمحتكرين يضم ٦٤١ منشأة ورابطة ، وكان مقيدا فى السجلات الإقليمية حوالى ٥٠٠٠ منها .(٤٠)

وكان المرسوم الرئاسى بشأن تحرير الأسعار الصادر فى ديسمبر ١٩٩١ قد أمر الحكومة الروسية بتنظيم أسعار منتجات المنشآت الاحتكارية . وبناء عليه أصدرت مجموعة من المبادىء التوجيهية القانونية بشأن تنظيم الاحتكارات تركز على تدابير إدارية قديمة من قبيل التوريدات الإجبارية . بيد أن جوهر الضوابط التنظيمية لمناهضة الاحتكار أصبح السيطرة على الأسعار ، بما فى ذلك الأسعار المحددة والأسعار القصوى والمعدلات القصوى للأرباح ، والإخطار عن الأسعار الحرة . ومن الناحية العملية ، قفز التنظيم غير المباشر للأسعار إلى صدارة الاهتمامات . وتم تقييد الربح المضاف للتكلفة المسموح به للاحتكارات المشتبه فيها ليكون فى حدود ٢٥ بالمائة عادة . وكان بوسع لجان مناهضة الاحتكار الإقليمية والمحلية أن تصدر قراراتها بشكل تعسفى ؛ وكانت تنزع إلى التحكم فى الأسعار فى صناعة الأغذية بادعاء تحقيق مصالح الشعب الروسى .(٤١) وفى كثير من الأقاليم اصطدم تنظيم الأسعار وسياسة مناهضة الاحتكار بمشاكل كثيرة . فهذه الضوابط التنظيمية التعسفية (التى تنفذ بالدرجة الأولى على الصعيد الإقليمى) أضرت بنشوء السوق الوطنية ، وعززت التجزئة السوقية الإقليمية واستحثت المسئولين على الابتزاز . وكانت سياسة « مناهضة الاحتكار » فى حقيقة الأمر سياسة لمناهضة السوق ، واستخدم المحافظون ضوابطها التنظيمية للأسعار فى تعويق الإصلاح . وبغية احتواء أضرار هذه السياسة ، عمدت حكومة الإصلاح إلى التحرك بدهاء من أجل استصدار مرسوم رئاسى فى أغسطس ١٩٩٢ يقصر عدد موظفى لجنة مناهضة الاحتكار على ٣٥٠ موظفا ، وتنظيمها الإقليمى على ما مجموعه ٢٥٠٠ موظف .(٤٢) وأفضل ما يمكن أن يقال عن سياسة مناهضة الاحتكار أنه لم يكن لها فيما يحتمل سوى تأثير بسيط .

كان الانتقاد الروسى الغالب الموجه إلى سياسة مناهضة الاحتكار أنها فشلت فى تفكيك المنشآت . بيد أن ذلك لم يكن من الشواغل الرئيسية تقريبا . ولم يكن الإنتاج احتكاريا ، وأسفرت عملية الخصخصة الروسية عن قدر كبير من إلغاء التركيز بواسطة خصخصة فرادى المنشآت وليس الروابط . كما عملت سلطات الخصخصة على تشجيع الوحدات على الانفكاك من المنشآت القائمة . وكانت المحاولات التى تبذلها المصالح الفرعية المحافظة لتشكيل شركات قابضة مالية صناعية كبيرة تثير الانزعاج ، إلا أن سلطات الخصخصة أجهضت معظم هذه الغارات .(٤٣) وكان من بين الانتقادات الأخرى أن الضوابط السعرية المفروضة على الاحتكارات لم تكن فعالة . ولكن كيف كان لها أن تفلح بأية حال ، ولأى سبب من الأسباب ؟

وبدلا من ذلك ، كانت المشاكل الأساسية تدور حول التجزئة السوقية الإقليمية ونقص المنشآت الصغيرة . وكان من بين المهام الرئيسية فتح الأسواق وتشجيع المنافسة المحلية والدولية . وكان من المهم لتحقيق هذين الغرضين أن تحرر الأسواق ، وأن يوقف المسئولون الحكوميون عن التدخل فى المنشآت . وكان من بين المهام الأساسية الأخرى ، جعل النقود شحيحة عن طريق سياسة نقدية صارمة . وحينئذ كانت المنشآت الروسية ستواجه بقيود شديدة على الموازنة تضطرها إلى توسيع نطاق مبيعاتها إلى مناطق أخرى ، وتخليص أنفسها من الورش غير المربحة . وكان

الجهد الأخير يتمثل فى تسهيل تكوين منشآت صغيرة جديدة عن طريق تبسيط النظام القانونى وتوطيد أركانه . وينبغى حظر الضوابط التنظيمية الإقليمية إلى حد كبير .

وكانت الاحتكارات الطبيعية الفعلية غير ذات شأن نسبيا ومقصورة على المرافق العامة ، والتى كانت أسعارها منظمة على أية حال . وفى خريف ١٩٩٣ ، طرحت شكاوى قابلة للتصديق بشأن التسعير الاحتكارى ، إذ ارتفعت تعريفات السكك الحديدية الروسية إلى أعلى من المستويات الكندية على الرغم من انخفاض تكاليفها عنها .(٤٤)

وكان لسجل الاحتكارات والضوابط التنظيمية المصاحبة له سلطة قانونية محدودة حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، وفى عام ١٩٩٤ ، أعيد رسم الإطار القانونى لسياسة مناهضة الاحتكار تماما . ومع حل البرلمان فى سبتمبر ١٩٩٣ ، أصبحت لجنة مناهضة الاحتكار تابعة للحكومة ؛ وبدأت فى التعاون بشكل جيد مع اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة بدون الحاجة إلى إجراء أية تغييرات فى قيادتها . وفى مارس ١٩٩٤ ، اعتمدت الحكومة « برنامج لتفكيك احتكارات الاقتصاد وتنمية المنافسة » . وألغيت التدابير التنظيمية القديمة وتحول التركيز إلى الجهود المحبذة للمنافسة والتى تراوحت ما بين إيجاد نظم أفضل للمعلومات ، والتدابير التى تستهدف تخفيف الحواجز السوقية . وقيدت الاحتكارات الطبيعية وحدها بواسطة الضوابط التنظيمية .(٤٥) كانت الوثيقة مبهمة إلى حد ما ، ومن غير الواضح بعد ما إن كانت السياسة الجديدة حيال المنافسة ستسفر عن أى تأثير له شأنه ؛ غير أنه تم التخلى على الأقل عن الأفكار القديمة الضارة .

المشاكل التى ووجهت عند تفكيك الضوابط التنظيمية لقطاع الطاقة

كانت الطاقة منذ المستهل ، محور خلاف كبير فى الجدل السياسى الروسى بشأن الإصلاح . وقد عملت شبكة معقدة من المشاكل المتشابكة على عرقلة تحرير قطاع الطاقة ، الذى تبين أنه أعصى فروع الاقتصاد على التحرير .

وكانت المشكلة الأساسية أن أسعار الطاقة الروسية منخفضة بشكل مثير للسخرية ـ أقل من واحد بالمائة من أسعار السوق العالمية . (ومن الجدير بالذكر ، أن أسعار النفط فى ديسمبر ١٩٩١ كانت تبلغ ٠,٤ بالمائة فقط من أسعار السوق العالمية .)(٤٦) وكان ينظر إلى مدخلات الطاقة بوصفها بالغة الأهمية للإنتاج بأجمعه ؛ ولذلك فقد ساد خوف كبير من حدوث نقص فى الطاقة على الرغم من أن كمية الطاقة المستغلة لكل وحدة من الإنتاج الروسى كانت ضخمة وفقا لأى معيار من المعايير ، وكان يتعين تخفيضها بشدة فعلا . وعلاوة على ذلك ، كان إنتاج الطاقة آخذا فى الانخفاض ، وإن يكن بمعدل أقل من انخفاض الإنتاج الصناعى بصورة عامة ؛ فقد هبط استخراج النفط ، على سبيل المثال ، هبوطا حادا بنسبة ١٠ بالمائة فى عام ١٩٩١ وبنسبة ١٣,٤ بالمائة فى عام ١٩٩٢ .(٤٧)

كان كثير من المشاكل التى ووجهت فى تفكيك الضوابط التنظيمية للتجارة الخارجية له صلة بالطاقة . كانت الصادرات آخذة فى الهبوط بحدة ، وكانت الطاقة تمثل نحو نصف صادرات روسيا

خارج نطاق بلدان الاتحاد السوفييتي السابق . وعلاوة على ذلك ، طلبت البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من روسيا توريدات مستديمة من النفط والغاز الطبيعي في المقام الأول ، مصرة على الحصول على أسعار منخفضة ، وأن تتم التوريدات من خلال نظام التجارة الممركز القديم . كما كان ينظر إلى الطاقة على أنها معيار للأسعار . فكان قادة الصناعة المملوكة للدولة ، فضلا عن عامة الجمهور ، يعتقدون أن أسعار الطاقة تحدد معدل التضخم . ولذلك فإنهم كانوا يناصرون الأسعار المنخفضة المنظمة .

وأخيرا ، فإن صناعة الطاقة كانت تمثل جماعة ضغط قوية ، وكانت متشابكة بشكل عميق مع الدولة ؛ وهي صناعة محافظة وتسعى لتحقيق الريع . وكانت صناعة الفحم تضم بين جنباتها النقابة العمالية المستقلة القوية الوحيدة ، ولما كانت قد حولت اتجاه السياسات الروسية إلى صالح يلتسين في صيف ١٩٨٩ ، فقد كان لها نفوذ سياسي قوي . واستلزم انخفاض أسعار الطاقة المحلية فرض ضوابط صارمة على الصادرات ، غير أنه كان يجري التحايل على هذه الضوابط بطريقة غير قانونية ، مما ولد ثروات هائلة للمجرمين الفاسدين .

ونتيجة لكل هذه الطلبات الخاصة على قطاع الطاقة ، فقد كانت الحكومة مثقلة بأهداف كثيرة جدا . وفي الأساس كانت حكومة الإصلاح تؤمن بأسعار الطاقة الحرة ولكنها خشيت من أن تؤدي التدابير التي قد تكون جذرية بأكثر مما ينبغي إلى خلخلة الإنتاج . وكانت الحكومة متلهفة في نفس الوقت أيضا على المحافظة على الصادرات إلى الغرب . وأرادت الحكومة أن تزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة وفي الاقتصاد بصفة عامة على حد سواء ، وكانت تطمح إلى تحفيز إنتاج الطاقة . وقد أثبت قطاع الطاقة أنه من كبار المطالبين بالحصول على الدعم الحكومي ، رغم أن لديه إمكانية أن يصبح أكبر مولد للإيرادات الضريبية إذا ما سُمح لأسعار الطاقة بالارتفاع .

كانت القضية الأساسية هي أسعار الطاقة . وفي البداية ، رفعت حكومة الإصلاح بطريقة إدارية فقط ، كل أسعار الطاقة خمس مرات ، مُنتوية تحرير هذه الأسعار بحلول مارس ١٩٩٢ . (عندما يقلب جايدار النظر فيما حدث ، فإنه يرى أن من أكبر أخطائه أنه فشل في إقناع الرئيس يلتسين بتأييد التحرير الكامل لأسعار الطاقة منذ بداية الإصلاح في يناير ١٩٩٢) .(٤٨)

وسرعان ما وجد أعداء الإصلاح في أسعار الطاقة مجالا خصبا للعراك السياسي الذي شاركت فيه كافة الصناعات المملوكة للدولة (بما في ذلك قطاع الطاقة) . وأدى النقد المستفيض ، وبالدرجة الأولى ذلك الصادر عن مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، إلى إقناع الرئيس يلتسين بعدم السماح بأي تحرير لأسعار الطاقة .(٤٩) ومر أول تاريخ مستهدف ، أول مارس ١٩٩٢ ، بدون أي تغيير في أسعار الطاقة ، وكذلك مر التاريخ الثاني ، أول أبريل . وكانت الحكومة الروسية قد ألزمت نفسها في أول برنامج افتراضي لصندوق النقد الدولي والموقع في ٢٧ فبراير ١٩٩٢ ، بتحرير أسعار الوقود المحلية قبل ٢٠ أبريل ، غير أن هذا التاريخ مر أيضا بدون اتخاذ أي إجراء بسبب معارضة الرئيس يلتسين .(٥٠) وعلاوة على ذلك ، فقد أقال يلتسين وزير الوقود والطاقة الإصلاحي في حكومة جايدار ، فلاديمير لوبوخين ، بسبب دعوته إلى أسعار حرة للطاقة .(٥١)

وبدلا من ذلك ، فإن الممثل السابق لصناعة الطاقة الروسية والوزير السوفييتي السابق لصناعة الغاز ، فيكتور تشيرنوميردين ، انضم إلى الحكومة كنائب لرئيس الوزراء لشئون الطاقة .

وقد أوقعت معارضة يلتسين لتفكيك ضوابط أسعار الطاقة الإصلاحيين فى متاعب بشأن سياسة الطاقة . وظلت أسعار الطاقة ثابتة فى حين أخذ التضخم فى التأجج ، وبذلك انخفضت أسعار الطاقة الحقيقية بأكثر مما هى عليه . وأفلحت الحكومة على الأقل فى رفع أسعار الطاقة إداريا فى ١٨ مايو ١٩٩٢ . فارتفع سعر النفط بنسبة ٤٧١ بالمائة ، والغاز الطبيعى بنسبة ٤١٩ بالمائة ، والفحم بنسبة ٣١٦ بالمائة ، إلا أن هذه الأسعار ظلت ثابتة طوال الأشهر الثلاثة التالية .(٥٢)

وفى سبتمبر ١٩٩٢ ، جددت الحكومة محاولاتها لزيادة أسعار الطاقة . وكانت الحكومة تدرك أن مس المستحيل الإقدام على ذلك خلال الشتاء بسبب الاقتناع الشعبى السائد بأن الاقتصاد لا يمكن أن يتحمل شتاء روسيا ، وزيادة فى أسعار الطاقة فى نفس الوقت . وضوعفت أسعار النفط الاسمية تقريبا ، وزيدت أسعار الفحم بنسبة ٩٠ بالمائة ، فى حين ظلت أسعار الغاز الطبيعى ثابتة . وسمح هذا المرسوم التسعيرى بقيام سوق حرة أوسع للنفط ترتفع فيها الأسعار تدريجيا . وكانت هذه الأسعار لا تزال أقل بكثير من أسعار السوق العالمية ، إلا أن سعرا سوقيا محليا للنفط كان قد نشأ وارتفع إلى ما يقرب من سدس السعر العالمى . وكانت حصص التصدير قد أصبحت أداة التنظيم الحقيقية لأسعار النفط .(٥٢)

وبتعيين تشيرنوميردين نائبا لرئيس الوزراء ، أصبح الغاز الطبيعى مسألة ينظر فيها بمعزل عن بقية قطاع الطاقة . فأولا ، تم خلق احتكار ضخم للغاز ؛ إذ أدمجت جميع المنشآت التى تتعامل فى الغاز الطبيعى - والتى تتراوح ما بين منشآت إنتاجية إلى خطوط للأنابيب، وشركة تجارة أجنبية ومعاهد للأبحاث وشركات تشييد - فى منشأة كبيرة تضم نحو ٤٠٠٠٠٠ مستخدم . وأصبحت هذه المنشأة تُدعى الشركة الروسية المساهمة غازبروم . وعلى العكس من ذلك ، فقد قُسم إنتاج النفط فيما بين عشرات من شركات النفط الروسية . ومن الغريب أن سعر الغاز الطبيعى أُبقى منخفضا جدا بإصرار من غازبروم . وبحلول يناير ١٩٩٣ ، كان سعر الغاز الطبيعى قد انخفض إلى ما يعادل ٣ بالمائة من السعر العالمى . وقد رفع هذا السعر إلى ما يعادل ٨ بالمائة على الأقل من السعر العالمى فى فبراير ١٩٩٣ . وكانت غازبروم تعرض مسألة انخفاض سعر الغاز الطبيعى على أنها خدمة للجمهور ؛ غير أن إنتاج الغاز ظل مرتفعا ، وكانت غازبروم تحتاج إلى إبقاء السعر منخفضا حتى تبيع كل إنتاجها . وظلت غازبروم تحافظ على إمداداتها لعملائها فى روسيا والبلدان الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة حتى بعد أن توقفوا عن السداد بوقت طويل ، ولأجل أطول كثيرا مما كانت تفعله أى منشأة أخرى فى روسيا . وكانت إدارة غازبروم مقتنعة ، فيما يفترض ، بأن تشيرنوميردين سيضمن الدعم الحكومى لإمداداتها ، وقد كانت آخر منشأة فى روسيا تتمتع بقيود خفيفة على الموازنة .

غير أن من بين الخصوصيات الأخرى لصناعة الغاز الروسية أن غازبروم ، التى كانت فيما يحتمل أغنى شركة فى روسيا ، حصلت على دعوم استثنائية وإعفاءات ضريبية ، وغير ذلك

من التحويلات الحكومية غير الشفافة . وكان الاستثمار فى صناعة الغاز يمول من خلال الإعفاء الضريبى لصادرات الغاز ، والذى كان يبلغ أكثر من ٤ مليارات من الدولارات فى عام ١٩٩٣ . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، وبعد عمليات تحرير مستفيضة فى فروع الاقتصاد الأخرى ، ظلت صناعة الغاز أكثر الصناعات الروسية اتصافا بالاحتكارية وخضوعا للضوابط التنظيمية . فكانت غازبروم تتمتع باحتكار الإنتاج وخطوط أنابيب الغاز والتصدير . وكانت صادراتها تخضع للتراخيص والحصص ، إلا أنها كانت فى حد ذاتها معفاة من ضرائب الصادرات ، ومن بعض تعريفات الواردات ومن ضريبة القيمة المضافة . واستمرت الضوابط التنظيمية للأسعار والتمييز التسعيرى . وساعد هذا الافتقار إلى الشفافية على أن تصبح غازبروم ، على ما يظن ، أنجح ملتمسى الريع فى روسيا .(٥٤) وكان التفسير الوحيد الذى يحتمل التصديق لهذه المعاملة الاستثنائية حقا التى تحصل عليها غازبروم هو أن رئيس الوزراء تشيرنوميردين يكافىء زملاءه القدامى على حساب الدولة .

وقد تغيرت سياسة الطاقة الروسية تغيرا جما فى عام ١٩٩٣ مع تولى بوريس فيدوروف مسئولية سياسة الأسعار . كان غرضاه الرئيسيان أن يخفض الدعوم الحكومية لقطاع الطاقة ، وأن يرفع إيرادات الدولة ، وذلك من خلال ضرائب الإنتاج على الطاقة بالدرجة الأولى . وكانت روسيا قد عمدت بسبب فشلها فى الحصول على مقابل لإمداداتها من الطاقة إلى معظم البلدان الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة ، إلى تخفيض هذه الإمدادات مما جعل السوق الروسية أكثر إتزانا على الرغم من الانخفاض المستمر فى إنتاج الطاقة . وفى أعقاب شتاء ١٩٩٣ ، حاول فيدوروف أن يرفع أسعار الطاقة (وأن يحررها ، وهو الأفضل) . وقد ميز ما بين أنواع الطاقة ، متعاملا مع كل نوع من أنواع الطاقة على حدة ومستقصيا شتى الحلول . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد رفعت ضرائب الإنتاج بشكل متقطع على شتى أنواع الطاقة .

وكان أسهل ما قام به فى هذا الصدد هو تحرير سعر التجزئة للبنزين . ولم يتأثر بذلك سوى الشعب الروسى الذى لم يكن له أى نفوذ فى السياسات الروسية - حتى بالرغم من أن الرئيس كان يظن أن هذا القرار لن يحظى بتأييد جماهيرى وأجله إلى ما بعد استفتاء ٢٥ أبريل ١٩٩٣ . وقد حرر سعر البنزين رسميا فى ٢٥ مايو ، غير أن الضوابط التنظيمية المحلية للأسعار ظلت شائعة .(٥٥)

وكان تحرير أسعار الفحم فى أول يولية خطوة أكثر جرأة . ولم تكن صناعة الفحم متحمسة لذلك ؛ وكان زبونها الرئيسى ، الصناعة المعدنية ، يستشيط غضبا . كانت الصناعة المعدنية تخشى من افتضاح قلة كفاءاتها ، وكانت صناعة الفحم تخشى من هبوط الطلب وارتفاع المتأخرات المستحقة . وعملت ضغوط هاتين الصناعتين ومجلس السوفييت الأعلى ، والتى زاد عليها التهديد بالإضراب ، على إجبار الحكومة على الاستمرار فى دعم صناعة الفحم . وتأرجح حجم الدعم المقدم إلى الفحم تبعا للدورات السياسية وظل يعادل ١ إلى ٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وجلب تفكيك الضوابط التنظيمية قدرا كبيرا من التفاضل فى أسعار الفحم فيما بين حقول الفحم

المختلفة ، مما فض من تحالف الصناعة بأكملها . وقد تحطم احتكار الفحم غير الرسمي ، وبدأ سعر الفحم في الارتفاع بأسرع من معدل التضخم .(٥٦)

وفي صيف ١٩٩٣ استدارت الحكومة إلى سعر الغاز الطبيعي . وفي ٢٠ يولية ، رفع هذا السعر بنسبة ١٢٣ بالمائة ليصل إلى ١٠ بالمائة من السعر العالمي ، والأهم من ذلك أنه كانت تتم مقايسته شهريا بالمقارنة مع الرقم القياسي لأسعار الجملة الصناعية . وبدأ سعر الغاز في التصاعد من حيث القيمة الحقيقية ، وتجاوز نسبة ٢٠ بالمائة من السعر العالمي في ديسمبر ١٩٩٣ . واستمر السعر في الارتفاع بأسرع من التضخم ، متجاوزا المؤشر القياسي المفترض على الرغم من أنه ظل خاضعا للضوابط التنظيمية التي تضعها الدولة .(٥٧)

وبالمثل ، رفعت تعريفة الكهرباء في نهاية الأمر بنحو ٢٠ مرة في أول أغسطس ١٩٩٣ . وكانت الكهرباء ، مثلها في ذلك مثل الغاز الطبيعي الذي ينقل بواسطة خطوط الأنابيب ، احتكارا طبيعيا ؛ ولذلك كان ينبغي للدولة أن تنظم أسعارها . ولما كان من الممكن أن تتفاوت الظروف والتكاليف المحلية بدرجة كبيرة ، فإن الكهرباء كانت تنظم على الصعيد الإقليمي . وظلت تعريفات الكهرباء منخفضة نسبيا بسبب انخفاض التكاليف فحسب .(٥٨)

كانت القضية الحاسمة في المعركة الدائرة حول تفكيك الضوابط التنظيمية في قطاع الطاقة هي إلغاء تحديد الأسعار . وكان الفشل في تحرير أسعار الطاقة في بداية عملية الإصلاح بمثابة خسارة فرصة مهمة . ومن الناحية السياسية ، فإن ذلك كلف الإصلاحيين ثمنا كبيرا . وبدلا من ذلك ، جرى تعديل أسعار الطاقة بالتدريج ، مما ساهم في حدوث تضخم كبير وعرض الحكومة دوما لانتقاد جماهيري حاد . ومع ذلك فبعد سنتين ونصف السنة ، ترسخ تفكيك الضوابط التنظيمية للأسعار في صناعتي النفط والفحم . ورغم أن الأسعار لم تصل إلى المستويات العالمية ، فإنها قطعت شوطا طويلا في هذا الصدد . وفي يولية ١٩٩٤ ، كانت الأسعار الروسية المحلية للغاز الطبيعي والنفط تعادل ٣٦ و ٣٨ بالمائة من أسعار السوق العالمية على التوالي ، ورغم أنها انخفضت قرابة نهاية عام ١٩٩٤ ، حيث بلغ سعر النفط ٢٧ بالمائة فقط من السعر العالمي .(٥٩) وينبغي أن يكون السعر السوقي للطاقة منخفضا نسبيا في روسيا بالنظر إلى وفرة مصادر الطاقة وبغض النظر عن ارتفاع تكاليف نقلها ، إلا أنه يصعب جدا أن يكون أقل من ٨٠ بالمائة من السعر العالمي .

ويبدو أن سلوك صناعة الطاقة كان مرتهنا بدرجة احتكاريتها . ومن الأمور المميزة أن صناعة النفط ، بهيكل منشآتها التنافسي ، كانت أول صناعة للطاقة تقبل بتفكيك الضوابط التنظيمية . ورغما عن مقاومة المدراء ونقابات العمال القوية ، فقد أفلحت الحكومة في إجبار صناعة الفحم ، التي لم تكن احتكارية الطابع تماما ، على تحرير الأسعار . وعلى النقيض من ذلك ، فإن صناعة الغاز المحتكرة بأكملها أصرت على الاحتفاظ بأدنى الأسعار . وقد يبدو من الغريب أن صناعة الطاقة لم تكن متحمسة على الإطلاق إزاء الزيادات المفاجئة في الأسعار . بيد أنها ركزت ، بالنظر إلى أنها كانت صناعة تسعى وراء الريع وليس الربح ، على انتزاع الريع من الدولة وليس على

تكوين الأرباح . وعلاوة على ذلك ، فقد كان المدراء مسئولين عن المنشآت ، ومن المحتمل أنهم كانوا يستطيعون أن يقتنصوا لأنفسهم من الريع بأكثر مما قد يستطيعونه فى حالة الأرباح ، باعتبار أن التماس الريع يقلل لأدنى حد من الحاجة إلى الشفافية . وفى ربيع عام ١٩٩٢ ، لم يكن تشيرنوميردين يدعو ، بوصفه رئيسا لصناعة الغاز الروسية ، إلى فرض أسعار أعلى أو حرة للطاقة . ورغما عن ذلك ، فإنه صرح فى عام ١٩٩٤ بأن من الأخطاء الجذرية لحكومة الإصلاح الأولى أنها فشلت فى تحرير أسعار الطاقة فى بداية الإصلاح .(٦٠)

الزراعة : الاحتكارات الساعية للريع المتشابكة المصالح

تركز الاهتمام السياسى المكرس للزراعة فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ على الإصلاح الزراعى ، تاركا التشغيل الاقتصادى للزراعة مهملا نسبيا . كان وزير الزراعة فيكتور خليستون قد ترقى خلال حياته الوظيفية من خلال رابطة المزارع الفلاحية والتعاونيات الزراعية فى روسيا ، التى تعمل على النهوض بالمزارع العائلية . ورغم أنه كان متعاطفا مع الإصلاح ، فإنه لم يكن قويا أو فعالا . ولم يعمل خليستون على تزويد حكومة الإصلاح بسياسة زراعية ، ومع ذلك فقد حافظ على وجوده السياسى حتى نوفمبر ١٩٩٤ . وقد تشكلت ملامح السياسة الزراعية الروسية بشكل عشوائى تحت تأثير ضرب من الضغوط . ومع بداية الإصلاح أُلغيت دعوم الموازنة الكبيرة المتعددة التى كانت تقدم للزراعة فى محاولة لموازنة الميزانية ليس إلا . وقد كان ذلك بمثابة إعلان مبهر للإدارة السياسية من جانب يجور جايدار ، إلا أنه لم يلفت الانتباه تقريبا . بيد أنه سرعان ما وقعت الزراعة فى شراك المحافظين ، بالنظر إلى غيبة أى سياسة فعلية واستمرار الهياكل الشيوعية القديمة فى مواقعها .

وقد تشكلت الحملة التنظيمية بمرسوم صدر فى ٤ يناير ١٩٩٢ بخصوص توريد الأغذية الإجبارى للدولة . وقد نُص على أنه ينبغى أن تورد للدولة كمية من الحبوب تناظر ٣٥ بالمائة من متوسط الحصاد فيما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . وكان ذلك يعكس تلهف الحكومة الروسية الشديد على الاستحواذ على ما يكفى من الأغذية لإطعام سكان المدن الكبيرة والشمال ، إلا أنه أظهر أيضا افتقاد الحكومة للإيمان بالتحصيص السوقى . فقد شعرت بأنها مضطرة إلى تولى المسئولية عن توزيع الأغذية عن طريق وضع أهداف كمية للتوريدات . وتمشيا مع مرسوم ديسمبر ١٩٩١ بشأن تحرير الأسعار ، كان من المفترض أن يسدد ثمن التوريدات الإجبارية للمنتجات الزراعية بأسعار السوق ، غير أن الحكومة كانت مضطرة إلى الامتثال لأهداف التوريد التى وضعتها وإلى رفع الأسعار بقدر ما كانت تريده المزارع . كان خط الحكومة ذا توجه سوقى صريح ، غير أن التفكير الذى يقوم عليه كان لا يزال على ولائه للاقتصاد الموجه القديم .(٦١)

وعلاوة على ذلك ، فقد كانت *المزارع الحكومية والجماعية* منظمة بإحكام فى الاتحاد الزراعى المناهض للإصلاح بقوة ، والذى كان يقوده فاسيلى ستارودوبتسيف ، أحد قادة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . وكانت مكاتب قادة كل من الاتحاد الزراعى ورابطة المزارع الفلاحية

والتعاونيات الزراعية فى روسيا ، تقع فى المبنى الرئيسى لوزارة الزراعة ، وقد أظهر المسئولون الوزاريون قدرا من الولاء للاتحاد الزراعى أكبر مما كانوا يظهرونه لوزيرهم نفسه . ولم تكن رابطة المزارع الفلاحية والتعاونيات الزراعية بأقل التماسا للريع من الاتحاد الزراعى ، وكانت تطالب بائتمانات مدعومة هائلة لكل مزرعة عائلية جديدة .(٦٢)

وحيث إن الدولة كانت قد قبلت بمسئولية رئيسية عن توزيع الأغذية ، فإنها كانت تحتاج إلى وكلاء يضطلعون بالمهام الوثيقة الصلة بذلك . وكما كان يحدث فى النظام القديم ، كانت وزارة التجارة والموارد المادية ووزارة الزراعة هما الوكيلتين الرئيسيتين . ووقع الاختيار الطبيعى للجهة التى تقوم بالإشراف على أكثر السلع حساسية ، الحبوب ، على وزارة مشتروات الحبوب السابقة ، والتى كانت قد تحولت لفترة قصيرة إلى لجنة منتجات الحبوب التابعة لوزارة التجارة والموارد المادية ، غير أنها سرعان ما اكتسبت استقلالها كشركة روسخليبوبرودكت الاتحادية المساهمة . وفى عام ١٩٩٣ ، بدأت فى خصخصة نفسها عن طريق بيع الأسهم إلى العناصر الداخلية والمنشآت ذات الصلة بها ، وأصبحت احتكارا مستقلا تماما لمشتروات الحبوب الحكومية .(٦٣)

وكان المصدر البديل للحصول على الحبوب أن تستورد ، وقد استورد فى عام ١٩٩٢ ما لا يقل عن ٢٦ مليون طن من الحبوب . وهنا ، كانت السيطرة أيضا لأحد الاحتكارات - شركة إكسبورتخليب للتجارة الخارجية . وعلى الرغم من اسم هذه الشركة الذى يعنى « تصدير الحبوب » ، فإنها كانت تستوردها فحسب . وكانت تفعل ذلك من خلال الواردات الممركزة بسعر صرف يبلغ ١,٦ روبل للدولار لا غير ، أو حوالى واحد بالمائة من سعر الصرف السوقى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ . وكانت هذه الواردات تمول بما يسمى الائتمانات السلعية الغربية ذات الطابع الإنسانى ، التى كانت تدعم منتجى الحبوب فى البلدان الغربية . وفى روسيا ، كان تجار الحبوب المستترون يستحوذون إلى حد كبير على الفارق بين سعر استيراد الحبوب وسعر السوق ، ومن ثم ، فمن المؤكد أن هذه المساعدة لم يكن فيها أى نفع للشعب الروسى بتاتا .(٦٤)

كما كانت السوق المالية احتكارية الطابع . وقد بُكر فى ٤ أبريل ١٩٩٢ ، عشية انعقاد المؤتمر السادس لنواب الشعب ، بإصدار مرسوم حكومى مهم بشأن تقديم الدعم والائتمانات المدعومة من أجل « تثبيت اقتصاد المجمع الزراعى الصناعى » . وكان هذا مؤشرا على خور عزم الحكومة إزاء سياسة التثبيت . وبحلول يولية ١٩٩٢ ، أصبح الدعم والائتمانات المدعومة بمثابة الفيضان . وكانت الائتمانات الزراعية تقدم بسعر فائدة سنوية اسمى يبلغ ٨ بالمائة فقط ، فى حين كان التضخم قد تجاوز ٢٥٠٠ بالمائة فى عام ١٩٩٢ ولم يحدد سقف لحجم ائتمانات الحبوب . وقد وزعت الائتمانات الرخيصة من خلال المصرف الحكومى القديم روزيلخوزبانك ، الذى كان عاجزا عن القيام بأى شيء آخر بخلاف ذلك . ومع اقتراب الصيف من نهايته ، شعرت الحكومة بأنها مضطرة إلى شراء أكبر كمية ممكنة من الحبوب . وطالبت المزارع بسعر شراء أعلى بكثير مما كانت تنتويه الحكومة (وحصلت على ما تريد) .(٦٥)

وخلال النصف الثانى من عام ١٩٩٢ ، بدا أن حكومة الإصلاح قد تخلت عن التثبيت المالى .

ورغما عن افتقار الحكومة الواضح إلى سياسة بشأن الزراعة ، فإنها وضعت نفسها فى موقف تفاوضى مينوس منه ، محصورة بين أربعة احتكارات متلاحمة : الاتحاد الزراعى ، وروسخليبوبرودكت ، وإكسبورتخليب ، وروزيلخوزبانك . وقد ضُغط عليها من خلال ثلاث أدوات للضغط : سعر الشراء والائتمانات المدعومة ودعوم الميزانية . وتفاوتت الضغوط بحسب الموسم . ففى الربيع كانت المزارع تريد الائتمانات المدعومة التى تسمح لها بأن تتمكن من بذر المحاصيل . وفى الصيف كانت تطالب بائتمانات مدعومة من أجل الحصاد ، وكانت روسخليبوبرودكت تريد ائتمانات مدعومة من أجل شراء الحصاد . وبعد ذلك كانت روسخليبوبرودكت تلتمس الحصول على ائتمانات رخيصة لشراء الحبوب من نفسها لاستخدامها فى المخابز التابعة لها . وقد وضعت الحكومة نفسها فى هذا المأزق بإفراطها فى التركيز على الإصلاح الزراعى (الذى لم يكن بالوسْع إنجازه فى ذلك الحين) ، وليس على تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية ، وهو ما كان يمكن عمله فى حقيقة الأمر . كان الاعتقاد الغالب ، وإن يكن معيبا ، أنه لا يمكن لأى سوق زراعى أن يعمل بدون ملكية خاصة مهيمنة . وفى نفس الحين ، فلم يكن هناك ما يكبح تدفق الائتمانات المدعومة إلى الصناعة الزراعية .

كانت تكلفة السياسة الزراعية فى عام ١٩٩٢ مرتفعة . إذ بلغت الائتمانات الممركزة للزراعة وحدها ٧,٧ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ؛ وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية إلى حد كبير ، فإن هذه الائتمانات كانت تعتبر منحة فى الحقيقة . وقد خصص نصف الائتمانات المدعومة لشراء ٢٩ مليون طن من الحبوب . بيد أنه تصادف أن تلقت روسخليبوبرودكت ، لكى تقوم بشراء هذه الكمية ، ضعف المبلغ الضرورى فى صورة ما يسمى بالائتمانات المباشرة الممركزة ، والتى استخدمت بجلاء فى أغراض أخرى . كانت كل الأمور قد جانبها الصواب . فسعر الشراء كان أعلى من سعر السوق الحرة ؛ والائتمانات المدعومة كانت كبيرة ورخيصة بأكثر مما ينبغى ، ولم تكن خاضعة للسيطرة ، واستخدمت فى أغراض غير قانونية ؛ وكانت الواردات الممركزة أكبر من اللازم ، وتحمل المجتمع بتكلفة باهظة للغاية . كانت جميع أشكال دعوم الموازنة قد قدمت ، إلا أن المستفيدين الرئيسيين من ذلك كانوا الوسطاء الملتمسين للريع فى دوائر الأعمال الزراعية . وقد أصبح من المتعذر الدفاع عن الوضع بأكمله من الناحيتين المالية والأخلاقية .(٦٦)

وفى أوائل عام ١٩٩٣ ، كان التدبير الأسهل والأكثر إلحاحا الذى يمكن لبوريس فيدوروف أن يضطلع به هو تقليل واردات الحبوب الممركزة المدعومة بشكل باهظ تقليلا حادا وأن يلغيها كلية فى عام ١٩٩٤ . وأفلح فيدوروف فى الوقت نفسه فى تعويق الإئتمانات السلعية الضارة المقدمة من الغرب . وقد خُفض إجمالى واردات روسيا من الحبوب بمقدار النصف تقريبا فبلغت ١٤ مليون طن فى عام ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بحدة مرة ثانية فى عام ١٩٩٤ . ولم تبد جماعة الضغط الزراعية اهتماما كبيرا بأمر إكسبورتخليب ، مما سهل إنجاز هذه المهمة .

بيد أن جماعة الضغط الزراعية ازدادت قوة بالتواطؤ مع أغلبية مجلس السوفييت الأعلى . وفى ١٤ مايو ١٩٩٣ ، أصدر مجلس السوفييت الأعلى قانونا معاديا للإصلاح بشكل صارخ هو

« قانون بشأن الحبوب » . فأصبح من المتعين أن تُحتكر تجارة الحبوب (فى إطار روسخليبوبرودكت) ، وأن تنظم أسعار التوريد وتتم مقايستها حسب الأسعار على حد سواء . وبالمثل كان يتعين أن يُحتكر تصدير الحبوب واستيرادها (فى إطار اكسبورتخليب) وأن تُنظم التوريدات بواسطة أوامر الشراء الحكومية . وكان يتعين على الدولة أن تحتفظ بمخزون كبير من الحبوب ، وأن توفر نطاقا عريضا من الدعوم ، والائتمانات المدعومة والإعفاءات الضريبية للمنشآت الزراعية .(٦٧) ولقد كان هذا القانون أدنى ما وصلت إليه السياسة الزراعية الروسية .

وفى صيف عام ١٩٩٣ ، حدث نزاع جديد حول أسعار التوريد ، وأفلح ممثلو المزارع فى انتزاع سعر أعلى مما كانت تريده الحكومة . بيد أنه كان يوجد فى ذلك الحين قدر كبير من التجارة الحرة فى تجارة الحبوب فى أسواق المبادلات السلعية . وتجاوز سعر التوريد سعر السوق بنسبة ٤٠ بالمائة ، وكان يتعين مقايسته مع الأسعار شهريا بنسبة ١٠ فى المائة . وضغطت روسخليبوبرودكت من أجل الحصول على ائتمانات كبيرة مقابل سعر فائدة يبلغ ١٠ بالمائة سنويا ، وحصلت على ما تريد . وكما حدث فى عام ١٩٩٢ ، بدأت روسخليبوبرودكت فى الضغط على الحكومة للحصول على ائتمانات مدعومة أكبر بكثير . وقد فعلت ذلك عن طريق عدم السداد للمزارع ، مدعية أنها لم تحصل على الأموال الموعودة من الحكومة ، وأن الحكومة هى المدينة حقا للمزارع بالنقود . وقام المحافظون فى الحكومة ، بما فيهم نائب رئيس الوزراء ألكساندر زافيريوخا (الذى كان مسئولا عن الزراعة) وأوليج لوبوف (الذى كان وزيرا للاقتصاد) بحث الحكومة على شراء ٤٠ مليون طن من الحبوب ، لأن الحصاد كان طيبا جدا . كانوا يريدون من الحكومة أن تدفع بالتالى دعوما أكبر لجمع المزيد من الحبوب ، فى حين أنه لم يكن ثمة خطر بحدوث عجز . واحتجت وزارة المالية ، غير أنه حدث هجوم محافظ فى أواخر صيف ١٩٩٣ أسفر عن تكبد الحكومة لنفقات أكبر مما كان معتزما .(٦٨)

وبحل البرلمان القديم فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ انعكس اتجاه الطوالع السياسية ، وجُرِّحت جماعة الضغط الزراعية سياسيا . وبادىء ذى بدء ، قام بوريس فيدوروف ويجور جايدار اللذان حلا محل لوبوف فى الحكومة فى ١٨ سبتمبر بإلغاء جميع الائتمانات المدعومة فى ٢٥ سبتمبر . وبعد ذلك ، أوقفا المشتريات الحكومية للحبوب ، وحررا تجارة الحبوب وأسعارها . وبعدئذ حررت أسعار الخبز وأغذية الأطفال فى ١٥ أكتوبر ، الأمر الذى لا يمكن أن يكون قد حبب الناخبين فى جايدار فى انتخابات ديسمبر . وأخيرا ، أُبطل « القانون بشأن الحبوب » فعليا فى ٢١ ديسمبر . ونتيجة لذلك ، فإن التجارة الخارجية فى الحبوب حررت أيضا . وفى نفس الوقت ، منح الحق فى الملكية الخاصة للأراضى بمقتضى مرسوم رئاسى . وبذلك أزيلت الضوابط التنظيمية على الزراعة فى روسيا بالكامل رسميا ، وقللت الدعوم لأدنى حد ، وبأسرع من لمح البصر ، بدأت تظهر تقارير عن الإفراط فى إنتاج الحبوب .(٦٩)

وعززت الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩٣ مرة ثانية من قوة جماعة الضغط الزراعية . إذ حصل الحزب الزراعى ، وهو نبت عن الاتحاد الزراعى ، على ٨ بالمائة من أصوات الشعب وفاز بنسبة ١٢ بالمائة من مقاعد الدوما .(٧٠) وقد بدأ الحزب على الفور فى

محاولة استمالة رئيس الوزراء تشيرنوميردين لاعتماد مرسوم جامع ، « الشروط الاقتصادية لأداء المجمع الزراعى - الصناعى للاتحاد الروسى لوظائفه فى عام ١٩٩٤ » . وفى نهاية المطاف وقع تشيرنوميردين على المرسوم فى ٢٣ فبراير ١٩٩٤ عقب إجراء تخفيضات كبيرة فى الضوابط التنظيمية والدعوم المطلوبة . كان المرسوم يلتمس تحقيق الريع بشكل سافر ، ويحتوى على الكثير من التدابير التى تنطوى إما على دعوم مباشرة أو ضوابط تنظيمية يمكن أن تعزز المطالبة بها فى المستقبل . وكانت الائتمانات الممركزة الكبيرة تستهدف تحقيق العديد من الأغراض . وفى البداية كان سعر الفائدة عند مستوى السوق ، ولكن الزراعيين أفلحوا في الحصول على بعض الدعم . وأدخلت فى الخطة أهداف من أجل عشر مجموعات من المنتجات الزراعية الرئيسية ، مما أعطى للزراعيين بعض المقاييس التى يستخدمونها فى مساوماتهم مع الحكومة . وأعطى لكيانات معينة احتكاراً لأوامر الشراء الحكومية الخاسة بشتى المنتجات (وبالأخص روسخليبوبرودكت بالنسبة للحبوب) ، غير أن المشتريات الحكومية المعتزمة كانت أصغر بكثير مما كانت عليه فى السابق . ومرة ثانية كان من المفترض أن تتم المشتريات الحكومية بأسعار السوق ، ما سمح للزراعيين باستخدام نفوذهم الجماعى لزيادة الأسعار .(٧١)

وأعاد المرسوم العمل بكثير من القواعد التنظيمية القديمة ، إلا أن الضوابط التنظيمية لم تكن بمثل ما كانت عليه من صرامة من قبل ، ولم تكن الاحتكارات واسعة المدى . وكان كثير من النصوص مجرد عبارات جوفاء ، وظل الكثير منها مبهما . وقد تلقى الزراعيون بحلول يولية ، من جملة مطالبات أولية بالحصول على ٣٥ تريليون روبل فى شكل دعوم ، وعودا محددة فى الموازنة بنحو ١٨ تريليون روبل ، أو نحو ٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع . بيد أن المبالغ المنصرفة خفضت بأكثر من ذلك بسبب النقص الذى حدث فى إيرادات الدولة . ومن المثير للاهتمام أن جماعة الضغط الزراعية غيرت من سياستها بشأن التجارة الخارجية . فبدلا من ربط نفسها بإكسبورتخليب ومطالباته بالواردات المدعومة ، كان الزراعيون يريدون فرض رسوم استيراد أعلى وعدم استيراد الأغذية . وأخيرا ، أدخل العمل برسوم استيراد ضخمة فى أول يولية ١٩٩٤ . وأخذت العلاقة ما بين جماعة الضغط المزرعية وروسخليبوبرودكت تسوء بالتدريج أيضا . وقد أبطأ الزراعيون بشكل ملحوظ فى إدراك أن روسخليبوبرودكت تغشهم ، وتغتصب الدعوم الحكومية المخصصة للمزارع فى الوقت الذى لم تكن تسدد لهذه المزارع ثمن المنتجات الموردة لها .(٧٢)

ويبين الجدل الذى دار حول الزراعة فى صيف عام ١٩٩٣ وطوال عام ١٩٩٤ أن جماعة الضغط الزراعية احتفظت بوضعها كأقوى جماعة ضغط فى روسيا ، رغم ما حدث من تعديل فى سياستها . كان الوسطاء (وبالدرجة الأولى اكسبورتخليب ، وكذلك روسخليبوبرودكت ، وروزيلخوزبانك) قد خسروا مكانتهم لدى جماعة الضغط الزراعية . ومنذ أن ذوت هذه الاحتكارات المتشابكة ، نما السوق الزراعى . ومضى التحرير قدما ، وتقلصت الدعوم إلى مستوى منخفض بالمعايير الدولية . وفى خلال سنتين فقط ، تغلبت روسيا على عجزها المزمن فى الحبوب ، رغم أن التحرير كان هيابا وتدريجيا . وبعد طول انتظار ، توافرت فى كل أنحاء روسيا

تشكيلة عريضة وجذابة من الأغذية إلى حد معقول ، على الرغم من بقاء العديد من الضوابط التنظيمية غير الضرورية . إن قيام الدولة بشراء الأغذية ليس له من وظيفة فى اقتصاد السوق وينبغى إلغاؤه . وينبغى حظر الضوابط التنظيمية الاقليمية لأسعار الأغذية الأساسية ومنع ضروب الحظر على تصدير أغذية معينة لأنها تخلخل السوق الوطنية .(٧٣)

الجريمة الاقتصادية تهدد التحرير

كان من بين أكثر التطورات مدعاة للانزعاج فى روسيا فى التسعينيات تلك الزيادة التى حدثت فى الجريمة ، ولا سيما القتل ، والسرقة والفساد . لقد انتشر شعور بغيبة القانون . كان الناس بصفة عامة يشعرون بالانزعاج من المجرمين العاديين وقطاع الطرق . فى حين كان رجال الأعمال يجدون مضايقات من المبتزين ويضطرون لدفع رشاوى للمسئولين كى يستطيعوا البقاء فى نشاط الأعمال . ومن الواضح أن الجريمة فى روسيا أصبحت أكثر ترويعا منها فى أوروبا الشرقية . وقد أفضت إلى ارتفاع باهظ فى تكاليف الصفقات ، وإلى عتبات مرتفعة لبدء أنشطة الأعمال الجديدة . وكثيرا ما كان المبتزون يخلقون احتكارات محلية (على سبيل المثال فى البناء) مما يفضى إلى أن تصبح الأسعار باهظة . وقد أصبحت الجريمة عقبة رئيسية لتحرير الاقتصاد الروسى .

وقد زاد العدد الإجمالى للجرائم المبلغ عنها بنسبة ٥٠ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ، وزاد عدد جرائم القتل العمد بنسبة ٨٠ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٣ ، لتصل إلى ٢٩٢٠٠ جريمة . والإحصاءات الخاصة بموسكو مفجعة على وجه الخصوص . ففى عام ١٩٨٧ ، وفى ذروة حملة مناهضة الكحوليات ، كان حصاد جريمة القتل لا يزيد على ١٧٢ حالة ؛ إلا أنه ارتفع فى عام ١٩٩٣ إلى ١٤٠٤ حالة (ورغم ذلك فإنه لا يزال أقل من معدلات القتل فى المدن الأمريكية الكبيرة .)

بيد أن هناك ميلا ملحوظا صوب استقرار معدلات الجريمة . فقد ارتفع معدل الجرائم المبلغ عنها فى عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٧ بالمائة ، وبقى على ما هو عليه فى عام ١٩٩٣ ، وانخفض بنسبة ٦ بالمائة فى عام ١٩٩٤ . وقد ترتب ذلك ، فيما يظن ، على قيام الناس بتحسين ظروف أمنهم الشخصى . إذ لا يغادر معظم الروس بيوتهم فى أوقات متأخرة كما كانوا يفعلون من قبل ، ويميلون إلى الابتعاد عن المناطق الخطيرة . ووضع الكثيرون منهم قضبانا على نوافذهم ، وحصنوا شققهم بأبواب من الصلب . وزودوا أبوابهم بأقفال متينة . وتباطأت الزيادة فى معدلات جريمة القتل فى عام ١٩٩٤ . ومع أن جرائم القتل ازدادت رغما عن ذلك بنسبة ١١ بالمائة ، إلا أنها كانت قد زادت فى عام ١٩٩٢ بنسبة ٤٢ بالمائة . وانخفضت جرائم السطو على المنازل والسرقة المبلغ عنها انخفاضا حادا فى عام ١٩٩٤ ، إلا أن ذلك قد يكون راجعا إلى أن كثيرا من الضحايا لم يعودوا يهتمون بالإبلاغ عن هذه الجرائم . ومع ذلك فإن هذه الإحصاءات تشير إلى أن أسوأ ما فى الأمر ربما يكون قد انقضى ، رغم أن الجريمة اشتدت فى مناطق معينة ، وبالأخص موسكو .(٧٤)

ويتماثل هذا التطور مع اتجاه حدث فى وقت أبكر فى أوروبا الشرقية ، حيث قفزت معدلات الجريمة فى البداية طوال السنوات القليلة التى تلت انتهاء الشيوعية . (انخفضت فى المجر وجمهورية التشيك فى عام ١٩٩٤) .

ولم يكن الارتفاع الحاد فى الجرائم الخطيرة هو وحده الذى أثار توجس الجمهور ، ولكن طبيعة الجريمة المنظمة ذاتها أيضا . وقدرت وزارة الداخلية فى عام ١٩٩٤ أنه كان هناك ٥٦٩١ جماعة إجرامية تضم نحو ١٠٠٠٠٠ عضو . ويُنظر بشكل واسع إلى الجريمة المنظمة على أنها على علاقة منفعة متبادلة مع الحكومة ، وكشفت استطلاعات الرأى العام بين الروس عن إحساس عام بعدم الأمان وغيبة القانون . ويقال بأن الجريمة المنظمة تسيطر على ٤٠٠٠٠ منشأة روسية . وفى أنحاء كثيرة من البلاد (وبالأخص موسكو وسان بطرسبورج) ، يعتقد الكثيرون أنه لا يمكن لأى منشأة أن تعمل قبل أن تسوى أمورها مع نقابات الجريمة ، وذلك عن طريق دفع إتاوات الحماية بالدرجة الأولى .[٧٥]

وتضم الجريمة المنظمة ثلاثة أنواع من العضوية . أولا ، ومن الناحية التاريخية ، كان لدى روسيا عدد من عتاة المجرمين ، وكان قد أفرج عن كثير منهم بقرار عفو . واتسعت صفوفهم بانضمام المحاربين القدماء فى أفغانستان الذين لم يستطيعوا التكيف مع الحياة المدنية ، والرياضيين المحترفين الذين اعتادوا على الحياة الراقية إلا أنهم كانوا قد سرحوا فى ذلك الحين من وظائفهم ، ومسئولى جهاز المخابرات السوفييتية الذين أغرتهم المكاسب المرتفعة . وتتكون المجموعة الثانية من النخبة الفاسدة السابقة ، والذين انضم إليهم بعض أعضاء النخبة السياسية الجديدة الذين سقطوا فى إغراءات الفساد . وتكونت مجموعة ثالثة من أصحاب مشروعات الأعمال الجدد الأفظاظ والمنغمسين فى الجريمة المنظمة . وكان للكثير من العصابات الإجرامية طابع عرقى معين .[٧٦]

كان هناك العديد من الأسباب التى أدت إلى الارتفاع الحاد فى الجريمة . ومن بين الأسباب الأساسية المسبقة ، الاحتقار الشيوعى القديم للقانون . ففى الأيام الخوالى كان كل فرد تقريبا يسرق من الدولة كلما تيسر له . وكان الفساد واسع النطاق ، بل ومتوطنا فى بعض الأماكن ، وكثيرا ما كانت أجهزة الحزب ذاتها تعمل كالمافيا .[٧٧] ولكن البناء الهرمى الحزبى القديم كان قد تهاوى فى ذلك الحين ، جنبا إلى جنب مع الأعراف الحزبية ، والتهديد باستخدام الإرهاب ، فى حين أن كل ما تبقى هو الإحساس بالغربة وتضعضع المعنويات . وعلاوة على ذلك ، فإن الإطار التشريعى الجديد فى روسيا كان بدائيا إلى درجة كبيرة وتأخر بناؤه ، وتعقد بفعل الصراع الدائر بين رئيس الجمهورية ومجلس السوفييت الأعلى . وظل جهاز إنفاذ القوانين كبيرا ، إلا أن أفراده كانوا مضعضعى المعنويات ، وكان الكثيرون منهم فاسدين . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنهم كانوا يعانون من الانتقاد العمومى الجديد الموجه لهم ، ومن انخفاض رواتبهم وسوء تعليمهم . كان النظام القانونى غير ملائم والمحامون نادرين . وأخيرا ، كانت هناك فى اقتصاد السوق ثروات كثيرة يمكن سرقتها ؛ كذلك كان يمكن شراء أى شىء بالمال .

وقد تفاقمت الجريمة ، والعوائد الإجرامية ، والفساد ، بفعل التفاوتات المتبقية وهيكل

الضوابط التنظيمية الاستنسابية ، وهو ما كان يحفز على تفاقم السعى للحصول على الريع . وتكونت الثروات الكبرى فى وقت مبكر من خلال تصدير النفط والمعادن ، وهى المواد التى كانت بالغة الرُخص فى السوق المحلية . وكانت الشطارة تتمثل فى الاستحواذ على السلعة وعلى تصريح بالتصدير فى نفس الوقت من خلال الاتصالات والرشاوى . وفى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كان المصدر الرئيسى للحصول على الإيرادات الفاسدة هو الائتمانات المدعومة التى يصدرها مصرف روسيا المركزى . وقد أصبح النظام المصرفى منجما للثراء الإجرامى . وفى عام ١٩٩٣ ، اغتيل ٣٥ مصرفيا (الكثيرين منهم من المصرفيين البارزين) .(٧٨) ومع ذلك كانت المصارف تعانى من عجز النظام القانونى عن اقتضاء المدفوعات من المدينين . إذ كان يوجد قليل من الممتلكات التى يمكن استخدامها كرهون . وكانت السجلات العقارية منعدمة ، ومن الممكن أن يكون الرهن المزعوم مملوكا لشخص آخر ، أو مستخدما فى ضمان عدة قروض أخرى . وفى النهاية ، فلم تكن الإجراءات القانونية تملك أن تضع الرهن تحت الوصاية الفعلية للمدعّى إلا بشق الأنفس . ولذلك فإن المصارف كانت تلجأ إلى الاستعانة بالعصابات التى ترغم الناس على التسديد تحت التهديد بالإيذاء البدنى . وكانت الإتاوات والابتزاز من المصادر الدائمة للدخل غير القانونى ، وقد عززت منها عملية الترخيص للمنشآت . وكانت الهيئات الحكومية المركزية التى يكثر اتهامها بالفساد تضم فى المعهود وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ووزارة الوقود والطاقة ، ووزارة الاقتصاد ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الدفاع ، ومصرف روسيا المركزى ، والتى كان يمكن الحصول من خلالها على دخول ثابتة كبيرة .(٧٩)

وعمل تحويل النظام الاقتصادى على إحداث تغيير جذرى فى الشروط المسبقة لظهور النشاط الإجرامى . ونتيجة لذلك ، كان من الضرورى أن تتغير طبيعة هذا النشاط هى الأخرى . وتميل معظم المصادر الأصلية للعوائد غير القانونية إلى الاختفاء مع تفكيك الضوابط التنظيمية (وبالأخص العوائد الناجمة عن الصادرات غير القانونية ، ومبادلات العملة ، والائتمانات المدعومة) . وما من شك فى أن الإتاوات والابتزاز من المصادر المهمة للعوائد الإجرامية ، ولكنها كثيفة العمالة نسبيا ، ومن المحتمل أن يكون المبتزون قد أسرفوا فى استخدامها . وقد أوضحت المحادثات التى أجريت مع أصحاب بيوت الأعمال الروس أن المعدل المعيارى لما يسمى بالحماية ، أو ترتيبات الأمن البديلة هو ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من إجمالى حجم أعمالهم ، وهو ما يعتبر بالفعل معدلا مرتفعا . بيد أن أسعار تلك الحماية كانت ترتفع أحيانا إلى ٤٠ بالمائة . وتخضع الكثير من المنشآت للابتزاز من عصابات متنافسة تتصرف مثل اللصوص وليس كمافيا محلية لها مصلحة فى استمرار وجود المنشآت المحلية .

ونتيجة لذلك كثيرا ما يجد منظمو المشروعات الروس أن من المستحيل عليهم أن يتعاونوا مع نقابات العصابات الإجرامية . وثلث المستخدمين فى المصارف من حراس الأمن ، حيث إن المصارف إما أن تكون مبتلاة بالمافيا ، أو تظن أن محاربة رجال العصابات أفيد لها من أن تتقى شرهم بالمال . وتشير الزيادة المطردة فى معدل الجرائم الجسيمة وحوادث اغتيال زعماء العصابات العتاة إلى عدم استقرار عالم الإجرام فى روسيا . والواقع أن الكثير من المجرمين يغامرون بالدخول

إلى أنشطة الأعمال العادية (وبالأخص العقارات) ؛ ولكن ما الذى يدعوهم إلى الاحتفاظ بوضعهم الإجرامى إذا كانوا ينتقلون إلى قطاع الأعمال القانونى ؟[80] بيد أنه طالما ظل النظام القانونى الروسى أضعف من أن يضمن تحصيل المدفوعات المستحقة ، فإن الناس فى نشاط الأعمال يحتاجون إلى اللجوء إلى أساليب القوة لاقتضاء المدفوعات .[81]

وعلى العكس من المعتقدات الشائعة ، هناك الكثير من الأسباب التى تدعو إلى الاعتقاد بأن من المحتمل أن تكون موجة الجريمة الروسية قد قاربت من ذروتها . فقد تآكلت قاعدة العائد الإجرامى . وجاء الإجرام فى المرتبة الثانية بعد التضخم على قمة ما يقلق عامة الناس فى عام ١٩٩٤ ، ويطالب الناخبون الروس بأن يتولى تمثيلهم سياسيون يأخذون الجريمة مأخذ الجد . وعلاوة على ذلك ، فإن دستور ديسمبر ١٩٩٣ يوفر أساسا جديدا وصحيحا للتشريع . ويجرى القيام بإصلاح قانونى مع العمل على تدريب المحامين الجدد . وقوات إنفاذ القانون ضخمة ، ويجرى توسيعها بسرعة ، وتتولى فرق كثيرة منتقاة من قوات الشرطة محاربة الجريمة المنظمة بجدية واضحة .

وفى عام ١٩٩٤ ، اضطلعت الحكومة بتدابير عديدة لمكافحة الجريمة . فقد اعتُمد عدد من القوانين الجديدة ، بما فى ذلك برنامج اتحادى لمحاربة الجريمة . وتحتوى ميزانية عام ١٩٩٤ على زيادة كبيرة من أجل إنفاذ القانون ، وينبغى أن يكون فيها الكفاية لمضاعفة الأجور الحقيقية لضباط الشرطة ، ولشراء معدات حديثة على حد سواء . ولم تعد الشرطة سيئة التجهيز ، أو تحصل على أجور ضعيفة . وفى ١٤ يونية ، وقع الرئيس يلتسين مرسوما بخصوص مكافحة الجريمة المنظمة . وكان إحساس الحكومة بالحاجة إلى التعجيل باتخاذ تدابير فعالة جليا . غير أن الدوما دحض الكثير من هذه التدابير المناهضة للجريمة بوصفها غير دستورية (وبالأخص الاعتقال لمدة تصل إلى ٣٠ يوما ، وتفتيش المكاتب والشقق بدون إذن قانونى ، وفحص حسابات المصارف) .[82] ولا يزال احترام القانون وتفهمه ضئيلا . وليس من المحتمل أن تحل هذه التدابير مشاكل الجريمة فى روسيا ، إلا أنها دليل على الأهمية السياسية الجديدة للجريمة .

إن مخاطر الجريمة فى روسيا جسيمة ، وحلها يتطلب الكثير من التدابير ويستغرق عدة سنوات . وبادىء ذى بدء ، فإن التحرير الأكثر جذرية أمر ضرورى . فعندما بدأت الرأسمالية فى الظهور بقوة فى أوروبا الغربية فى أربعينيات القرن الماضى ، كان النظام القانونى لا يزال بدائيا . وكانت الاستجابة لذلك هى تفكيك الضوابط التنظيمية واتباع مبدأ « دعه يعمل » على نطاق واسع ، واستمر ذلك حوالى ثلاثين سنة إلى أن اشتد ساعد النظام القانونى . ومن المستحسن أن يتبع نهج مماثل فى روسيا . ويجب على وجه الخصوص تبسيط النظام الضريبى بحيث يسهل على منظمى المشروعات أن يذعنوا له . وعلى كل حال ، فإن روسيا لديها جهاز ضخم لإنفاذ القانون ؛ وهناك قوانين لمكافحة الفساد ، حتى ولو كان يوجد بها ثغرات . ورغم أن الكثيرين من المسئولين فاسدون ، فإن هناك آخرين ليسوا كذلك ، ويمكن عمل الكثير ، حتى فى الوقت الحاضر . لقد ارتفعت حصة الجرائم التى تم حلها بالفعل من ٤٧ بالمائة فى عام ١٩٩٢ إلى ٦٠ بالمائة فى عام ١٩٩٤ .[83] والعنصر الحاسم المفتقد هو عزم القادة الروس على تضييق الخناق على كبار المسئولين الذين يتبين بجلاء أنهم فاسدون . وإذا لم يتخذ أى إجراء جدى فستتقوض شرعية الحكم

الديمقراطى . وقد كان افتقار الحكومة إلى المصداقية فى محاربة الجريمة من بين المآخذ الكبرى عليها فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ . وفيما يتعلق بالإجرام ، فإن الروس يضربون المثل بايطاليا أو أمريكا اللاتينية ، ملمحين إلى التواطؤ بين الجريمة المنظمة والمنشآت المملوكة للدولة والمسئولين الحكوميين والسياسيين .(٨٤) غير أنه يبدو أن هناك نطاقا عريضا محتملا من الخيارات ، بحسب ما يقرره القادة الروس .

الخلاصة : إنجاز التحرير ، حتى ولو ببطء

كان تحرير الاقتصاد فى روسيا أشق منه فى أوروبا الشرقية ، غير أنه مضى قدما ، وأنجز أساسا فى سنتين . ولدى روسيا مؤشر يعكس توافر ٩٨ سلعة أساسية فى ١٣٢ مدينة . وفى فبراير ١٩٩٢ ، كان هذا المؤشر يقف عند ٣٥ بالمائة فقط ، ولكنه ارتفع باطراد ليصل إلى ٩٢ بالمائة فى أكتوبر ١٩٩٤ . وقد أصبح هيكل الأسعار أقرب إلى ما يعتبر عاديا فى الغرب . ولا تزال الفروق السعرية بين مختلف المناطق كبيرة بشكل شاذ ، على الرغم من أنه يبدو أن الفجوة قد ضاقت بشكل طفيف فى صيف عام ١٩٩٤ .(٨٥)

كان التحرير الروسى تدريجيا ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن الحكومة كانت تظن أن السوق يمكن أن تحدد الأسعار ، ولكنها لا يمكن أن تحصص السلع . بيد أنه كيما تقدم الحكومة على تحرير الأسعار بينما تحتفظ بالصلات التجارية الاحتكارية ، فإنها شجعت التسعير الاحتكارى ، وهو ما كان بمثابة سوء تقدير مكلف . ومن حسن الحظ أن تحرير الأسعار الأولى مضى قدما بما يكفى لفرض تحرير سريع نسبيا للسوق . وكان من بين الأسباب الأخرى للتحرير التدريجى قوة المصالح المكتسبة للمؤسسة القديمة ، ولا سيما فى التجارة الخارجية والطاقة . وقد عمل أفراد الحرس القديم ، بغية الاحتفاظ باحتكاراتهم وضوابطهم التنظيمية والدعوم المصاحبة لذلك ، على استغلال خشية الحكومة من حدوث انهيار فى إمدادات السلع الأساسية مثل الأغذية والطاقة . غير أن قوة كل من جماعتى الضغط فى التجارة الخارجية والطاقة ، كُبحت مع نشوء وتطور المؤسسات الاقتصادية والسياسية الطبيعية . غير أن جماعة الضغط الزراعية تعتبر قصة مختلفة . فقد استفادت من تمثيلها العريض للقواعد الجماهيرية ، ولذلك لم تستسلم لعملية إضفاء الطابع السوقى والديمقراطى . وإنما اندمجت على العكس من ذلك فى المسيرة الديمقراطية (كما يحدث فى معظم البلدان الغربية) ، مطالبة بضوابط تنظيمية ودعوم ، ومحققة نجاحا مهما فى هذا الصدد .

لقد قامت الاحتكارات بدور كبير فى الاقتصاد الروسى ، إلا أنه كان هناك سوء فهم واسع المدى لطبيعتها . والاعتقاد الغالب بأن الإنتاج الروسى احتكارى الطابع تماما ، يفتقد إلى أى أساس استقرائى . ومن المؤكد أن هناك تأثيرات احتكارية وخيمة فى روسيا ، إلا أنها ناجمة عن الضوابط التنظيمية الرسمية وغير الرسمية المفروضة على التجارة . وينبغى مكافحة هذه التأثيرات بواسطة تفكيك القيود ، وإضفاء الطابع السوقى ، وفتح الأسواق الوطنية وتوحيدها .

كما أسىء فهم طموحات الاحتكارات الروسية . كان مفاد الاعتقاد العام أن الاحتكارات تريد رفع الأسعار لتضخيم أرباحها وتخفيض الإنتاج . وقد فعلت احتكارات الطاقة ، على الأقل ، عكس

ذلك ، لا سيما فى عام ١٩٩٢ . فقد أصرت على وجود أسعار منضبطة منخفضة وقاومت زيادة الأسعار وتفكيك القيود . وقد يبدو هذا السلوك غير منطقى للوهلة الأولى ، إلا أن هذا سوء إدراك . إن هذه الاحتكارات لم تمر بالانتقال إلى اقتصاد السوق . ولذلك ، فإنها لم تكن ممن يعظمون الأرباح ، وإنما كانت فى الحقيقة من الكيانات الملتمسة للريع ، وهو ما كان أمرا منطقيا فى النموذج القديم الخاضع للضوابط التنظيمية الحكومية . كانت تريد أن تعظم الضوابط التنظيمية بحيث تستطيع تعظيم ريعها . كان كل ضابط من الضوابط التنظيمية يتيح للمنشآت فرصة للمطالبة بتعويضات حكومية ، حيث كانت تستطيع أن تحاجّ بأن الخدمات والسلع المبخوسة السعر تعنى ضمنا منافع عامة . وعلاوة على ذلك ، فإن الضوابط التنظيمية تعتم الشفافية . وعند تقليب النظر فيما حدث ، فإننا نجد أن تلك الدعوم الكبيرة والإعفاءات الضريبية التى انتزعها الاحتكاريون من الحكومة ، تبرهن على رشد نهجهم . وعلى النقيض من الأغراض المعلنة للسياسة الروسية لمناهضة الاحتكار ، فإنها عززت الآثار الاحتكارية بضوابطها التنظيمية . وفضلا عن ذلك استمرت حقوق كل من الوزارات والأقاليم فى تنظيم التجارة فى خلخلة السوق الوطنية .

والخلاصة الإجمالية التى يمكن استنباطها أن الجهود التحريرية الأولية تضمنت تغييرات جامعة بدرجة تكفى لكى ينجح التحرير فى نهاية الأمر . بيد أن التحرير كان أكثر تهيبا مما هو أمثل ، مما أسفر عن عواقب اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وخيمة . كانت كل الضوابط التنظيمية تنطوى فعليا على ائتمانات حكومية ، وخسارة الإيرادات الحكومية المحتملة ، أو كليهما . ولذلك فإن تأثير التحرير المتمهل على موازنة ميزانية الدولة كان هائلا ـ فى نطاق عشرات النقاط المئوية من الناتج المحلى الإجمالى . وكما سنرى فى الفصل التالى ، فقد كان التحرير غير الكافى سببا رئيسيا فى حدوث تضخم مرتفع .

لم يتغير النموذج الفكرى الروسى إلى حد كبير . فلم يتم تحطيم الكثير من التحيزات الماركسية ، مثل الولع غير المنطقى بالإنتاج ، وعدم الإيمان بالتحصيص السوقى ، والإيمان بالضوابط التنظيمية . وبقى الكثير من الضوابط التنظيمية سارى المفعول ، وكان كل منها يستخدم كحجة من أجل الإبقاء على ضوابط كثيرة أخرى .

وعملت توليفة من الافتقار إلى التثبيت الحقيقى والأسعار المشوهة على تأخير إعادة الهيكلة . ولم تعمل المنشآت المملوكة للدولة التى تحتاج أكثر من غيرها إلى إعادة الهيكلة على الاستفادة من هذا الوقت لإعداد نفسها ؛ بل على العكس ، فإنها حصنت نفسها ضد أى تغييرات منتظمة وهيكلية . وأفرز تلكؤ التحرير سلوكا طفيليا ، وأدى الريع الناتج عن القصور الذاتى وتفكيك الضوابط التنظيمية المتنافر إلى توليد الإجرام . وكان أى نوع من الضوابط التنظيمية حجة يستخدمها بعض البيروقراطيين أو غيرهم فى ممارسة الابتزاز .

كان التضخم المرتفع والإجرام المتزايد من بين الحجج الرئيسية التى استخدمت ضد الإصلاحيين فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩٣ ، وهو ما يبين أن التحرير المتأخر يعتبر مكلفا من الناحية السياسية أيضا . ومن واقع التجربة الروسية ، فإن الحجج الداعية إلى اتباع تحرير يكون شاملا بقدر الإمكان منذ بداية التغيير المنهجى تبدو حججا قاهرة .

الفصل الثالث

التثبيت الاقتصادى الكلى

إن إيجاد عملة وطيدة وقابلة للتحويل من أسبق الشروط الأساسية لقيام رأسمالية ناجحة . ويعنى استقرار العملة ضمنا استقرار كل من مستوى الأسعار المحلية وسعر الصرف . بيد أنه لا ينطوى على استقرار الإنتاج . بل على النقيض من ذلك ينبغى للانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد سوق طبيعى أن ييسر التحول الهيكلى . ويعنى ذلك حتما حدوث انخفاض فى الإنتاج الكلى ، حينما تكون التشوهات الجسيمة قد تراكمت على مدار زمن طويل بينما تكون الاحتياطيات الحرة قد استنفدت .

وسأقوم فى هذا الفصل ببحث السبب الذى يجعل التثبيت الاقتصادى الكلى على هذا القدر من الأهمية بالنسبة للتحول الاقتصادى فيما بعد الحقبة الشيوعية ، وبعد ذلك سأدرس مدى تفرد روسيا فى هذه النواحى . وتشير المناقشة فى القسم التالى لذلك ، إلى الكيفية التى ينبغى أن يكافح بها التضخم فى روسيا . وتستعرض الأقسام الخمسة التالية لذلك شتى المحاولات المبذولة للتثبيت الاقتصادى الكلى فيما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٤ . وبعد ذلك أقوم بدراسة المشكلة المتميزة الخاصة بالمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت وتمحيص الدور الذى قام به الغرب فى جهود التثبيت الروسية .

لماذا يتسم التثبيت الاقتصادى الكلى بهذه الأهمية ؟

ركزت معظم المناقشات والأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالتحول المنهجى على التثبيت الاقتصادى الكلى .(١) والتثبيت الاقتصادى الكلى بالطبع أحد الجوانب المهيمنة فى الاتجاه السائد فى العلوم الاقتصادية ؛ وتوفر الاقتصادات الكلية ، على الأقل بالنسبة للظاهرة القصيرة الأجل ، إطارا توحيديا مناسبا . بيد أن هذا الإطار ليس مجرد مسألة ملاءمة ، إذ أن له أهمية بالغة فى فهم الانتقال الاقتصادى الروسى .

ومن الصحيح أن ستالين سيطر على التضخم ، بل وخفض الأسعار فى الاتحاد السوفييتى عقب الحرب العالمية الثانية . إلا أنه فعل ذلك من خلال ضوابط الأسعار التى أسفرت عن أوجه نقص هائلة . وتحرير الأسعار جزء أصيل من الانتقال إلى اقتصاد السوق ؛ غير أنه عندما تتحرر

الأسعار فإنها تأخذ فى الارتفاع بمنوال لا يتغير . وفى البداية ، ترتفع الأسعار بالدرجة الأولى بسبب وجود طلب كبير غير مشبع ، أو بسبب ما يسمى بالفوائض النقدية . بيد أن عددا من العوامل الإضافية يمكن أن تسهم حينئذ فى حدوث التضخم . فعلى المستوى الاقتصادى الجزئى ، تخضع المنشآت لقيود خفيفة على الموازنة ؛ أى أنها اعتادت أن تحصل على الأموال التى تحتاجها من الدولة ولا تتكيف مع الطلب إلى أن تُضطر إلى ذلك . وعلى المستوى الاقتصادى الكلى ، ساد العجز فى الميزانية فى نهاية الحقبة الشيوعية . إذ كانت ميزانية الدولة قد قدمت دعوما كبيرة للمنشآت المملوكة للدولة التى احتفظت بقيود خفيفة على موازنتها . وهكذا ، فإن التثبيت الاقتصادى الكلى والتصحيح الاقتصادى الجزئى متلازمان بشكل وثيق . وعلاوة على ذلك ، فبعد أن تتم السيطرة على العجز المالى الصريح ، فإن أوجه عجز شبه مالية (مثل دعوم الواردات المستترة أو الائتمانات المدعومة) تعمل على استحثاث التضخم . فلا الحجج النظرية أو التجريبية يمكن أن تساند النهج الواهن أو المتردد إزاء مكافحة التضخم .

والسيطرة على التضخم بمثابة اختبار جدارة لنجاح التغيير المنهجى القصير الأجل : فإما أن يواجه المجتمع تصحيحا واحدا لا غير فى الأسعار مرة واحدة ، أو تضخما مرتفعا ودائما . والتصحيح السريع مفضل من جميع وجهات النظر . فالسجل التجريبى لخمس سنوات من التغيير المنهجى فى بلدان ما بعد الحقبة الشيوعية فى الكتلة السوفييتية السابقة واضح لكل ذى عينين . والبلدان التى مرت بإصلاحات أشمل (بولندا ، وجمهورية التشيك ، واستونيا ، ولاتفيا) حققت أفضل مما حققته البلدان التى اتبعت نهجا أكثر ترددا (وبالأخص رومانيا والجمهوريات السوفييتية السابقة) . وقد عانت بلدان الإصلاح الجذرى من حدوث انخفاض صغير فى إجمالى الإنتاج ، رغم أن معظم هذا الانخفاض كان قد حدث فى فترة أبكر . وسرعان ما عاد إنتاجها إلى الارتفاع ، وقد عملت القيود الشديدة على الموازنة على إجبار المنشآت (الخاصة والمملوكة للدولة على حد سواء) على إعادة هيكلة نفسها فى وقت مبكر . وأخيرا ، فقد استفاد كل من الاستثمار والاستهلاك من التحول الصعودى الباكر .(٢)

ومن الحجج الانتقادية التى يكثر ذكرها أنه قد أولى الكثير جدا من الاهتمام للاقتصادات الكلية ، والقليل جدا منه للاقتصادات الجزئية . بيد أن هذا الرأى يقوم على فهم خاطىء . إن التركيز على الاقتصادات الكلية شرط أساسى للتحسن الاقتصادى الجزئى ـ أى التغير الهيكلى على مستوى المنشأة . فلن يحاول مدراء المنشآت ، إلا فيما ندر ، أن يعيدوا هيكلة منشآتهم قبل أن يقتنعوا بأن الأموال أصبحت شحيحة ، وأن الحكومة لن تهب لإنقاذهم فى الأزمات . والتثبيت الاقتصادى الكلى الموثوق فيه هو وحده الذى يستطيع أن يجعل النقود شحيحة ، وأن يخيب توقعات المدراء بأن تنقذهم التدخلات الحكومية . وعندئذ سيتعين على مدراء الشركات المملوكة للدولة ، والشركات الخاصة أيضا ، أن يتكيفوا مع السوق وطلباته . وإبطاء التغييرات الهيكلية أو إرجاؤها يعنى تخفيض مستوى المعيشة بأكثر مما هو ضرورى . ومن الدروس الرئيسية المستفادة من محاولات التثبيت فى روسيا أنه يجب الاضطلاع بكل تدبير ممكن لجعل التثبيت جديرا بالثقة . وقد رفض الكثير من المدراء السوفييت ببساطة أن يؤمنوا بأن الزمن والنظم الاقتصادية قد تغيرا تماما إلى أن انهارت منشآتهم .

كما أنه لا توجد أية دوافع اجتماعية تبرر الدعوة إلى اتباع سياسة تثبيت مترددة . ولا يبدو أن مستوى البطالة له صلة بصرامة التثبيت أو بسرعة إعادة الهيكلة ، وإنما بمستويات الأجور ، ومرونة الأجور ، وخلق وظائف جديدة . وقد احتفظت جمهورية التشيك بمعدل بطالة منخفض (أقل من أربعة بالمائة من القوى العاملة) ، على الرغم من أن معدل إعادة الهيكلة فيها كان مبهرا .

والتضخم المرتفع أشد أنواع الضرائب اتساما بالطابع التنازلى ؛ وينتج عن الدعوم والائتمانات المدعومة التى تدفعها الدولة للنخبة الصغيرة ؛ الساعية للريع ، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع بأكمله هو الذى يدفع ضريبة التضخم . وعلاوة على ذلك ، فإن الدعوم الحكومية المزعزعة للاستقرار كثيرا ما تنتزع بواسطة الرشاوى . وهكذا فإن الدولة تعمل ، من خلال التضخم ، على إعادة توزيع الثروة من الجمهور العريض إلى القلة الثرية . وإدامة مثل هذا الظلم الفادح يمكن أن يسفر ببساطة عن إفقاد النظام الحاكم لشرعيته ، وعن تقويض الديمقراطية ، بمثل ما تكرر حدوثه فى أمريكا اللاتينية . وباختصار ، لا توجد أى حجة اجتماعية قابلة للتصديق لما يسمى بسياسات التثبيت الرخوة .

ومن المشكلات الرئيسية فى الانتقال الروسى إلى اقتصاد السوق أنه كان من المحتم أن ينخفض الإنتاج الرسمى فى روسيا على خلاف ما حدث فى الصين . وجزء من هذا الانخفاض وهم إحصائى ، إلا أن جزءا كبيرا منه يمثل انخفاضا حقيقيا . وعلاوة على ذلك ، فإن التغيير الهيكلى الناجم سيكون كبيرا . وسيكون من شأن هذا أن يحدث قلقلة ، وأن يزيد من الشعور بالخطر حتى لدى أولئك الذين سيستفيدون ماديا من الانتقال . وسيتغير توزيع الدخل بشكل بالغ ، ومن المحتم أن تزيد الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء . ويتوقف حجم الانخفاض الفعلى فى الناتج المحلى الإجمالى على الحاجة المتراكمة إلى إعادة الهيكلة فى بلد بعينه ، والتغيرات فى معدلات تبادله التجارى ، والسياسات الاقتصادية المتبعة . وتقدير الوزن النسبى لهذه العوامل يكاد يكون مستحيلا ، بالنظر إلى ندرة الإحصاءات المتاحة . وفيما يتعلق بروسيا ، فمن المحتمل أن تكون الحاجة المتراكمة إلى التغيير الهيكلى هائلة لأن النظام الشيوعى (بكل تشوهاته) دام لأطول مما ينبغى . لقد واجهت روسيا صدمة خارجية وخيمة ، رغم أن معدلات تبادلها التجارى تحسنت فعلبا بشكل جم . والخلاصة المهمة التى يمكن استنباطها من هذه التجربة أنه من المحتم أن تكون تكلفة مثل هذا الانتقال الاقتصادى مرتفعة ؛ غير أنه إذا ما سمح للتضخم بأن يرتفع ، فإن هذه التكلفة ستكون أعلى بكثير .

هل روسيا فريدة فى نوعها ؟

يمكن تصنيف الشروط المسبقة اللازمة للتثبيت الاقتصادى الكلى فى ثلاث مجموعات : المشكلات العامة للبلدان ذات التضخم المرتفع ، المآزق التى تتميز بها الاقتصادات الانتقالية لما بعد الحقبة الشيوعية ، والصعاب الخاصة التى واجهتها الجمهوريات السوفييتية السابقة .

لقد واجهت روسيا فى أواخر عام ١٩٩١ اختلالات مالية حادة من كافة الأنواع . كان العجز

فى ميزانياتها مستفحلا تماما ، فوصل مجمل العجز فى ميزانية الدولة فى عام ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وكانت المصروفات العامة (وبالأخص المزايا الاجتماعية) ، وكذلك الأجور ، ترتفع إلى عنان السماء . وكانت الحكومة السوفييتية قد أفرطت فى الاقتراض من الخارج (وفى النهاية عجزت عن سداد ديونها الدولية فى أواخر عام ١٩٩١) وكانت تتعرض لصدمة خارجية ثلاثية . ففى عام ١٩٩١ ، تفكك النظام التجارى لمجلس التعاضد الاقتصادى ؛ وفى نفس السنة حيل بين الاتحاد السوفييتى وبين الحصول على تمويل دولى بسبب عجزه عن السداد ؛ وفى عام ١٩٩٢ ، انهارت التجارة مع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى . وتسببت الصدمات الخارجية فى انخفاض حاد فى الواردات ، مما أضر بكل من الإنتاج والصادرات . وتم تخفيض قيمة الروبل غير القابل للتحويل تخفيضا بالغا فى الأسواق الحرة . إلا أن أسعار الصرف المتعددة وفرت ريعا وفيرا لمن كانت لديهم سبل للحصول على العملة الصعبة بأسعار الصرف الرسمية ، ونتيجة لذلك شهد الاتحاد السوفييتى هروبا ضخما لرؤوس الأموال فى عام ١٩٩١ . ومع ذلك فإن هذه مشاكل معهودة فى البلدان التى تعانى من ضنك مالى حاد .

وفى الحقيقة ، فإن معظم المشاكل التى ووجهت فى روسيا كانت شائعة فى جميع البلدان التى تمر بمرحلة انتقال من الشيوعية إلى الرأسمالية (رغم أنها كانت تميل إلى أن تكون أسوأ فى الاتحاد السوفييتى السابق) . وكان من المآزق المميزة ، أوجه النقص الضخمة التى تسببت فيها الأسعار الثابتة المنخفضة لمعروض غير كاف من السلع والخدمات ، مقترنة بالفوائض النقدية الناتجة عن عدم إشباع الطلب أو عن الادخار الإجبارى . وفى ١٩٩١ ، نمت أوجه النقص السوفييتية بشكل مخرب بحيث إنها تسببت فى انخفاض مفاجىء وعنيف فى الإنتاج . وقد ترتب الانخفاض الأولى فى الإنتاج بأكمله عن النقص فى المعروض ، ولم يكن له صلة بالطلب إلى حد كبير .

وكانت جميع البلدان الشيوعية تشترك فى أوجه تشابه نقدية ومالية تحتاج إلى التعديل ، بعد أن أصبحت من بلدان اقتصاد السوق . فقد كانت النقود فيها جميعا سلبية . وكانت نظمها النقدية بدائية ، ولم يكن هناك وجود تقريبا للسياسات النقدية . وعلى سبيل المثال ، فقد كانت أسعار الفائدة السوفييتية فى عام ١٩٩١ لاتزال تبلغ ٦ بالمائة سنويا . ولم يكن يطبق على المصارف التجارية أية التزامات بخصوص الاحتياطيات ، ولم تكن هناك أية سياسة ائتمانية متبعة . وقد استفادت المنشآت الكبيرة على الأقل من القيود الخفيفة على الموازنة – فقد كان باستطاعتها أن تنتزع المزيد من الأموال الحكومية كلما احتاجت إليها . ولم تكن المنشآت تهتم بما إذا كان عملاؤها النهائيون يسددون التزاماتهم لها أم لا ، لأنها كانت تحصل على الأموال من المصارف على أية حال . وكانت الدولة تصفى الديون ما بين المنشآت فى نهاية كل سنة وتقدم قروضا رخيصة لتغطية المنشآت التى لديها عجز . وكانت سرعة تداول النقود بطيئة ؛ فلم يكن للنقود قيمة كبيرة بالنسبة لبيوت الأعمال ، ومن ثم لم يكن لديها ما يدعوها إلى الاقتصاد فيها . وكان هناك القليل من الرهونات بسبب ندرة الممتلكات الخاصة وضعف النظام القانوني مما لم يكن يسمح بتحصيل الديون . ولم يكن ثمة وجود لأى آلية للإفلاس أو غير ذلك من الآليات ، للتخلص من المنشآت السيئة الأداء

بحيث كانت الدولة تضطر إلى تعويمها . وكانت أسواق المال بدائية وضئيلة الحجم . وباختصار ، فلم يكن ثمة وجود لكافة وسائل فرض الانضباط المالى على المنشآت المملوكة للدولة . وكانت روسيا أسوأ حالا فى هذا الشأن من أوروبا الشرقية ، ولكنها لم تكن أسوأ من البلدان السوفييتية السابقة الأخرى .

كانت النظم المالية للدول الشيوعية تشترك فى العديد من الخصائص . فكانت المصروفات العامة مرتفعة (نحو ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالى فى الاتحاد السوفييتى) . وكانت معظم الضرائب تجمع من ثلاثة مصادر : أرباح المنشآت ، والضرائب على حجم الأعمال ، والضرائب على التجارة الخارجية . وكانت الدولة تستولى على الأرباح التى تبقى فى المنشأة فى نهاية السنة دون أن تُخصص لصندوق ما للمنشآت . وكانت الضرائب على حجم الأعمال تتفاوت بحسب السلعة ، مع قيام الدولة بالاستيلاء على الفروق بين أسعار الجملة المحددة وأسعار التجزئة المحددة لكل سلعة . وعملت ضرائب التجارة الخارجية الكبيرة على عزل الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية ، وكانت تنطوى على قدر كبير من الحمائية .

كما أن الجمهوريات السوفييتية السابقة لها خصائص مشتركة ناتجة عن عدم كفاية الإصلاح ، وتفكك الاتحاد السوفييتى ، ووجود أزمة اقتصادية حادة نسبيا . فعلى خلاف ما حدث فى معظم أوروبا الشرقية ، لم يتم توحيد الأموال النقدية والحسابية فى الجمهوريات السوفييتية السابقة وإنما جرى تداولها فى دورات منفصلة . لقد أدى عدم وجود مسئولية جماعية فى منطقة الروبل إلى تعقيد أية سياسة نقدية ، وفاقم من مشاكل المدفوعات فيما بين المنشآت . وأدى سوء التخطيط لوظائف الدولة إلى حرمان وزارة المالية الروسية من أية سلطة لممارسة الرقابة المالية الصحيحة ، وكان كل من تحصيل الضرائب والمصروفات الحكومية خارج نطاق إشرافها . وعملت توليفة من الضوابط التنظيمية المعقدة والأزمة المالية الحادة على الدفع بسعر صرف الروبل فى السوق إلى مستوى بالغ الانخفاض فى ديسمبر ١٩٩١ ، فى الوقت الذى كان متوسط الأجور الروسية يبلغ ٦ دولارات فى الشهر فحسب . ومع ارتفاع التضخم بسبب الإفراط فى إصدار الائتمانات ، لم تستطع مطابع النقد أن تلاحق الطلب على النقد ، وهو ما أدى إلى نقص النقد السائل (وليس الأموال) . وقد حدث مثل ذلك فى أزمات التضخم الكبيرة الأخرى ، إلا أن النقص فى النقد السائل فى روسيا امتد زمنا بسبب النزاع الدائر حول هوية المسئول عن طبع النقود .

وقد لاحظ ميلتون فريدمان أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية دوما ؛ فعندما يكون مرتفعا كما حدث فى روسيا ، فإن نظرية كمية النقود تكون أكثر ما يكشف عن حقائق الأمور ؛ أى أن :

ن س = م د

حيث تكون « ن » كمية النقود المتداولة ، و « س » سرعة تداول النقود ، و « م » مؤشر الأسعار ، و « د » الدخل القومى . وفى السياق الروسى ، من المهم أن نتذكر ما الذى تعنيه النقود . وفى مناقشتنا هذه سنستخدم « م ٢ » كمقياس للنقود . وهى تعرف بوصفها النقود المتداولة ، والودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل فى المصارف التجارية . وهكذا فإن « م ٢ » تشمل كلا من

الأموال النقدية والحسابية ، ولكنها لا تتضمن المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت أو الديون القائمة فيما بين المنشآت . (المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت أبعد من أن تكون نقودا وفقا لأى تعريف لأنها ليست سائلة وقيمتها مشكوك فيها) .

والمتغير الحاسم الذى يتعين ملاحظته هو التوسع فى عرض النقود ، والذى يقع فى أربع فئات . فمصرف روسيا المركزى يستطيع أن يمنح ائتمانات للحكومة لتمويل العجز فى الميزانية ، أو لقطاع المنشآت ، أو للجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى . كما يمكن أن يتسع عرض النقود المحلى إذا ما قام المصرف المركزى بشراء العملة الصعبة من السوق لقاء روبلات . ويجب إحكام السيطرة على هذه المصادر الأربعة للنقود . والتوسع فى عرض النقود لا يفضى مباشرة إلى تضخم أعلى ، لأن تغلغل التأثير خلال نظام المدفوعات يستغرق بعض الوقت . وبالنسبة لروسيا ، يبدو أن هناك فترة تلكؤ تبلغ ثلاثة إلى أربعة أشهر فيما بين التوسع فى المعروض النقدى وبداية التضخم ، رغم أن هذه العلاقة قد لا تظل مستقرة مع تغير الأساليب المعتادة للمدفوعات .

ورغم أن عرض النقود هو المتغير الرئيسى ، فإن الطلب على النقود يعتبر عاملا هو الآخر . وقد كان تقدير الطلب على النقود مستحيلا قبل تحرير الأسعار ، وبالغت المحاولات المبذولة فى هذا الصدد فى تقدير رغبة روسيا فى الاحتفاظ بأصولها من الروبلات . ونتيجة لذلك ، فإن الزيادات الكبيرة الأولية فى الأسعار كانت أكبر من المتوقع . وكان من الصعب بالمثل معرفة ما إذا كان الروس والمنشآت الروسية يفضلون الاحتفاظ بأصول سائلة فى صورة روبلات روسية ، أو عملة صعبة (وبالأخص الدولار) ، وإلى أى مدى . وقد لاحظ روديجير دورنبوش أن الدولرة عادة ما تبدأ فى وقت متأخر عما هو منتظر بكثير ، ولكنها تتواصل بأسرع مما هو متوقع .(٣) وإذا ما تناقص الطلب على العملة المحلية ، فإن سرعة تداول النقود تزيد . وعندئذ يتحول الطلب المتبقى على النقود من الودائع المصرفية إلى أموال أشد قوة (النقود السائلة) ، تسمح بإجراء صفقات أسرع . فتودع المدخرات بالدولار ، وتبدأ الدولرة . وعندما يرتفع التضخم ، يزداد تضاؤل الثقة فى العملة ، وتتزايد سرعة تداول الأموال بأكثر من ذى قبل ، مما يعطى زخما إضافيا للتضخم . غير أنه على العكس من ذلك ، فعندما ينخفض التضخم ، يبدأ الناس فى الأمل فى الاستقرار ، ويتجرءون على الاحتفاظ بالمزيد من الأموال (ومن المؤكد أن هذا أجلب للراحة بكثير) ، ويرتفع الطلب على الأموال ، وهو ما يزيد من انخفاض التضخم .

ومن الحجج الروسية المعيارية المناهضة لتطبيق نظرية كمية النقود على الاقتصاد الروسى أنها لا تستطيع الصمود لأن الاقتصاد الروسى له طابع احتكارى فريد . (لقد فندنا فى هذا الكتاب بالفعل فكرة الطابع الاحتكارى الاستثنائى .) بيد أنه حتى لو كان الاقتصاد الروسى يتصف حقيقة بمثل هذا الطابع الاحتكارى ، فإن الاحتكارات المعظمة للأرباح تعمل على رفع أسعارها فقط إلى المستوى الأمثل ، ثم تحتفظ بها عند هذا الحد ؛ ولا تواصل رفع الأسعار لأن الاحتكار لا يكون له تأثير دينامى إذا ما ظل عرض النقود ثابتا . وفى الحقيقة ، فإن أقوى الاحتكارات الروسية ، غازبروم ، لم ترفع الأسعار إلى أعلى من المستوى السوقى التنافسى ؛ بل على العكس أبقتها دون

مستوى المقاصة السوقية لكى تعزز المبيعات . (اختارت غازبروم أن تعظم مكاسبها من ميزانية الدولة وليس من السوق) .

ومن الحجج الأخرى المطروحة بشأن تفرد الاقتصاد الروسى أن المنشآت تخلق أموالها عن طريق عدم تسديد المستحق لبعضها البعض ، فتخلق ما يسمى بالمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . بيد أنه ليس فى هذه المظاهر ما يعتبر تفردا روسيا ؛ إذ أنها شائعة فى جميع اقتصادات ما بعد الحقبة الشيوعية . كما أن المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت الروسية لم تكن مرتفعة أبدا بشكل خاص ، بالمقارنة مع مثيلاتها فى رومانيا وأوكرانيا . بيد أن تعقيدات المشكلة تبرر تخصيص قسم لاحق من هذا الفصل للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت .

ومع ذلك ، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن روسيا تمتعت أيضا بمميزات مهمة . فعلى الرغم من أنها عانت من الصدمات الخارجية ، فقد استفادت بدرجة كبيرة من تحسن معدلات التبادل التجارى . فالبلد يمتلك ثروة من الموارد الطبيعية القابلة للتسويق إلى حد كبير ، مثل النفط والغاز الطبيعى ؛ وشعبه على درجة جيدة من التعليم . وروسيا ، كبلد كبير ، لديها سوق محلية كبيرة ونفوذ جم فى الشئون الدولية . ولدى روسيا ، على خلاف غيرها من الدول المستقلة حديثا ، مؤسسات وطنية متطورة بشكل طيب ونخبة كبيرة . وكان البلد فى حالة سلمية ويخلو بشكل ملحوظ من الصراعات الاجتماعية والإضرابات . وفى معظم الأحوال ، كانت روسيا حقيقة أفضل حالا من الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى .

وعموما ، فقد تبين أن مكافحة التضخم فى البلدان الشيوعية السابقة أمر صعب ، وثبت أنه أشق فى الجمهوريات السوفييتية السابقة منه فى أوروبا الشرقية .(٤) ومع ذلك ، فمهما كان تعقيد الصعوبات المالية والنقدية الروسية وحدتها ، فإنها قلما تعتبر فريدة ، ولا تحتاج فى مكافحتها إلا إلى الوسائل المعتادة ، غير أن طبيعتها ذاتها جعلتها تستعصى على الحل . ولذلك ، فقد كان يتعين الاضطلاع بإجراء حازم ، رغما عن احتمال تضاؤل الآمال المعقودة على صدق العزيمة والنجاح . وحتى بالرغم من ذلك ، فليس هناك أى بديل بسبب التضافر ما بين نظم المدفوعات السيئة والسلوك الاجتماعى للمنشآت .

سبل مكافحة التضخم فى روسيا

ومن ناحية المبدأ ، فإن مهام التثبيت الاقتصادى الكلى وأدواته لا تختلف فى روسيا عنها فى أى مكان آخر . وتحتاج ميزانية الدولة الموحدة إلى أن تكون أقرب إلى التوازن بشكل معقول ، ويجب أن تكون السياسة النقدية صارمة بما فيه الكفاية . ومن بين الخيارات الأخرى التى يتعين النظر فيها سياسة سعر الصرف ، وسياسة الدخل ، والتمويل الدولى .

وينطوى أكثر جوانب سياسة التثبيت المالى بداهة على إحكام السيطرة على ميزانية الدولة الموحدة . وقد كانت جميع الأدوات اللازمة لاتباع سياسة مالية جاهزة للاستخدام ، وكان من السهل معرفة المصروفات التى يتعين تخفيضها . وبالنسبة لروسيا ، يمكن تخفيض ثلاثة بنود إنفاق كبيرة

تخفيضا جما . أولا ، لقد ذوت مخاطر الحروب الكبرى والطموحات التوسعية ، وهو ما يعنى أنه يمكن تخفيض المصروفات العسكرية بحدة . وثانيا ، يمكن إلغاء الدعوم التبذيرية للمنشآت عن طريق تحرير الأسعار . وثالثا ، لن تمول استثمارات المنشآت بعد الآن من ميزانية الدولة . إن هذه التخفيضات يمكن أن تكون هائلة بحيث لا تقتضى الضرورة إدخال تغييرات فى المصروفات الاجتماعية . كما يمكن تقليص الإدارة الحكومية للدولة ، رغم أن الوفورات المباشرة فى الميزانية لن تكون كبيرة . وتقليص الإدارة الحكومية سيمنعها من تخريب الإصلاح والاختلاس من الدولة . وعلى الأعم ، يمكن تخفيض المصروفات العمومية تخفيضا جما لأن أجهزة الدولة تعمل بشكل سيىء ، وتستخدم الأموال بطريقة تنقصها الكفاءة . وفضلا عن ذلك فإن المصروفات العمومية تعتبر مرتفعة جدا بالنظر إلى المستوى الفعلى للتنمية الاقتصادية الروسية . وبالإضافة إلى ذلك ، عادة ما يوجد فى مرحلة الانتقال اللاحق للحقبة الشيوعية أوجه عجز شبه مالية لا تستطيع وزارة المالية أن تتحكم فيها ، ومن المحتمل أن تنخفض إيرادات الميزانية فى وقت لاحق . ولذلك ، من الأفضل أن تظهر الميزانية فائضا .

وعلى جانب الإيرادات ، كان الأمر يتطلب إدخال تغييرات جمة . فأولا ، يتعين التسوية ما بين ضرائب جملة المبيعات المتباينة بحسب النوع أو استبدالها بضريبة القيمة المضافة . وبعدئذ ، يتعين تغيير ضرائب التجارة الخارجية إلى رسوم جمركية عادية ثابتة ومحدودة . بيد أنه كان قد تم بالفعل تعديل الضرائب على الأرباح . ففى عام ١٩٩١ ، ألغى نظام الضرائب الجزافية وخفضت الضريبة على الأرباح إلى ٣٠ بالمائة . ولم تكن هناك حاجة إلى تعديل ضريبة الأجور الموحدة القديمة العهد والتى تبلغ ٣٨ بالمائة . وكانت ضرائب الدخل منخفضة ، ولم يكن من المجدى أن ترفع لأن الدولة كانت عاجزة عن تحصيلها .

وكان تنفيذ السياسة النقدية أصعب بكثير ، ويرجع ذلك ببساطة إلى عدم وجود أدوات السياسة النقدية . وفيما سبق ، لم يكن لأسعار الفائدة أية أهمية اقتصادية ؛ إلا أن الحاجة أصبحت ماسة إليها الآن لكبح الطلب . وقد تعين رفعها بحدة ، غير أن تفهم معظم النخبة للسياسة النقدية كان محدودا ، ولم تكن تتقبل بوجود أسعار أعلى للفائدة . وقد قارن مدراء المنشآت ، انطلاقا من جهل متعمد ، بين أسعار الفائدة الاسمية الروسية وأسعارها فى الغرب . وحاجّوا بأن أسعار الفائدة مرتفعة جدا بأكثر مما ينبغى فى روسيا ، متغافلين عن أن أسعار الفائدة الحقيقية الروسية كانت سلبية للغاية . كان مفهوم الاقتراض التجارى بأكمله غريبا على العقل الاشتراكى . ففى النظام القديم ، كانت الائتمانات تمنح للمنشآت الكبيرة المملوكة للدولة بطريقة شبه تلقائية ، وكان معظم استثمارات المنشآت يمول من خلال ميزانية الدولة . وأراد مصرف روسيا المركزى أن يحتفظ بسلطته فى إقراض المنشآت مباشرة (الأمر الذى يعتبر غريبا على أى مصرف مركزى عادى) ، وكان كبار عملائه يفضلون الذهاب إلى مصدر النقود بدلا من الالتجاء إلى الوسطاء . وأدخل العمل بنسب الاحتياطيات فى المصارف التجارية ، والتى يتعين الاحتفاظ بها فى مصرف روسيا المركزى . وقد تُقبل هذا القرار برحابة صدر ، لأنه كان يتمشى مع العقلية الاقتصادية التوجيهية القديمة . وكانت تعديلات نظام المدفوعات بالغة التعقيد ، وقاومت المنشآت أى محاولة لتقليل الطابع التلقائى

للمدفوعات . وخلقت المدفوعات والائتمانات المقدمة للبلدان الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة تعقيدات كبرى أخرى . وكان واضحا منذ المستهل أن فرض سياسة نقدية صارمة سيكون أمرا صعبا ، غير أن الضرورة كانت تقتضيها على الرغم من ذلك .

إن تحديد سعر الصرف أو تثبيته واستخدامه كأداة تثبيت اسمية خلال المراحل الأولية يعتبر أمرا مفيدا بصفة عامة للتثبيت الاقتصادى الكلى . بيد أن احتياطيات روسيا من العملة الصعبة كانت مستنفدة فعليا ، وكان من الصعب عليها تقريبا أن تثبت أسعار تحويلها قبل أن تتلقى ائتمانات دولية ضخمة . ومع ذلك فإن صندوق النقد الدولى لم يكن يريد أن يقدم أية اعتمادات للتثبيت قبل أن يستقر سعر الصرف الروسى (أى عندما لا تكون ثمة حاجة إليها) . كما أن سعر الصرف الروسى كان قد خفض بشكل كبير . ولو كانت روسيا قد ثبتت سعر الصرف فى ديسمبر ١٩٩١ ، لجلبت على نفسها معدل تضخم يبلغ ما يقرب من ٢٠٠٠ بالمائة حتى ديسمبر ١٩٩٣ ، لأن إعادة التقييم الحقيقية للروبل الروسى كانت ستأخذ شكل التضخم المرتبط بسعر صرف ثابت (انظر الجدولين ٣ ـ١ و٣ ـ٢) . كان باستطاعة روسيا إما أن تسمح بتعويم سعر الصرف صعوديا لبعض الوقت ، أو أن تبدأ بجسارة فى عملية إعادة التقويم ، غير أن الحل الثانى كان يتطلب احتياطيات أجنبية جمة ، وهو ما لم يكن متاحا .

ومن الأدوات الأخرى الشائعة للتثبيت الاقتصادى الكلى سياسة الدخول . وبالنظر إلى سطوة المدراء وضعف حيلة العمال فى روسيا ، فإن الحاجة إلى سياسة للدخول فى روسيا كانت تبدو محدودة . وكان مصدر القلق الحقيقى أن المدراء قد يستخدمون عمالهم فى الضغط من أجل الحصول على المزيد من الدعوم الحكومية . بيد أنه حالما أصبحت المنشآت (سواء كانت مخصخصة أو لها طابع الشركات فحسب) مستقلة عن ميزانية الدولة ، فإن المدراء بدءوا فى حجز الأموال عن عمالهم للاستفادة بها شخصيا ، حيث لم تعد الأموال الحكومية متوفرة بسهولة .

كان التمويل الدولى مطلوبا لعدة أغراض . أولا ، كانت روسيا قد استنفدت احتياطياتها الدولية ؛ وكان يمكن للائتمانات الدولية أن تستعوضها ، مما يعطى لروسيا فرصة لبناء الاحتياطيات بطريقة منظمة . كما كانت هناك حاجة إلى الائتمانات الأجنبية لتمويل أى عجز محتمل فى الميزانية أو أى عجز شبه مالى ، ولتثبيت مستوى الأسعار المحلية . وكانت روسيا فى حاجة ماسة أيضا إلى دعم لميزان المدفوعات لكى ترتفع بوارداتها المنهارة إلى مستوى معقول مرة ثانية ، بما ينقذ الإنتاج الهابط ويقلل التكاليف الاجتماعية لانهيار الشيوعية . وفضلا عن ذلك ، فإن من شأن الطابع الشرطى لأى اتفاق دولى بشأن التثبيت أن يكون أداة ضغط مهمة تستخدمها حكومة الإصلاح فى روسيا فى الدفاع عن برنامجها للإصلاح على الصعيد المحلى .

ونظرا إلى أن الفوائض النقدية فى روسيا كانت كبيرة جدا بحيث ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٤٥ بالمائة مرة واحدة فى يناير ١٩٩٢ ، فقد جرت المحاجة بأن من شأن الإصلاح النقدى أن يستأصل الفائض النقدى بنجاح . بيد أنه لم يتم القيام بأية استعدادات لذلك ، وكان الاضطلاع بإصلاح نقدى مستحيلا من الناحية العملية . ويقدر يجور جايدار بأن الأمر كان يحتاج إلى تسعة أشهر

جدول (٣ - ١) التضخم الشهرى والتوسع فى المعروض النقدى ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ .

	الزيادة فى الرقم القياسى لسعر المستهلك (نسبة مئوية)	الزيادة فى ن - ٢[أ] (نسبة مئوية)	سرعة تداول ن - ٢[ب]
١٩٩٢			
يناير	٢٤٥	١٢,٣	
فبراير	٣٨	١١,٩	
مارس	٣٠	١٣,٧	
أبريل	٢٢	١٠,٠	
مايو	١٢	٩,٠	
يونية	١٩	٢٧,٥	
يولية	١١	٢٧,٥	٠,٤٧
أغسطس	٩	٢٨,٣	٠,٤١
سبتمبر	١٢	٣١,٩	٠,٣٦
أكتوبر	٢٣	٢٦,٧	٠,٣٥
نوفمبر	٢٦	٥,٥	٠,٣٧
ديسمبر	٢٥	١٧,٨	٠,٣٩
١٩٩٣			
يناير	٢٦	١٩,٤	٠,٥٦
فبراير	٢٥	١٠,٠	٠,٦٠
مارس	٢٠	١٧,٠	٠,٦١
أبريل	١٩	٢٢,٩	٠,٧٠
مايو	١٨	١٩,٠	٠,٦٤
يونية	٢٠	١,٥	٠,٧٦
يوليو	٢٢	٣٧,٠	٠,٧١
أغسطس	٢٦	١٣,٧	٠,٥٧
سبتمبر	٢٣	٣,٣	٠,٦٧
أكتوبر	٢٠	١٠,٦	٠,٧١
نوفمبر	١٦	٨,٣	٠,٧٥
ديسمبر	١٣	١١,٢	٠,٩٣
١٩٩٤			
يناير	١٨	٥,٣	٠,٦٩
فبراير	١١	٦,١	٠,٨٥
مارس	٧	٩,٢	٠,٨٦
أبريل	٨	١٦,٩	٠,٩٠
مايو	٧	١١,٣	٠,٨٨
يونية	٦	١٣,٠	٠,٧٤
يولية	٥	١٠,٢	٠,٧٣
أغسطس	٥	١٢,٠	٠,٧٣
سبتمبر	٧	٥,٧	٠,٧٩
أكتوبر	١٥		
نوفمبر	١٤		
ديسمبر	١٦		

(أ) ن - ٢ تساوى النقود المتداولة ، والودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل فى المصارف التجارية .
(ب) سرعة تداول ن - ٢ تعرف بأنها الناتج المحلى الإجمالى بسعر ذلك الشهر مقسوما على ن - ٢ .

المصادر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 116-18; Brigitte Granville, Weekly Monetary Report 60, June 8, 1994; *Russian Economic Trends: Monthly Update*, May 31, 1994; Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god* (Russian economic reforms: a lost year) (Moscow, December 1994), p. 75; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.* (Russia's socioeconomic situation, 1994) (Moscow, 1995), p.84.

جدول (٣ ـ ٢) الأجور ، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٣

	متوسط الأجر (بالروبلات شهريا)	التغيير (نسبة مئوية)	مؤشر الأجر الحقيقى (١٩٨٥ = ١٠٠)	الأجر بدولارات الولايات المتحدة شهريا
١٩٨٥	٢٠١		١٠٠	
١٩٨٦	٢٠٨	٣,٢	١٠١	
١٩٨٧	٢١٦	٤,٠	١٠٤	
١٩٨٨	٢٣٥	٨,٨	١١٣	
١٩٨٩	٢٥٩	٩,٩	١١٧	
١٩٩٠	٢٩٧	١٤,٨	١٢٨	
١٩٩١	٥١٦	٧٣,٩	١١٤	
١٩٩٢	٦٠١١	١٠٦٥	٧٧	
١٩٩٣	٥٨٢٣٤	٨٨٥	٨١	
١٩٩٢				
يناير	١٤٣٨	٥١,٤	٦٧	٦,٨
فبراير	٢٠٠٤	٣٩,٤	٦٧	١٠,٨
مارس	٢٧٢٦	٣٦,٠	٧٠	١٨,٢
أبريل	٣٠٢٤	١٠,٩	٦٤	١٩,٦
مايو	٣٦٧٢	٢١,٤	٧٠	٣٠,٥
يونية	٥٠٦٧	٣٨,٠	٨١	٤٠,٢
يولية	٥٤٥٢	٧,٦	٧٩	٣٨,١
أغسطس	٥٨٧٠	٧,٧	٧٨	٣٤,٩
سبتمبر	٧٣٧٩	٢٥,٧	٨٧	٣٣,٥
أكتوبر	٨٨٥٣	٢٠,٠	٨٥	٢٥,٠
نوفمبر	١٠٥٧٦	١٩,٥	٨١	٢٤,٨
ديسمبر	١٦٠٧١	٥٢,٠	٩٨	٣٨,٧
١٩٩٣				
يناير	١٥٦٩٠	٢,٤-	٧٦	٣٢,٤
فبراير	١٨٦٧٢	١٩,٠	٧٣	٣٢,٨
مارس	٢٣٥٥٩	٢٦,٢	٧٦	٣٥,٥
أبريل	٣٠٥٦٢	٢٩,٧	٨٣	٣٩,٩
مايو	٣٧٥٠٥	٢٢,٧	٨٦	٣٩,٧
يونية	٤٧٣٧١	٢٦,٣	٩١	٤٣,٩
يولية	٥٥٩٩٥	١٨,٢	٨٨	٥٤,٧
اغسطس	٦٥٤٠٠	١٦,٨	٨٢	٦٦,٣
سبتمبر	٨٠٩٠٠	٢٣,٧	٨٢	٧٥,٤
أكتوبر	٩٣٠٠٠	١٥,٠	٧٩	٧٨,٣
نوفمبر	١٠١٤٩٥	٩,١	٧٤	٨٥,٠
ديسمبر	١٤٠٦٥٠	٣٨,٦	٩١	١١٣,٩

المصدر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, pp. 33, 119. The last column has been calculated from CBR data by Alla Gantman, Microeconomic and Finance Unit at the Russian Ministry of Finance.

للاستعداد للقيام بأى إصلاح من هذا القبيل . وعلاوة على ذلك فإن المبادلات النقدية التى أمر بها رئيس الوزراء السوفييتى فالنتين بافلوف فى يناير ١٩٩١ كانت لاتزال حية فى أذهان الجميع . وكانت قد أفضت إلى ثلاثة أيام من الفوضى ولم يكن لها أية تأثيرات مفيدة . ولذلك لم يكن الإصلاح النقدى يحظى بالشعبية بشكل ميئوس منه . وليس من المحتمل أن تستعاد ثقة الجمهور فى العملة الروسية بسهولة بعد أن أجرى إصلاحان نقديان فى سنة واحدة .

كانت هناك وفرة من الأسباب التى تدعو إلى الاضطلاع بإصلاح اقتصادى جذرى وشامل فى روسيا . كانت الأزمة المالية والاقتصادية شديدة الوطأة ، وتتطلب القيام بعمل فورى . وكانت مقدرة الحكومة على وضع السياسات ضئيلة ، وتستلزم أن يركز صناع السياسات على أهم القضايا ، وأن يختاروا حلولا تكون بسيطة إلى الحد الذى يجعلها قابلة للتنفيذ . ولم تكن البيروقراطية عاصية للإصلاح فقط وإنما تعمل أيضا على تخريبه ؛ ولذلك فلم يكن من الممكن أن تنفذ إلا السياسات البسيطة والمتسقة فقط . وكانت المعلومات شحيحة وبالغة التشويه على حد سواء . وكان يتعين على صناع السياسات أن يتصرفوا على أساس المبادىء وليس الحقائق ، وهو ما جعل أى محاولة لتحسين الإصلاح مستحيلة . وأخيرا ، لم يكن ثمة وجود للتنسيق فى صنع السياسات الاقتصادية . كان كل من الحكومة ، ومصرف روسيا المركزى ، ومجلس السوفييت الأعلى ، يشق لنفسه طريقا مستقلا فى مدارات مختلفة ، رغم أن رئيس الجمهورية كان يتمتع بحقوق هائلة فى الحكم بواسطة المراسيم . كان كل ما فى هذا المحيط يشير إلى الحاجة إلى اتباع سياسة تثبيت شاقة ، وقاسية (بحكم الضرورة) .

بيد أن أهم سبب لاتباع نهج جذرى هو السلوك الاجتماعى لمدراء المنشآت المملوكة للدولة – وهو أحد الخصائص البارزة للجمهوريات السوفييتية السابقة . فعند بدء الإصلاح ، لم يكن يوجد تقريبا أية آلية لطرد المدراء الروس للمنشآت المملوكة للدولة . ولم يكونوا يشعرون بأى تهديد لمناصبهم ، وكانوا مفعمين بالزهو بسلطاتهم التى لا حدود لها تقريبا . كان المدراء يتمتعون بالحرية الخاصة باقتصاد السوق مقترنة بعدم المسئولية التى يتسم بها الاقتصاد الموجه . كانت القيود خفيفة على موازناتهم ؛ وكانوا على ثقة من أن الدولة ستدفع لهم فى نهاية المطاف كل ما يعتبرونه ضروريا . وكان بوسعهم أن يهملوا بترفع جميع طلبات الحكومة والسوق ، ناهيك عن المصارف وعن عمالهم . وكانوا يمتنعون عن دفع الأجور ، أو ثمن الأشياء المسلمة لهم عندما يكون فى ذلك ما يلائمهم . كما لم يكن يعنيهم أن يحصلوا المدفوعات من عملائهم . ورغم أن الإنتاج انخفض بصورة حادة ، فقد استمرت المنشآت المملوكة للدولة فى تسليم البضاعة بغض النظر عما إن كانت قد تلقت طلبات بشأنها ، معتقدة أن الدولة ستضطر إلى أن تسدد لها ثمنها فى نهاية الأمر . وكان من المهام الرئيسية للانتقال إلى اقتصاد السوق تعريف مدراء المنشآت بأخلاقيات نشاط الأعمال الأولية . ولذلك كان من الضرورى التصدى لهم بشدة والعمل على فصم روابطهم من خلال التثبيت الاقتصادى الكلى الصارم . كان المدراء فى حاجة إلى الحصول على علاج بالصدمات الاقتصادية الحقيقية . بيد أنه كان من المحتم أن يتواطئوا مع حلفائهم القدامى فى كافة صفوف معظم النخبة الروسية (بما فى ذلك الموجودون منهم فى الحكومة ومجلس السوفييت الأعلى ومصرف روسيا

المركزى) لتخفيف الضغوط المبذولة عليهم لكى يعملوا بدافع من النقود والطلب والسوق . وقد شكل مدراء المنشآت أشد المصالح المكتسبة بأسا فى فترة الانتقال .

ونظرا إلى توازن القوى فى روسيا عند بدء الإصلاح ، فلم يكن بوسع الإصلاحيين فى أغلب الظن أن يعطوا الصدمة الكافية إلا لفترة وجيزة . كانت المهمة التى كلفوا بها أن يعظموا الضربة الموجهة إلى مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، وأن يوجدوا منشآت سياسية واقتصادية قادرة على إدامة تلك الضغوط ، وأن يقنعوا الجميع بمصداقية السياسات الجديدة .

الإصلاح الجذرى : يناير ـ مايو ١٩٩٢

استُهل عام ١٩٩٢ بتغيير جامع . ومن السهل أن ننسى كم كان التغيير كبيرا بالفعل بعد أن تم التخفيف من حدة سياسة التثبيت فى وقت لاحق . وقد قاد يجور جايدار التغيير بذكاء وحزم ، وركز على تدبيرين رئيسيين : التحرير الواسع المدى للأسعار وموازنة الميزانية الموحدة للدولة .

وتحقق تحسن غير عادى فى ميزانية الدولة ـ وهو نموذج يحتذى . كانت مشتريات الأسلحة قد خفضت فى البداية بنسبة ٨٥ بالمائة ، فى حين بقيت الرواتب العسكرية مرتفعة . وتم إلغاء الكثير من الدعوم ، وقللت استثمارات الدولة لأدنى حد ، إلا أنه تم الإبقاء على المصروفات الاجتماعية . كما تم تقليل حجم الإدارة الحكومية السوفييتية القديمة بشكل جذرى عن طريق دمجها فى الحكومة الروسية .

وعلى جانب الإيرادات ، كان أبرز المستجدات هو إدخال العمل بضريبة قيمة مضافة موحدة لا تقل عن ٢٨ بالمائة . ولم تكن ضريبة قيمة مضافة خالصة ، وإنما كانت ضريبة جملة مبيعات إلى حد ما . وبالإضافة إلى ذلك ، استهل العمل بضريبة إنتاج جديدة . وكان جايدار تواقا إلى أن يجعل من المنشآت المملوكة للدولة ، والتى تعد من كبار المنتجين ، الدعامة الأساسية لإيرادات الميزانية . (لقد افترض بأنه سرعان ما سيبرز قطاع تجارى صغير الحجم ، وأن تحصيل الضرائب من هذه المنشآت سيكون بالغ الصعوبة) . وكانت الضرائب الثلاث الرئيسية هى ضرائب الأرباح (تبلغ فى الأساس ٣٢ بالمائة) ، وضرائب الأجور (لم تتغير قيمتها عن ٣٨ بالمائة من قيمة الأجر) ، وضريبة القيمة المضافة الجديدة . وكان من المفروض أن تقوم المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة بدفع جميع هذه الضرائب بالدرجة الأولى ؛ وأن يستمر العمل بنظام تحصيل الضرائب القديم . ومن الناحية الفعلية ، كانت المنشآت المملوكة للدولة تدفع الضرائب مقدما كل شهر عن طريق الخصوم التلقائية ، مما كان يعطى للدولة تأثير تانزى ـ أوليفيرا الإيجابى (أى أن تجنى الخزانة مكاسب من التضخم) . وظلت ضرائب الدخل الخاص منخفضة جدا ـ ١٢ بالمائة من الدخل الرسمى بالنسبة لمعظم الناس ، وبحد أقصى ٣٠ بالمائة للشديدى الثراء منهم ، والذين لم يكونوا يدفعون ضرائب الدخل على أية حال . وكان تحرير الواردات يعنى إلغاء جميع ضرائب الواردات ، فى حين أدخل العمل برسوم جمركية جديدة على صادرات السلع الاستراتيجية .

وأدخل مصرف روسيا المركزى العمل بنسب احتياطيات عادية تبلغ ٢٠ بالمائة من أرصدة

المصارف التجارية ، على أن يحتفظ بها فى المصرف المركزى بدون فوائد . وحاول رئيس المصرف المركزى جورجى ماتيوخين أن يرفع من سعر إعادة التمويل بالتدريج إلا أنه ووجه بمقاومة قوية . كان سعر إعادة التمويل يبلغ ٢٠ بالمائة سنويا فقط فى بداية عام ١٩٩٢ ؛ وقد رفع إلى ٥٠ بالمائة سنويا فى ابريل ، وإلى ٨٠ بالمائة سنويا فى يونية .(٦) ولذلك اضطُر المصرف المركزى إلى تخصيص الائتمانات لمواجهة الطلب الضخم عليها . وعمل ماتيوخين على مركزة النظام حتى يحكم السيطرة على المدفوعات داخل روسيا ، ومع الدول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة على حد سواء ، وهو ما كان يعنى أن تبطىء المدفوعات تدريجيا . ومع ذلك ، فقد كان المصرف يفتقر إلى القدرة على رصد جميع المدفوعات .(٧)

وقد عام سعر الصرف ولم يخضع لأى سياسة بعينها ، بسبب عدم تقديم أى تمويل دولى . كما لم تكن ثمة سياسة للدخول ؛ إذ أدرك جايدار أن من المستحيل السيطرة على الدخول بدون سعر صرف مثبت . ومن الناحية العملية ، اتبعت روسيا ما يسمى بسياسة التثبيت التقليدية التى تقوم على سياسة مالية ونقدية فقط . بيد أن هذه السياسة لم تُتبع بدوافع مذهبية أو نظرية وإنما بسبب الافتقار إلى التمويل الدولى .

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العميقة التى نشأت فى نهاية عام ١٩٩١ ، فقد انطلقت سياسة التثبيت بطريقة مرضية . فاختفت أوجه النقص الفادحة ، وانخفض التضخم شهرا بعد شهر . وبلغت القفزة الأولية فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك فى يناير ١٩٩٢ ، ٢٤٥ بالمائة . وتلى ذلك معدلات تضخم شهرية تبلغ ٣٨ بالمائة فى فبراير ، و٣٠ بالمائة فى مارس ، و٢٢ بالمائة فى ابريل ، و١٢ بالمائة فى مايو ، وأخيرا ٩ بالمائة فى أغسطس (انظر الجدول ٣ ـ ١) .(٨) ومع ذلك ، فلم يكن الانخفاض فى التضخم الشهرى كافيا . فحتى فى أغسطس ١٩٩٢ ، كانت النسبة السنوية للتضخم تبلغ ١٨١ بالمائة . وارتفعت القيمة الحقيقية للروبل بشكل كبير ، وكان سعر الصرف مستقرا نسبيا ، على الرغم من التضخم المرتفع . ومن ثم ارتفع المتوسط الشهرى للأجر ، محسوبا بدولارات الولايات المتحدة ، من ٧ دولارات فى يناير إلى ٤٠ دولارا فى يونية ١٩٩٢ . وعلى العكس من الكثير من التوقعات ، لم تنفجر أية قلاقل اجتماعية . وانخفضت الأجور الحقيقية بصورة حادة من الناحية الإحصائية إلى حوالى ثلثى مستواها السابق للأزمة فى منتصف الثمانينيات (انظر الجدول ٣ ـ ٢) . وكان ذلك يعكس بالدرجة الأولى أنه قد تم التخلص من الفوائض النقدية دون أن يتطرق بالإشارة إلى مستوى المعيشة الفعلى . وعلاوة على ذلك بدأت الأجور فى التقلص كحصة من الدخول الفعلية عندما تزايد اكتساب الناس للمال من أعمال جانبية . ونظرا لأن أوجه النقص اختفت ، فقد أصبح من الممكن العودة إلى استخدام النقود ، وقلت المقايضات فى الاقتصاد الروسى بسرعة . بيد أن التضخم كان قد التهم جميع المدخرات المصرفية ، وهو ما جعل كثيرا من الناس (وخاصة من كانوا فى سن متقدمة ومن ميسورى الحال) ينقلبون ضد حكومة الإصلاح .

وبداءة ، كانت الحكومة أنجح فى موازنتها للميزانية مما كان يتوقعه الجميع تقريبا . وانتعش تحصيل الضرائب إلى حد كبير . وحتى وفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولى (التى تميل إلى تقديم صورة أدق وإن تكن أكثر قتامة مما تقدمه المصادر المحلية) ، فإن الميزانية العامة للحكومة

كانت تمثل ، على أساس نقدى ، فائضا فى الموازنة يبلغ ٠,٩ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، بعد أن بلغ العجز حوالى ٣٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١ . غير أن صندوق النقد الدولى يقدم أيضا رقما أعلى بكثير (ـ ٨ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى) يستند إلى الالتزامات الحكومية ؛ بيد أن ذلك ليس له أهمية بوجه خاص نظرا إلى أن الالتزامات الحكومية لاتعتبر ملزمة فى الممارسة الروسية . وهكذا فإن الفارق لا يعكس متأخرات حكومية ، وإنما تخفيضات أجرتها الحكومة وفقا لحالات محددة .(٩)

وتعرض مصرف روسيا المركزى لضغوط غير عادية . فعندما تم التخلص من الفائض النقدى ، انخفض المعروض النقدى الحقيقى (ن ٢) من ٧٧ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٥ بالمائة منه فيما بين ديسمبر ١٩٩١ ويناير ١٩٩٢ .(١٠) ووجدت المنشآت أن قيمة موازينها النقدية الحقيقية قد انخفضت بصورة حادة بسبب قفزات الأسعار والتضخم المستمر . ولم تكن هذه المنشآت مستعدة لهذا التقلص فى رؤوس أموالها العاملة . وبدلا من القيام بتصحيحات والاقتصاد فى استخدام رؤوس الأموال تلك ، أخذ مدراء المنشآت المملوكة للدولة يطالبون بشدة بالحصول على ائتمانات إضافية . ولما فشلوا فى ابتزاز الأموال من وزارة المالية ، تحولوا بطلباتهم إلى مصرف روسيا المركزى . لقد أصبحت النقود والوقت ثمينين فجأة ، رغم أن الجزاءات على المدفوعات المؤجلة ظلت طفيفة ، مما جعل تأجيل المدفوعات أمرا مربحا . لم يكن ثمة تهديد فعلي ـ لا بفقد الوظائف أو بالإفلاس ـ يستخدم فى فرض الانضباط على المدراء . ومع توقف المنشآت المملوكة للدولة عن السداد لبعضها البعض ، تكاثرت المتأخرات المستحقة . وكان الافتقار إلى التصحيح لمواجهة التضخم يعنى ضمنا أن سرعة تداول النقود لم تتزايد بنحو ما كانت لتفعله فى اقتصاد السوق الطبيعى . وبحلول مايو ١٩٩٢ ، بدأت المنشآت تطالب بعضها بدفعات مقدمة . وكان ذلك علامة إيجابية لأنه أظهر أنها بدأت تهتم بتحصيل المدفوعات . ولما كان النظام القانونى ضعيفا جدا ، فإن آلية التحصيل الفعالة الوحيدة تمثلت فى المطالبة بالسداد قبل التسليم .

وقد قوبلت جهود الإصلاح بعاصفة متصاعدة من الاحتجاج من جميع فروع المؤسسة القديمة . وكان مثار انشغالها الرئيسى أن الإنتاج الصناعى آخذ فى الانهيار . بيد أن الانخفاض فى الإنتاج الصناعى كان قد خفت حدته فى حقيقة الأمر . ففى عام ١٩٩١ ككل ، هبط الإنتاج الصناعى بنسبة ١٤,٧ بالمائة ، وكان الانخفاض قد تسارع خلال السنة ، وذلك بالمقارنة مع تدهور بلغت نسبته ١٣,٥ بالمائة فقط فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ .(١١) ويعتبر ذلك أمرا طفيفا بالنسبة لعملية البدء فى تغيير منهجى . كما لم تحدث أية بطالة . وبالمعايير الطبيعية ، كان الاقتصاد السوفييتى حقيقة ، اقتصادا تضخميا . كان من الأولى أن يكون من بين الشواغل التى لها ما يبررها أن التضييق النقدى كان فضفاضا جدا ، بحيث لم يكن يحض إلا على أقل القليل من التصحيح الهيكلى .

كانت المشكلة الرئيسية أن المعروض النقدى (ن ٢) قد اتسع بما يصل إلى ١١ بالمائة شهريا فى المتوسط فى الفترة من يناير إلى مايو ١٩٩٢ (انظر الجدول ٣ ـ ١) . ولذلك لم ينخفض التضخم الشهرى دون هذا المستوى إلا بالكاد . ويبين الترابط الوثيق بين الزيادة فى ن ٢ ومعدل

التضخم (مع وجود فارق زمنى يتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر) أن التضخم فى روسيا يعتبر ظاهرة نقدية . فقد عملت نظرية كمية النقود بشكل طبيعى فى روسيا حالما تم التخلص من الفائض النقدى . كان مأزق روسيا الحقيقى هو أنها لم تعرف أى علاج بالصدمات الاقتصادية الحقيقية ، وذلك لأن جيورجى ماتيوخين رئيس مصرف روسيا المركزى حاول اتباع سياسة نقدية معتدلة الصرامة . واكتسب ، نتيجة لذلك ، عداء الجميع - الذين كانوا يطالبون بائتمانات ، والذين كانوا يريدون الإصلاح على حد سواء - وفشل فى السيطرة على التضخم . وقد هاجمته جميع جماعات الضغط لاتخاذه سياسة نقدية بالغة الصرامة ، فى حين انتقدته حكومة الإصلاح لترويجه لسياسة نقدية فضفاضة جدا .

وتراكم عدد من المشاكل المتوقعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ نتيجة لسياسة التثبيت التى لم تكن تحظى بثقة كافية . وتصاعدت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . وعانت روسيا من نقص حاد فى النقد . وتسربت الائتمانات إلى الدول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة التى سددت مستحقاتها لروسيا من الائتمانات التى حصلت عليها منها . وأخيرا ، فإن فشل الحكومة فى تحرير أسعار الطاقة قوض الميزانية بالتدريج .

ونشأ مأزق أعجب من ذلك عندما أغرقت روسيا بفيضان من الائتمانات السلعية الدولية خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ - ائتمانات كانت مخصصة للواردات الغذائية بالدرجة الأولى . كانت هذه الواردات الممركزة من الحبوب مدعومة بنسبة ٩٩ بالمائة ؛ وكان سعر الصرف المستخدم يبلغ واحدا بالمائة فقط من سعر الصرف السوقى ، إلا أنه كان ممولا من الائتمانات السلعية . ونتيجة لذلك ، فقد قدر صندوق النقد الدولى « العجز المالى المتسع » لروسيا بأنه كان يبلغ ، على أساس نقدى ، ٢٥,٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، على الرغم من أن الميزانية المحلية كانت تظهر فائضا .(١٢) ومن المثير للسخرية أن الائتمانات الأجنبية المخصصة كمعونة إنسانية جردت روسيا من أهليتها للحصول على دعم من صندوق النقد الدولى من أجل التثبيت الاقتصادى الكلى .

وقد بدأت أبعاد محاولة التثبيت تتضح للعيان فى أوائل أبريل ١٩٩٢ . وحاولت الحكومة أن تحمى ظهرها استباقا للهجوم المنتظر المعادى للإصلاح فى مؤتمر نواب الشعب الذى عقد فى وقت لاحق من ذلك الشهر . فضحى يلتسين ، أولا ، بجينادى بوربوليس كنائب أول لرئيس الوزراء ، وحل محله جايدار . وعلى الرغم من أن هذا بدا وكأنه يدعم من وضع الإصلاحيين الاقتصاديين ، فقد أحدث تأثيرا عكسيا تماما لأنه أبعد جايدار عن التركيز على الاستراتيجية الاقتصادية . والأسوأ من ذلك أن جايدار عين فى موقعه كوزير للمالية أحد التكنوقراط السوفييت القدامى ، فاسيلى بارتشوك ، والذى أظهر أقل قدر من المقاومة . وبالتالى فقد أرجىء تحرير أسعار الطاقة إلى أجل غير مسمى . وتوصلت الحكومة إلى عدد من الحلول الوسط مع أساطين الزراعة والصناعة الشيوعية ، عارضة عليهم كميات هائلة من الائتمانات المدعومة (التى شاعت تسميتها بائتمانات جايدار) . وتهاوت هذه المحاولة الأولية الطموحة للتثبيت الاقتصادى الكلى بشكل لا ريب فيه بحلول يونية ١٩٩٢ ، وذلك بفعل إطلاق العنان لفيض من الائتمانات الرخيصة من المصرف

المركزى . وجاءت المقاومة الرئيسية للإصلاح من مدراء المنشآت المملوكة للدولة ومجلس السوفييت الأعلى ، إلا أن كلا من الرئيس يلتسين والمصرف المركزى أظهرا عزيمة ضعيفة . ولم يكن بوسع جايدار أن يعرقل هذه القوى إلا بالكاد ، غير أنه يمكن انتقاده لموافقته على البقاء كرئيس للوزراء بالنيابة بعد التخلى عن سياساته للتثبيت .

التراجع : يونية - ديسمبر ١٩٩٢

كانت حكومة الإصلاح قد أصبحت ائتلافا حكوميا بعد إدخال ثلاثة من رجال الصناعة كنواب لرئيس الوزراء . وفى يونية ١٩٩٢ ، تبخرت سياسة الحكومة للتثبيت الاقتصادى الكلى . وكان التعليل المنطقى الوحيد لبقاء الحكومة فى الحكم أن الخصخصة تمضى قدما . وفى الأشهر التالية ، كانت جميع الأنباء سيئة . إذ ارتفعت الأجور بصورة حادة فى يونية ، على الرغم من أن ذلك بدا كإعادة تصحيح طبيعى بعد الانخفاض المفرط فى الأجور الحقيقية . وكان الأكثر ضررا من ذلك تعيين فيكتور جراشتشنكو رئيسا للمصرف المركزى فى ١٧ يولية . وبعد ذلك بوقت قصير ، تقرر تصفية المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، وتغطية المتبقى منها بالائتمانات الحكومية .

وفى يونية ، بدأت الائتمانات تتدفق فى جميع الاتجاهات : إلى الزراعة والصناعة ؛ وإلى الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى ؛ وإلى الميزانية ؛ بسبب الدعوم المتزايدة . ووصل العجز فى الميزانية المحلية فى الربع الثالث من عام ١٩٩٢ إلى ذروة تبلغ ، على أساس نقدى ، ١٤,٦ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى .(١٣) وزاد المعروض النقدى (ن ٢) بما لا يقل عن ٢٨ بالمائة شهريا خلال الأشهر الخمسة من يونية إلى أكتوبر ١٩٩٢ (انظر الجدول ٣ - ١) . ومع هذا التوسع النقدى ، كان من المحتم أن تزيد سرعة تداول النقود ، الأمر الذى كان من شأنه أن يزيد من التضخم بأكثر من التوسع فى عرض النقود ، وكان من السهل أن يلى ذلك حدوث تضخم مفرط (أو تضخم بأكثر من ٥٠ بالمائة شهريا) . وكان تزعزع الاستقرار متفشيا . ومن الغريب أن صندوق النقد الدولى رأى فى أوائل يولية ١٩٩٢ ، وبعد أن توقفت جهود روسيا للتثبيت ، أن الوقت قد حان لإبرام اتفاق احتياطى متكامل . وقرر مجلس الصندوق أن يعطى روسيا أول شريحة من مبلغ المليار دولار فى أغسطس ١٩٩٢ .

كانت روسيا قد ورثت عن الاتحاد السوفييتى القليل من الصناديق المالية الخارجة عن الميزانية ، إلا أنه حدث فى عام ١٩٩٢ أن تكاثرت بسرعة صناديق جديدة خارجة عن الميزانية . وقد استخدمت هذه الصناديق فى ضمان تمويل المشاريع ذات الأولوية القصوى . وكان من بين الصناديق الرئيسية صناديق المعاشات ، والتأمينات الاجتماعية ، والعمالة ، والتى كانت تمول من ضرائب الأجور ، والتى كانت أكثر ما يعتمد عليه . وكان مجلس السوفييت الأعلى يسيطر على صندوقى المعاشات والضمان الاجتماعى ، وكانت نقابات العمال تدير صندوق التأمينات الاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الوزارات الفرعية القديمة عديدا من الصناديق الاستثمارية الخارجة عن الميزانية . وكان الغرض الأساسى من هذه الصناديق حرمان وزارة المالية من السلطة والمرونة الماليتين ، وكان أعداء الإصلاح الجذرى هم الذين حضوا على إنشائها . وفى عام ١٩٩٢ ، وصل

إجمالى الإيرادات فى الصناديق إلى ١٨ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وحققت فائضا يبلغ عدة نقاط مئوية من الناتج المحلى الإجمالى . وكان من الصعب الحصول على معلومات عن الصناديق الخارجة عن الميزانية ، ويرجع ذلك فيما يفترض إلى أن جزءا جما من إيراداتها كان ينفق بصورة غير مشروعة . ولم تكن هذه الصناديق تدرج فى الميزانية الموحدة للدولة ، ولايزال الأمر كذلك ، ولو أنها كانت قد أدرجت فى الماليات الحكومية لكان العجز العام قد انخفض بعدة نقاط مئوية قليلة من الناتج المحلى الإجمالى . ومن ثم فإن إجمالى الضرائب المحصلة فى عام ١٩٩٢ وصل إلى ٥١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما يجعل الانشغال الدائم بانهيار الإيرادات الضريبية يبدو أمرا مبالغا فيه إلى حد ما .(١٤)

كان للسياسات النقدية الفضفاضة انجديدة شعبيتها لدى النخبة القديمة . بيد أنه على العكس مما حاج به رجال الصناعة والمحافظون الروس ، لم ينتعش الإنتاج عندما قدمت له ائتمانات وفيرة . ففى الربع الثالث من عام ١٩٩٢ ، أغرق الاقتصاد بالائتمانات ، إلا أن الإنتاج الصناعى انخفض بنسبة ٢٤,٢ بالمائة بالمقارنة مع مستواه المنخفض فعلا فى الربع الثالث من عام ١٩٩١ - أى بما يقرب من مثلى ما حدث فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ .(١٥) لقد اختبرت الحجة القائلة بأن الاقتصاد يحتاج إلى تحفيز نقدى ، ولم تثبت وجاهتها .

ويبدو أن هروب رؤوس الأموال قد اكتسب زخما لأنه لم يكن يوجد فى روسيا سوى القليل من الفرص الاستثمارية . ويفيد أحد التقديرات المعيارية أن هروب رؤوس الأموال بلغ حوالى مليار دولار شهريا فى عام ١٩٩٢ . وانخفض سعر الصرف بحدة من ١٣٥ روبلا للدولار فى ٣٠ يونية إلى ٣٠٩ روبلات للدولار فى أول أكتوبر ١٩٩٢ . واكتسبت الدولرة زخما إذ ارتفعت الودائع الدولارية فى المصارف الروسية من ٤٣ بالمائة من ن ٢ فى نهاية أبريل إلى ١١٩ بالمائة من ن ٢ فى نهاية نوفمبر ١٩٩٢ .(١٦) ومن أكثر الإحصاءات إذهالا أن إجمالى التراكم وصل إلى ما يقرب من ٣٤,٦ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ . وأنفق خمسة عشر ونصف بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى على زيادة المخزونات . ومن المفترض أن يعكس ذلك زيادة فى اختزان المنشآت للسلع (بسبب القيود الخفيفة على الموازنة والتضخم المرتفع) علاوة على هروب رؤوس الأموال . وفى نفس الحين ، انخفض الاستثمار من نسبة كانت لا تزال تعتبر مرتفعة وتبلغ ٢٤,٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١ إلى ١٩,٢ بالمائة منه فى عام ١٩٩٢ ، وهو يعتبر فيما يفترض أمرا مبالغا فيه .

ومع ذلك ، فبعد أن زادت فضفضة السياسة النقدية ، تحسنت حصيلة الضرائب بسبب وجود وفرة من الأموال لدى المنشآت . ولم تكن ثمة ضغوط جلية للأجور ، وساد السلم الاجتماعى . وتجلى ضعف الحركة العمالية فى الافتقار المستمر إلى مؤشر قياسى للأجور على الرغم من استمرار التضخم المرتفع . وانخفض متوسط الأجور محسوبا بدولارات الولايات المتحدة من ٤٠ دولارا فى يونية ١٩٩٢ إلى ٢٥ دولارا فى نوفمبر من نفس العام مع تضاؤل الثقة فى الروبل (انظر الجدول ٣ ـ ٢) .

ووصل التضخم الشهرى إلى ٢٥ بالمائة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢ نتيجة للتوسع فى الائتمانات فى الفترة من يونية إلى أكتوبر . ولما كان من المحتم أن ترتفع سرعة دوران النقود ، فإن التضخم سيزيد بأكثر من ذلك . ومع تسارع خطى روسيا صوب التضخم المفرط ، حدث فى نهاية الأمر تحسن له شأنه . ففى ٧ أكتوبر ١٩٩٢ ، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بتشكيل « لجنة حكومية للسياسة الائتمانية » . وكانت اللجنة برئاسة جايدار ، ويهيمن عليها الإصلاحيون . ولم يكن يوجد قبل ذلك تنسيق حكومى أو سيطرة على الائتمانات ، رغم أن هذه الائتمانات كثيرا ما كانت تتضمن دعوما حكومية . وقد أدى منح هذه اللجنة السلطات الصحيحة إلى إنقاذ روسيا من التضخم المفرط .

الركود : يناير - سبتمبر ١٩٩٣

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، أقال مؤتمر نواب الشعب جايدار من منصبه كرئيس للوزراء بالنيابة . وبعدها بيومين ، رقى نائب رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين إلى رئاسة الوزراء باعتباره مرشح الحل الوسط ، وبتأييد قوى من جماعة الضغط الصناعية . وقد أثار ذلك مخاوف كبيرة بأن الإصلاح وصل إلى نهايته . وخلال أسبوع رأس السنة الميلادية لعام ١٩٩٣ ، وهو وقت ازدهار الطلب الاستهلاكى قبل العطلة الرئيسية للعام ، ارتفع التضخم الأسبوعى إلى ١٠ بالمائة . وكان ذلك يناظر معدلا شهريا يبلغ ٥٠ بالمائة ، وهى عتبة التضخم المفرط باعتراف الجميع .

وفى مواجهة هذه الحالة المحفوفة بالمخاطر ، أفلح الاقتصاديان الإصلاحيان الرئيسيان الباقيان فى الحكومة ، أناتولى تشوبايس والكساندر شوخين ، فى إقناع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، بضرورة تعيين الاقتصادى الليبرالى الشاب بوريس فيدوروف وزيرا للمالية ونائبا لرئيس الوزراء . وكان فيدوروف ، الذى كان يعمل أستاذا جامعيا للاقتصاد ، قد تولى منصب وزير المالية الروسية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ولكنه استقال احتجاجا على السياسات المالية المتزلفة لعامة الشعب . وبعد ذلك انضم إلى البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ، وكان مرشح الإصلاحيين لرئاسة مصرف روسيا المركزى . وفى خريف عام ١٩٩٢ ، أصبح فيدوروف المدير التنفيذى الروسى للبنك الدولى . وعلى عكس جميع الاحتمالات ، بما فى ذلك المقاومة القوية من البرلمان ومعظم الحكومة ، اتخذ فيدوروف موقفا قويا بشأن التثبيت الاقتصادى الكلى . وأفلح فى توجيه روسيا بعيدا عن حافة التضخم المفرط وفى تهيئة الطريق للتثبيت . ووضع فيدوروف استراتيجية اقتصادية كلية كاملة تضم العديد من التدابير والفتوحات المدبرة بهمة بالغة كلما أمكن .[١٧]

وفى أوائل عام ١٩٩٣ ، كانت المهمة الاقتصادية الكلية الرئيسية تتمثل فى السيطرة على الائتمانات . وعمل فيدوروف على تنشيط وتعزيز لجنة السياسات الإئتمانية التى كان جايدار قد حض على إنشائها . وكان على اللجنة أن تقر أطر تخصيص الائتمانات لتمكن فيدوروف بذلك من أن يتحكم فى سياسة المصرف المركزى الائتمانية الفضفاضة . وفى أعقاب استفتاء ٢٥ أبريل ١٩٩٣ الذى أقر سياسات الإصلاح الاقتصادى ، قام فيدوروف بوضع إعلان مشترك باسم « إعلان بشأن السياسة الاقتصادية لحكومة روسيا ومصرفها المركزى » ، وقعه كل من رئيس الوزراء

تشيرنوميردين ورئيس مصرف روسيا المركزى جراشتشنكو فى مايو ١٩٩٣ . وكان هذا الإعلان بمثابة اتفاق موجز ، وإن يكن جوهريا ، أنشأ سقوفا ائتمانية ربع سنوية .(١٨) كما دفع فيدوروف المصرف المركزى إلى رفع سعر فائدته . وألزم المصرف نفسه بأن يرفع سعر إعادة التمويل بحيث لا يقل عن سعر الإقراض فيما بين المصارف بأكثر من ٧ نقاط مئوية . واحترم المصرف المركزى التزامه ، وبدأ فى رفع سعره لإعادة التمويل ، غير أن سعر الفائدة السوقية فيما بين المصارف كان لايزال سلبيا إلى حد كبير ، بسبب وجود كميات كبيرة جدا من النقود فى السوق (انظر الجدول ٣ ـ ٣) . وكانت هذه الشروط جزءا من اتفاق مع صندوق النقد الدولى بشأن تسهيل التحول المنهجى . وصرفت لروسيا شريحة أولى تبلغ ١,٥ مليار دولار من ائتمانات تسهيل التحول المنهجى التابع لصندوق النقد الدولى والتى كانت تبلغ ٣ مليارات من الدولارات .

وكان من بين المشاغل الرئيسية الأخرى تلك الائتمانات الرخيصة المستفيضة المقدمة إلى الدول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة ، والتى كان مصرف روسيا المركزى يتصدر عملية تقديمها . وأفلح فيدوروف فى تعويق تدفق الائتمانات التقنية غير المنظمة والتى كانت تقدم بالمجان أساسا . وقد قام بذلك بواسطة قرار صدر عن مجلس السوفييت الأعلى فى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ على غير رغبة المصرف المركزى . وعندئذ لجأ المصرف المركزى إلى تقديم النقد ؛ غير أن هذا التدفق توقف بعد الإصلاح النقدى الذى قام به المصرف فى يولية من هذا العام . وفى نهاية المطاف ، نجح فيدوروف فى تنظيم العلاقات المالية مع الدول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة ، وبعد أغسطس ١٩٩٣ ، لم تُصدر سوى ائتمانات حكومية محدودة ومنظمة على الوجه الصحيح .

وتركز الانشغال الاقتصادى الكلى الثالث لدى فيدوروف على دعوم الواردات الضخمة (التى ناقشناها فى الفصل السابق) . وكان التعامل مع هذه الدعوم مهمة سهلة نسبيا . وأفلح فيدوروف فى تخفيض هذه الدعوم بما يقرب من نصف حجمها فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، وكان من المقرر إلغاؤها فى عام ١٩٩٤ . وقد خُفض تدعيمها إلى النصف فى نفس الوقت . ولذلك انخفض إجمالى دعم الواردات من ١٧,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٩٢ إلى حوالى ٤ بالمائة منه فى ١٩٩٣ ، ونجح فيدوروف فى وضع حد للائتمانات السلعية الأجنبية المثيرة للقلقلة .(١٩)

وارتكزت مجموعة مهمة أخرى من التدابير الاقتصادية الكلية التى اضطلع بها فيدوروف على رفع أسعار الطاقة أو تحريرها . وعلى نحو ما استعرضناه فى الفصل السابق ، فقد تم تحرير أسعار البترول والفحم . ورفعت أسعار الغاز الطبيعى والكهرباء بشكل بارز فى صيف عام ١٩٩٣ ، ورفعت الضرائب المفروضة على الطاقة من خلال ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج .

وفى نفس الحين ، قاتل فيدوروف من أجل إحكام السيطرة على عجز الميزانية . وانخفضت الإيرادات الضريبية بشكل جم فيما بين عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ـ وذلك بنسبة ٨ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وكان ثلاثة أرباع ذلك راجعا إلى انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة .

جدول (٣ ـ ٣) أسعار الفائدة والتضخم ، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤

نسبة مئوية لكل شهر

	سعر إعادة التمويل الخاص بمصرف روسيا المركزى	سعر الإقراض فيما بين المصارف	سعر الإقراض الحقيقى فيما بين المصارف	الزيادة فى الرقم القياسى لسعر المستهلك
١٩٩٢				
يناير	١,٦	٢,٦	٢٤٢-	٢٤٥
فبراير	١,٦	٣,٠	٣٥-	٣٨
مارس	١,٦	٣,٣	٢٧-	٣٠
أبريل	٤,٢	٤,٠	١٨-	٢٢
مايو	٤,٢	٥,٨	٦-	١٢
يونية	٦,٧	٦,٨	١٢-	١٩
يولية	٦,٧	٧,٧	٣-	١١
أغسطس	٦,٧	٨,٣	١-	٩
سبتمبر	٦,٧	٨,٣	٤-	١٢
أكتوبر	٦,٧	٨,٦	١٤-	٢٣
نوفمبر	٦,٧	٨,٩	١٧-	٢٦
ديسمبر	٦,٧	٩,٦	١٥-	٢٥
١٩٩٣				
يناير	٦,٧	٩,٩	١٦-	٢٦
فبراير	٦,٧	١٠,٨	١٤-	٢٥
مارس	٦,٧	١١,٠	٩-	٢٠
أبريل	٨,٣	١١,٣	٨-	١٩
مايو	٨,٣	١١,٧	٦-	١٨
يونية	١١,٧	١٢,١	٨-	٢٠
يولية	١٤,٢	١٤,٥	٧-	٢٢
أغسطس	١٤,٢	١٥,٤	١١-	٢٦
سبتمبر	١٤,٢	١٥,٨	٧-	٢٣
أكتوبر	١٧,٥	١٧,١	٣-	٢٠
نوفمبر	١٧,٥	١٧,٩	٢	١٦
ديسمبر	١٧,٥	١٧,٩	٥	١٣
١٩٩٤				
يناير	١٧,٥	١٧,٥	صفر	٢١
فبراير	١٧,٥	١٧,٨	٧	١١
مارس	١٧,٥	١٧,٦	١٠	٧
أبريل	١٧,٥	١٧,٠	١٠	٨
مايو	١٦,٩	١٥,٠	٨	٧
يونية	١٤,٨	١٢,٣	٦	٦
يولية	١٢,٩	١١,٧	٦	٥
أغسطس	١١,٩	١٠,٤	٦	٥
سبتمبر	١٠,٨	١٠,٠	٢	٨

المصادر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, pp. 24, 117-18; Brigitte Granville, *Monetary Report 65, November 1, 1994, Moscow, pp. 19-20.*

(انظر الجدول ٣ ـ ٤) . وكان أحد التفسيرات المقدمة لذلك أن ضريبة القيمة المضافة خفضت من ٢٨ بالمائة فى عام ١٩٩٢ إلى ٢٠ بالمائة فى عام ١٩٩٣ ؛ وثمة تفسير آخر بأنه تم منح إعفاءات ضريبية لا مبرر لها كنوع من الامتيازات للصناعات القوية . وعقد اتساع القطاع الخاص من تحصيل الضرائب . وحاول فيدوروف أن يدرج جميع أوجه العجز شبه المالية (مثل الائتمانات المدعومة ودعوم الواردات) فى الميزانية بحيث يعكس العجز فى الميزانية الحالة المالية الحقيقية . ونتيجة لهذه الشفافية المتزايدة ، بدا العجز فى الميزانية العمومية أكبر من ذى قبل ، وهو ما أثار الانشغال .

وأخيرا ، طرحت سندات حكومية عادية قصيرة الأجل فى ١٨ مارس ١٩٩٣ ، وكان يضاف إليها إصدار جديد فى كل شهر . وفى البداية ، كان يُصدر سندات مدتها ثلاثة أشهر فقط ، غير أن عام ١٩٩٤ شهد طرح سندات حكومية مدتها ستة أشهر . وبادىء ذى بدء ، كان المبلغ الإجمالى للسندات صغيرا ، إلا أن حجمها تزايد بالتدريج مع ارتفاع طلب السوق عليها . وعملت وزارة المالية على مواءمة العرض مع مقدار ما كانت تظن أن السوق سيستوعبه وليس مع ما تقتضيه الحاجات المالية الفعلية .(٢٠) لقد تم إرساء الأساس لقيام سوق حكومية عادية للسندات .

وكان الموقف الذى اتخذه مصرف روسيا المركزى تحت رئاسة فيكتور جراشتشنكو بالنسبة لمعظم التدابير هو أنه كان ينشط فى الدعوة إلى سياسات تفضى إلى القلقلة الاقتصادية الكلية . وزعم جراشتشنكو ، على خلاف جميع الشواهد ، بأن منح ائتمانات مدعومة كبيرة للصناعات القديمة المملوكة للدولة وللزراعة وللدول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة من شأنه أن يحفز الإنتاج . ودعا فيدوروف علنا ومرارا إلى إقالة جراشتشنكو ، بيد أنه ظل فى منصبه لأنه كان يتمتع بتأييد قوى من رئيس الوزراء تشيرنوميردين .

ورغم أنه لم يحدث تثبيت حقيقى فى عام ١٩٩٣ ، فقد برزت تغييرات إيجابية . وكان من بين التطورات المشهودة بشكل كبير الارتفاع المفاجىء وغير المتوقع ، ليس فقط فى سعر الصرف الحقيقى ، وإنما فى سعر الصرف الاسمى فيما بين منتصف يونية وأغسطس . وفى الحقيقة فإن سعر الصرف الحقيقى زاد بأكثر من الضعف خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٣ . وفى يونية ، جلب فيدوروف لنفسه الشهرة بمراهنته لأى شخص يريد المراهنة على أن سعر الصرف الاسمى لن ينخفض بأكثر من ١٠ بالمائة بحلول أول سبتمبر .(٢١) وفى الحقيقة ، ارتفع سعر الصرف ، غير أنه لم يكن يُصدق فيدوروف حينئذ سوى القليل من الناس ، وعزز بيانه فى حد ذاته من الثقة فى الروبل . وربما كانت أسعار الفائدة المتزايدة هى السبب الرئيسى فى توطد سعر الصرف ، غير أن روسيا كانت تحقق أيضا فائضا تجاريا كبيرا .

وانخفض التضخم بشكل طفيف خلال عام ١٩٩٣ ، إلا أن متوسطه الشهرى خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ١٩٩٣ ظل فى حدود نسبة مخيبة للآمال تبلغ ٢٢ بالمائة . ورغم أن التوسع فى عرض النقود اقتصر على نسبة ٢٦٧ بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣ ، فإن الرقم القياسى لسعر المستهلك ارتفع بما يقرب من الضعف ـ ٥٠٠ بالمائة . وكانت سرعة تداول

جدول (٣ - ٤) الميزانية الموحدة للدولة ، ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (النواتج)

نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى

	١٩٩٢	١٩٩٣
الإيرادات		
مجموع الإيرادات	٣٣,٦	٢٥,٨
ضريبة القيمة المضافة	١٢,٩	٦,٩
ضريبة الإنتاج	١,٢	١,٣
ضريبة الأرباح	١٠,١	١٠,٣
ضريبة دخل الأسرة المعيشية	٢,٨	٢,٧
النشاط الاقتصادى الأجنبى	٣,٠	١,٤
الضريبة المفروضة على الموارد الطبيعية	١,٤	٠,٧
المصروفات		
مجموع المصروفات	٣٩,٠	٣٥,٣
الاقتصاد الوطنى	١٢,٥	٩,٩
التعليم والصحة والثقافة	١٠,١	٨,٨
الدفاع	٥,٨	٤,٤
النشاط الاقتصادى الأجنبى	٢,٠	١,٧
القانون والنظام	-	١,٦

المصادر : International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* (Washington, D.C., 1993), p. 96; Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 13.

النقود آخذة فى التزايد ، حيث بدأت المنشآت الكبيرة فى التصحيح لمواجهة التضخم بعد طول انتظار ، مما قلل من الأرصدة النقدية الحقيقية التى تحتفظ بها . فوصلت سرعة تداول العرض الشهرى للنقود (أى الناتج المحلى الإجمالى الشهرى بالأسعار الجارية مقسوما على قيمة عرض النقود) إلى الضعف تقريبا فيما بين ديسمبر ١٩٩٢ ويونية ١٩٩٣ (انظر الجدول ٣ - ١) . ويُرجع أحد التفسيرات الأخرى ذلك إلى تحرير الأسعار الذى حدث فى صيف ١٩٩٣ . وظلت الدولرة مرتفعة حتى يونية ، وإن كانت قد تضاءلت بشكل بارز بالمقارنة مع عرض النقود الروسية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٣ . وتصاعدت أسعار الفائدة الحقيقية فى روسيا بدرجة كبيرة ، كما ارتفع سعر الصرف الحقيقى . ولم تكن ضغوط الأجور بالمشكلة الجسيمة ، وكان متوسط الأجور الحقيقية يزيد بشكل طفيف عن ٨٠ بالمائة من مستواه فى منتصف الثمانينيات (انظر الجدول ٣ - ٢) .

لم تزد الفترة التى مكثها بوريس فيدوروف فى منصبه على السنة إلا بالكاد . وكان سجله شاهدا لافتا للنظر على مقدار ما يستطيع أن ينجزه ، فى مثل هذه الأحوال المتقلبة ، فرد ذو همة

يشغل منصبا رئيسيا ، على الرغم من افتقاره إلى قاعدة سياسية أصيلة . ومع ذلك ظلت بعض تدابير الاقتصاد الكلى بعيدة عن المنال . فقد ثبت أن من المستحيل إلغاء الائتمانات المدعومة أو حتى التقليل من درجة تدعيمها . وقاومت الزراعة أى محاولة لتفكيك الضوابط التنظيمية أو تخفيض الدعم المقدم لها . وفى أواخر يولية ١٩٩٣ ، فجر جراشتشنكو المفاجأة غير السارة المتمثلة فى إصلاح نقدى ضار وهدام . وقلل هذا الأمر من الثقة فى الروبل الروسى ، وزاد من سرعة تداول النقود ومن تسارع التضخم . وفى نفس الحين ، تهاوت السقوف الائتمانية للربع الثالث من السنة تحت ضغوط جماعات الضغط الزراعية والشمالية . واعتمد مجلس السوفييت الأعلى ميزانية لعام ١٩٩٣ تتضمن عجزا يصل إلى ٢٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . ورفض فيدوروف أن يتقيد بهذه الميزانية . وتأزم الموقف السياسى بشأن السياسة الاقتصادية . وبدا أن من المحتم أن يحدث انفجار سياسى .

موجة الإصلاح الثانية : سبتمبر ـ ديسمبر ١٩٩٣

وفى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، اتخذ الرئيس يلتسين قرارا طال انتظاره كثيرا بحل مجلس السوفييت الأعلى ، ومؤتمر نواب الشعب القديمين السابقين لعهد الديمقراطية ، والدعوة إلى انتخابات جديدة ، واستفتاء حول دستور جديد . ولقد انقلبت الموائد على حين غرة . فقبلها بقليل ، كان جايدار قد عاد إلى الحكومة كنائب لرئيس الوزراء ووزير للاقتصاد . كان تعيينه أمرا بالغ الأهمية لجعل التوازن يميل داخل الحكومة إلى جانب الإصلاح . ولأول مرة منذ أوائل عام ١٩٩٢ ، أصبح من الممكن القيام بهجوم إصلاحى كبير .

وركز فيدوروف على تدبيرين اقتصاديين كُليين مهمين . أولا ، سارع فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ إلى إلغاء جميع الائتمانات المدعومة بواسطة مرسوم حكومى .(٢٢) كان معظم الائتمانات المركزة ، وبالأخص تلك المقدمة للزراعة والمناطق الشمالية ، يُدعَم بسعر فائدة من ١٠ إلى ٢٥ بالمائة سنويا . وثانيا ، نجح ، من خلال عدد من القرارات ، فى تفكيك الضوابط التنظيمية للزراعة ، وحررت أسعار الخبز والحبوب وأغذية الأطفال . وتوقفت الدولة عن شراء الأغذية ، تاركة تجارتها للسوق . وتم الاستباق إلى إلغاء الدعوم الكبيرة المحتملة . كما قام فيدوروف بتعزيز السياسة الموازنية ، محافظا على عجز الموازنة المعتزم ثابتا عند نسبة عالية إلى حد ما تبلغ ٩,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وتوصل إلى ذلك برفضه دفع أية مصروفات جديدة كان المسئولون الحكوميون يأذنون بها باستمرار ، دون أن تكون لهم سلطة القيام بذلك .(٢٣)

وقام الإصلاحيون بمحاولة جديدة لإقالة الرئيس المحافظ لمصرف روسيا المركزى ، إلا أن تشيرنوميردين أنقذه .(٢٤) ورغما عن ذلك ، فقد تكيف جراشتشنكو مع الضغوط الإصلاحية . وفى أكتوبر ١٩٩٣ ، ارتفع سعر إعادة التمويل الشهرى إلى ١٧,٥ بالمائة . ونتيجة لذلك فإنه ارتفع فى نوفمبر إلى أعلى من سعر الإقراض المشترك بين المصارف للمرة الأولى ، وشهدت روسيا سعر فائدة ، حقيقيا إيجابيا . ومنذ ذلك الحين ، أصبحت السياسة النقدية الأداة الرئيسية للتثبيت النقدى .

وكان من التغييرات المهمة التى تحققت فى أوائل عام ١٩٩٤ إدخال العمل بنظام جديد للسياسات المالية الاتحادية . ففيما سبق ، كان تخصيص الإيرادات الضريبية يجرى بشكل تعسفى للغاية . وقد أفضى ذلك إلى مفاوضات طويلة غير منظمة بين وزارة المالية فى موسكو و٨٨ سلطة إقليمية . وأدخل النظام الجديد ، بالأساس ، العمل بقواعد واضحة . فكان يتعين أن تؤول حصة معينة من الضرائب إلى السلطات الإقليمية وحصة أخرى إلى الخزانة الاتحادية . وفى المقابل ، تم توضيح المسئولية عن الإنفاق . وكان يفترض أن تبلغ التحويلات من المركز إلى الأقاليم المحتاجة نقطتين مئويتين من الناتج المحلى الإجمالى . بيد أن الشكاوى تعالت بأن التحويلات تعتمد على الاعتبارات السياسية بأكثر من الحاجات الفعلية ، وطالبت الأقاليم القوية بأن يعاد توزيع الضرائب بما يوافق مصلحتها .(٢٥)

وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كانت روسيا مستعدة لتبنى سياسة تثبيت متكاملة . فقد تم الاضطلاع بالتغييرات المؤسسية الضرورية . وأصبحت السياسة النقدية لروسيا ، بعد لأى ، سياسة مسئولة . وكان لدى روسيا سعر فائدة حقيقى وإيجابى وسقوف ائتمانية ، وكان الروبل هو العملة الوطنية . وكانت الضوابط المالية موضع التنفيذ . وكانت المهمة الرئيسية المتبقية بالنسبة للتثبيت النقدى هى تخفيض العجز فى الميزانية إلى ٦ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بحيث يتيسر تمويله بطريقة غير تضخمية وغير نقدية - أى من خلال السندات المحلية والائتمانات الدولية . وكان بالإمكان القيام بذلك عن طريق استهداف واحدة من ثلاث جماعات للضغط . وكان أحد الاحتمالات القيام بإلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة لغازبروم التى لا مبرر لها على الإطلاق . وكان الخيار الثانى إلغاء القيود على تصدير النفط . وكان من شأن ذلك أن يفضى إلى مضاعفة أسعار النفط على أن تخضع معظم الزيادة فى الأسعار للضرائب . وكان الاحتمال الثالث أن تلغى الدعوم المقدمة إلى الزراعة . وكان من الممكن أن يسفر أى خيار من هذه الخيارات عن تخفيض العجز فى الميزانية بنسبة ٣ إلى ٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وبالإضافة إلى ذلك ، فلو تم تثبيت سعر الصرف ، فإنه سيقوم بوظيفة مهمة كدعامة تثبيت اسمية .(٢٦)

بيد أن نتيجة الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ كانت تعتبر بالنسبة للإصلاحيين بمثابة تصويت بعدم الثقة . كانت نسبة المشاركة فى الانتخابات منخفضة - ٥٤,٨ بالمائة فقط من الناخبين المسجلين . وحصل حزب « خيار روسيا » الليبرالى ، الذى يقوده يجور جايدار ، على ١٥,٤ بالمائة فقط من الأصوات فى الحصة النسبية فى انتخابات مجلس دوما الدولة ، وهو المجلس الأدنى منزلة فى الجمعية الاتحادية الروسية الجديدة . وحصل الحزب الليبرالى الآخر ، يابلوكو ، الذى يرأسه جريجورى يافلينسكى ، على نسبة ضئيلة تبلغ ٧,٨ بالمائة من الأصوات . وبدلا من ذلك فإن الأحزاب المتشددة هى التى فازت بالانتخابات بلا مراء - الحزب الديمقراطى الليبرالى المتطرف فى قوميته (فلاديمير جيرينوفسكى) وحصل على ٢٢,٨ بالمائة من الأصوات ؛ والحزب الشيوعى (جينادى زيوجانوف) وحصل على ١٢,٤ بالمائة ؛ والحزب الزراعى (ميخائيل لابشين) ، وهو شريك الشيوعيين فى الريف ، وحصل على ٧,٩ بالمائة . وذهبت ٢٠,٤ بالمائة أخرى إلى أحزاب الوسط .(٢٧) بيد أن نصف المقاعد وزع بواسطة

الانتخابات بالأغلبية فى الدوائر الفردية . ومن ثم فإن البرلمان انقسم إلى ثلاث حصص متساوية من الليبراليين (٣٠,١ بالمائة من المقاعد) ، والوسطيين (٢٨,٧ بالمائة) ، والكتلة الحمراء - البنية الشيوعية القومية (٣٩,٥ بالمائة) ، وإن كان بعض النواب قد غيروا فئاتهم ، وكان الانضباط الحزبى متفاوتا (انظر الجدول ٣ - ٥) . بيد أنه مهما كانت جسامة النكسة بالنسبة للإصلاحيين ، فإنهم لم يخسروا كلية .

سياسة السلبية : يناير - أكتوبر ١٩٩٤

وفى أعقاب انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ ، كان الغموض يحيط بمصير الحكومة وسياستها الاقتصادية . واستغرق تشكيل حكومة جديدة بعض الوقت . وظل رئيس الوزراء تشيرنوميردين ، الذى لم يكن قد خاض الانتخابات ، فى منصبه ببساطة . وأخذت النتائج الفعلية للانتخابات تظهر بالتدريج . ففى ١٦ يناير ١٩٩٤ ، استقال جايدار من الحكومة ، وتبعه فيدوروف فى ٢٠ يناير . وذكر جايدار سببين محددين لاستقالته : القرارات التبذيرية غير المأذون بها التى اتخذتها إدارة رئيس الجمهورية لبناء مبنى جديد للبرلمان يتكلف ٥٠٠ مليون دولار ، والاتحاد النقدى الذى أبرم مع بيلاروس فى ٥ يناير ١٩٩٤ ، والذى كان تشيرنوميردين يؤيده .(٢٨) وعلاوة على ذلك ، عقد تشيرنوميردين مؤتمرا صحفيا فى ٢٠ يناير قال فيه إن زمن « الرومانسية السوقية » قد ولى . وبدلا من ذلك فإنه دعا إلى « تدابير غير نقدية » لمكافحة التضخم ، والتى كان يعنى بها ضوابط الأجور والأسعار ، وكذلك قيام الدولة بدعم الاستثمارات . وأصر تشيرنوميردين على الإبقاء على جراشتشنكو ، وبدا أنه يؤيد إعطاء دعوم حكومية ضخمة لقطاع الزراعة .(٢٩)

وكان أوضح ما يكشف عن طموحات تشيرنوميردين تشكيل هيئة رئاسة حكومته . كان تشيرنوميردين نفسه يمثل جماعات الضغط التابعة للنفط والغاز ، وعمل على أن تستمر الصناعات فى الحصول على معاملة تفضيلية . وكان النائب الأول لرئيس الوزراء أوليج سوسكوفيتس يعمل فيما سبق مديرا لإحدى المنشآت هو الآخر ووزيرا فرعيا ، ولكنه كان ينتمى إلى الصناعات المعدنية ، وقد أخذ المجمع العسكرى - الصناعى تحت رعايته . وهناك عضو ثالث فى هيئة الرئاسة هو نائب رئيس الوزراء ألكساندر زافيريوخا والذى كان قد انتخب عضوا فى الدوما عن الحزب الزراعى المناصر للشيوعيين . وكان نائب رئيس الوزراء يورى ياروف ألفت للانتباه بالنظر إلى تحليه بالغموض الكامل . وأخيرا ، كان الرئيس يلتسين قد قام بتعيين تشوبايس نائبا لرئيس الوزراء ورئيسا للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة قبل أن يشكل تشيرنوميردين حكومته . ورغم أن جميع هؤلاء الرجال كانوا يشغلون تلك المناصب قبل الانتخابات ، فقد تم التخلى عن خمسة من نواب رئيس الوزراء الإصلاحيين (بوريس فيدوروف ، ويجور جايدار ، وسيرجى شاخراى ، وألكساندر شوخين ، وفلاديمير شاوميكو) . وفيما عدا تشوبايس ، كانت الحكومة تبدو كما لو كانت حكومة لأقوى جماعات الضغط الصناعية فى روسيا .(٣٠)

بيد أن تشيرنوميردين فى الحقيقة ، عمل على استمرار سياسة فيدوروف ، على الرغم من أنه لم يدفعها صوب التثبيت الكامل الذى كان فيدوروف يطمح إليه . وبعد أن كان تشيرنوميردين

جدول (٣ - ٥) الفئات الحزبية فى مجلس دوما الدولة ، يونية ١٩٩٤

الفئات الحزبية	عدد النواب	حصة المقاعد (٪)
خيار روسيا (ليبرالى)	٧٤	١٦,٥
اتحاد ١٢ ديسمبر (ليبرالى)	٣٢	٧,١
يابلوكو (ليبرالى)	٢٩	٦,٥
PRES (وسط)	٣١	٦,٩
السياسة الإقليمية الجديدة (وسط)	٦٠	١٣,٤
نساء روسيا (وسط)	٢٣	٥,١
حزب روسيا الديمقراطى (وسط)	١٥	٣,٣
الحزب الزراعى (شيوعى)	٥٥	١٢,٣
الحزب الشيوعى (شيوعى)	٤٥	١٠,٠
السبيل الروسى (قومى)	١٣	٢,٩
الحزب الليبرالى الديمقراطى (فاشى)	٦٤	١٤,٣
مستقلون	٧	١,٦
الإجمالى	٤٤٨	١٠٠,٠

المصادر : "On Whom Does the Government Rely in the State Duma ?," *Izvestiya*, June 16, 1994.

ينتقد فيدوروف لاعتصاره للإنفاق الحكومى عندما لا تصل الإيرادات الحكومية إلى المستوى المقصود ، فإنه قام بتخفيض هذا الإنفاق بدرجة أكبر . وبالتالى ، ظل العجز فى الميزانية ثابتا عند ٩,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وشق دستور ديسمبر ١٩٩٣ الجديد طريقه بنجاح . ورغم أن البرلمان الجديد لم يعتمد ميزانية عام ١٩٩٤ إلا فى ٢٤ يونية ، فإن مجلس دوما الدولة أظهر إحساسا كبيرا بالمسئولية ، ولم يدخل زيادات تنكر على العجز فى الميزانية . كان الدوما خاضعا للانضباط الحزبى . وأظهر المجلس الأعلى الأقل شأنا ، أى المجلس الاتحادى ، قدرا أقل من الإحساس بالمسئولية . كان هذا المجلس قد انتخب بالكامل عن طريق الدوائر الفردية ، وكان يعمل بدون وجود للأحزاب السياسية . ومن الناحية العملية ، كان معظم أعضائه من محافظى الأقاليم وغيرهم من الممثلين البارزين للنخبة القديمة .

وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٤ ، اتسع عرض النقود بنحو ٧ بالمائة شهريا . وظل سعر إعادة التمويل مرتفعا ، وفى مارس ١٩٩٤ وصل سعر الفائدة السنوى الحقيقى الإيجابى إلى ذروة لا تصدق تبلغ ٢٠٠ بالمائة (انظر الجدول ٣ - ١) .(٣١) وقام مصرف روسيا المركزى بتلبية مطالبة قديمة العهد لليبراليين وبدأ فى إجراء مزادات ائتمانية شهرية اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٩٤ .(٣٢)

كانت روسيا تشهد القيام بجهد حقيقى للتثبيت . وانخفض التضخم الشهرى من ١٨ بالمائة فى يناير إلى ٧ بالمائة فى مارس ، ثم وصل إلى مستوى منخفض يبلغ ٤,٦ بالمائة فى أغسطس .

وكان لتقييد الطلب تأثيره على الاقتصاد الحقيقى . فخلال النصف الأول من عام ١٩٩٤ ، انخفض الإنتاج الصناعى الرسمى بنسبة ٢٦ بالمائة ، وهو ضعف ما حدث تقريبا فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، إلا أن الاحتجاجات التى تصاعدت هذه المرة ضد هذا التدنى كانت أخف حدة . لقد أصبحت روسيا تدرك بشكل متزايد أنه لا يوجد أى بديل سليم للتثبيت المالى ؛ فرغم أن تكاليف الانتقال كانت باهظة ، فإن بمقدور اقتصاد السوق أن يشق طريقه فى نهاية المطاف .

واكتسبت إعادة الهيكلة زخما .(٣٣) وكنتيجة مجمعة لزيادة التثبيت والخصخصة الناجحة بالقسائم ، بدأت استثمارات الحافظة فى التدفق على روسيا ، ووصلت فى أغسطس إلى ذروة تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار .(٣٤) وشهد سوق الأوراق المالية الروسية رواجا كبيرا منذ بداية السنة حتى سبتمبر . وزادت المدخرات بدرجة كبيرة . ومرت روسيا بفورة من المضاربات الشعبية ، أسفرت عن تكون عدد كبير من الثروات الخاصة الجديدة ، كما أسفرت عن عمليات احتيال مالية ، وبالأخص فضيحة لعبة MMM الهرمية التى شملت الملايين من المدخرين الروس .

بيد أن سعر الصرف الحقيقى للروبل لم يرتفع ، واستمر سعر الصرف الاسمى فى الانخفاض بنفس سرعة التضخم تقريبا . وكان السبب الظاهر لذلك أن الحكومة لم تهيىء أية توقعات بشأن التثبيت كما سبق وأن فعلت فى عام ١٩٩٣ ؛ بل على النقيض ، أعلن رئيس الوزراء تشيرنوميردين فى خطاب ألقاه فى ١٥ يولية ١٩٩٤ أنه فى حين أن انخفاض التضخم إلى ٥ بالمائة شهريا أمر طيب ، فإن من غير المقبول أن تُتبع سياسة مالية ونقدية شديدة الوطأة حتى يمكن تخفيض التضخم إلى ما يتراوح بين ٢ إلى ٣ بالمائة شهريا أو ما هو أقل . وكان تشيرنوميردين يرى أن من شأن ذلك أن يلحق الضرر بمناخ الاستثمار .(٣٥)

غير أنه كان لايزال ثمة مشاكل كثيرة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية . فبادىء ذى بدء ، لم تكن الحكومة تستهدف حقيقة التثبيت الكامل وإنما بدت راضية عن وجود معدل سنوى للتضخم يبلغ نحو ١٠٠ بالمائة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن السياسة الاقتصادية الكلية تركت ، بعد رحيل فيدوروف من الحكومة ، فى أيد ضعيفة . فلم يعين وزير جديد للمالية ، وظل النائب الأول لفيدوروف ، سيرجى دوبينين ، يعمل كوزير للمالية بالنيابة مما لم يزوده إلا بسلطة محدودة . وقد فاقم دوبينين من سوء الموقف بتصرفه كموظف عام وليس كصانع سياسة . كان الكساندر شوخين قد أصبح وزيرا للاقتصاد ، وسرعان ما أصبح نائبا لرئيس الوزراء مرة ثانية ، ولكنه لم يعد يضغط من أجل اتباع أية سياسة بعينها . وبدلا من ذلك ، قام بدور سلبى وركز على إعادة التفاوض حول الديون . وفى مصرف روسيا المركزى ، واصل جراشتشنكو الدعوة إلى تقديم الائتمانات المدعومة إلى الصناعة من أجل تنشيط الإنتاج . ومن الناحية الفعلية ، تولى تشيرنوميردين بنفسه المسئولية عن السياسة الاقتصادية ، ولم يكن يطلب مشورة اقتصادية جادة أو يتقبلها .

وكانت الخطوة الأولى المتخذة ، وهى خطوة غير واقعية ، رفع الحصة التى تمثلها الميزانية الموحدة للدولة فى الناتج المحلى الإجمالى . وكان ما يسمى بالميزانية الموحدة للدولة تشمل الميزانيات الاتحادية والإقليمية ، ولكنها لم تكن تشمل الاعتمادات الخارجة عن الميزانية (نحو ١٥

بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى) . ورغم أن الإيرادات الفعلية للميزانية الموحدة للدولة كانت تبلغ ٢٥,٨ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، فإن تشيرنوميردين رفع إيرادات الدولة المدرجة فى الميزانية بما يقرب من ٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى ٣٠,٧ بالمائة عن عام ١٩٩٤ . ولم يكن ذلك بالممكن على الإطلاق من الناحية العملية ، وظلت الإيرادات طوال الربع الأول من عام ١٩٩٤ تبلغ ٢٠,٢ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى .(٣٦) ونتيجة لذلك ، تعين على تشيرنوميردين أن يعتصر الإنفاق بأشد ضراوة مما كان يفعله فيدوروف فى عام ١٩٩٣ ، وأصبحت الميزانية بأكملها كيانا زائفا . فمن الصعب الحصول على صورة كاملة عن المصروفات ، والتى تقع فى ثلاث فئات : الميزانية الاتحادية ، والميزانيات الإقليمية ، والاعتمادات الخارجة عن الميزانية . وفى معظم الأوقات لم تكن المناقشة تتطرق إلا إلى مصروفات الميزانية الاتحادية . وكانت هذه المصروفات تُخفض عندما تنخفض الإيرادات ؛ وكانت الاعتمادات الخارجة عن الميزانية تحصل على آمن تمويل ، وكان للميزانيات الإقليمية فيما يبدو الأولوية على الميزانية الاتحادية .

وإذا أخذت الاعتمادات الخارجة عن الميزانية (التى لا يتوافر عنها إلا القليل من البيانات الحديثة) فى الاعتبار ، فإن إيرادات الدولة الإجمالية تظل مرتفعة بدرجة معقولة بالمعايير الدولية ؛ إذ تبلغ نحو ٣٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . ولم يحدث الانهيار الذى كان متوقعا على نطاق عريض فى إيرادات الدولة ، حتى بالرغم من أنها انخفضت إلى مستوى أكثر معقولية بالنسبة لبلد بمثل ما لروسيا من تنمية اقتصادية متواضعة . وقد ترتب بعض التدهور الذى حدث فى إيرادات الدولة ببساطة على سياسات التثبيت ، وانخفاض أرباح المنشآت والمبيعات والقدرة على دفع الضرائب . وكان من بين الأسباب الأخرى لذلك : الخصخصة ، وبزوغ منشآت القطاع الخاص الجديدة التى كان تحصيل الضرائب منها أكثر صعوبة . وأخيرا ، كان نظام الضرائب بأكمله بمثابة مشكلة .

كان نظام الضرائب الروسى خليطا غير متسق على الدوام ، وازداد سوءا بمرور الزمن . كانت نسب الضرائب الأساسية مرتفعة تماما ، وكانت مخصصات الإهلاك صغيرة جدا . وكانت المنشآت الروسية العادية تعانى من التكلفة المرتفعة للفساد والابتزاز (كانت تصل وفقا للشواهد الشائعة إلى حوالى ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من جملة المبيعات) ، ولم يكن من الممكن خصم معظم هذه التكاليف بشكل قانونى . كما أضافت السلطات الإقليمية ضربا من الضرائب ، وكان مرجع ذلك بالدرجة الأولى لأغراض اجتماعية . وعلى سبيل المثال أفادت إحدى المنشآت بأنه تعين عليها أن تدفع ضريبة أرباح أساسية تبلغ ٣٨ بالمائة . وذلك بالإضافة إلى ضريبة بلدية تبلغ واحدا بالمائة من الأرباح ، و٣ بالمائة من أجل جمع القمامة ، و ٢ بالمائة ضريبة ممتلكات ، و١٠ بالمائة ضريبة إيكولوجية ، بحيث وصل مجموع الضرائب إلى ٥٤ بالمائة من أرباحها . وفى حالات أخرى ، كان من الممكن أن تكون ضريبة الأرباح الأساسية أعلى من ذلك بكثير . وكان مفتشو الضرائب يتولون تحصيلها ، فضلا عن شرطة ضرائب مستقلة ، وكانت الفئتان تعملان بالعمولة . ومن الناحية العملية ، وجدت المنشآت صعوبة فى الدفاع عن نفسها قانونيا ضد سلطات الضرائب ،

وأصبح تحصيل الضرائب بمثابة عملية مصادرة . ولجأت المنشآت ، كنوع من الدفاع عن نفسها ، إلى التهرب الضريبي بشكل متزايد . وهكذا ، فقد أفضت المعدلات الضريبية الباهظة والافتقار إلى الحماية القانونية ، وجهاز تحصيل الضرائب المتضخم ، إلى انهيار المعنويات الضريبية فى أوائل عام ١٩٩٤ .(٣٧)

ونشبت معركة حول الإنفاق العسكرى فى النصف الأول من عام ١٩٩٤ . كان كبار القادة العسكريين بأجمعهم يحرضون على زيادة الإنفاق العسكرى بأكثر من الضعف . والتزم تشيرنوميردين الصمت فى العلانية ، إلا أنه أفلح فى الصمود على موقفه . وعندما أقر مجلس دوما الدولة ميزانية عام ١٩٩٤ فى نهاية الأمر فى ٢٤ يونية ، كان الإنفاق العسكرى قد رفع بشكل طفيف ، من ٤,٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ إلى ٥,١ بالمائة منه فى عام ١٩٩٤ . وعلاوة على ذلك ، فقد تضرر قطاع الدفاع من احتجاز الأموال بأشد من ذى قبل . فلم تدفع الدولة فعلا إلا ٧٤ بالمائة من الموارد المالية المخصصة للدفاع فى النصف الأول من عام ١٩٩٤ .(٣٨)

بيد أنه فيما عدا ذلك ، سرعان ما أصبح كيان الميزانية يتصف بقدر أقل من التوجه الاجتماعى وبتركيز أكبر على مصالح جماعات الضغط الصناعية الكبرى . واستمرت الحصة المخصصة للتعليم والصحة والثقافة من الناتج المحلى الإجمالى فى التقلص ، فى حين أخذت مخصصات الاقتصاد القومى (الدعوم بالأساس) فى الارتفاع . وعلى سبيل المثال ، كان من المفترض أن تزيد حصة الاستثمارات الممركزة فى الناتج المحلى الإجمالى من ١,٧ بالمائة فى عام ١٩٩٣ إلى ٤,٨ بالمائة فى عام ١٩٩٤ . وزادت الدعوم المقدمة إلى الزراعة تدريجيا على مدار العام ، ولم تبذل أى محاولة لفرض الضرائب بفعالية على صناعتى الغاز والنفط . وفى نفس الحين ، زاد الإنفاق على الإدارة الحكومية بشكل بالغ .(٣٩) ويمكن وصف هذه السياسة بأنها رشوة الإدارة الحكومية وصناعة الغاز والنفط وقطاع الزراعة فى الوقت الذى يُحارَب فيه القطاع العسكرى - الصناعى ويُهمَل شأن الشعب . بيد أن المشكلة مع جماعات الضغط الاقتصادية أنها لا تشبع أبدا ، وإنما تطالب بالمزيد والمزيد فحسب .

وبعد البداية الراسخة فى الربع الأول من عام ١٩٩٤ ، بدأت قبضة تشيرنوميردين فى الارتخاء . فارتفع العجز فى الميزانية الاتحادية من ٩,٤ بالمائة فى عام ١٩٩٣ إلى ١١ بالمائة فى عام ١٩٩٤ . وبدأت سياسة التثبيت المتوانية فى التفكك . وزاد عرض النقود بنسبة ١٤ بالمائة شهريا فى الربع الثانى من عام ١٩٩٤ ، مما مهد الطريق للتضخم الآخذ فى الارتفاع .(٤٠) وفى الربع الثالث من العام ، أصدرت الحكومة ائتمانات كبيرة لقطاع الزراعة والأقاليم الشمالية ، على نحو ما فعلت فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ بالضبط . ومن الغريب أن رئيس الوزراء بدا كما لو كان قد بوغت . كان مصرف روسيا المركزى قد خفض بالتدريج أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة فى أبريل ، فكانت تقارب الصفر فى سبتمبر . وفى سبتمبر بدأ سعر الصرف فى الانخفاض بشكل أسرع ، وأعلن المصرف المركزى أنه يفقد احتياطياته الدولية من خلال التدخلات الكبيرة لدعم الروبل . وتسارع الانخفاض فى أكتوبر . وأخيرا ، وفى يوم ١١ أكتوبر ، « الثلاثاء الأسود » ،

انهار سعر صرف الروبل وانخفض بنسبة٢٧ بالمائة فى يوم واحد . ومما لا يمكن إنكاره أنه استعاد ما فقده فى اليوم التالى ؛ إلا أن انهيار سعر الصرف بلغ حد الأزمة السياسية الكبرى . وفى أعقاب أزمة النقد تمكنت الحكومة من أن تنجو من اقتراع بعدم الثقة فى مجلس دوما الدولة بهامش انتصار ضئيل فى ٢٧ أكتوبر .(٤١)

ويبين تسبب أزمة سعر الصرف فى الإطاحة بالحكومة تقريبا ، أن روسيا أصبحت حقيقة اقتصاد سوق . ومن المحتمل أن انخفاض سعر الصرف بنسبة ١٩ بالمائة خلال أسبوع واحد فى يناير ١٩٩٤ عقب إقصاء جايدار كان هو المرة الأولى التى تقوم فيها السوق بدور فى السياسات الروسية ، غير أن ما حدث فى هذه المرة كان صدمة حقيقية . كانت الأخطاء المرتكبة عديدة وجلية . فبادىء ذى بدء ، لم تتبع الحكومة سياسة تثبيت حقيقية ، وكان هناك عجز مفرط فى الميزانية ، ولم تبذل أية جهود واضحة للتثبيت الصادق . وعلاوة على ذلك ، فإن التوسع النقدى كان مفرطا ، وأصبح سعر الفائدة الحقيقى سلبيا فى أكتوبر . بيد أن الأسوأ من ذلك كان السلوك قصير الأجل وغير المسئول الذى اتبعه مصرف روسيا المركزى . ففى سبتمبر ، حاجّ جراشتشنكو بغرابة بأن سعر صرف الروبل مرتفع جدا . وأخذت قيادة المصرف المركزى ، التى لم تكن تذكر الكثير عادة عن احتياطيات المصرف ، تكرر التصريح فى سبتمبر بأن المصرف تدخل بمليارات الدولارات وأن الاحتياطيات انخفضت . وفى أوائل أكتوبر ، أعلن نائب رئيس المصرف ، الكساندر خاندرويف ، أن المصرف سيتوقف عن التدخل . وفى يوم « الثلاثاء الأسود » لم يتدخل المصرف بتاتا لدعم الروبل ، بل وكانت هناك مزاعم بأنه قام ببيع روبلات .

ونتيجة لأزمة الروبل ، قام الرئيس يلتسين بإقالة وزير المالية بالنيابة سيرجى دوبينين ورئيس المصرف المركزى فيكتور جراشتشنكو من منصبيهما ، واضطر ألكساندر شوخين إلى الاستقالة بأسرع وقت بعدها . وترتب على ذلك حدوث تحول كبير فى الحكومة تزعمه يلتسين ، مما أخلف تشيرنوميردين كمجرد مشاهد للأحداث . إذ رقى أناتولى تشوبايس نائبا أول لرئيس الوزراء ، إلى جانب سوسكوفيتس ، ومسئولا عن الاقتصاد والمالية . وتحت إشرافه ، أصبح فلاديمير بانسكوف ، وهو نائب سابق لوزير مالية الاتحاد السوفييتى وتكنوقراطى سوفييتى سابق ، وزيرا للمالية ، وأصبح الإصلاحى الليبرالى القديم يفجينى ياسين وزيرا للاقتصاد . وأصبحت نائبة رئيس المصرف المركزى ، تاتيانا بارامونوفا رئيسة للمصرف بالنيابة . وسارع تشوبايس إلى تعيين لجنة للإصلاح الحكومى .(٤٢) كانت جميع هذه التغييرات تبدو كما لو كانت تحسينات ، إلا أن من المحتمل أن يكون عدد من التحركات الشخصية الأخرى فى الحكومة قد أضعف من موقف الإصلاحيين .

لقد انتزعت أزمة العملة صناع السياسة الروسية على حين غرة من اغتباطهم بجهود التثبيت المتوانية التى خلفت التضخم وهو يبلغ من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بالمائة سنويا . وعلاوة على ذلك ، فإن التضخم الشهرى ارتفع إلى ١٥ بالمائة فى أكتوبر ١٩٩٤ نتيجة لتوسع نقدى سابق وزيادة فى سرعة تداول النقود ، وظل على هذا الارتفاع فى نوفمبر وديسمبر . وانخفضت استثمارات الحافظة

الأجنبية من ٥٠٠ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار فى الفترة من أغسطس إلى نوفمبر .(٤٣) وأعيد تغيير الدولارات التى كانت قد حولت إلى روبلات .

وفى ٢٧ أكتوبر ، تكلم تشيرنوميردين مرة ثانية أمام مجلس دوما الدولة . ولم يقلل فى هذه المرة من شأن التثبيت المالى الصادق ، وقال من ذلك : « إذا ما أردنا جادين أن نحدث تثبيتا حقيقيا للإنتاج ، وأن نجدد النمو الاقتصادى ، فإنه يتعين علينا حينئذ أن نتوصل إلى تضخم شهرى لايزيد على ١ إلى ٢ بالمائة . ولا يجب أن يتلكأ التثبيت الاقتصادى الكلى لزمن طويل » .(٤٤) كان جوهر البرنامج الحكومى الجديد الحد من عجز الميزانية إلى ما يقل عن ٨ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بشكل طفيف ، وتمويل العجز بالكامل من الائتمانات الدولية والسندات الحكومية المحلية ، وتثبيت سعر الصرف (إن أمكن) .

بيد أن تشيرنوميردين وسوسكوفيتس وزافيريوخا ، وغيرهم من ممثلى جماعات الضغط الصناعية ، كانوا يريدون حماية مصالح الدوائر التى يمثلونها فى الوقت الذى يضحون فيه بسعادة بالمصالح الاجتماعية . وأصبح النزاع الرئيسى يدور حول تحرير صادرات النفط . كان سعر الجملة المحلى للنفط قد انخفض خلال عام ١٩٩٤ من ٤٢ بالمائة من المستوى العالمى فى الربع الأول من العام إلى ٢٧ بالمائة منه فى الربع الرابع .(٤٥) كانت السوق المحلية مغرقة بالنفط ، فى حين كانت حصص التصدير تعرقل الصادرات . وكان ذلك يحقق مصالح من كانوا يستطيعون شراء النفط بالأسعار المحلية وتصديره بالأسعار العالمية . ولو كانت صادرات النفط قد حررت ، لكان من المحتمل أن ترتفع أسعار النفط المحلية إلى ٨٠ بالمائة من السعر العالمى ، لأن تكاليف النقل تسوّغ وجود أسعار أقل للنفط فى روسيا . وكان من الممكن اقتضاء الضرائب على معظم هذه الزيادة فى الأسعار ، وكان من الممكن أن تصل الإيرادات الضريبية الإضافية إلى ما يقرب من ٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما كان يكفى لإنجاز التثبيت . وحتى على الرغم من ذلك ، فقد كان تشوبايس وياسين فقط هما الوحيدان اللذان يناصران تحرير الصادرات فى الحكومة الروسية ، مما يبين مدى عمق تغلغل المصالح المكتسبة الفاسدة فى القيادة .(٤٦) غير أن تشوبايس وياسين تمكنا ، على الأقل فى البداية ، من تحقيق مرادهما بتأييد حار جدا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .(٤٧) وكانت المصالح المكتسبة لصناعة الغاز والقطاع الزراعى أقوى من أن تسمح بالمساس بها . وعوضا عنها ، تم التضحية بالصحة والتعليم والثقافة بشكل أكبر .

ورحل عام ١٩٩٤ بحلوه ومره . كانت روسيا تقترب بشكل أوثق من التثبيت الاقتصادى الكلى الحقيقى ، ولم يكن مطلوبا للتوصل إلى عملة مستقرة سوى إظهار قدر ضئيل من الإرادة السياسية . ولم تعد هناك مشاكل تقنية تعوق الطريق . وعلاوة على ذلك ، أظهرت أزمة سعر الصرف أن السوق قد اكتسبت نفوذا سياسيا حقيقيا . غير أن جماعات الضغط الصناعية الكريهة الفاسدة استمرت فى إظهار مزيد من القوة والحرص على المصالح الشخصية بحيث إنها كانت مستعدة للتضحية بالمصالح الاجتماعية الحيوية لما فيه منفعتها هى ، وكانت لديها القدرة على ذلك أيضا .

طريقة معالجة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت

كان من بين المشاكل الفريدة للتحول الاقتصادى لما بعد الحقبة الشيوعية تراكم المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، والتى ارتفعت مع عجز الكثير من المنشآت عن تسديد ثمن ما تحصل عليه من منشآت أخرى . وقد ولّد ذلك قدرا كبيرا من الارتباك . وكان من بين أسباب ذلك أن عددا من المشكلات المختلفة صُنِّفت على أنها متأخرات مستحقة . وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك أسباب عديدة لنشوء المتأخرات ، وهى مشكلة من أكثر تعقيدات اقتصاد السوق إحكاما . وقد توارت أسعار الفائدة القوية خلف هذا الحجاب .

وتستخدم الكلمة الروسية *neplatezhi* (عدم دفع المتأخرات المستحقة) فى الحديث عن ظواهر مختلفة . والمشكلة الأولى والمركزية الطابع هى المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت - أى الفواتير غير المسددة فيما بين المنشآت الروسية . والظاهرة الثانية هى الأجور المستحقة على المنشآت ، والثالثة هى تلكؤ الحكومة فى صرف بنود الميزانية . وكانت هذه الظواهر الثلاث بؤرة المناقشة حول المتأخرات المستحقة . بيد أنه أثيرت أيضا قضايا أخرى . فالمتأخرات المستحقة على المنشآت للمصارف ، على سبيل المثال ، كانت صغيرة جدا بصفة عامة بالمعايير الغربية . ومع ارتفاع التضخم ، التزمت المصارف الحذر ، وكانت معظم الائتمانات المصرفية قصيرة الأجل إلى حد بالغ (حتى ثلاثة أشهر) . وعلاوة على ذلك أسقطت الديون المعدومة القديمة . والقضية الثانية هى المتأخرات الضريبية على المنشآت التى ارتفعت بشكل جم مع تطبيق سياسة نقدية أشد صرامة فى عام ١٩٩٤ . وأخيرا ، فلقد كانت المتأخرات المستحقة لمنشآت روسية على منشآت من بلدان أخرى أعضاء فى رابطة الدول المستقلة هائلة ، وبخاصة فى عام ١٩٩٢ . ويركز القسم التالى على المتأخرات فيما بين المنشآت التى أثارت مناقشة مستفيضة .(٤٨)

كان من المعتاد المبالغة فى قيمة المتأخرات المستحقة . فقد كان يشار إليها بعبارات مطلقة بدون الإشارة إلى أى من الإجماليات الوطنية أو المعايير الدولية . ولم يكن النظام القديم يتسامح مع المتأخرات : فقد كان النظام المصرفى الخاضع لتحكم الدولة يقوم بتصفيتها وبعد ذلك يصدر ائتمانات لحذفها . ولذلك كان عدم وجود متأخرات مستحقة شاهدا على عدم وجود اقتصاد سوق . وقد ارتفعت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت بحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، ووصلت إلى ذروة تبلغ ٣,٢ تريليون روبل فى نهاية يولية ١٩٩٢ ، وهو ما يقابل ١٢٠ بالمائة من عرض النقود أو ٢٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية .(٤٩) وعندئذ صعّد مصرف روسيا المركزى من عملية تصفية المتأخرات القائمة ، وغطى الباقى بأسعار فائدة مدعومة بدرجة كبيرة . ومن حسن الحظ أن هذه العملية استغرقت أكثر من أربعة أشهر . وهكذا استهلكت معظم المتأخرات بشكل وفر قليلا من الراحة للدائنين غير المحتاطين . ووصل صافى الديون إلى حوالى ٤٥٠ مليار روبل .(٥٠)

بيد أن الانضباط المالى كان محدودا ، وبدأت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت فى التزايد مرة ثانية ، وإن يكن ببطء أشد . وتبدد معظم المأساة بعد أن توقف التسجيل المركزى

للمتأخرات فى أول يولية ١٩٩٢ . وازدادت المناقشة تشوشا بفعل التعريفات المتباينة . واعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٤ ، ارتفعت المديونية الدائنة المستقصاة للمنشآت الروسية فى الصناعة والزراعة والتشييد والنقل إلى ١٤٧,٤ تريليون روبل . بيد أنه من بين هذا المبلغ ، كان ٧١,٨ تريليون روبل فقط يمثل المديونية الدائنة المتأخرة السداد ، أو المتأخرات المستحقة الحقيقية ، ويقابل ١٢ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية .(٥١) وكان ذلك يعتبر مستوى معقولا تماما للمديونية الدائنة بالمعايير الغربية أو بمعايير أوروبا الشرقية ، ويبين أنه قد أمكن التحكم فى المشكلة .(٥٢) وفى أول أكتوبر ، وصلت الديون المستحقة السداد لمنشآت على ميزانية الدولة الى ١٤,٦ تريليون روبل فقط ، ووصل مجموع الائتمانات المصرفية المستحقة السداد على المنشآت إلى ٤,٥ تريليون روبل ، وهو أقل بكثير مما يعتبر طبيعيا فى الغرب . وكانت المديونية المستحقة السداد المستحقة على منشآت فى الجمهوريات السوفييتية السابقة لمنشآت فى روسيا ضئيلة وتبلغ ١,٩ تريليون روبل ، فى حين كانت المدفوعات المستحقة السداد لمنشآت روسية من منشآت خارج الجمهوريات السوفييتية السابقة بالغة الأهمية وتصل إلى ٨,٨ تريليون روبل .(٥٣)

وأكثر ما يشد الانتباه بشأن الانشغال الروسى حول المتأخرات المستحقة أن الروس لم يكونوا معتادين على هذه السمة من اقتصاد السوق . فقد كانت المتأخرات المستحقة محاطة فى روسيا بعدد من الخرافات التى كانت فى حاجة إلى أن تقتلع أولا . وعلى العكس من المزاعم المتكررة ، فإن هذه المشكلة ليست ببساطة مشكلة تنفرد بها روسيا وحدها . فقد نشأت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت فى جميع بلدان ما بعد الحقبة الشيوعية ، على الرغم من أن مستوياتها تفاوتت بدرجة كبيرة . وعلاوة على ذلك ، فإنها موجودة فى جميع اقتصادات السوق ، حيث تعتبر الائتمانات التجارية سمة متعارفا عليها . والمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت برهان على بزوغ اقتصاد السوق . ولا تتمثل المشكلة فى وجودها ، وإنما فى استمرارها فى الارتفاع إلى مستويات مفرطة .

ومن المزاعم الشائعة الأخرى أن التثبيت المالى لا يعمل فى روسيا لأن المنشآت توقفت ببساطة عن التسديد لبعضها البعض حتى تخلق أموالا لنفسها . بيد أن المتأخرات ليست بالنقود بأى تعريف معيارى ؛ إذ أنها ليست قابلة للتحويل ، ولا تعتبر مخزنا معينا للقيمة ولا وحدة حسابية . وإنما تعكس المتأخرات أن النقود أصبحت شحيحة ، ومن ثم فإن هناك طلبا على النقود ، غير أنها تفتقر إلى الخواص المعيارية للنقود . والقضية هنا هى كبح تحويل المتأخرات إلى نقود بحيث لا يسمح لها بالمساهمة فى التضخم . ومن الحجج الأخرى المطروحة أن المنشآت لن تشرع فى التسديد لبعضها البعض حتى يبدأ العمل بإجراءات إفلاس صارمة . بيد أنه ثبت زيف هذه الحجة بالتجربة العملية . فقد أحكمت بلدان أوروبا الشرقية (فيما عدا رومانيا) السيطرة على المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، فى حين أن المجر وحدها هى التى كان لديها عدد كبير من حالات الإفلاس . والقضية فى حقيقة الأمر قضية انضباط مالى ، إلا أن هناك وسائل أخرى كثيرة لفرضه .

غير أن الديون فيما بين المنشآت تنطوى على العديد من المشاكل الحقيقية . والقضية الرئيسية هى التثبت من أيها أكثر جوهرية من غيره . وقد طرحت بالأساس ثلاثة تفسيرات بديلة . أحدها

تفسير اقتصادى كلى يحاجّ بأن هناك نقودا قليلة فى الاقتصاد . والثانى ، تقنى يركز على نظام المدفوعات الذى يعمل بشكل سيىء . والثالث ، اقتصادى جزئى يشير بالملاحظة إلى أن المنشآت لديها حوافز قليلة لتحصيل مدفوعاتها ، وحوافز أقل بكثير لسداد ديونها . وما اركز عليه بشدة هو الطابع الاقتصادى الجزئى لمشكلة المخاطر المعنوية ، والذى يقول إنه لو توفر للمنشآت الحوافز الصحيحة فحسب ، فإنها ستضغط من أجل التوصل إلى حل للمشاكل التقنية .

وقد حاج مدراء المنشآت الروسية المملوكة للدولة ، والشيوعيون الروس ، وجراشتشنكو بأن المشكلة الحقيقية هى قلة النقود فى الاقتصاد . وأشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت عدة مرات فى عام ١٩٩٢ بأكثر من ارتفاع عرض النقود . وبعدئذ دعوا إلى تجديد المعروض النقدى ، مغفلين ما كان موجودا فى السابق من فوائض نقدية أو أن الطلب على النقود انخفض مع التضخم ، مما دفع إلى زيادة سرعة تداول النقود . واقترحوا سبلا مختلفة ينبغى أن يستخدمها المصرف المركزى فى توجيه الائتمانات لتغطية المتأخرات المستحقة .(٥٤) بيد أن إحدى السمات البارزة لاقتصاد السوق والتى تتناقض مع الاقتصاد الإشتراكى هى أن النقود تكون شحيحة . ولقد كانت المشكلة الحقيقية هى أنه كان يتعين على المنشآت أن تتكيف مع الواقع الجديد ، إلا أنها احتجت وطالبت بضرورة أن تكون النقود وفيرة كذى قبل .

كان الصراع الحقيقى يدور بين الإصلاحيين الذين أرادوا أن تتكيف المنشآت المملوكة للدولة مع السوق ومع حاجز الطلب ، وبين مدراء المنشآت الذين كانوا يرفضون التكيف ، وإنما يلتمسون فحسب الحصول من الدولة على مبالغ غير محدودة من النقود . وحاولت المنشآت أن تنتزع النقود بشتى الطرق . وكان أكثر هذه الطرق جلاء ألا تسدد لمورديها . وعلاوة على ذلك ، فلم يكن بوسع المنشآت حقيقة فى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ أن تتأكد مما اذا كانت مستحقاتها قد سددت لها أم لا ، بحيث تستطيع أن توقف توريداتها . والأسوأ من ذلك أن المنشآت المورِّدة لم تكن تهتم كثيرا بالحصول على مستحقاتها . كانت النقود السائلة وغير السائلة لا تزالان متميزتين حينئذ عن بعضهما البعض ، وكانت الأجور تدفع بالنقود السائلة التى تتداول بشكل مستقل عن النقود غير السائلة التى تسدد بها التوريدات . وفضلا عن ذلك ، فقد كان من المستحيل فى أواسط عام ١٩٩٢ التثبت ممن هو مدين صاف أو دائن صاف ، لأن المنشآت كان لديها مديونيات دائنة ومدينة على حد سواء . وأثار تراكم المتأخرات المستحقة غلالة من عدم الشفافية الكثيفة حول الجدارة الائتمانية للمنشآت . ويسرت تلال المتأخرات قيام مدراء المنشآت المملوكة للدولة بعمل جماعى ضد الدولة ، وطالبوا جميعا أن تتولى الدولة السداد . وبهذه الطريقة ، تحول الخطر المعنوى الاقتصادى الجزئى إلى مشكلة اقتصادية كلية . بيد أن هذه المشكلة لم تكن مشكلة نقص فى النقود بقدر ما كانت تواطؤ المنشآت المملوكة للدولة لانتزاع المزيد من الائتمانات الرخيصة من المصرف المركزى . وهو المسعى الذى يسره ، بل وباركه ، جراشتشنكو الذى كان يحبذ مثل هذه السياسة المزعومة للاستقرار .

وكان للمشكلة التقنية - نظام المدفوعات السيىء - أهميتها البالغة لهذا التواطؤ من مدراء المنشآت المملوكة للدولة . فقد كان تسديد المدفوعات صعبا ، وكانت التأخيرات شنيعة . وبدلا من

أن يسهل المصرف المركزى التوصل إلى حل للمشكلة ، فإنه بالغ فى مركزه المدفوعات فى محاولة عقيمة لرصدها . فتعين اعتبارا من أول أبريل ١٩٩٢ أن تعالج جميع المدفوعات من خلال مراكز التسوية النقدية التابعة للمصرف المركزى ، وهو ما زاد من إبطاء التسويات وجعل المتأخرات تزداد ثلاث مرات فورا .(٥٥) كان من الممكن أن تحل هذه المشكلات من خلال إضفاء الطابع اللامركزى الذى يسمح للمصارف التجارية بأن تصفى المدفوعات بحرية فيما بينها . وقد حدثت تحسينات بالفعل بحلول يولية ١٩٩٢ وإن ظلت سياسة المصرف المركزى تقييدية بشكل صريح . واستغلت المصارف بدورها هذا التلكؤ للاحتفاظ بالنقود لأطول مدة كيما تجنى الفوائد . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، أصبحت المتأخرات تناهز الائتمانات الرخيصة ، إلا أنه تم تصحيح هذه المشكلة فى الصيف مع إدخال العمل بأسعار جزائية أعلى بكثير للمتأخرات المستحقة .

وكان من بين المشكلات الكبرى أن الأحكام القانونية كانت بالغة الضعف بحيث يصعب تحصيل المتأخرات المستحقة . وكان هناك أسباب عديدة لذلك . كانت التشريعات سيئة الإعداد وتفتقر إلى قانون تجارى أو قانون للإفلاس . وكانت الرهون المتوافرة قليلة ، ولم تكن هناك سجلات للممتلكات . وكانت المحاكم ضعيفة ، ولم يكن ثمة نظام فعال للتحصيل . ومن ثم ، فإن الطريقة الوحيدة لضمان الدفع من عميل غير معروف للكافة هى مطالبته بدفعة مقدمة ، وهو أسلوب انتشر على نطاق واسع ابتداء من مايو ١٩٩٢ ، وتم تسهيله بصفة قانونية فى يولية من نفس العام . وكان من المعهود أن تكون المنشآت الصغيرة أول من يطالب بالدفع مقدما ؛ وكانت منشآت الطاقة ، وبخاصة غازبروم ، آخر من يقوم بوقف توريداته فى حالة عدم سداد الثمن ، لأنها كانت تعتمد على مساعدة تشيرنوميردين لها . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، أصبح الدفع مقدما نظاما متعارفا عليه بالنسبة لجميع المنشآت ، فيما عدا منشآت قطاع الطاقة بالأخص . وفى أول أكتوبر ١٩٩٤ ، كانت صناعة الوقود تمثل ثلث جميع المديونية الدائنة المستحقة السداد .(٥٦) وكان الدفع نقدا بديلا استخدم فى بولندا . بيد أن المصرف المركزى حافظ على التمييز بين الأموال النقدية وغير النقدية ، حتى ولو كانت هناك طرق كثيرة للتحايل على ذلك .

والقضية الرئيسية فى هذا كله هى المصداقية . فكلما كبر الاعتقاد بأن الدولة ستقوم بسداد المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، أصبحت المتأخرات أكبر ؛ وكلما كثر قيام الدولة بالسداد ، طال دوام المتأخرات .

كان للمشكلات الرئيسية للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت وجهان : الديون المتراكمة فيما بين المنشآت وسلوك المنشآت فى المستقبل . والقضية الثانية سهلة من حيث المبدأ : إذ يجب على الدولة أن تقنع المنشآت بأنها لن تمول متأخراتها . بيد أن المعالجة المحابية للديون القديمة فيما بين المنشآت قد تنتقص من مصداقية الحكومة .

ومن ناحية المبدأ ، هناك أربع طرائق مختلفة لمعالجة مشكلة رصيد المتأخرات . أولاها أنه يمكن للدولة أن تحاول ببساطة تغطية الديون القائمة فيما بين المنشآت عن طريق إصدار المزيد

من الائتمانات الإجمالية . ومن شأن ذلك أن يفضى إلى تضخم حاشد ، وإلى تقويض كل المصداقية المتعلقة بالتحفظ النقدى من جانب الدولة .

والطريقة الثانية هى تصفية المتأخرات فيما بين المنشآت مع قيام الدولة بتغطية الرصيد الصافى المتبقى . ومن شأن هذه الطريقة أن تنطوى على إصدار قدر أقل من الائتمانات عن البديل الأول ؛ ولكن حتى مع هذا ، فستتفجر الائتمانات . وقد ضاعفت أوكرانيا بهذه الطريقة من عرض النقود لديها فى يونية ١٩٩٢ وانتقلت إلى مرحلة التضخم المفرط . وقررت روسيا أن تصفى متأخراتها فى يولية ١٩٩٢ ، وهو ما ساهم فى حدوث تضخم مرتفع . بيد أنه تم تلطيف الآثار فى روسيا بعدة طرق . فقد تبين أن الرصيد الصافى محدود نسبيا . كما أفلح الإصلاحيون فى تأجيل إصدار الائتمانات لأكثر من أربعة أشهر ، بحيث تم إسقاط جل المتأخرات ، وهكذا عوقب الباعة الغافلون . وقامت السلطات الضريبية بفحص الائتمانات المنصرفة أولا ، محصلة ديونا ضريبية ضخمة . ومع ذلك ، فإن الدولة أنقذت أسوأ المنشآت التى كانت عاجزة عن بيع منتجاتها مقابل أموال عادية .

والنهج الثالث المحتمل هو تحويل المتأخرات إلى أوراق مالية . وكان الإصلاحيون الروس يفضلون هذا الإجراء . وقد أصدر أول مرسوم يسمح بمثل هذا الإجراء فى روسيا فى يونية ١٩٩٢ . بيد أنه لم يكتسب رواجا ، لأن المصرف المركزى تولى زمام الأمور فى يولية بتصفيته للمتأخرات ، وهو ما كانت المنشآت تفضله لأسباب جلية . وعموما ، كانت سوق الأوراق المالية الروسية بدائية ، وكان من الصعب أن تكون مثل هذه الأوراق المالية أكثر الأوراق جاذبية . وعلاوة على ذلك ، فإن قيمتها بالنسبة للغرباء كانت ستكون ضئيلة بسبب صعوبة تحصيل الديون . ومع ذلك ، فلو كانت المنشآت قد خولت تصفية ديونها المشتركة على أساس ثنائى ، وكان قد سمح بالاتجار فى الديون الثانوية (عن طريق تحويلها لأوراق مالية أو بغير ذلك) ، لكان ذلك أمرا مفيدا .

وحسبما حاج جانتشيك روستوفسكى ، فإن أفضل حل هو ألا تفعل الدولة ببساطة أى شىء على الإطلاق . فعندئذ ستضطر المنشآت إلى تحمل المسئولية عن مدفوعاتها ، وإلا فإنها لن تحصل على أية إيرادات ، ولذلك فإنها لن تسمح إلا بتكون متأخرات جديدة قليلة . على أن المنشآت التى لن تسدد ستعاقب أيضا لأنها لن تستطيع أن تشترى أى شىء فى المستقبل بدون السداد مقدما . وسيتوقف الأسلوب المتبع فيما بين المنشآت المملوكة للدولة بالتوريد لمنشآت أخرى مملوكة للدولة بدون أن تتلقى منها طلبات . وعندئذ ستواجه المنشآت بقيود شديدة على الموازنة وبحواجز الطلب ، مما سيجبرها على التكيف مع الطلب ، والاضطلاع بالتغييرات الهيكلية الضرورية . وإلا فإنه ينبغى أن يسمح لها بأن تفنى . وستستهلك المتأخرات القديمة تدريجيا . ومع تعرف المنشآت على بعضها البعض ، فإنها تستطيع أن تحل بنفسها الكثير من قضايا المدفوعات ، إذا ما سمح فقط بالاتجار فى الديون الثانوية . وباختصار ، فلن تفلح الدولة بتدخلها إلا فى إضعاف معنويات المنشآت ، ولذلك ينبغى لها أن تكف عن ذلك .

ومن الناحية الفعلية ، اختارت الحكومة الروسية الخيار الأخير بعد عملية التصفية التى جرت فى صيف ١٩٩٢ . بيد أن المشكلة لم تختف . فقد تزايد الربط بين المتأخرات عن طريق أنشطة غير مشروعة أو غير قانونية يقوم بها المدينون والدائنون على حد سواء .(٥٧) وشكلت فى صيف ١٩٩٤ لجنة حكومية رفيعة المستوى لمعالجة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . ووصف رئيسها ، أوليج سوسكوفيتس النائب الأول لرئيس الوزراء ، الحالة بأنها أزمة خطيرة ، رغم أن إجمالى المتأخرات كان محدودا نسبيا . ولابد من أن البيانات التى ألقى بها قد انتقصت من مصداقية الحزم المالى للحكومة . وأعلن مرسوم حكومى صادر فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ عن توريق المتأخرات المستحقة بين المنشآت فى صورة سندات إذنية قابلة للتداول .(٥٨) وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤ ، صدر مرسوم رئاسى يعلن أن الفترة القصوى للتسديد هى ثلاثة أشهر . فإذا لم تسدد فاتورة ما خلال هذا الزمن ، فإنه يتعين على المنشأة الدائنة أن تشطب هذه المطالبة بوصفها خسارة . وعندئذ تحول المطالبة المستحقة على المنشأة المدينة إلى وكالة الإفلاس الحكومية . وكان الغرض من هذا المرسوم الضغط على كل من المشترى والمورد .(٥٩)

وكثيرا ما يخلط بين المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت وبين المتأخرات الحكومية . فقد نشأت فى أواخر ١٩٩٣ متأخرات كبيرة فى الموازنة (ونشأ الكثير منها فى عام ١٩٩٤) . ولم تصل الإيرادات الحكومية إلى أهدافها ، واضطرت وزارة المالية إلى تقليل المصروفات للمحافظة على العجز فى الميزانية ثابتا . وفى أواخر ١٩٩٤ ، قدرت المتأخرات المتراكمة فى الموازنة لعام ١٩٩٤ بنسبة ٤,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى .(٦٠) وعلاوة على ذلك ، أنحى باللوم على الحكومة لعدم إنفاقها لكثير من المصروفات التى وعد بها مسئولون غير مأذون لهم بذلك . وعلى سبيل المثال ، فقد أمرت وزارة الدفاع بشراء أسلحة لم تأذن بشرائها وزارة المالية .

وكان من بين الممارسات الكريهة بشكل خاص والتى تكاثرت فى عام ١٩٩٤ ، رفض مدراء المنشآت المملوكة للدولة أن يدفعوا للعمال أجورهم المستحقة لهم ، على الرغم من أن المنشآت كانت تملك الموارد المالية الضرورية لدفع تلك الأجور . وكان هؤلاء المدراء يحاجّون بأن الدولة لم تدفع لهم . وبهذه الطريقة ، فإن المنشآت المملوكة للدولة كانت تستخدم عمالها ببساطة كرهائن لابتزاز الدولة . بل وقام مدراء المنشآت المملوكة للدولة والمسئولون الشيوعيون المحليون السابقون فى بعض الأحيان بتنظيم المظاهرات ضد الحكومة مطالبين بما كانوا يعتبرونه مدفوعاتهم المستحقة .(٦١) ووفقا لما ذكره اتحاد النقابات العمالية المستقلة ، فإن الأجور المتأخرة المتراكمة قفزت من ٠,٧ تريليون روبل فى يناير ١٩٩٤ إلى ٥,٩ تريليون روبل فى أكتوبر من نفس العام ، وهو ما يقابل ١٤ بالمائة من الدخول النقدية الشهرية .(٦٢) ومع بدء التثبيت فى الترسخ فى عام ١٩٩٤ ، أصبحت المتأخرات المستحقة للسلطات الضريبية والمصارف التجارية أكثر شيوعا بسبب النقص الحقيقى فى النقود . وبحلول أواخر عام ١٩٩٤ ، أدى عدم دفع الائتمانات إلى وضع نحو ١٠٠ مصرف تجارى فى وضع حرج .(٦٣)

كما تسببت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت فى تشوهات إحصائية . وكان من بين تأثيرات ذلك أن ارتفعت أسعار الجملة بأكثر من أسعار التجزئة إلى حد كبير فى عام ١٩٩٢ .

وكان ذلك راجعا إلى أنها تعكس أسعار الفاتورة (والتى لم تكن المنشآت تسددها فى كثير من الأحيان) ، فى حين كان يتعين على المستهلك العادى أن يدفع فورا ثمن السلع التى يشتريها .(٦٤)

والمشكلة النهائية للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت هى انخفاض المعنويات ، رغم أنها تتفاقم بفعل ضعف نظام المدفوعات والنظام القانونى . وبداءة ، فقد تضخمت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت فى روسيا بأعلى منها فى بولندا أو تشيكوسلوفاكيا بسبب قلة الثقة فى صدق عزيمة الحكومة الروسية على التقيد بالتقشف المالى .(٦٥) وبدلا من أن يقوم المصرف المركزى بمعاقبة المدينين على عدم تحوطهم ، فإنه اضطلع بتصفية الديون المشتركة ، ومقدما دفعة أولى من الائتمانات المدعومة إلى المنشآت التى تتمتع بأقل قدر من الجدارة الائتمانية . ورغما عن ذلك ، فقد كان الحل يتمثل فى نفس الحين فى الإكثار من المدفوعات المسبقة إلى أن تعمل المعايير القانونية والثقة المشتركة على تيسير الائتمان التجارى العادى . ومع ذلك ، لم تظهر الدولة تصميما معنويا صحيحا . فقد صرحت بأن المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت تعكس المخاطر المعنوية التى تواجه المنشآت المعنية ؛ ولكنها بدت ميالة إلى التدخل مرة ثانية ، معززة بذلك التوقعات المزعزعة للاستقرار . وكان ينبغى للدولة عوضا عن ذلك أن تحسن إجراءات التحصيل والإفلاس . وقد ساهم ضعف الثقة فى تصميم الحكومة الروسية على حل مشكلة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت فى تأخر إعادة هيكلة المنشآت ومن ثم فى تدنى الإنتاج .

دور الغرب

ربما كان أفول الاتحاد السوفييتى ، أهم حدث فى القرن العشرين . لقد انتصر الغرب فى الحرب الباردة ، والتى ثبت أنها أكبر حرب فى التاريخ تدور رحاها بشكل بالغ السلمية . وقد تعمدت الولايات المتحدة بالأساس أن تواصل سباق تسلح لم يستطع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أن يلاحقه ، سواء من الناحية الاقتصادية أو التكنولوجية . وفى قبالة ذلك ، كان الاتحاد السوفييتى مضطرا إلى محاولة العمل على إصلاح نفسه ، فلا ينتهى به الأمر إلا أن يدرك ، وبعد فوات الأوان ، أنه غير قابل للإصلاح .(٦٦)

وعندما انهار الانقلاب العسكرى السوفييتى الفاشل فى ٢١ أغسطس ١٩٩١ ، انتهت الدكتاتورية السوفييتية بالأساس ، وكان بوسع الغرب أن يعلن عن انتصاره . بيد أن الغرب كان متحيرا وحاول التعلق بالاتحاد السوفييتى البائد ورئيسه ميخائيل جورباتشوف . ومن المؤكد أن الشهرين اللاحقين لانقلاب أغسطس كانا مُرْبكين ؛ إلا أن كل شىء أصبح واضحا بنهاية أكتوبر . وناقش الرئيس الروسى بوريس يلتسين بإسهاب وبالتفصيل فى خطابه الإصلاحى الاستثنائى الذى ألقاه فى ٢٨ أكتوبر الحاجة إلى مساعدة الغرب وتعاونه ، ووعد الغرب بأن يقدم له كل ما يرغب فيه من المعلومات والعمل المشترك .(٦٧) ولقد كانت هذه لحظة فريدة فى التاريخ الروسى . فلم يحدث من قبل أن استغاث زعيم روسى بالغرب بمثل هذه الصراحة .

على أن أكثر ما يلفت النظر فى استجابة الحكومات الغربية للتحول الاقتصادى والسياسى

فى روسيا وبقية الجمهوريات السوفييتية السابقة (فيما عدا دول البلطيق) هو عدم استعدادها لقطع أى التزام رئيسى . وكان أول عمل من قبل الدول الصناعية الرئيسية الأعضاء فى مجموعة السبع استجابة لعرض الرئيس يلتسين بالتعاون ، هو إرسال نواب وزراء المالية فيها إلى موسكو لضمان استحقاقاتها من الديون الغربية السوفييتية . وفى منتصف نوفمبر ١٩٩١ ، جمع مسئولو مجموعة السبع ممثلين على مستوى عال من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وجميع الجمهوريات السوفييتية السابقة (فيما عدا دول البلطيق) فى موسكو . وعندئذ طالبهم ممثلو مجموعة السبع بأن يَعِدوا بتحمل المسئولية « المشتركة والمتعددة » عن خدمة الديون الغربية السوفييتية فى مقابل تأجيل طفيف فى تسديد الديون . ووافقت الجمهوريات السوفييتية السابقة لأن الوزراء الوطنيين الجدد كانوا بلا خبرة ونظروا إلى ذلك باعتباره مسألة شرف . وإلى جانب ذلك فإنهم أرادوا أن يظهروا للدول الغربية الكبيرة حسن نيتهم . بيد أن وعدهم كان غير واقعى البتَّة . فقد انخفض الاحتياطى النقدى السوفييتى إلى أقل من ١٠٠ مليون دولار فى ديسمبر ١٩٩١ ، ولم يكن بوسع الجمهوريات السوفييتية السابقة وروسيا أن تفعل شيئا سوى التخلف عن دفع ديونها الأجنبية . وقد خلص مسئولو مجموعة السبع بشكل غير منصف إلى أنه لا يمكن الاعتماد على وزراء الإصلاح الروس الجدد . ودام هذا الاجتماع أربعة أيام ، غير أن الإصلاح الاقتصادى (أو تمويله) لم يكن مدرجا على جدول الأعمال . كان صغار المسئولين الماليين بمجموعة السبع قد أتوا ، كما فعل جورج كليمنصو فى فرساى ، لاقتضاء الأموال المستحقة لهم فحسب . ومن المثير للسخرية أن تلك الأموال كانت قد أعطيت ذات مرة بسخاء إلى الشيوعيين الذين عملوا على إفلاس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية .(٦٨)

وبدت الحكومات الغربية الرئيسية عاجزة عن أن تدرك أن الاتحاد السوفييتى قد انتهى . وعلى سبيل المثال ، خلصت صحيفة *فاينانشيال تايمز* فى ٥ نوفمبر إلى أن : « جميع البلدان الصناعية الغربية الرئيسية تبذل جهودها لتدعيم المركز المتهاوى للاتحاد السوفييتى » . وكان أكثر المتطرفين فى تأييد المحافظة على الاتحاد السوفييتى هو الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الذى اعترف حتى بالحكومة السابقة التى شكلها الانقلاب العسكرى الشيوعى السوفييتى القصير الأجل فى أغسطس ١٩٩١ .(٦٩) وبعد التوقيع الأولى على اتفاق « رابطة الدول المستقلة » أعلن مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية روبرت جيتس عن ارتياب متحير معهود عن الإدارة الأمريكية فى ذلك الحين : « لقد أعرب الرئيس الروسى يلتسين عن خطط إصلاح اقتصادى جريئة ، ولكن يتبقى أن نرى ما إذا كان يستطيع تنفيذها . إن الإصلاحات السوقية ستكون مصحوبة بتضخم وبطالة يمكن أن يولدا انفجارا اجتماعيا ، ويعرضا استقرار الجمهوريات الديمقراطية الوليدة للخطر » .(٧٠) وفى فبراير ١٩٩٢ ، خلص جيم هوجلاند إلى أن الرئيس الأمريكى جورج بوش يعتبر بوريس يلتسين شخصية انتقالية .(٧١)

ولم يكن من المستطاع الدفاع عن هذه الاتجاهات بأنها ناتجة عن نقص فى المعلومات الموثوق بها . فقد قامت الصحف الرئيسية بنشر جميع تلك المعلومات ، وخلصت منها إلى استنتاجات معقولة . وعلى سبيل المثال ، ألحت صحيفة نيويورك *تايمز* فى افتتاحية لها فى نوفمبر

١٩٩١ على أن : « التحدى الذى يواجه الغرب هو تشجيع برنامج السيد يلتسين الحقيقى والراديكالى بواسطة تقديم المعونة التى يحتاج إليها فورا . »[٧٢] وفى ديسمبر ١٩٩١ ، جاء فى افتتاحية لصحيفة *فاينانشيال تايمز* إن : « الفرصة المتاحة حاليا هى الفرصة الأولى ، وقد تكون الأخيرة ، لكى يقوم الغرب بتعزيز الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى الاتحاد السوفييتى » .[٧٣] إلا أن الحكومات الغربية كانت تفتقد إلى الإرادة السياسية .

وقد نظر جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى معضلة ما بعد الحقبة السوفييتية على أنها حالة إنسانية طارئة ، كما لو كان يريد أن يخفى نقص الاهتمام الأمريكى بمساندة الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى روسيا . وأدى ذلك إلى التعتيم على الطابع الحقيقى للمشكلة ، والذى كان يتمثل فى الحاجة إلى تحول منهجى وتثبيت اقتصادى كلى . وسعى بيكر إلى بناء تحالف من البلدان المانحة تحت قيادة الولايات المتحدة على نسق تحالف حرب الخليج ، وذلك لتلبية « الحاجات الإنسانية السوفييتية العاجلة والمتزايدة بشكل لافت للانتباه ». وكان هدفه المعلن أن يكفل قيام الشعب السوفييتى « بالخطوات الصحيحة فى هذا الشتاء والربيع والصيف لكفالة قيام وضع أفضل فى الشتاء المقبل » .

وعقد عدد كبير من وزراء الخارجية اجتماعين دوليين بشأن تقديم المعونة الإنسانية الطابع إلى روسيا ، عقد أحدهما فى واشنطون العاصمة فى يناير ١٩٩٢ والآخر فى لشبونة فى مايو ١٩٩٢ . واشترك فى اجتماع لشبونة أكثر من ٦٠ بلدا وعشر من المنظمات الدولية . وكان اجتماع واشنطون منظما على نطاق ضيق ، وانقسم بحسب القضايا القطاعية للمعونة الإنسانية الطابع . وكان مقصده الجلى تجنب أى مناقشة جوهرية للتغيير المنهجى والتثبيت الاقتصادى الكلى . ومن الغريب أن المتلقين المستهدفين لهذه المعونة لم يُدعوا للمشاركة فى اجتماع واشنطون . ولم يكن ثمة طوارىء إنسانية فى معظم الجمهوريات السوفييتية السابقة ، إلا أن المعونة الإنسانية رخيصة ، وتولد دعاية طيبة . وتم تجنب القضية الحقيقية المتعلقة بتقديم دعم مالى ضخم لمساعدة روسيا على الانتقال إلى اقتصاد السوق . وفى نفس الحين لم تكن المعارضة الشيوعية وحدها هى التى بدأت بالاستهزاء بالمبالغ الصغيرة المقدمة فى صورة المعونة الإنسانية الغربية التى كثر الحديث عنها ، وإنما قام بذلك أيضا ممثلو حكومة الإصلاح . كان من الواضح تماما أن الحكومات الغربية لا تأخذ المحاولة الروسية للتحول الاقتصادى مأخذ الجد .[٧٤]

وأخيرا ، أصدر الرئيس الأمريكى جورج بوش والمستشار الألمانى هيلموت كول فى أول أبريل ١٩٩٢ بيانين بالنيابة عن مجموعة السبع يعلنان عن حزمة من المساعدات المالية يبلغ مجموعها ٢٤ مليار دولار يتم تقديمها إلى روسيا فى عام ١٩٩٢ . وكان توقيت الإعلان جيدا من الناحية السياسية ـ فقد سبق افتتاح الدورة المهمة لمؤتمر نواب الشعب الروسى بخمسة أيام . ومن العجيب أن البيانين الألمانى والأمريكى احتويا على أرقام متضاربة عن كيفية تقسيم التمويل . فقد كان من المفترض أن يتشكل جل الحزمة ـ ١١ مليار دولار فى البيان الأمريكى و١٣ مليار دولار فى البيان الألمانى ـ من ائتمانات غذائية ثنائية فى المقام الأول . وكان من المتعين أن يقدم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مبلغ ٤٫٥ مليار دولار وفقا للبيان الأمريكى و٥٫٥ مليار دولار وفقا

للبيان الألمانى . ونص البيان الأمريكى على إنشاء صندوق متعدد العملات للتثبيت قيمته ٦ مليارات من الدولارات لتعزيز الثقة فى الروبل الروسى ، علاوة على تأجيل سداد ديون تبلغ قيمتها ٢,٥ مليار دولار . وأعقب ذلك صدور احتجاجات يابانية ، لأن الحزمة لم يتم الاتفاق عليها مع اليابان .(٧٥)

وكانت الحزمة بأكملها تعتمد على اتفاق فيما بين الحكومة الروسية وصندوق النقد الدولى بخصوص برنامج للتصحيح ، وكان صندوق النقد الدولى وروسيا قد أبرما بالفعل برنامجا افتراضيا فى ٢٧ فبراير ١٩٩٢ يبدو كما لو كان اتفاقا افتراضيا عاديا . بيد أنه لم يكن مصحوبا بأى تمويل ، لأن الغرب لم يكن مستعدا من الناحية السياسية لتقديم أى تمويل . وكانت روسيا قد قُبلت ، جنبا إلى جنب مع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى ، كأعضاء فى صندوق النقد الدولى فى ٢٧ ابريل ١٩٩٢ .(٧٦) ومع ذلك ، أخذت المفاوضات التى تجرى بشأن اتفاق احتياطى تتعقد بشكل متزايد مع خسارة الإصلاحيين لمواقعهم فى روسيا بالتدريج . واشتكى بيتر أفين من أن صندوق النقد الدولى يؤخر التوصل إلى اتفاق بإيلائه قدرا كبيرا جدا من الاهتمام لتفاصيل قليلة الشأن ، فى حين أن الأمر المهم أن روسيا تعمل على الأخذ بإصلاحات كاسحة لخلق اقتصاد السوق .(٧٧)

وأكمل صندوق النقد الدولى الاتفاق الاحتياطى مع روسيا فى أوائل يولية (من المثير للسخرية أن ذلك حدث فى الوقت الذى انهار فيه برنامج التثبيت الروسى الجرىء تحت وطأة الضغوط المؤتلفة التى مارسها مجلس السوفييت الأعلى وجماعات الضغط الصناعية) . وستصبح الطريقة التى أبرم بها اتفاق صندوق النقد الدولى نمطا . فقد طار ميشيل كامديسوس المدير التنفيذى للصندوق إلى موسكو خلال عطلة نهاية الأسبوع بعد أن انهارت المفاوضات بين الحكومة الروسية وموظفى الصندوق . ورغما عن ذلك فإن كامديسوس تمكن من التوصل إلى تسوية سياسية . ونتيجة لذلك ، قرر المجلس التنفيذى للصندوق بعد شهر واحد أن يصدر شريحة أولى تبلغ مليار دولار من الائتمان الاحتياطى المتوخى البالغ ٤ مليارات من الدولارات . وحذا البنك الدولى حذو ذلك وقرر إقراض روسيا ٦٠٠ مليون دولار . بيد أنه كان على الحكومة الروسية أن تتعهد بألا تستخدم الائتمان الاحتياطى لصندوق النقد الدولى وإنما تحتفظ به كاحتياطى . وعارض الصندوق تكوين صندوق للتثبيت لأنه كان يطالب بتثبيت سعر الصرف *قبل* أن يقوم بالالتزام بأى صندوق للتثبيت . وهكذا فإن الإصلاحيين الروس قطعوا الالتزامات التى أقروها ، إلا أنه لم يكن قد تبقى لديهم أية قوة سياسية للوفاء بها . وكانت مجموعة السبع تعقد اجتماع قمتها السنوى بعد ذلك مباشرة فى ميونيخ . وبزغ كامديسوس كنجم للاجتماع الباهت لكى ينقذ ماء وجه الغرب لبعض الوقت بإبرامه اتفاقا مع روسيا .(٧٨) وبمنتصف سبتمبر أدرك صندوق النقد الدولى أن روسيا أصدرت مبالغ باهظة من الائتمانات منذ يونية ١٩٩٢ .(٧٩)

وقدمت البلدان الغربية بالفعل لروسيا ١٢,٥ مليار دولار من الائتمانات السلعية فى عام ١٩٩٢ ، وتم معظم ذلك خلال النصف الأول من السنة . وعلى نحو ما ناقشناه فيما سبق ، فقد أسفرت الائتمانات عن دعوم استيرادية ضخمة غير مقيدة فى الميزانية . ولذلك ، لم يستطع الصندوق أن يساند تمويل التثبيت الروسى . إن سخف هذا التفكير شديد الوضوح ، حسبما أظهره

جيفرى ساكس . فالحكومات الغربية لم تكن تريد تمويل التثبيت المالى الروسى ؛ وإنما قدمت على العكس من ذلك تمويلا قوض ماليات روسيا ، وأقدمت على ذلك لمصلحة جماعات الضغط الزراعية الداخلية لديها . وساند صندوق النقد الدولى المساعدات الغربية المقدمة إلى روسيا وأشاد بها ، على الرغم من أنه كان يعرف أن هذه الائتمانات السلعية تضر بالاقتصاد الروسى . وبعدئذ جرد الصندوق روسيا من أهليتها فى تلقى تمويل التثبيت ، لأنها حصلت على مبالغ كبيرة جدا من هذه الائتمانات السلعية المؤذية . ومن حسن الحظ أن بوريس فيدوروف أفلح فى إنهاء هذه الملهاة المأساوية فى عام ١٩٩٣ .(٨٠)

وكان من ضمن المساهمات الغربية المهمة الأخرى إصرار صندوق النقد الدولى على المحافظة على منطقة الروبل . وترجع أهمية ذلك إلى عدة أسباب . أولا ، كان هذا الأمر قضية معقدة من الناحية الفنية ، وكان من المتوقع أن يكون لدى الصندوق كفاءة فريدة فى هذا المجال . ومن الطبيعى أن يعتبر رأى الصندوق بشأن منطقة الروبل رأيا موثوقا به من قبل الحكومات غير الخبيرة فى الجمهوريات السوفييتية السابقة . وثانيا ، لم تكن الكثير من الحكومات تملك ، بدون مساعدة الصندوق ، الخبرة التقنية للتصرف وحدها فى السياسة النقدية . كان الصندوق يتمتع بالفعل بوضع احتكارى فى بعض البلدان . وثالثا ، فإن الصندوق بداءة جعل التمسك بمنطقة الروبل شرطا لإبرام الاتفاقات الاحتياطية وتقديم التمويل . ورابعا ، كانت ثمة قوى سياسية كثيرة معبأة لتأييد منطقة الروبل أو معارضتها . ومن ثم كان الصندوق يملك الصوت المرجح الذى يستطيع أن يميل كفة الميزان لصالح طرح عملات وطنية مستقلة أو ضدها . وفى النهاية ، لم يكن للصندوق أى تأثير تقريبا على الإصلاحات النقدية فى الجمهوريات السوفييتية السابقة (فيما عدا قيرغيزستان) . وانتهى الأمر بعد ذلك إلى وقوع عشرة بلدان فى التضخم المفرط . ولم يكن من الممكن أن يكون السجل أسوأ من ذلك البتة ، وكانت الآثار مروعة ، وكشفت عن وجود عيب جسيم فى أداء الصندوق . كانت السرية التى فرضها الصندوق تعنى ألا يعرف بالموقف الخاطىء الذى اتخذه بشأن منطقة الروبل سوى القليل من المتخصصين ، ولم يكن بوسع الذين يعرفون بذلك فى داخل الصندوق أن يحتجوا بفعالية . ولا يبدو أن الحكومات الأعضاء فى الصندوق قد أخذت مسألة حل منطقة الروبل مأخذ الجد بشكل كاف .

لقد كانت أهم مساندة غربية للانتقال الاقتصادى فى روسيا ذات طابع خاص تقريبا ، وإن تكن مموَّلة فى كثير من الأحيان من أموال المساعدة التقنية العامة . وقد ثبت أن المبادلات التى لا تعد ولا تحصى للآراء مفيدة . ومن المؤكد أن المشورة الاقتصادية والقانونية الرفيعة المستوى كان لها أهميتها الكبيرة . ولم يكن من الممكن أن تنفذ الخصخصة الروسية بدون المساعدات التقنية الغربية الهائلة . وكان تعليم الشبان الروس فى الجامعات الغربية محدودا ، ولكنه ولّد على الرغم من ذلك عوائد وفيرة . ويبدو أن عملية النشر المفيدة للمراجع الأساسية باللغة الروسية ، والتى كانت تحظى بالمساندة من الخارج ، قد تمت برعاية من جورج سوروس إلى حد كبير ، وليس من قبل الحكومات .

وطوال نصف السنة السابقة لتهاوى المحاولة الروسية الشجاعة للتثبيت المالى والنقدى ، طالبت روسيا بصراحة بالمساعدات الغربية . بيد أن الغرب لم يقدم خلال نصف السنة الحاسم من ١٩٩٢ أية مساهمة مالية للتثبيت الروسى على الإطلاق . وقد أخذ صندوق النقد الدولى بزمام القيادة السياسية بشكل طموح ، إلا أنه كان بطيئا فى التوصل إلى أى اتفاق مع روسيا . وبدا أن أولويته هى تجنب المخاطرة بالأموال على شاكلة ما يفعله مصرف تجارى وليس مؤسسة تدافع عن المصالح العامة الرئيسية .(٨١)

وهكذا فإن المساهمة الغربية كانت سلبية بالأساس . وكان السلوك الغربى خلال هذه الفترة مشابها لما حدث خلال الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ، عندما لم تتصد أية أمة للقيادة ، أو لتحمل أية مسئولية دولية فى الوقت الذى كانت كل منها تبحث عن مصالحها الوطنية الخاصة بأضيق مفهوم وبما يعود بالضرر على الجميع . لم يكن هناك أثر لمثالية خطة مارشال واستشرافها الأعرض . وعلى الأخص ، وصل مجموع المنح الأمريكية فى ذروة خطة مارشال فى ٤٨ ـ ١٩٤٩ إلى ٢,١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية ؛ وبالنسبة لعام ١٩٩٥ وصل المخصص فى ميزانية الولايات المتحدة لمعونة كافة الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى ٠,٠١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى .(٨٢) وقد ولدت الوعود الغربية الوهمية الكثيرة شعورا بالاستخفاف بالغرب فى روسيا .

فما الذى جعل الغرب عقيما بهذا الشكل ؟ الإجابة الجلية أن جميع البلدان الغربية الرئيسية كان يحكمها زعماء سياسيون ضعاف قصيرو النظر . ولم يظهر أى منهم نزعة قيادة دولية . ومن ثم فقد اكتسب صندوق النقد الدولى فى عملية الانتقال فيما بعد الحقبة السوفييتية وضعا أبرز مما كانت قدرته تؤهله له . وأحد التفسيرات المهمة لذلك أن انهيار الاتحاد السوفييتى لم يكن لافتا لانتباه المجتمع العالمى بشكل يكفى لجعله يدرك أن ثمة أزمة جذرية لفترة ما بعد الحرب تلوح فى الأفق . ولو أن الحرب كانت ساخنة ، وليست باردة وخلفت وراءها الملايين من الجثث ، لكان العالم قد استيقظ . ولم يطبق أى من الدروس الجذرية المكتسبة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولا سيما أن الانتقال اللاحق للحرب يتطلب تركيزا من الزعماء العالميين ، وإرادة سياسية ، وتمويلا هائلا ، وإطارا مؤسسيا جديدا . وكان من المنطقى أن يكون انهيار الاتحاد السوفييتى أشبه ما يكون بانهيار امبراطورية هابسبيرج منه بأيام خطة مارشال . ولا يسع المرء إلا أن يأمل بأن تكون روسيا قوية بما يكفى لكى تدبر أمورها بنفسها .

الخلاصة : النقود هى النقود فى روسيا أيضا

لم تكن سياسة التثبيت الاقتصادى الكلى التى اتبعتها روسيا بالفعل متطرفة أو متسقة . فلقد كانت سياسة سد خانة ، وكانت تتغير مرتين سنويا تقريبا ، وكانت فى معظم الوقت إما ناقصة أو رخوة جدا ، أو الاثنتين معا .

ومهما كانت بطولة المحاولات التى بذلها جايدار وفيدوروف للتثبيت المالى ، فإن حزماتهما

كانت ناقصة ومختصرة جدا . وفى البداية ، كانت المشكلة الرئيسية هى نقص المساندة المالية من صندوق النقد الدولى والمجتمع الدولى . وكانت المشكلة الفادحة الأخرى هى الإبقاء على منطقة الروبل المزعزعة للاستقرار . غير أن السبب الرئيسى والدائم للتضخم المرتفع فى روسيا كان يتمثل فى أن مصرف روسيا المركزى لم يكن يؤمن بنظرية كمية النقود . وأصر بدلا من ذلك على إصدار كميات كبيرة جدا من النقود ، وتواطأ مع جماعات الضغط التابعة للمنشآت المملوكة للدولة . إن الدليل واضح : إن نظرية كمية النقود قابلة للتطبيق فى روسيا أيضا . وكما بيّنا ، يمكن تفسير التضخم بزيادة عرض النقود ، وسرعة تداول النقود .

وكانت إحدى المشاكل الإضافية الوثيقة الصلة أن سياسات التثبيت الروسية تفتقر إلى المصداقية . فحديث فريق جايدار عن الحكومة الانتحارية القصيرة الأمد أقنع مدراء المنشآت المملوكة للدولة بأنه ليس ثمة ما يدعو إلى التكيف مع السياسة الجديدة ، لأنها لن تدوم . وسرعان ما عملت المعارضة المثابرة من قبل مجلس السوفييت الأعلى على تقويض مصداقية الحكومة . وفى عام ١٩٩٤ ، كان رفض تشيرنوميردين للإعلان بوضوح عن أى سياسة للتثبيت ، يعنى ألا يتوقعها الناس ، وكانوا على حق فى ذلك . فطوال الوقت ، كانت التفسيرات العامة شحيحة وغير كافية . وكان المثال الوحيد للأثر الإيجابى للمصداقية هو رهان فيدوروف على استقرار سعر الصرف فى صيف ١٩٩٣ .

ولا يوجد ما يوحى بأن المعتقدات الاقتصادية للإصلاحيين كانت خاطئة . وبدلا من ذلك ، فقد اضطروا إلى تقديم تنازلات كثيرة جدا للمؤسسة القديمة ، التى اغتنمت الفرص المتوافرة لها لمواصلة السعى من أجل التماس الريع بشكل غير عادى . وكانت روسيا تحتاج ، بالنظر إلى قوة النخبة القديمة وضراوتها ، إلى برنامج للتثبيت يكون أكثر صرامة وبساطة مما اتبعته دول أوروبا الشرقية . ولذلك كان من المهم ، على وجه الخصوص ، القضاء على أية فرصة لالتماس الريع ، من قبيل الواردات الممركزة ، أو الائتمانات المدعومة ، أو تحديد أسعار الطاقة والحبوب . وعلاوة على ذلك ، لم يكن الإصلاحيون ليستطيعوا أن يفوزوا على ملتمسى الريع القدامى إلا إذا تصرفوا بسرعة وبحسم . كانت المقاومة شديدة ، وكل ما تم إنجازه تحقق بفضل الإصرار الكبير . كان التغيير الجامع الأولى كبيرا بما يكفى لتوفير زخم دائم للإصلاح . وكانت الإنجازات النسبية لعام ١٩٩٤ ناتجة عن السياسات الراديكالية التى نفذها جايدار وفيدوروف فى الربع الرابع من عام ١٩٩٣ ، وقد فشل تشيرنوميردين بشكل مخز فى المحاولات التى بذلها للتوصل إلى تثبيت هادىء .

وتدور سياسة التثبيت الاقتصادى الكلى بأكملها حول ثلاثة أسماء : جايدار وفيدوروف وجراشتشنكو . كان جايدار وفيدوروف يرمزان إلى المناصرين الباسلين للتثبيت ، وتوليا فعليا إدخال العمل بجميع التدابير الإيجابية التى اضطُلع بها . أما جراشتشنكو فإنه كان يرمز ، على العكس من ذلك ، إلى الخصم التاريخى للتثبيت السريع فى روسيا ، وكان تشيرنوميردين منقذه فى الملمات .

إن سجل عام ١٩٩٤ متناقض . لقد خلفت أزمة سعر الصرف فى أكتوبر وراءها تراثا من

الأهمية السياسية الجديدة لاستقرار العملة فى روسيا . وأعلنت جمهرة مؤثرة من مصالح مشروعات الأعمال الخاصة عن وجودها . وأخيرا ، اكتسب الكثيرون من الروس معرفة بحقيقة اقتصاد السوق وبما يتطلبه العيش فى ظله .

لقد كانت القضية الأساسية للتثبيت ، ولا تزال ، هى تخفيض التضخم بحيث لا تستطيع النخبة القديمة أن تستغل التضخم بتحويل الأموال من الناس إلى منفعتها الخاصة عن طريق ضريبة التضخم . ولا توجد ثمة منفعة اجتماعية فى التضخم المرتفع وما يصحبه من فساد .

ولم يظهر البتَّة عدد من المخاطر المرتبطة بالتثبيت والتى كثر الحديث عنها . فلم يكن ثمة خطر جسيم بوقوع اضطرابات اجتماعية بتاتا (بخلاف إضرابات محدودة وقعت بالدرجة الأولى فى صناعة الفحم) . كما لم تحدث أية ضغوط ذات شأن تتعلق بالأجور ، لأن الحركة العمالية كانت ضعيفة . ولم يحدث أن انهارت إيرادات الدولة ؛ وقد ظلت فى البداية مرتفعة جدا (بما يصل إلى نصف الناتج المحلى الإجمالى إذا ما أدرجت فيها الصناديق الضخمة الخارجة عن الميزانية) ، رغم أن المعدلات الضريبية الاستيلائية الجديدة وطرائق التحصيل غير القانونية تخلق مخاطر جديدة على الإيرادات الضريبية . وقد ظلت البطالة منخفضة ، وهو ما يمكن توقعه عندما يكون الناس على درجة مرتفعة من التعليم وتكون الأجور الحقيقية مرنة للغاية . لقد كان لدى روسيا ، ولايزال ، شبكة ضمان اجتماعى واسعة المدى تقريبا . كانت المشكلة الرئيسية أن النظام الشيوعى القديم كان ينتج موارد قليلة جدا ، ويخصصها أيضا بشكل غير فعال فيما يتعلق بالرفاه العام .

ومع استمرار العمل بالتثبيت ، فإنه كان يقوم بالدرجة الأولى على التقشف المالى . وفى نفس الحين ، ظلت السياسة المالية فضفاضة إلى حد كبير . وأزيح الإنتاج والاستثمارات بعيدا بفعل أسعار الفائدة الحقيقية البالغة الارتفاع التى تتسبب فى تكاليف اجتماعية مرتفعة لا داعى لها . وأفضى التثبيت التدريجى إلى تدن طويل الأمد فى الإنتاج ، فى حين كان الاستثمار والانتعاش مستحيلين مع وجود مثل هذا التضخم المرتفع . وأسفر الافتقار حتى حينه إلى دعامة اسمية فعالة ، إلى عدم اكتمال التثبيت ، ولاتزال الحاجة قائمة إلى خلق الثقة الجماهيرية فى الروبل .

الفصل الرابع

الخصخصة

تبدو الخصخصة كأنجح جوانب التحول الروسى . كانت فكرة الخصخصة محرمة فى الشيوعية السوفييتية . وكانت آخر ما اختفى من المبادىء العقيدية الشيوعية ، إلا أنها أصبحت ذات فجأة مقبولة على نطاق واسع . وقد عمل برنامج الـ ٥٠٠ يوم الذى أعلن فى صيف ١٩٩٠ على إذابة الجليد . ومنذ ذلك الحين والتركيز على الخصخصة كبير . ويبدو أن السبب فى ذلك هو نقيض الماركسية السائد ، والذى ينطوى على أنه لا يمكن أن تقوم للسوق قائمة قبل أن تنجح الملكية الخاصة فى الهيمنة . وبداءة ، كان مفاد النقد الداخلى الغالب الذى يشنه كل من اليمين واليسار ضد إصلاحات جايدار أن الخصخصة لم تنفذ قبل تحرير الأسعار .

وسأقوم فى هذا الفصل بتمحيص الرؤيا السوفييتية الأخيرة إزاء المنشأة الخاصة ، والأفكار الروسية الباكرة بشأن الخصخصة ، والأفكار الرئيسية التى كان يعتنقها الإصلاحيون الروس الموجودون فى الحكم بشأن الخصخصة . وستناظر أفكارهم تلك مع الأفكار المطروحة فى الجدل العام ، وسيعقب هذه المناقشة عرض موجز لبرنامج الخصخصة . وبعد ذلك سأمحص إدارة الخصخصة ، والخصخصة الصغيرة النطاق والكبيرة النطاق (بما فى ذلك مزادات القسائم) ، وخصخصة المساكن ، والإصلاح الزراعى ، وظهور منشآت خاصة جديدة ، وبعدئذ نستخلص النتائج .

المنشأة الخاصة فى نهاية عهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية

كان من بين أهم المبادىء الشيوعية الأساسية تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان . وكان ذلك يعنى ، من الناحية العملية ، أن النشاط الاقتصادى الخاص الوحيد الذى يمكن أن يقبله الشيوعيون من الناحية المذهبية هو العمل الفردى ، والذى يمكن أن يضم الأسرة بأكملها ، من غير أية عمالة مستأجرة ، ورأس المال الصغير . وكانت التجارة ممقوتة منذ زمن بعيد بوصفها « مضاربة » .

بيد أن « *الجلاسنوست* » و « *البيروسترويكا* » أزاحتا جانبا معظم هذه الأفكار الماركسية القديمة ، مع إعلان « قانون بشأن النشاط الفردى » فى نوفمبر ١٩٨٦ و « قانون التعاونيات » فى مايو ١٩٨٨ . وبدأ نوع كبير من المنشآت الخاصة فى الظهور تحت مسمى التعاونيات ، إلا أن المنشأة الخاصة بالكامل لم تظهر أبدا فى ظل الاتحاد السوفييتى .

جدول (٤ ـ ١) العمالة الروسية بحسب نوع الملكية ، ١٩٩١

	بالآلاف	نسبة مئوية من الإجمالى
إجمالى السكان المستخدمين	٧٣٨٠٩	١٠٠,٠
موظفو القطاع العام	٥٧١٨٨	٧٧,٥
موظفو المنشآت المؤجرة	٥٥٩٠	٧,٦
موظفو الشركات المساهمة	١٠٦٨	١,٤
موظفو الروابط الاقتصادية	٧٩٥	١,١
موظفو المنظمات الاجتماعية	٦٧٩	٠,٩
موظفو المشروعات المشتركة	١٤١	٠,٢
عمال المزارع الجماعية	٣٩٤٥	٥,٣
عمال التعاونيات	٢٩٠١	٣,٩
العمالة الفردية	٣٤٢	٠,٥
العمال الزراعيون فى المزارع الخاصة الفرعية	١٠٧٨	١,٥
العمال الزراعيون فى المزارع الخاصة	٨٣	٠,١

المصادر : The World Bank, *Statistical Handbook 1994: States of the Former USSR* (Washington, D.C., 1994), p. 492.

وبدلا من ذلك ، انتقلت المبادرة بشأن المنشأة الخاصة إلى الجمهوريات . وقد اعتمد « القانون الروسى بشأن المنشآت ونشاط تنفيذ الأعمال » فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، وكان يسمح بجميع أنواع المنشآت . وقد شملت أشكالها القانونية تنظيم المشروعات الفردية ، والملكية المنفردة ، والشراكة العامة ، والشراكة المحدودة ، والشركات المساهمة . وكان من الممكن للشركات المساهمة أن تكون مفتوحة أو مغلقة . ولم يكن تداول أسهم الشركات المغلقة بين الجمهور ممكنا ، فأصبحت وسيلة رائجة للخصخصة لأهل الدار . بيد أنه كان يمكن تداول أسهم الشركات المساهمة المفتوحة علانية بدون أية قيود .(١) وكان يشار إلى جميع هذه المنشآت بشكل مبهم فى الخطاب الدارج على أنها « هياكل تجارية » . وقد سمح بقيام جميع أنواع المنشآت الخاصة قبل أن يبدأ التحول إلى اقتصاد السوق الحقيقى فى روسيا بأكثر من سنة . والعمالة فى شتى أشكال المنشآت الخاصة فى عام ١٩٩١ معروضة فى الجدول (٤ ـ ١) .

وقد تواصل هذا التحرير بالنسبة للمنشآت الأجنبية أيضا . ففى عام ١٩٩١ ، اعتمدت روسيا « قانونا بشأن الاستثمار الأجنبى » . وقد تلى ذلك صدور مرسوم رئاسى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩١ « بشأن تحرير النشاط الاقتصادى الأجنبى فى أراضى الاتحاد الروسى » ، والذى كان جزءا من ذات الموجة الأولى من مراسيم الإصلاح الجذرى . وسمح القانون بشأن الاستثمار الأجنبى للأجانب ومنشآتهم بالاستثمار من خلال مشاريع مشتركة مع المنشآت الروسية والمنشآت المملوكة بالكامل

على حد سواء . ومن ناحية المبدأ ، سمح للمنشآت الأجنبية بأن تمارس نشاط الأعمال فى أى مجال لا يحظره القانون ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات . كانت المصارف الأجنبية تحتاج إلى الحصول على ترخيص من مصرف روسيا المركزى ، فى حين كان يتعين على الشركات التى تضم مشاركة أجنبية أن تسجل نفسها لدى وزارة المالية أو غيرها من وكالات الدولة المخولة بذلك .(٢) وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمعاملة الشركات الأجنبية والمنشآت المحلية على قدم المساواة ، فقد نشأت تفاوتات فى عدد من الممارسات . فعلى سبيل المثال ، نادرا ما كان يسمح للمنشآت الأجنبية بأن تشارك فى الخصخصة الصغيرة النطاق .

وبالمثل ، كانت المنشآت المملوكة للدولة تُمنح المزيد والمزيد من الاستقلال عن الوزارات الفرعية ، وتم ذلك أولا من خلال « قانون بشأن المنشآت المملوكة للدولة » الصادر فى يونية ١٩٨٧ ، وبعد ذلك من خلال قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بشأن المنشآت لعام ١٩٩٠ . وقام هذان القانونان المستلهمان من اشتراكية السوق بإدخال العمل بمفهوم الإدارة الذاتية العمالية ، من خلال عقد اجتماع عام للتجمع العمالى وإنشاء مجالس للمنشآت تضم بعض الأعضاء المنتخبين . وقد أبقى على هذه المؤسسات فى « قانون المنشآت الروسى » الصادر فى ديسمبر ١٩٩٠ .(٣) وفى نهاية الثمانينيات ، قامت المجالس العمالية بفصل الكثير من المدراء ؛ غير أنه سرعان ما ارتد كل شىء بسرعة ، وتضاءلت الإدارة الذاتية العمالية البدائية . وبدلا من ذلك ، اتسعت قوة المدراء . وفقدت الوزارات الفرعية السلطة الفعلية لإقصائهم مع صدور « قانون المنشآت الروسى لعام ١٩٩٠ » ، وخُلِّف المدراء بدون أى سيادة عليهم من الناحية الفعلية .(٤)

وكان التأجير من بين المحاولات السوفييتية المتأخرة لجعل المنشآت المملوكة للدولة أكثر استقلالا وخلق حوافز أفضل لدى العمال . وقد أدخل العمل به بواسطة مرسوم سوفييتى بشأن التأجير صدر فى ابريل ١٩٨٩ . ومن الناحية العملية ، كان التجمع العمالى يقوم بتأجير المنشأة المملوكة للدولة التى يعمل فيها أعضاؤه بالفعل . وأفضى تأجير المستخدمين للمنشآت المملوكة للدولة إلى إعطاء عناصر الداخل درجة كبيرة من السيطرة بحيث أصبحت الخصخصة عن طريق الشراء الاستحواذى الرخيص من قبل المستخدمين الخطوة الطبيعية التالية . وحاولت حكومة الإصلاح الروسية أن توقف هذا النوع من خصخصة الداخل ، وأن تحظر اتفاقات التأجير الجديدة فى عام ١٩٩٢ . بيد أن قطاع التأجير كان كبيرا جدا بالفعل . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان قد تم تأجير ٩٤٥١ منشأة مملوكة للدولة تمثل ٨ بالمائة من إجمالى العمالة .(٥) وبنهاية عام ١٩٩٢ ، ولَّدت ٣٤٨٥ منشأة صناعية مستأجرة ١١ بالمائة من الإنتاج الصناعى .(٦)

وفيما بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩١ ، نشأ عدد وافر من « الروابط » و« المؤسسات » و« الشركات » . وكثيرا ما كانت اللوحة التى تحمل اسم وزارة فرعية تحل محلها ببساطة لوحة باسم مؤسسة لها نفس التخصص . ومن الممكن أن يقوم قسم فرعى من وزارة فرعية أو مجموعة من المنشآت المملوكة للدولة بمبادرة من جانبهما لتشكيل الروابط استنادا إلى تعديلات عام ١٩٨٩ لقانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بشأن المنشآت المملوكة للدولة وقانون المنشآت الروسى . وكانت هذه الروابط الجديدة تجمع ما بين مصالح المنظمات الفرعية الاتحادية القديمة

(التى تريد أن تظل قائمة وأن تعزز من ممارساتها الاحتكارية فى التوريد والتمويل) ومصالح مدراء المنشآت (الذين يسعون إلى خصخصة منشآتهم بما يحقق مصالحهم الذاتية من خلال ما يسمى بخصخصة « *عناصر الطبقة الحاكمة* » .) وبنهاية عام ١٩٩١، كان يوجد ٣٠٧٦ رابطة ، و٢٢٧ مؤسسة ، و ١٢٣ اتحادا بين الشركات . وكان من الصعب تصنيف المؤسسات بالنظر إلى أشكال ملكيتها المتداخلة المعقدة . وحاولت حكومة الإصلاح بنهاية عام ١٩٩١ أن تستعيد زمام السيطرة على جميع عمليات الخصخصة ، إلا أن الروابط بقيت على الرغم من مركزها القانونى المشكوك فيه .(٧) وفيما بعد ، أخذت خصخصة « *عناصر الطبقة الحاكمة* » شكل المجموعات المالية - الصناعية والشركات القابضة لكى تبدو أكثر حذقا وذات توجه سوقى أكبر .

الأفكار الروسية المبكرة عن الخصخصة

على الرغم من أن الكثير من الروس كانوا يحبذون الملكية الخاصة ، فلا تزال الأفكار المتعلقة بكيفية الخصخصة غامضة . وقد طرح برنامج الـ ٥٠٠ يوم لصيف عام ١٩٩٠ معيارا مبكرا . إذ كان ينطوى على ثلاث وسائل للخصخصة الحاشدة التى تتسم بشىء من التناقض . فأولا ، ينبغى منح بعض الأسهم بالمجان لعمال المنشأة التى يجرى خصخصتها . وثانيا ، ينبغى أن يحصل جميع المواطنين أو البالغين على حصة ما من ممتلكات الدولة بالمجان . وثالثا ، ينبغى بيع الممتلكات بالدرجة الأولى ، وليس تقديمها هبة مجانية . وكان هناك ضرب من أشكال الخصخصة المتوقعة (وإن تكن محدودة التفاصيل) ، وكان ثمة تأكيد شديد على التفكيك الباكر للاحتكارات . وكان من المقرر أن تعطى الأولوية للمنشآت التى تكشف عن روح المبادرة . وكانت الإيرادات المرتقبة من بيع المنشآت المملوكة للدولة تعتبر مساهمة لها شأنها من أجل موازنة الميزانية وتمويل التثبيت الاقتصادى الكلى .(٨) وقد رسخ برنامج الـ ٥٠٠ يوم الحاجة إلى خصخصة سريعة وحاشدة . بيد أن البرنامج كان يركز على البيع - منكرا باستراتيجية الخصخصة المجرية التى لم تحقق نجاحا كبيرا والتى فقدت جاذبيتها بالتدريج . ورغما عن ذلك فإن العديد ممن اشتركوا فى وضع برنامج الـ ٥٠٠ يوم ، ولا سيما جريجورى يافلينسكى ، استمروا فى الإصرار على البيع وليس على التوزيع المجانى للملكية .

ومن خلال تاثير المناقشات التى دارت فى أوروبا الشرقية ، اكتسبت فكرة التوزيع المجانى للملكية رواجا . وقد أصبح جليا أن المجر لم تخصخص عن طريق البيع بالسرعة التى كانت تريدها . وعلاوة على ذلك ، فقد كان يغلب على الناس الذين يملكون الأموال أن يكونوا ممن ينتمون إلى مجموعات اجتماعية غير محبوبة (مثل « *عناصر الطبقة الحاكمة* » القديمة) أو من الأجانب أو تجار السوق السوداء ، أو « الأغنياء الجدد » . وكانت ثرواتهم الجديدة المذهلة تعمل على استفزاز المقاومة للخصخصة . وكان فشل بولندا فى الخصخصة بسبب المحاولات التى بذلت للبيع فى الخفاء لافتا للانتباه ، فى حين أن المحاولة التشيكوسلوفاكية للخصخصة بالقسائم كانت تبدو واعدة . وعمل القلق المتزايد بشأن الحاجة إلى الإسراع فى الخصخصة وتوزيع ملكية المنشآت على حض مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية (روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية) على أن

يعتمد قانونا بشأن خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية .(٩) وقانونا بشأن حسابات الخصخصة الشخصية فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية ، وذلك فى ٣ يولية ١٩٩١ .(١٠) وقد جاء هذان القانونان نتيجة لحض من جانب وزير الاقتصاد الروسى الليبرالى يفجينى سابوروف . وكان قانون الخصخصة هو أكثر قوانين الإصلاح الجوهرية التى اعتمدت حتى ذلك الحين . وكان الاعتقاد شائعا بأنه ينبغى للخصخصة أن تسبق التحول إلى اقتصاد السوق . وأخيرا ، أفلحت الحكومة فى إقناع مجلس السوفييت الأعلى بتعديل قانون الخصخصة فى ٥ يونية ١٩٩٢ ، حتى يصبح القانون أكثر فعالية ، إلا أنه تم الإبقاء على كثير من مبادئه الأولية . وقد اختار القانون المنشآت للخصخصة فوفر بذلك عرضا من الممتلكات . وكان يتعين أن تظل الدولة مالكة لحد أقصى من الأسهم يبلغ ٢٠ بالمائة .

وكان من المفروض أن يوفر « قانون بشأن حسابات الخصخصة الشخصية » طلبا على الممتلكات المقرر خصخصتها . إذ كان يتعين أن يحصل كل مواطن فى روسيا ، بمقتضى القانون ، على مبلغ معين متساو سنويا فى حساب شخصى للخصخصة يودع فى المصارف الادخارية المملوكة للدولة . وكان قد أخذ بالفعل بحسابات للخصخصة من هذا القبيل فى ليتوانيا . وكان يمكن استخدام هذه الحسابات فى شراء جميع أنواع ممتلكات الدولة المقرر خصخصتها فى كافة أنحاء الاتحاد الروسى ، ويتعين إنفاقها خلال ثلاث سنوات . وكان هذا القانون يهدف إلى الخصخصة السريعة الحاشدة بدون إعطاء أية ميزة لعناصر الداخل فى المنشآت . بيد أن المشكلة الرئيسية فى القانون أنه كان يحتاج إلى إجراءات خصخصة بالغة التعقيد لم يكن من المحتمل أن تكون قابلة للتنفيذ . وقد تمثلت مساهمته المستديمة فى أنه أرسى مبدأ توزيع الملكية على الشعب بالمجان .

لم يفلح الاتحاد السوفييتى أبدا ، على العكس من الاتحاد الروسى ، فى اعتماد قانون للخصخصة . بيد أنه كان قد نشر فى يونية ١٩٩١ مشروع قانون بشأن الأسس الجذرية لتفكيك ملكية الدولة للمنشآت وخصخصتها ، وذلك فى منافسة مع قانون الخصخصة الروسى .(١١) وكانت مبادىء هذا المشروع تتعارض إلى حد كبير مع قانون الخصخصة الروسى ، وقد أعيد طرح أفكاره كبديل فى الجدال الروسى . وكان القانون ينص بالأساس على أنه ينبغى للتجمع العمالى أن يقرر شكل الخصخصة ونظامها ، وأنه ينبغى كفالة الضمان الاجتماعى . ولم يتطرق مشروع القانون السوفييتى بالذكر إلى مدى السرعة التى ينبغى أن تنفذ بها الخصخصة ، وتضمن إشارات قليلة إلى الطرائق التى ينبغى أن تستخدم فى الخصخصة ، وكانت حقوق الملكية الناجمة عنها تبدو محدودة . وعلاوة على ذلك ، فقد أبرز القانون أسبابا عديدة لتعويق الخصخصة . فقد دعا إلى توزيع مجانى محدود للملكية ؛ وحثّ ، مثلما فعل قانون الخصخصة الروسى ، على ضرورة المساواة بين جميع المواطنين فى الحق فى الحصول على حصة من الملكية . ومن المفترض أن الدافع إلى الافتقار الى الوضوح فى مشروع القانون كان الرغبة فى السماح للوزارات الفرعية بالاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على عملية الخصخصة .

أفكار الإصلاحيين الروس عن الخصخصة

عندما شكلت حكومة الإصلاح فى نوفمبر ١٩٩١ ، عُين أناتولى ب . تشوبايس وزيرا للخصخصة ورئيسا للجنة الحكومية لإدارة أملاك الدولة (جوسكوميموشتشيستفو) ، حسبما كانت تدعى وزارة الخصخصة الفعلية . وقد بدأ تشوبايس العمل فى وزارته بصفحة بيضاء تماما ، إذ كان يفتقد إلى وجود إدارة أو سياسة . وقد عبر الرئيس بوريس ن . يلتسين عن المزاج العام فى خطابه الإصلاحى فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ : « لقد ناقشنا لوقت طويل بلا داع ما إذا كانت خصخصة الممتلكات ضرورية أم لا . وفى نفس الحين ، كانت نخبة الحزب ـ الدولة منهمكة بنشاط فى خصخصتها الشخصية . أن حجم هذه الخصخصة ، والمنشآت التى شملتها ، والنفاق الذى انطوت عليه ، أمر مذهل . لقد استمرت الخصخصة فى روسيا (زمنا طويلا) ، إلا أنها خصخصة متوحشة وتلقائية ، وتتم فى كثير من الأحيان على أسس إجرامية . ومن الضرورى أن نعمل اليوم على الإمساك بزمام المبادرة ، ونحن عازمون على القيام بذلك » .(١٢)

وساد شعور قوى بالعجلة من جراء الفهم الواسع الانتشار بين الناس بأن ما لن يخصخص ستستولى عليه النخبة القديمة ـ بشكل قانونى أو غير قانونى . كان مفهوم *''Prikhvatizatsiya''* (الذى يعنى « الاقتناص » وإن كان يبدو كما لو كان يعنى « الخصخصة » بالروسية) شائعا بالفعل . وكان من المترادفات التقريبية المستخدمة خصخصة « *عناصر الطبقة الحاكمة* » ، والتى تعنى أن تقوم المؤسسة القديمة بخصخصة المنشآت المملوكة للدولة بوسائل مريبة تحقق منفعتها الذاتية . ولذلك ، كانت المطالبات الجماهيرية بالخصخصة السريعة قوية . وقد محصت النهج البديلة إزاء الخصخصة وفقا للمعايير التى تتعلق بما إذا كان يمكن تنفيذها من الناحية العملية وما إذا كانت ستفضى إلى خصخصة سريعة . كان من المتعين أن تكون الخصخصة حقيقية وتفضى إلى حقوق ملكية فردية (وليست جماعية) . غير أن كلا من الشيوعيين وأفراد« *الطبقة الحاكمة* » القديمة كانوا يحبذون ، على العكس من ذلك ، حقوقا باهتة للملكية من أجل الاحتفاظ بالسيطرة واكتساب الوقت اللازم لتخصيص الممتلكات لأنفسهم .

وكان من المفاهيم المهمة فى روسيا أن الملكية العامة ليست عامة حقا . وعادة ما كانت توجد شبه حقوق ملكية مستترة لأصحاب المصالح .(١٣) وإذا ما كان للدولة أن تقوم بدور ما ، فقد كان يتعين عليها بالأساس أن تعيد تأميم الممتلكات ، وهو ما يعد مهمة كبرى . وكانت وجهة النظر العملية المنحى للقائمين على الخصخصة فى روسيا أنه يتعين تقديم صفقة مقبولة لشتى أصحاب المصالح حتى يتعاونوا مع الخصخصة . لذلك سلم الإصلاحيون بأن من الممكن ألا يقوم التوزيع على القواعد الصارمة لعدالة التوزيع .

وقد أمعن صانعو السياسة الروس النظر فى الخصخصة فى بولندا ، لكى يتعرفوا بالدرجة الأولى على المزالق التى يتعين عليهم أن يتجنبوها ، وفى تشيكوسلوفاكيا ، ليتعلموا كيف يقومون بتنفيذها.(١٤) وفى نفس الوقت ، كانوا على وعى حاد بالخصوصيات الروسية ، مثل إدارة الدولة البالغة الفساد . كان الفساد من المواضيع التى يتكرر ذكرها فى أى مناقشة تدور حول الخصخصة

فى روسيا . وكان شاغل الإصلاحيين الرئيسى أن يتجنبوا أى نوع من الصفقات التى يتم التفاوض بشأنها بين المسئولين والمشترين مباشرة . وبدلا من ذلك ، فقد جرت الدعوة إلى الأخذ بالمزادات والعطاءات العامة التى من شأنها أن تفسح المجال للمنافسة ، والشفافية ، والأسعار السوقية .(١٥)

بيد أن روسيا كان لها أيضا خصائص مفيدة . فنظرا إلى أن التأميم كان قد حدث قبل زمن طويل جدا ، فلم تقدم سوى مطالبات قليلة لاستعادة الملكية ، الأمر الذى سهل الخصخصة إلى حد كبير . كما لم يتبادر إلى ذهن الناس أن من الممكن إقامة أى نوع من العدالة الصارمة . لذلك كان من السهل على الإصلاحيين نسبيا أن يركزوا على أهداف بعيدة المدى وأن يتجنبوا التفاصيل المبالغ فيها .

وكان من بين الخطوات الأولية ، والتى كان يلتسين قد أعلنها بالفعل فى أكتوبر ١٩٩١ ، تحويل المنشآت الكبيرة إلى شركات مساهمة .(١٦) وفى الوقت نفسه ، كانت المنشآت العامة اسميا قد أعيد تأميمها فعليا ، لأنه كان من المفترض أن تحول جل الأسهم إلى الدولة (أى إلى سلطات الخصخصة وليس إلى الوزارات الفرعية) . وكان الغرض من ذلك وقف خصخصة « *عناصر الطبقة الحاكمة* » التلقائية للمنشآت العامة وفرض عملية خصخصة نظامية إلى حد معقول .(١٧)

وشاعت أفكار بديلة عديدة عمن ينبغى له أن يستفيد من الخصخصة . لقد ركز برنامج الـ ٥٠٠ يوم على إيرادات الموازنة . واستبعد قانون الخصخصة الروسى الصادر فى يولية ١٩٩١ فكرة استخدام الخصخصة كوسيلة لجمع الإيرادات للدولة ، غير أن الفكرة ظلت قائمة . وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٩١ ، صدر مرسوم رئاسى بشأن « الأحكام الأساسية لبرنامج لخصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات فى الاتحاد الروسى فى عام ١٩٩٢ » .(١٨) كان هذا البرنامج البدائى للخصخصة يعكس وجهات النظر الجديدة إزاء الخصخصة ، إلا أن الكثير منه ظل غامضا . كان البرنامج يتضمن أهدافا إيرادية صريحة لكل سنة من سنواته الثلاث التالية (٩٢ - ١٩٩٤) . وقد ثبت أن من السهل تلبية الأهداف بسبب التضخم المرتفع غير المتوقع . بيد أنها فقدت كل أهميتها السياسية ، وأصبحت إيرادات الخصخصة مجرد مقياس للنطاق الذى وصلت إليه الخصخصة بدلا من أن يكون لها أى أهمية فى حد ذاتها .

وكان يلتسين قد صرح بداءة فى خطابه فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ بأن أسهم المنشآت ستقسم فيما بين الدولة وبين التجمعات العمالية أو الموظفين .(١٩) وظل نقل حقوق الملكية إلى القوى العاملة مسألة لها أولوية عالية . وقلما كان يوجد من يعارض فى ذلك ؛ وكان التساؤل يدور فحسب حول مقدار ما ينبغى أن يمنح والشكل الذى يتم به ذلك . وقدمت أول إجابة معتمدة فى برنامج الخصخصة التمهيدى المؤرخ ديسمبر ١٩٩١ . فقد كان من المقرر أن يحصل « أعضاء التجمعات العمالية » على أسهم فى المنشآت التى تحول إلى شركات مساهمة مفتوحة ؛ فيحصل العمال على ٢٥ بالمائة من رأس مال الشركة مجانا فى صورة أسهم تفضيلية ، إلا أن هذا العرض لم يكن الكلمة الأخيرة فى الموضوع .(٢٠)

لم يكن الغرض من إعطاء حصة كبيرة من الملكية للعمال فى المنشآت التى يجرى

خصخصتها قائما على أية عقيدة مذهبية أو مفهوم للعدالة ، وإنما على مجرد الرغبة فى تيسير الخصخصة السريعة . إذ سرعان ما تحول العمال (الذين كانوا يشملون المدراء فى كثير من الأحيان) إلى مناصرين نشطين للخصخصة . ووفقا لتفسير تشوبايس فى ذلك الحين لهذا القرار : « لو أننا لم نقبل بذلك لما كانت التجمعات العمالية قد أيدت الخصخصة تقريبا . ولكنهم أظهروا الآن « فجأة » اهتماما بالقانون وشرعوا فى استحثاث الإدارة » .[٢١] كان هذا المخطط قد صمم بدهاء . فلم يكن العمال يحصلون على الأسهم إلا بعد تحويل منشآتهم إلى شركات مساهمة ، بحيث لا يضغطون فقط من أجل الخصخصة وإنما من أجل اكتساب صفة الشركة المساهمة أيضا . وكان يتعين أن تكون ملكية الأسهم الممنوحة للعمال ذات طابع فردى ، وبذلك استبعدت مخاطر الملكية الجماعية والإدارة الذاتية العمالية اليوغوسلافية الطابع بما يترتب عليها من مسئولية جماعية . كما كان يراود الحكومة الأمل فى أن يعمل العمال على كبح الخصخصة غير المشروعة التى يقوم بها المدراء . وكانت الحكومة تخشى ، على وجه الخصوص ، من أن يواجه قرارها بتأميم المنشآت فعليا ، بالمقاومة . ولذلك فإنها كانت متلهفة على اجتذاب العمال إلى جانبها منذ البداية .

وكان القرار بإعطاء العمال ، فى بداية الأمر ، أسهما فى المنشآت التى يجرى خصخصتها ، يعنى أن يحصل العمال على أفضلية على جميع الملاك الخارجيين المحتملين . وألغى برنامج الخصخصة المؤرخ فى ديسمبر ١٩٩١ توزيع حسابات الخصخصة على جميع المواطنين الروس فى عام ١٩٩٢ . ومع ذلك ، فلم يتم التخلى عن فكرة الخصخصة الحاشدة . وإنما نص برنامج الخصخصة بشكل فضفاض على أنه ينبغى اتخاذ الاستعدادات من أجل فتح حسابات الخصخصة قبل نهاية عام ١٩٩٢ .[٢٢]

وتضمنت سياسة الخصخصة توزيعا مجانيا لكميات معينة من الأسهم على العمال ، والمدراء ، والجمهور بشكل عام ، غير أنه لم يكن ثمة مفهوم واضح لمقدار ما يعطى لهذا أو ذاك ، ولما يمكن أن يعتبر توزيعا عادلا . وقد أفسح ذلك مجالا للتفاوض والحلول الوسط . بيد أنه كان هناك اقتناع جازم بأنه ينبغى إشراك الشعب وبأنه ينبغى للخصخصة الحاشدة أن تتم . وعلاوة على ذلك ، كان هناك أيضا دافع إلى إنجاز ملكية عريضة للأسهم بشكل معقول وتيسير بروز ملاك أقوياء . ومن الناحية الفعلية ، فإن التوزيع الأولى للأسهم على العمال والمدراء أعطاهم أفضلية أكبر مما كان ينتويه صناع القرارات أو يدركونه فى ذلك الحين .

ولم يكن للاستثمار الأجنبى دور رئيسى فى استراتيجية الخصخصة وإن كان قد حظى بداءة بقدر من الاهتمام أكبر مما حَظِىَ به فيما بعد . وفى ذلك الحين ، لم تكن عمليات الشراء الكامل الأجنبية للمنشآت الروسية ممكنة بدون موافقة الحكومة . وكانت الحكومة تفتقر إلى القدرة على الاهتمام بتلك الأمور ، رغم السماح بالاستثمار الأجنبى (فى شكل مشروعات مشتركة ومنشآت متملكة بالكامل على حد سواء) . واحتوى برنامج الخصخصة لشهر ديسمبر ١٩٩١ على فقرات بخصوص « الانتفاع من الاستثمار الأجنبى فى الخصخصة » . بيد أن هذه العبارة لها مدلولها . كان مطلوبا من المستثمرين الأجانب أن يقوموا بما عجزت عنه المنشآت الروسية ، وعلى الأخص الاستحواذ على المنشآت التى كانت تعمل بخسارة ، أو استكمال مشروعات البناء غير

المكملة .(٢٣) وكان أنصار الخصخصة السريعة يعارضون إعطاء امتيازات للمستثمرين الأجانب لأنهم كانوا يؤمنون بالمبدأ الليبرالى الخاص بالمساواة فى المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمحليين . كان التمييز ضد المنشآت المحلية ظالما وثبتت عدم فعاليته فى الأماكن الأخرى ، وكان من شأنه أن يستنفر المقاومة للخصخصة فى حد ذاتها . وعلى العكس من ذلك ، كان الإصلاحيون يعارضون التمييز ضد المستثمرين الأجانب . وقد أفشلوا اقتراحا كان من شأنه أن يدخل العمل بسعر صرف تمييزى لغير صالح المستثمرين الأجانب . وكان قد جرى الإعراب عن مطالب من هذا القبيل فى أوائل ١٩٩٢ عندما كان سعر الروبل الروسى منخفضا للغاية . ومع ذلك ، كانت الحكومة منزعجة من أن يشترى المستثمرون الأجانب الشركات الروسية الكبيرة بلا مقابل تقريبا ، لأن من شأن ذلك أن يستثير العداوة الجماهيرية للخصخصة .(٢٤) وبالإضافة إلى ذلك ، أدركت العناصر الليبرالية الرئيسية أنه لا يمكن توقع استثمارات أجنبية كبيرة نظرا لظروف روسيا غير المستقرة . فما الذى يدعو المرء إلى المجازفة بدون مقابل ؟

وعموما ، حاول المخصخصون الروس أن يتجنبوا الخلافات الحادة ، وأن يركزوا على ما يعتقدون بأنه يمكن القيام به . ولذلك فقد حظر برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ ، أو حَدّ من ، خصخصة أى شيء يمكن أن يسبب غضبا جماهيريا ، وبالأخص الموارد الطبيعية ومصادر التراث الثقافى .(٢٥) كما لم يحدد الإصلاحيون مدى ما يمكن أن تصل إليه الخصخصة ، على الرغم من أنهم أوضحوا أنها ستكون بعيدة المدى . وأشير بالذكر بشكل غامض إلى خصخصة ٧٠ بالمائة من الاقتصاد فى نهاية المطاف .(٢٦)

ولم ينس المخصخصون الروس أبدا أن الغرض النهائى من الخصخصة هو خلق السوق . ولذلك فقد كان هناك عدد من القيود على الدوام . ومن الأفضل أن تحدد أسعار الممتلكات من خلال السوق ، وأفضل سوق بدائية هى المزاد . وسعر المزاد ، حسبما هو معروف ، دائما ما يكون سعر السوق ، إذا سمح للعديد من المشتركين المستقلين أن يتزايدوا فيه . والمبدأ الآخر المتعلق بالسوق أنه ينبغى للأسواق أن تكون مفتوحة وشفافة . ومن بين الأفكار المتصلة بذلك أن تستخدم عملية الخصخصة فى تنمية الأسواق ، وبالأخص الأسواق المالية . ويعنى ذلك أنه كلما أمكن توليد تجارة تنافسية مفتوحة ، فإنه ينبغى القيام بذلك . ويتعين تجنب الاحتكار ، غير أنه تعين التضحية بهذا المفهوم فى كثير من الحالات . وكانت المقاومة الداخلية لتفكيك المنشآت الكبيرة ضخمة . ولم يترك ذلك أمام المخصخصين سوى الخيار ما بين ترك المنشآت وشأنها لعدة سنوات أو خصخصتها على ما هى عليه . وأفضت الفكرة القائلة بأن التركيز المفرط للملكية ضار ، إلى تقسيم الخصخصة إلى كتل مختلفة من الأسهم .

الجدال الكبير حول الخصخصة

حدث خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ أن اشتعل جدال حاد ومتسم بالحقد حول الخصخصة .(٢٧) ورغم أن روسيا كان لديها بالفعل قانون للخصخصة وبرنامج أولى للخصخصة ، فقد دار هذا الجدال فى الوقت الذى كانت الخصخصة تتشكل فيه فعليا .

وكان التساؤل الأساسى يدور بالطبع حول من الذى سيتملك المنشآت ؟ وتركز الجدال على التجمعات العمالية : ما مقدار ما ينبغى لها أن تحصل عليه ؟ وهل ينبغى أن تكون أسهمها فردية أم جماعية ؟ وكان المدراء يريدون الحصول لأنفسهم على أكبر مقدار ممكن ، إلا أنهم كثيرا ما كانوا يختبئون خلف التجمعات العمالية . وكانت المجموعة الثالثة من المطالبين تتكون من الوزارات الفرعية التى أرادت أن تحتفظ بامتيازاتها الحصرية القديمة بقدر ما تستطيع . واشتملت القوى الأخرى على السلطات الإقليمية ، ومنظمى المشروعات الجدد ، وعامة الشعب ، والدولة ذاتها . ووفقا لما جاء فى وصف تشوبايس للأمر : « أن الضغوط التى تمارس فى كل دقيقة غير عادية . فالأقاليم تقاوم الفروع ، والتجمعات العمالية تقاوم المدراء ، والمدراء جنبا إلى جنب مع التجمعات العمالية يقاومون منظمى المشروعات ، والأحزاب تمارس الضغوط من شتى الجوانب ».(٢٨) وكان الجدال يبدو فى ذلك الحين سيىء النوعية وغير منظم ، وعدوانيا بشكل صريح ؛ غير أنه يبدو ، عند معاودة النظر فيه ، مثمرا بشكل مثير للدهشة .

كان وزير الخصخصة ورئيس اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، أناتولى ب . تشوبايس ، هو الذى يتولى رفع لواء الحكومة بالاشتراك مع نائبه ديمترى فاسيليف وبيتر فيليبوف رئيس اللجنة الفرعية للخصخصة فى مجلس السوفييت الأعلى .(٢٩) وكان هؤلاء الثلاثة ، بالصدفة ، قد وصلوا حديثا من سان بطرسبورج حيث كانت الخصخصة الصغيرة النطاق قد بدأت فى عام ١٩٩١ تحت رعاية تشوبايس .

تطور خيارات الخصخصة

كانت نقطة البدء عند الحكومة هى ضرورة القيام أولا بتوزيع ٢٥ بالمائة من الأسهم بالمجان على الموظفين فى صورة أسهم تفضيلية ليس لحاملها حق التصويت . وبالإضافة إلى ذلك ، يستطيع الموظفون أن يشتروا ١٠ بالمائة أخرى من رأس المال القانونى للمنشأة فى صورة أسهم يحق لحاملها التصويت مقابل ٧٠ بالمائة من السعر الدفترى (وهو مقابل منخفض جدا) . وتستطيع الإدارة حينئذ أن تشترى ٥ بالمائة من الأسهم بالسعر الدفترى . وقد أصبح هذا الخيار فى برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ ، الخيار رقم واحد . وقد دافع تشوبايس ، بدون أن يسهب فى عرض رأيه ، عن مبدأ البيع ، رغم أنه كان يدور فى ذهنه نوع ما من التوزيع المجانى . كانت حقوق الملكية الفردية الحقيقية تعتبر بالنسبة له ذات أهمية أساسية ، فى حين كان يتعين تجنب الإدارة الذاتية العمالية الجماعية من النوع اليوغوسلافى .

وشُنت أكثر التهجمات العامة صخبا ضد تشوبايس والحكومة ، وكان من العجيب حقا أنها جاءت من جماعة من الليبراليين الذين تتزعمهم لاريسا بياشيفا .(٣٠) كانوا يعتقدون بأنه ينبغى للدولة أن تحول جميع ممتلكاتها إلى التجمعات العمالية بالمجان لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية المتنامية والاضطلاع بأسرع عملية للخصخصة . كما كان الأمر أيضا مسألة عدالة : ينبغى أن تعيد الدولة الممتلكات إلى الشعب . بيد أن هؤلاء الليبراليين كانت لهم أصلا توجهات نحو الملكية الجماعية . كانوا يعارضون المزادات ، وقد تقبلوا بسعادة قيام الشركات المساهمة المغلقة . ورد

تشوبايس على ذلك بأنهم نسوا جميع الناس الذين لا يشتغلون فى المنشآت ـ المدرسون والأطباء وأفراد القوات المسلحة وأرباب المعاشات والطلاب ، وآخرون غيرهم . وعندئذ أضافت جماعة بياشيفا اقتراحا يقضى بضرورة إعطاء المواطنين الذين لا يشتغلون لدى منظمات يجرى خصخصتها شيكات خصخصة مجانية قابلة للتداول يمكن لهم أن يشتروا الأسهم بها . وطرحت بياشيفا نموذجها لخصخصة المتاجر فى موسكو بإعطاء المتاجر للعاملين فيها . ومن أسف أن ذلك أسفر عن قدر كبير من الريبة . فلم يحط العاملون علما (أو لم يصدقوا) بحقوقهم فى الملكية ، وحاول مدراؤهم أن يستأثروا بالسيطرة الكاملة . وهكذا ، فإن المتاجر التى يفترض بأنها خصخصت كانت تدار كذى قبل فعليا ، فى حين اتخذت المتاجر الخاصة الجديدة طابعا له توجه سوقى أكبر بكثير .(٣١)

ومارس المدراء والعمال ضغوطا قوية للحصول على مزيد من الملكية للتجمعات العمالية . وأسفر ذلك عن خيار ثان فى برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ يقضى بأن يمنح جميع المستخدمين فى منشأة مخصخصة الحق فى شراء أسهم لحاملها حق التصويت تمثل ٥١ بالمائة من رأس المال المرخص به مقابل ١,٧ مرة من السعر الدفترى ، مما يعطى أغلبية الأصوات لعناصر الداخل . وكان هذا يخالف اقتناع تشوبايس بأن سيطرة العمال ستمنع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء من وضع منشأة ما فى اعتبارهم . بيد أنه أذعن من أجل إنقاذ برنامج الخصخصة فى مجلس السوفييت الأعلى .(٣٢)

وصعّدت جماعة الضغط التى تمثل المدراء من مقاومتها القوية ضد برنامج الخصخصة الحكومى . وكانت الجماعة ممثلة بالاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات ، وكان يمثلها فى مجلس السوفييت الأعلى أقوى جماعات الوسط المعروفة باسم الاتحاد الصناعى .(٣٣) كان المدراء العامون يسيطرون فعليا على المنشآت المملوكة للدولة . وفى عام ١٩٩٢ ، لم يفقد وظيفته سوى القليل من المدراء العامين للمنشآت الروسية المملوكة للدولة ؛ وقد تركتهم الدولة وشأنهم ، وكان العمال سيئى التنظيم ، وكان المدراء يريدون توطيد ملكياتهم . وكانوا يستطيعون تحقيق ذلك على أفضل وجه عن طريق الصفقات المستترة والخصخصة البطيئة ، وكانوا يمقتون حقوق الملكية المبكرة الواضحة المعالم ، والشفافية . وكان من بين مقترحاتهم برامج ملكية الموظفين للأسهم .(٣٤) وكانوا يعادون ، على وجه الخصوص ، الاستثمارات الغربية المبكرة ، خشية أن تقوم الشركات الغربية بطردهم .(٣٥)

واضطُرت الحكومة إلى ترضية المدراء . كان الخيار الثانى جذابا جدا لهم ، إلا أن الحكومة أضافت خيارا ثالثا ـ قصر الخصخصة على الشركات المتوسطة الحجم التى لا يزيد عدد العاملين فيها على ٢٠٠ مستخدم وتزيد أصولها الثابتة على مليار روبل دون أن تتجاوز ٥٠ مليار روبل . وأجاز هذا الخيار لمجموعة من المدراء أن يشتروا ٢٠ بالمائة من الأسهم التى لحاملها حق التصويت بالقيمة الدفترية للمنشأة إذا ما وافق على ذلك ثلثا المستخدمين . وكان بوسع المدراء أن يشتروا فيما بعد ٢٠ بالمائة إضافية من الأسهم بخصم ٣٠ بالمائة من قيمتها الاسمية . بيد أن الإصلاحيين صمموا هذا الخيار بطريقة بارعة بحيث لا ينطبق إلا على القليل من المنشآت . ومن ثم فإن الحكومة

هى التى قامت بوضع الخيار الأول للخصخصة ، ووضع الخيار الثانى بواسطة الضغوط التى مارستها التجمعات العمالية ، والثالث كعظمة ألقيت للمدراء .

فكرة قسائم الخصخصة

وفى صيف عام ١٩٩٢ ، اختار الرئيس يلتسين أن يجعل من قسائم الخصخصة واسطة العقد فى الإصلاح الاقتصادى . وقد أصبحت الموضوع الرئيسى فى خطابه فى الذكرى السنوية لانقلاب أغسطس ١٩٩١ . فدعا إلى نوع من رأسمالية الشعب ، محاجًا بقوله « إننا نحتاج إلى الملايين من الملاك وليس حفنة من أصحاب الملايين ». وشدد يلتسين على المساواة فى الفُرص وعلى حرية الاختيار : « سيكون لكل امرىء فرص متساوية فى هذا المسعى الجديد ، وسيعتمد الباقى علينا أنفسنا .... وسيكون لكل مواطن فى روسيا ولكل أسرة الحرية فى الاختيار . إن قسائم الخصخصة هى التذكرة التى يدخل بها كل فرد منا إلى الاقتصاد الحر » .(٣٦)

كانت فكرة القسائم قد نشأت مؤخرا نسبيا . فلم ترد الإشارة إليها فى أى سياق قانونى إلى أن أعلن مرسوم رئاسى فى ابريل ١٩٩٢ أنها ستوزع على الناس فى الربع الرابع من عام ١٩٩٢ ، إلا أن ذلك بقى أمرا تمهيديا . وقد أصدر ، بالاقتران مع خطاب يلتسين فى أغسطس ، مرسوم رئاسى « بشأن إدخال العمل بنظام لشيكات الخصخصة فى الاتحاد الروسى » ، يحتوى على التفاصيل الضرورية .(٣٧)

كان مخطط القسائم مصمما بحيث يكون بسيطا ومنصفا وشاملا ومتطابقا مع السوق .(٣٨) كان المقصود بالقسائم أن تشكل طلبا على جميع أنواع الممتلكات المقرر خصخصتها . وكان المبدأ الأساسى أنه ينبغى أن يكون من حق كل مواطن روسى أن يحصل على شيك أو قسيمة خصخصة واحدة بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠٠٠ روبل . وبذلك فإنه كان نظاما للتوزيع المجانى متاحا للجميع على قدم المساواة وبدون تفرقة بين الناس . كما لم تكن هناك قسائم لأغراض مختلفة ؛ فقد كانت كلها من نفس النوع . كانت فكرة حسابات الخصخصة قد استبعدت تفضيلا للقسائم المطبوعة فى صورة أوراق مالية لأنها كانت أبسط فى التناول . وفى بولندا ، كانت الحكومة تعتزم إرسال القسائم بالبريد . وقد أثار ذلك ضجة ، ليس فقط بسبب احتمال السرقة ، ولكن لأن الناس سيمنحون بهذه الطريقة حقوقا فى الملكية بدون أن يبذلوا أى نوع من المجهود ، مع تحمل الدولة لتكلفة التنازل عن ممتلكاتها . ولذلك ، فقد كان يتعين استلام القسائم فى روسيا من فروع مصرف الادخار الحكومى مقابل رسم اسمى يبلغ ٢٥ روبلا لا غير .

كان النظام مشابها لمخطط القسائم التشيكوسلوفاكى ، على الرغم من أنه كان أكثر شعبية . كان الرسم الإدارى أصغر ، وكان بإمكان الكل حتى الأطفال أن يشتركوا فى المخطط الروسى ، وكان كل فرد يحصل على قسيمة واحدة . وكانت النية تتجه فى كلا البلدين إلى السماح بأن تكون الخصخصة بالقسائم واسعة المدى إلى الدرجة التى تجعلها ذات قيمة ، وإلى الاضطلاع بإصدارات عديدة من القسائم . وكان أحد الفروق المهمة بينهما أن القسائم الروسية لم تكن شخصية ولكنها

قابلة للتحويل والتداول تماما . وكان ينظر إلى ذلك بوصفه مسألة تتعلق بحرية الاختيار . وحسبما أوضحه يلتسين : « من الممكن ألا يكون بعض المواطنين راغبين فى أن يصبحوا ملاكا . وعندئذ يكون بوسعهم أن يبيعوا قسائمهم » .(٣٩) كما كانت الحكومة تنظر إلى سوق القسائم على أنها سوق بدائية للأوراق المالية . وكانت مراكمة ملكية مجموعات الأسهم تعتبر أمرا إيجابيا ، لأنه كانت ثمة خشية من أن تكون الملكية أوهن من أن تسفر عن ظهور ملاك أقوياء . وكان تشوبايس يأمل بأن يرتفع ثمن القسائم فى السوق بما يجعل الخصخصة بالقسائم تحظى بالشعبية .(٤٠)

وكان البعض قلقا من أن تستخدم القسائم كنقود فتسهم بذلك فى إحداث تضخم من خلال زيادة المعروض من أشباه النقود . ولذلك حظر على الشركات المملوكة للدولة أن تقبل القسائم كوسيلة للسداد . كما حددت القيمة الاسمية للقسائم بحيث تكون مرتفعة نسبيا ، وكانت سارية المفعول حتى نهاية عام ١٩٩٣ فحسب .

كان النهج المتبع يقوم على مبدأ « *دعه يعمل* » ويبدأ من القاع إلى القمة ، ويسمح للمواطنين بأن يستخدموا قسائمهم حسبما يتراءى لهم . فكان بوسعهم الاشتراك فى مزادات القسائم أو أن يستخدموا القسائم (وفقا للخيار الثانى) فى شراء أسهم المنشآت التى يعملون فيها من خلال اكتتاب مغلق . كما كان بوسعهم أيضا أن يستثمروا قسائمهم فى صناديق الاستثمارات أو القسائم ، أو أن يبيعوها فحسب . وقد شكلت صناديق القسائم بشكل تلقائى من المستوى الأدنى بمبادرة فردية كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا بالضبط ؛ ولكن السلطات أصرت ، بسبب الاحتيال الواسع النطاق فى الاقتصاد الروسى ، على حصول صناديق القسائم على تراخيص . ورغما عن ذلك ، فسرعان ما شُكل نحو من ٦٥٠ صندوقا من هذا النوع . ولما كانت الحكومة تخشى من تصرف الشركات الخارجية المغيرة بطريقة هوجاء ، فلم يسمح لصناديق القسائم بأن تتملك أكثر من ١٠ بالمائة من أسهم أية منشأة .

وقد ثبت أن المخاوف من عدم اهتمام الناس باستلام قسائمهم ليس لها ما يبررها . ففى الحقيقة ، قام ١٤٤ مليون روسى ، أو ما يقرب من ٩٧ بالمائة من المؤهلين للاستفادة من النظام ، باستلام قسائمهم بعد تمديد الموعد النهائى لمدة شهر ينتهى فى ٣١ يناير ١٩٩٣ .

الموازنة بين شتى أصحاب المصالح

كانت الوزارات الفرعية ، من الناحية التقليدية ، تتولى التصدى للحكومات الإقليمية . وكانت الأقاليم قد تولت فى عهد نيكيتا خروشوف الإشراف على الاقتصاد لفترة وجيزة ، غير أن الوزارات الفرعية استعادت مواقعها بشدة . كانت الوزارات الفرعية تهيمن على الصناعة بالكامل فى فترة بريجنيف ابتداء من عام ١٩٦٤ ، فى حين كانت لجان الحزب الإقليمية تسيطر على الزراعة ، والتجارة ، والخدمات الاستهلاكية . وقد عالج برنامج الخصخصة هذا التوازن لصالح الأقاليم . إذ كانت سلطات الخصخصة الإقليمية تقوم بالفعل بخصخصة حتى الممتلكات الاتحادية . وكانت جميع الإيرادات الناجمة عن الخصخصة الصغيرة النطاق تذهب إلى الموازنات الإقليمية . وأصبحت بعض المنشآت ، مثل مرفق المياه وغيره من المرافق العامة ، أصولا طويلة المدى للحكومات

الإقليمية . وأخيرا ، احتفظت لجان الممتلكات الإقليمية بمواقع التصويت المهيمنة فى المنشآت المخصخصة التى تمثل فى العادة ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من الأسهم المقرر خصخصتها فى موعد لاحق .

بيد أن المشكلة الكبرى تمثلت فى أن الحكومات الإقليمية كانت أيضا فى أفضل موقع يتيح الحصول على رشاوى ، وكان من بين الآثار الحتمية للامركزة الخصخصة استشراء قدر كبير من الرشوة على الصعيد الإقليمى . كما رفضت الأقاليم التى تملك أصولا كبيرة أن تسمح للذين يقيمون فى أماكن أخرى بالنفاذ إلى عملية الخصخصة فيها .(٤١) غير أن كلا من هذين العاملين كان ينزع إلى تشجيع الحكومات الإقليمية على مساندة الخصخصة السريعة . وكان الأمر أسوأ عندما تعتقد السلطات الإقليمية بأنها راسخة القدم إلى الحد الذى ترغب معه فى التوصل إلى سيطرة طويلة المدى وجنى ريع الممتلكات التى استولت عليها . وكان أوضح مثال لذلك مدينة موسكو . إذ أصبح العمدة يورى لوظكوف أحد المنتقدين الرئيسيين لبرنامج الخصخصة الحكومى لأنه لم يكن يولّد إيرادات للدولة . ولذلك ، أصر لوظكوف على البيع وليس على الخصخصة بالقسائم ، على الرغم من أن اهتمامه الحقيقى كان فيما يبدو تعظيم تدفق الرشاوى . وكان لوظكوف يعتبر ، مثله فى ذلك مثل تشوبايس ، وثيق الصلة بيلتسين ؛ ولذلك فلم يكن بوسع تشوبايس أن يستخدم تأييد يلتسين له للفوز على لوظكوف . وعلى العكس من ذلك ، فإن يلتسين اتخذ جانب لوظكوف الذى سرعان ما غير موقفه وأصر على الخصخصة بالقسائم فى موسكو فقط ، وهو ما كان يحقق منافع جلية له وللمقربين منه .(٤٢)

وكانت الوزارات الفرعية معادية تماما للخصخصة لأنها كانت المالكة الفعلية للمنشآت الكبيرة فى عهد بريجنيف . وقد حاجت بأن المنشآت كانت أهم للمجتمع من أن تخصخص ، وأن آحاد الأفراد لن يستطيعوا جمع رؤوس الأموال الكافية ، وأن وجود ملاك أجانب أمر خطير . إلا أن الوزارات الفرعية كانت قد قُلصت بدرجة كبيرة وفقدت معظم سلطاتها بمقتضى « *البيروسترويكا* » . فلم يعد من حقها أن تصدر الأوامر إلى المنشآت وكان تخصيصها لأوامر الشراء والاستثمارات الحكومية محدودا ، غير أنها كانت لاتزال ذات نفوذ محسوس فى البيروقراطية الاتحادية الضخمة .

وقد أدركت الوزارات الفرعية نقاط ضعفها واتخذت لنفسها خط دفاع ثانيا . فبدلا من معارضة الخصخصة ، فإنها دعت إلى خصخصة مزيفة عن طريق التوزيع المجانى للأسهم - ليس على الأفراد أو المنشآت الخاصة ، وإنما على المنشآت المملوكة للدولة داخل نفس الصناعة . وكان من المتعين أن تبرز ، نتيجة لذلك ، شركات قابضة ضخمة ذات ملكية متشابكة . فتقوم المنشآت المملوكة للدولة بتملك بعضها البعض فى شبكة معقدة تفتقر إلى المسئولية الواضحة أو الشفافية . وفى الواقع ، كان من المفترض أن تحل الشركات القابضة محل الوزارات الفرعية . وكان التبرير الرسمى لذلك هو المحافظة على الروابط والإمدادات التكنولوجية فيما بين المنشآت والتى يمكن أن تنهار عندما تُستهل الخصخصة . كان المستهدف هو الاستقرار وليس المنافسة وإعادة الهيكلة ،

وهو ما يتعارض مع الانشغال الواسع النطاق بالطابع الاحتكارى المفرط للاقتصاد الروسى . وكان المتحدث الرئيسى باسم الوزارات الفرعية فى ربيع عام ١٩٩٢ هو وزير الصناعة ألكساندر تيتكين ، إلا أن فلاديمير شوميكو نائب رئيس الوزراء كان يناصرها أيضا منذ دخوله إلى الحكومة فى يونية ١٩٩٢ .(٤٣)

ورغما عن أن هذه الخطط كانت تتعارض مع السياسة الحكومية ، فقد كان من الشاق على الليبراليين أن يعرقلوها ، وقد عادت إلى الظهور تحت مسميات جديدة .(٤٤) وقد فازت بالتأييد من المدراء فى اثنتين من الوزارات الفرعية ، ومن ثم أصبح بالإمكان تنفيذها . وفيما بعد ، وضعت تشريعات خاصة من أجل الشركات القابضة . وقد وقف المدراء كالمعهود إلى جانب الوزارات الفرعية فى حالتين : الأولى ، عندما تكون المنشآت قد حققت خسائر لزمن طويل ولا يمكن أن تظل قائمة إلا بالدعوم الهائلة (وبالأخص فى المجمع العسكرى ـ الصناعى) ، فإن الشركات القابضة تستطيع أن تعتم على التدفقات المالية وأن توفر ساترا ملائما للدعوم ؛ والثانية ، عندما لا يكون بمقدور المدراء أن يشتروا المنشآت الضخمة ، مثل شركات النفط ، فإن الشركات القابضة توفر قدرا أقصى من السلطة والسيطرة .(٤٥) وفيما عدا ذلك ، كان المدراء يقفون عادة إلى جانب السلطات الإقليمية وليس الوزارات الفرعية . ومع ذلك ، كان للوزارات الفرعية بعض التأثير على خصخصة المنشآت الكبيرة جدا ، وقد أنشئت بعض الشركات القابضة من خلال قرارات حكومية استنسابية . إلا أن الوزارات الفرعية تظل الخاسر الكبير على العموم .

وكانت الهيئات المركزية فى الدولة إما سلبية أو موالية للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة . غير أن وزارة الاقتصاد ـ التى كانت تعرف فى السابق باسم جوزبلان ـ حاولت أن تستعيد نفوذها السابق فى صيف عام ١٩٩٣ تحت قيادة أوليج لو. ف ، وهو صديق محافظ للرئيس يلتسين . وتضمنت مقترحاته رفع القيمة الدفترية للمنشآت بـ.ـث يمكن تقليل ما تشتريه القسائم ، وإنقاص حصة الملكية الموهوبة ، والمطالبة بسداد الثمن . بيد أن تشوبايس أفلح فى دحر هذا الهجوم الخطير .(٤٦) ولم تتدخل وزارة المالية فى الواقع فى المناقشة ، حيث إنها كانت تأخذ جانب الإصلاحيين ، واستبعدت إيرادات الدولة الاتحادية من المناقشة .

عارض مجلس السوفييت الأعلى برنامج الحكومة للخصخصة ، إلا أنه لم يقدم أى بديل حتى أوائل عام ١٩٩٣ ، عندما اقترح خيارا رابعا : ينبغى بيع عشرة بالمائة من أسهم المنشأة فى سوق الأوراق المالية ، وينبغى أن تحصل المنشأة على عوائد البيع . وينبغى إعطاء نسبة ٩٠ بالمائة المتبقية للمستخدمين ، على أن يتم دفع ثمنها رسميا بواسطة الأرباح المحتجزة على مدار ٣ إلى ٥ سنوات ، وينبغى أن تظل ١٠ بالمائة من هذه الحصة ملكية جماعية يكون للمدراء حق التصويت وفقا لها .(٤٧) وكان ذلك بمثابة محاولة لاستعداء كل من العمال والمدراء ضد برنامج الحكومة . وكان من شأن المخطط أن يؤخر الخصخصة ، رغم أن مؤيديه عرضوه بوصفه وسيلة للتعجيل بها . وكان من المقرر أن تظل الملكية جماعية بشكل مبهم ، وأن تقلل ملكية العناصر الخارجية لأدنى حد . وأفلحت الحكومة فى عرقلة إقرار هذا البديل على أساس أنه يتناقض مع قانون الخصخصة الأصلى الصادر فى يولية ١٩٩١ . وفى النهاية ، حاول مجلس السوفييت الأعلى أن

يخرب برنامج الخصخصة من خلال مقترحات لا مغزى لها تماما . وكان من بينها استبدال القسائم بحسابات الخصخصة - وهو مجرد أسلوب مختلف للخصخصة الحاشدة ، وإن يكن من شأنه أن يعرقل الخصخصة وأن يوقفها فيما يفترض بسبب التعقيدات التقنية .(٤٨)

وقد تم التحقق من تعاطف الشعب الروسى من خلال عدد كبير من استقصاءات الرأى العام . وتفاوتت نتائجها بشكل ملحوظ وكبير بمرور الوقت ، بما لا يسمح إلا بالقليل من التعميمات . بيد أنه كلما كان الغرض أصغر حجما وله طابع شخصي أكبر ، كانت خصخصته أكثر شعبية . وأثبت أحد الاستقصاءات أن الترتيب التنازلى لشعبية الأغراض المتعلقة بالملكية الخاصة على النحو التالى : المساكن أو الشقق ، فقطع الأرض من أجل بناء المساكن أو « *الداتشا* » ، فالمزارع ، فالسيارات ، فالمتاجر أو مشروعات الأعمال . وقد حظى كل منها بدرجة قبول تبلغ ٧٥ بالمائة على الأقل .(٤٩) وكانت خصخصة المنشآت الصناعية الكبيرة أقل شمولا وتحظى بقبول ما لا يزيد على نصف الناس .(٥٠)

كانت هناك جماعات عديدة غير ممثلة بشكل صادق فى الجدل حول الخصخصة . فنقابات العمال والمجالس العمالية ، التى كان ينبغى أن تشكل وفقا لقانون بشأن المنشآت المملوكة للدولة لعام ١٩٨٧ والتى كان لها وجود فعلى فى بعض الأحيان ، لم يؤخذ رأيها إلا لماما . غير أن نقابات العمال القديمة كانت تناصر التوزيع المجانى للملكية على التجمعات العمالية . وكان من بين الجماعات التى خسرت تماما فى هذه الجولة الأولى المستثمرون الخارجيون - أى الروس الأغنياء غير المستخدمين فى الإدارة الحكومية أو المنشآت الجارى خصخصتها . وقد أطلق عليهم فى الجدل اسم « رأس مال الظل » . وقد استبعد المستثمرون الأجانب بنفس الشاكلة ، وكانت البلدان الأجنبية حكيمة فى عدم اضطلاعها إلا بجهود محدودة فحسب للإعراب عن انشغالها .

ورغم أن المستشارين الأجانب لم يكونوا يمثلون أية مصالح اقتصادية ، فإنهم كانوا يتقاسمون نفس الرؤى المتبصرة الغربية والأكاديمية السائدة بشأن التفكير الروسى حيال الخصخصة . كان مصدر الإلهام الرئيسى فى ذلك الحين الخصخصة الناجحة فى تشيكوسلوفاكيا ، فى حين أن الأخطاء التى وقعت فى بولندا كانت قد استوعبت تماما .(٥١)

وقد تم فرز الكثير من القضايا العملية . فاستبعدت جميع الأفكار المتعلقة بالتقييم المعقد بشكل قاطع . وكان يستخدم فى هذا الشأن إما القيمة الدفترية الاسمية التى كانت قد استهلكت ، أو يستعاض عنها بنوع ما من المزادات أو الأسعار التنافسية . غير أن الحكومة اضطرت ، باسم المرونة ، إلى ألا تقبل فقط بالشركات المساهمة المفتوحة ، وإنما قبلت ببعض الشركات المساهمة المغلقة أيضا ، علاوة على نوع ما من الأسعار التفاوضية للممتلكات . ووجهت لطمة قاسية إلى فكرة الملكية الجماعية ، وألحقت الهزيمة بالشركات القابضة ، غير أنها ستعاود الظهور . ولما كانت حسابات الخصخصة غير عملية ، فقد اختيرت قسائم من طراز تشيكوسلوفاكى أكثر تبسيطا . وعلى عكس التشيك والسلوفاك ، حصل جميع الروس على القسائم وليس البالغين منهم فقط ، إلا أن كلا منهم حصل على قسيمة واحدة فقط .

وربما يكون أكثر جوانب برنامج الخصخصة الروسى إتقانا هو سياساته - أى الكيفية التى روعى واستميل بها شتى أصحاب المصالح . ويمكن وصف هذا النهج إما بأنه عملى أو عديم المبدأ . ومع ذلك فقد تم التقيد بالمبادىء الأساسية ، وكانت السياسة متروية ومرنة ؛ وكانت الحلول الوسط تكتيكية وليست استراتيجية . وعندما قدم تشوبايس برنامج الحكومة للخصخصة لعام ١٩٩٢ ، فإنه صرح بأن المهمة الرئيسية خلال إعداد الوثيقة كانت إعطاء أتم قدر ممكن من الاعتناء لجميع المصالح .(٥٢) ووصف مستشاراه الرئيسيان ، أندرى شلايفر وماكسيم بويتسكو ، الخصخصة بأنها إعادة توزيع لحقوق السيطرة القائمة على الأصول فيما بين أصحاب المصلحة فى شركة ما .(٥٣) وفى النهاية ، حصل العمال على النصيب الأكبر ، يليهم المدراء . وفازت الحكومات المحلية بجانب لا بأس به ، بل حصل الناس أنفسهم على شىء ما ، إلا أن الوزارات الفرعية (باستثناءات قليلة) لم تحصل على أى شىء تقريبا . وبالنسبة لتشوبايس ، أصبح الهدف الرئيسى للخصخصة بشكل متزايد « تكوين شريحة عريضة من الملاك الخواص » .(٥٤) وأعجب يلتسين بهذه الفكرة وجعلها الموضوع الرئيسى لخطابه فى أغسطس ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى السنوية للانقلاب الفاشل .

ولم يثر أى أحد من المشاركين فى الجدل العام أى تساؤل تقريبا حول الخصخصة فى حد ذاتها ، حتى على الرغم من أنه كان من الجلى أن الكثير يعارضونها . وقد طرحت معظم المقترحات - حتى الخيار الرابع المقدم من مجلس السوفييت الأعلى - بوصفها محاولات للتعجيل بالخصخصة . لقد تكون توافق آراء سياسى عريض محبذ للخصخصة السريعة .

برنامج جذرى للخصخصة

كانت النتيجة الرئيسية التى أسفر عنها الجدل حول الخصخصة فى ربيع عام ١٩٩٢ هى إقرار مجلس السوفييت الأعلى « لبرنامج الخصخصة » لعام ١٩٩٢ .(٥٥) وكان البرنامج يحتوى على تعديلات جوهرية لكل من قانون الخصخصة المؤرخ فى يولية ١٩٩١ وبرنامج الخصخصة المؤقت المؤرخ فى ديسمبر ١٩٩١ . وكان من المقرر أن يتلو ذلك برنامج خصخصة سنوى لعامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، غير أن المبادىء الرئيسية له ظلت قائمة حتى يولية ١٩٩٤ فقط . وغطى برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ جميع ممتلكات الدولة والبلديات فيما عدا *المزارع الحكومية* ، والأراضى ، والمساكن .

وأوضح البرنامج الأهداف الرئيسية للخصخصة على النحو التالى :

- تكوين طبقة من الملاك الخواص المهتمين بخلق اقتصاد سوق اشتراكى ؛
- زيادة كفاءة المنشآت ؛
- تحسين شبكة الضمان الاجتماعى بواسطة حصائل الخصخصة ؛
- التزامن مع التثبيت المالى ؛

- إيجاد بيئة تنافسية وتفكيك الاحتكارات ؛

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ؛

- التحضير للقيام بمزيد من الخصخصة فى ٩٣ - ١٩٩٤ .

وقد قسمت المنشآت إلى فئات بحسب المستوى الإدارى والفروع والحجم . أولا ، كانت ممتلكات الدولة فى حاجة إلى أن تقسم إلى ممتلكات اتحادية وممتلكات بلدية . ومن ناحية المبدأ ، تم القيام بذلك من خلال مرسوم أقره مجلس السوفييت الأعلى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩١ .(٥٦) وبعدئذ قسمت المنشآت إلى خمس فئات بحسب الفروع - تلك التى يتوجب تخصيصها فى عام ١٩٩٢ ؛ وتلك التى لا يجب تخصيصها فى عام ١٩٩٢ ؛ وتلك التى لا يمكن تخصيصها إلا بقرار من اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة بعد التشاور مع الوزارة الفرعية ، أو بقرار من الحكومة الروسية وحدها ، أو بقرار من السلطات المحلية . وقد حظرت خصخصة ما يزيد على ٣٠ بالمائة من ممتلكات روسيا . فلا يمكن أن يخصخص ما يزيد على واحد وثلاثين بالمائة إلا بإذن من الحكومة ، وكان تخصيص ٢٠ بالمائة يحتاج إلى موافقة اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، وكانت السلطات المحلية حرة فى أن تخصخص ١٧ بالمائة .(٥٧)

وكانت المنشآت الخاضعة للخصخصة الإجبارية قائمة فى تجارتى الجملة والتجزئة ، وخدمات التغذية العمومية ، والخدمات الاستهلاكية ، وشركات البناء ، والمنشآت الزراعية المملوكة للدولة بخلاف *المزارع الحكومية* ، والمنشآت العاملة فى قطاع التصنيع الزراعى ، ومنشآت الصناعات الغذائية ، والصناعات الخفيفة ، والمنشآت التى تحقق خسائر فى التشغيل ، والمصانع التى لم يتم تشغيلها بعد ، ومشاريع البناء غير المستكملة . وكانت الفكرة من ذلك البدء بما يعتبر يسيرا من الناحية التقنية وتحظى خصخصته بشعبية من الناحية السياسية . وكان معظم هذه المنشآت يخضع للخصخصة الصغيرة النطاق .(٥٨) وكان الحظر على الخصخصة محدودا بعام ١٩٩٢ . ولذلك فإن الإصلاحيين تجنبوا الدخول فى مناقشة عقيمة حول الحدود النهائية للخصخصة قبل أن تكون حتى قد بدأت .

وفى خطوة ثالثة ، قُسمت المنشآت إلى فئات صغيرة ومتوسطة الحجم وكبيرة . وكانت المنشآت الصغيرة تعرف بأنها المنشآت التى لا يعمل فيها أكثر من ٢٠٠ مستخدم وتقل قيمتها الدفترية عن مليون روبل . وكانت المنشآت الكبيرة هى تلك التى يعمل فيها أكثر من ١٠٠٠ مستخدم ، وتزيد أصولها الثابتة عن ٥٠ مليون روبل ، فى حين أن تلك التى تدخل فى مجموعة الوسط ويعمل فيها ما بين ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ مستخدم كانت تعتبر متوسطة الحجم . وكان التعريف المزدوج القائم على كل من حجم العمالة ورأس المال يتيح للمنشآت خيارات تتعلق بتصنيفها ومن ثم خصخصتها .

ومن ناحية المبدأ ، كان من المفترض أن تباع المنشآت الصغيرة بالمزاد أو تباع من خلال عطاءات عامة ، وأن تحول المنشآت الكبيرة إلى شركات مساهمة مفتوحة ، وكان من الممكن

للمنشآت المتوسطة الحجم أن تخصخص بأى من الطريقتين . بيد أنه سُمح بطرائق إضافية للخصخصة ، ولا سيما شراء المستخدمين الاستحواذى للممتلكات المؤجرة . وكان القانون يمنع صراحة تحويل المنشآت المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة مغلقة ، غير أن الكثير منها تحول إلى هذا الشكل على أية حال ، وعجزت الدولة عن وقفها عن ذلك .

كان برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٣ جاهزا فى ديسمبر ١٩٩٢ ، إلا أنه تعرض لنقد حاد فى مؤتمر نواب الشعب . وقد أخر هذا الانتقاد من إقراره وظل برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ سارى المفعول بدلا منه . وجاءت المعارضة الرئيسية للخصخصة حينئذ من الوزارات الفرعية التى أصرت على تملك ٥١ بالمائة من الأسهم فى عدد كبير من المنشآت . واستغلت اللجنة الحكومية لإدارة المنشآت المملوكة للدولة نفاد صبر السلطات المحلية وطالبت بلامركزة بعيدة المدى للكيفية التى يؤذن بها بتنفيذ مقترحات الخصخصة . فلم يعد بوسع موسكو أن تصدر الأوامر للأقاليم ، وعملت اللجنة على تكييف أساليبها وفقا لذلك مقللة من التهديد بالجزاءات المركزية فى الوقت الذى زادت فيه من التركيز على الحوافز .(٥٩)

وعند تقليب النظر فيما حدث ، فإنه يبدو أن الفترة التى تناهز يوم ٢٠ ابريل ١٩٩٣ كانت تمثل أوخم تهديد لبرنامج الخصخصة الروسى . فقد واجه رئيس الجمهورية هو والحكومة مأزقا سياسيا مع مجلس السوفييت الأعلى الذى كان يناصر خياره الرابع ، ويحاول تعويق برنامج الخصخصة . بيد أن هذه الإجراءات أبطلت بواسطة قرارات رئاسية . وكانت الوزارات الفرعية تقوم بهجمتها الكبيرة الأخيرة ، كما اتخذت السلطات الإقليمية أشد المواقف انتقادا للخصخصة . كان العديد من الأقاليم قد أوقف الخصخصة كلية . وتوقفت الخصخصة الصغيرة النطاق تقريبا ، فى حين أن الخصخصة بالقسائم استمرت بشكل مشبوه . كانت أسعار القسائم قد انخفضت إلى أقل من قيمتها الاسمية لأسباب سياسية . وفى ١٦ ابريل ١٩٩٣ ، عين أوليج لوبوف وزيرا للاقتصاد ونائبا أول لرئيس الوزراء . وكان من بين أفكار لوبوف الرئيسية أن يوقف مسيرة الخصخصة بالقسائم . واتخذ عمدة موسكو يورى لوظكوف نفس الخط . وأوحى تعيين لوبوف بأن رئيس الوزراء تشيرنوميردين يعتنق نفس الرأى ، وأن الرئيس يلتسين قد تذبذب فى تأييده للخصخصة . وفى نفس الوقت ، وصل الانتقاد العام للقائمين على الخصخصة إلى ذروته ، وكان تشوبايس على شفا الطرد من الحكومة . بيد أنه تم إنقاذ كل برنامج الخصخصة وتشوبايس فى نهاية الأمر بفعل التأييد الشعبى غير المتوقع الذى حظى به الإصلاح الاقتصادى فى الاستفتاء الذى أجرى فى ٢٥ ابريل ١٩٩٣ .

وإذا ما أخذ الهجوم السياسى الواسع على الخصخصة فى الاعتبار ، فإن من الجدير بالملاحظة أن القائمين على الخصخصة لم يتخلوا عن مبادئهم . وحسبما صرح به تشوبايس فى أوائل عام ١٩٩٣ : « إننا نعارض قطعا إجراء أية تغييرات رئيسية فى النهج المتبع إزاء الخصخصة ، ولم تحدث أية تغييرات من هذا القبيل .... لقد تم تبنى المسار الراهن ، والأمور تسير الآن قُدما بشكل طبيعى تماما . إن تغيير المسار الآن لن يكون له من معنى إلا أننا ، ببساطة ،

نغش ملايين الناس الذين آمنوا به .... وسنصر حتى النهاية على المبادىء الجذرية الأساسية للخصخصة ، .(٦٠) وقد تمسك تشوبايس بهذا الموقف ، ولم يغير سياسته أو يضحى بأى من معاونيه .

واستعادت الخصخصة زخمها بعد الاستفتاء ، ولم تتعرض لمثل هذه الشدائد المؤلمة بعد ذلك . وقد أقر برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٤ بواسطة مرسوم رئاسى صدر عشية عيد الميلاد عام ١٩٩٣ . واحتفظ البرنامج بنفس المبادىء فى الوقت الذى أصبح فيه أكثر تحديدا وتفصيلا بشأن الحوافز ، وتصدى لتصحيح التوازن فيما بين الملاك من عناصر الداخل والخارج لما فيه صالح العناصر الخارجية .(٦١) وقد اعتمد برنامج جديد للخصخصة لما بعد القسائم ابتداء من يولية ١٩٩٤ . ولما كان التوزيع المجانى المستهدف قد حدث ، فقد كان بوسع الحكومة حينئذ أن تختار عمليات البيع التنافسى غير المركزية مقابل نقود . وجرى التأكيد على تحقيق إيرادات للدولة ، والملاك الأقوياء ، والاستثمارات ، إلا أن السرعة ظلت مهمة .(٦٢)

الإدارة الماهرة

كان أحد الشروط المسبقة الحيوية لنجاح الخصخصة الروسية هو وجود ترتيبات سياسية . فعلى النقيض الصارخ مما حدث فى بولندا ، التى لم يكن لديها حتى وزارة للخصخصة خلال معظم السنوات الأولى لتحولها الاقتصادى ، أنشأت روسيا سلطة حكومية اتحادية واحدة تتولى المسئولية عن الخصخصة ، هى اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة . وفضلا عن ذلك ، كان هناك رجل واحد داخل الحكومة يتولى المسئولية عن الخصخصة ، ألا وهو وزير الخصخصة ورئيس اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، أناتولى ب . تشوبايس . (وقد سهل من الأمر أن تشوبايس أفلح فى التمسك بموقعه خلال السنتين الأوليين للخصخصة ، وأنه رقى فى يونية ١٩٩٢ إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، مع احتفاظه بمنصبه السابق) .

وقد نجح تشوبايس ، بأكثر مما فعل أى وزير إصلاح اقتصادى آخر ، فى إقناع الرئيس يلتسين بأهمية الميدان الذى يتولى مسئوليته . ويبدو أن تشوبايس كان يحظى بتوفر سبل الاتصال المتكررة مع يلتسين ، كما أن من المسائل اللافتة للنظر كثرة عدد المراسيم الرئاسية التى أصدرت تأييدا لسياسات الخصخصة التى يتبعها تشوبايس .

وعلى الرغم من عدم وجود برنامج رسمى للإصلاح ، فإن تشوبايس وضع برنامجا شاملا للخصخصة بسرعة مذهلة . وقد أقر البرنامج المؤقت الأول ، الأحكام الأساسية لبرنامج الخصخصة ، فى نهاية ديسمبر ١٩٩١ . كما واصل تشوبايس العمل فى وضع برامج متكاملة من أجل الخصخصة المتعاقبة .

ومهما كانت الخصخصة تبدو مثيرة للجدل ، فإن تشوبايس أفلح فى الفوز بالمسئولية السياسية الكاملة عنها . وحالما أصبح برنامج الخصخصة المؤقت الأول جاهزا ، فإن تشوبايس حض الرئيس يلتسين على الاتصال برسلان حسبولاتوف رئيس مجلس السوفييت الأعلى . وقد أقرت رئاسة

مجلس السوفييت الأعلى البرنامج بسرعة وبالإجماع فى اجتماع مشترك مع الحكومة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩١ .(٦٣) وأدخل مرسوم رئاسى مؤرخ ٢٩ يناير ١٩٩٢ ، « بشأن تسريع خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات » العمل باللوائح الضرورية للمحافظة على استمرارية عملية الخصخصة . بيد أن الموافقة البرلمانية على برنامج الخصخصة المتكامل كانت مطلوبة .

وفى أواخر مارس ١٩٩٢ ، كانت مسودة برنامج الخصخصة جاهزة لكى يعتمدها مجلس السوفييت الأعلى ، غير أن المزاج السياسى للمجلس كان قد أصبح أكثر سلبية إلى حد كبير . ورغما عن ذلك ، اجتهد تشوبايس لمحاولة إقناع النواب بها ، وذلك بدعم لا يقدر بثمن من بيتر فيليبوف رئيس اللجنة الفرعية للخصخصة فى مجلس السوفييت الأعلى . وقد قدما تنازلات حقيقية لصالح كل من العمال والمدراء . وبعد شهور من المداولات المحمومة ، أقر مجلس السوفييت الأعلى فى النهاية برنامج الخصخصة الرئيسى لعام ١٩٩٢ فى ١١ يونية ١٩٩٢ . وحسبما تبين فيما بعد ، كان ذلك آخر قرار إصلاحى رئيسى يتخذه مجلس السوفييت الأعلى الروسى . وقد اغتنم تشوبايس الفرصة السانحة التى كانت على وشك أن تُسد منافذها وحصل على القاعدة القانونية الضرورية للخصخصة . ومنذ ذلك الحين ، أصدرت القرارات المهمة المتعلقة بالخصخصة عن طريق المراسيم الرئاسية ، فى حين كانت القرارات الأقل شأنا تصدر عن الحكومة أو اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ذاتها . وفى عام ١٩٩٣ ، أصدر مجلس السوفييت الأعلى قرارات تلو الأخرى لتعويق الخصخصة ، غير أن هذه القرارات كانت تبطل على الدوام بواسطة مراسيم رئاسية .

وخلال الستة الأشهر الأولى لوجود تشوبايس فى منصبه ، أقام دعائم اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة على الصعيد المركزى من خلال إنشاء « لجنة ممتلكات الدولة » فى كل إقليم من الأقاليم البالغ عددها ٨٨ إقليما ، علاوة على لجان للممتلكات المحلية فى المدن .(٦٤) كان هذا التنظيم جديدا بالأساس ، ومن ثم لم يكن ملوثا بالأساليب وطرق التفكير الشيوعية مثل أجهزة الدولة الأخرى . وقد أنشىء بغرض الخصخصة بالذات ولم يتشوش بفعل المهام المتعارضة السابقة . وعلاوة على ذلك ، فقد كان تنظيمه غير مركزى إلى حد كبير ، حيث يضم حوالى ٤٠٠ موظف فى اللجنة فى موسكو بالمقارنة مع حوالى ١٠٠ موظف فى كل لجنة ممتلكات إقليمية .

ورغم أن اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة كانت قد أنشئت فى ظل حكومة الإصلاح ، فقد سبق أن أنشىء كيان يسمى « صندوق الممتلكات » فى ظل النظام القديم بغرض الخصخصة وكان يتبع مجلس السوفييت الأعلى . وقد احتفظ بصندوق الممتلكات الاتحادى الروسى فى ظل المخطط الجديد ، وجرى تطويره كتنظيم إقليمى مواز للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة . وكانت الفكرة من ذلك ضرورة قيام الفروع الإقليمية للجنة بالاستعداد للخصخصة وتنفيذها ، بالإضافة إلى إدارة الأصول خلال تنفيذها للخصخصة . بيد أن حقوق الملكية ظلت فى يد صناديق الممتلكات الإقليمية التى كانت تعتبر البائع القانونى . غير أن إدارة صناديق الممتلكات كانت أصغر وأضعف من إدارة اللجنة . وقد تعقد المخطط بفعل تبعية اللجنة للحكومة ، فى حين كان صندوق

الممتلكات تحت رعاية مجلس السوفييت الأعلى الذى كان ينظر إلى الصندوق بوصفه أداة لإحكام السيطرة الإدارية على الخصخصة .(٦٥) ولذلك فإن الصراع ما بين الحكومة ومجلس السوفييت الأعلى تكرر فيما بين لجان الممتلكات وصندوق الممتلكات على كافة المستويات الإدارية ، الأمر الذى عقد من جميع الجهود التى بذلت من أجل الخصخصة .

وفى نوفمبر ١٩٩١ ، أنشئت لجنة للاستثمارات الأجنبية لترويج تلك الاستثمارات ، وتولى رئاستها واحد ممن يثق فيهم جايدار ، هو ليونيد جريجورئيف ، الذى أصبح نائبا لوزير المالية . وفى فبراير ١٩٩٢ ، أصبح المصرف الاستثمارى الأمريكى ، جولدمان ساكس ، مستشارا رسميا للحكومة الروسية لشئون الاستثمارات الأجنبية . وحاول مصرف جولدمان ساكس أن يعزز من موقف جريجورئيف ولجنته . بيد أن أيا من اللجنة أو الاستثمارات الأجنبية لم ينجحا فى الانطلاق . واصطدم جريجورئيف مع تشوبايس بشأن المبادىء الجذرية للسياسات . فقد أراد جريجورئيف أن يسمح لمصرف جولدمان ساكس بأن يتفاوض مع العملاء الغربيين حول فرادى الصفقات الاستنسابية ، إلا أن تشوبايس كان يمقت أى صفقة غير شفافة مع الشركات الأجنبية قد تثير معارضة سياسية للخصخصة بصفة عامة . وبالمثل ، عارض جريجورئيف الخصخصة بالقسائم ولامركزة الخصخصة ، لأنها قد تمنع الحكومة من بيع المنشآت لمشروعات الأعمال الأجنبية . ورد تشوبايس على ذلك بأنه لا يوجد ما يعوق المنشآت الأجنبية من شراء القسائم والمشاركة فى مزادات القسائم أو شراء الأسهم من الأفراد الروس أو المنشآت الروسية بعد تنفيذ الخصخصة بالقسائم . وانتصر تشوبايس ، وترك جريجورئيف منصبه فى خريف ١٩٩٢ . وألغيت لجنة الاستثمارات الأجنبية بالأساس .

كانت تشريعات الخصخصة اتحادية الطابع ، إلا أن تنفيذ الخصخصة كان إقليميا . ولذلك أصبحت القدرة على الخصخصة أكبر مما لو كان التنفيذ مركزيا ، ولم يكن من المستطاع وقف العملية بواسطة الاضطرابات المؤقتة فى موسكو . وحتى الأزمات السياسية الكبرى لم تسبب إلا تقلبات معتدلة فى حجم الخصخصة . كان للخصوم الشرسين للخصخصة ، مثل الوزارات الفرعية القديمة أو بقاياها ، طابع مركزى كبير . وكان بإمكان القائمين على الخصخصة فى كثير من الأحيان أن يعبئوا السلطات الإقليمية ضد خصوم الخصخصة فى موسكو ، ولما كانت السلطات الإقليمية قد وسعت من نفوذها إلى حد كبير على حساب موسكو ، فإن الخصخصة استفادت من هذا الوضع .

وقد استغل المسئولون عن الخصخصة الآليات الموجودة فى كل من النظامين القديم والجديد بدهاء . فاحتوى برنامج الخصخصة المؤقت المؤرخ فى ديسمبر ١٩٩١ على ما يسمى بالأهداف الإلزامية للخطة (حوالى ٥٠ بالمائة عادة) بشأن خصخصة المنشآت فى عام ١٩٩٢ فى عشرة فروع محددة فى جميع الأقاليم . وكان من شأن هذا أن يشغل المسئولين السوفييت القدامى بالعمل لصالح الخصخصة . كما كان مطلوبا من كل إقليم أن يقدم تقارير إحصائية شهرية معززة بالجداول من أجل تشجيعها على التنافس فيما بينها على سرعة تحويل الممتلكات . وقد أفضى هذا الأسلوب إلى انتشار النكات حول لجوء الليبراليين إلى الطرائق البلشفية ، إلا أنه حقق نجاحا .

وكان من بين الطرائق الأخرى العمل على تنشيط شتى الهيئات الحكومية بمطالبتها بتقديم برامج للخصخصة . كانت اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة تتبنى برنامجا سنويا للخصخصة على الصعيد المركزى ، وكانت لجان الممتلكات فى كل إقليم مجبرة على وضع برامجها الخاصة . والأهم من ذلك ، أنه كان يتعين على كل منشأة مختارة للخصخصة الإجبارية أن تضع مقترحاتها بشأن خصخصتها . وبذلك ، دفعت المنشآت فى قطاعات مختارة إلى الخصخصة دفعا ، كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا بالضبط ، إلا أنه أتيح لها بأن تختار الطريقة التى يتم ذلك بها . وشُجعت منشآت أخرى على أن تقترح الوسائل التى تخصخص بها بإذن من سلطات الخصخصة ، رغم أن فروعا حساسة معينة كانت قد استثنيت بداءة من الخصخصة .(٦٦) وقد حرص الإصلاحيون الروس على تجنب الوقوع فى الوضع الذى حدث فى بولندا حيث أعطى قانون الخصخصة المؤرخ يولية ١٩٩٠ لأطراف عديدة معنية ، الحق فى الاعتراض على الخصخصة .(٦٧) وازدهرت الاستراتيجية بفعل المبادرات القاعدية التى قام بها مدراء المنشآت الذين أدركوا أن بوسعهم أن يكفلوا لأنفسهم قدرا طيبا من الملكية والمساندة على حد سواء من خلال الخصخصة .

كانت الدولة تحتاج ، كيما تضفى الطابع الرسمى على جميع جوانب الخصخصة ، إلى اعتماد مئات الصكوك القانونية . بيد أن روسيا كان لديها نقص حاد فى المحامين ، وكان النظام القانونى بأكمله فى حالة يرثى لها بسبب صغر حجمه ، والنقص الحاد فى الموظفين المؤهلين ، والفساد الواسع الانتشار . وكان هذا الأمر فيما يبدو ، من المعضلات الدائمة التى تواجه الخصخصة الروسية . وكان النهج الرئيسى الذى اتبعه الإصلاحيون هو أن يبسطوا الأمور بقدر الإمكان . وقام جوناثان هاى ، وهو محام أمريكى وظفته اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، بكتابة عدد مثير للدهشة من الإجراءات القانونية . وكان من بين العناصر الأخرى إبداء قدر كبير من التسامح إزاء انتهاك اللوائح المركزية ، إما لأغراض حميدة أو خبيثة . وكان الافتراض الأساسى فى هذا الصدد أن ما لم يخصخص سيسرق . ولذلك ، كانت الخصخصة المخالفة نوعا ما للأصول مفضلة عن التوقف عن الخصخصة .

لم تكن حاجة الروس إلى مساعدة المثقفين الغربيين كبيرة بمثل ما كانت فى الخصخصة . وقد انغمس فى الأمر عدد كبير من المحامين والاقتصاديين الغربيين .(٦٨) وقد تركزت الشكايات على مقدار ما دفع لهم وليس على فائدة عملهم والتى ثبت أنها كبيرة . ومن الأهمية البالغة أن يتوافر بالنسبة لمثل هذه المهام عدد قليل من الموظفين ذوى الكفاءات العالية . ومن الحمق البالغ أن تمتنع وكالات المعونة عن دفع مكافآت متوائمة مع ظروف السوق لمثل تلك الخدمات . ومع ذلك فإن التفسير الرئيسى للمساعدة الغربية الناجحة للخصخصة الروسية أن القائمين الرئيسيين على الخصخصة الروسية ، تشوبايس ونائبه ديمترى فاسيليف ، كانا يعرفان ما هى السياسة التى يريدانها . وقد أعطيا تعليمات لمستشاريهما حول إطار السياسات ، ولم يسمح للمستشارين بأن يعملوا كجماعة مصالح . كان المطلوب منهم أن يزودوا الحكومة بمشورة مفيدة فى حدود ثوابت السياسة الحكومية . وكان ذلك يتناقض بشكل صارخ مع الحالة فى بولندا . فقد ناصر عدد من الشركات الاستشارية الغربية فى بادىء الأمر نهجا بريطانيا بالغ التعقيد ومكلفا وبطيئا إزاء

الخصخصة هناك ، وهو ما تبين أنه غير قابل للتنفيذ . وبناء عليه فقد فشلت الخصخصة الكبيرة النطاق فى بولندا . ومن المحتمل أن تصمد المساعدة التقنية الغربية المقدمة للخصخصة الروسية بوصفها جانبا من أكفأ أشكال المعونة الغربية لمساندة الانتقال الاقتصادى لما بعد الحقبة الشيوعية .

الخصخصة العادية الصغيرة النطاق

لم تكن الخصخصة الصغيرة النطاق فى روسيا مسألة مبتكرة أو معقدة . كان الدرس المكتسب من أوروبا الشرقية واضحا : دع السلطات المحلية تبع المنشآت الصغيرة فى مزادات لقاء نقود ، وشجعها على الإسراع بالقيام بذلك .(٦٩) كان قد جرى القيام بعمليات بيع تجريبية للمتاجر فى سان بطرسبورج فى عام ١٩٩١ ، إلا أنه لم تخصخص فعليا سوى عشرات قليلة من المنشآت الصغيرة المملوكة للدولة .

فأولا ، كانت ممتلكات الدولة قد قسمت فيما بين الدولة والبلديات . وكان يتعين بعد ذلك تحديد وضع المنشآت على النحو الصحيح بوصفها شخصيات اعتبارية مع تحديد تبعية الممتلكات لكل منشأة بعينها . وقد تم القيام بذلك بالنسبة لقطاع التجارة عن طريق « مرسوم بشأن إضفاء الطابع السوقى على المنشآت التجارية فى جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفييتية » الصادر عن رئيس الجمهورية ، والذى حدد أيضا شروط اضفاء الطابع السوقى . ودعا التشريع أيضا إلى تقسيم منشآت التجارة الكبيرة .(٧٠) وكان من المتعين أن تنظم لجان الممتلكات الإقليمية والمحلية ، وهو ما تم إنجازه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ .(٧١) وكان يتعين بعدئذ إقرار القواعد المتعلقة بكيفية القيام بالخصخصة ، وهو ما تم عن طريق مرسوم رئاسى صدر فى ٢٩ يناير ١٩٩٢ . وكان المطلوب القيام بعمليات بيع تنافسية (سواء عن طريق المزادات أو العطاءات العامة) تكون مفتوحة أمام جميع الأشخاص المحليين ، رغم أنه كان يمكن من الناحية العملية أن تؤجر المنشآت الصغيرة أيضا مع إعطاء الحق للموظفين فى الشراء الاستحواذى . وعلاوة على ذلك ، حولت بعض المنشآت الصغيرة جدا إلى شركات مساهمة .(٧٢) وأخيرا ، تقرر إعطاء السلطات المسئولة عن الخصخصة حوافز قوية من أجل الخصخصة السريعة . إذ تقرر أن تحتفظ السلطات المحلية التى نفذت البيع بالإيرادات المتولدة عن المزادات . وحدد لكل إقليم وفرع فى برنامج الخصخصة المؤقت أهداف مخططة للخصخصة الصغيرة النطاق (كانت تتراوح فى العادة بين ٤٠ و ٦٠ بالمائة) . وطُلب من كل إقليم تقديم تقارير شهرية عن الخصخصة تضم نحوا من خمسين جدولا - وهى حيلة روسية حقيقية دبرها ديمترى فاسيليف . وهدد تشوبايس المتباطئين فى الخصخصة بفقد وظائفهم ، رغم أنه كان رحيما فى واقع الأمر .

كان كل شيء يبدو مهيئا من أجل خصخصة سريعة للمنشآت الصغيرة النطاق ، وكان من بين المكونات الإضافية وجود ريادة جسورة اجتذبت الكثير من الدعاية - نيجنى نوفجورود التى كان يحكمها ديموقراطيون شبان . ففى أوائل فبراير ١٩٩٢ طرح أول ٢١ متجرا للبيع فى مزاد جرى فى نيجنى نوفجورود وسط تغطية تلفزيونية اتسمت بقدر كبير من الإثارة المسرحية وفى وجود كل من يجور جايدار وأناتولى تشوبايس .(٧٣) وشعرت الأقاليم الأخرى الواحد تلو الآخر ،

بأنها معرضة للاتهام بالتلكؤ فعجلت بعمليات الخصخصة الصغيرة النطاق التى تقوم بها . وكما حدث فى أوروبا الشرقية ، سرعان ما أخذت الخصخصة الصغيرة النطاق فى التسارع . ويبدو أن الدفعة الحاسمة جاءت من إقرار برنامج الخصخصة فى يونية ١٩٩٢ .

وقد وصلت الخصخصة الصغيرة النطاق إلى سرعتها القصوى فى أغسطس ١٩٩٢ . وجرى خصخصة ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ منشأة فى المتوسط شهريا فى الفترة من أغسطس ١٩٩٢ إلى ابريل ١٩٩٣ . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان قد تم خصخصة ٤٦٨١٥ منشأة (انظر الجدول ٤ ـ ٢) . وكان شهر الذروة ، كالمعهود ، هو شهر ديسمبر ١٩٩٢ (حيث تمت خصخصة ما يقرب من ١٢٠٠٠ منشأة) ، والذى أظهر أن *shturmovshchina* التقليدية أو التعاظم المفاجيء للإنتاج السنوى للاقتصاد الموجه يجرى على قدم وساق . كان الرؤساء الإقليميون لا يزالون متلهفين على إنجاز خطتهم للخصخصة السنوية . وكان من المفترض أن تكون روسيا قد خصخصت ٣٥ بالمائة من شركاتها المملوكة للبلديات فى عام ١٩٩٢ .(٧٤) وكان الهدف المحدد لعام ١٩٩٣ هو استكمال الخصخصة الصغيرة النطاق ، واستمرت هذه الخصخصة على الرغم من رحيل جايدار فى ديسمبر ١٩٩٢ . بيد أنه ابتداء من ابريل ١٩٩٣ ، كان عدد المنشآت المخصخصة يقاس فقط بعدد زوجى من الآلاف شهريا ، مما يشير إلى قياس غير دقيق للغاية . كان اهتمام الحكومة قد تحول إلى الخصخصة الكبيرة النطاق بالقسائم ، وكانت الإحصاءات غير دقيقة إلى حد كبير بشكل لا يسمح بإصدار أحكام مؤكدة . وعلاوة على ذلك تباطأت الخصخصة الصغيرة النطاق فى ربيع ١٩٩٣ من جراء الصراع الملتهب بين رئيس الجمهورية والبرلمان فى أواخر مارس . بل وحظر العديد من الأقاليم المحافظة القيام بأية خصخصة أخرى .(٧٥) ويبدو أن ذلك كان آخر ما واجه الخصخصة من المعوقات الجسيمة . حيث تم التخلص منه بواسطة استفتاء ٢٥ ابريل . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان قد تم خصخصة نحو ٨٩٠٠٠ منشأة ، بما فى ذلك ما يزيد على ٧٠ بالمائة من جميع المنشآت الصغيرة .(٧٦) وتناقصت سرعة الخصخصة من ٣٥٠٠ منشأة شهريا فى عام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٠٠٠ منشأة شهريا فى عام ١٩٩٤ . وفى أول سبتمبر ١٩٩٤ ، كان عدد المنشآت المخصخصة قد ارتفع إلى ١٠٦٠٠٠ منشأة .(٧٧)

ومن الناحية الكمية ، امتثلت الخصخصة الصغيرة النطاق للأهداف الطموحة المحددة لها تقريبا . كانت الأهداف قد حددت بشكل مرتفع عن عمد للضغط على لجان الملكية للتعجيل بالخصخصة .(٧٨) وأصبحت القطاعات الاستهلاكية الرئيسية ذات ملكية خاصة فى الأغلب فى عام ١٩٩٣ . وعلى سبيل المثال ، فبحلول أول مايو كان قد تم خصخصة ٥٢ بالمائة من منشآت تجارة التجزئة ، و٤٧ بالمائة من المطاعم والحانات ، و ٥٥ بالمائة من منشآت الخدمات الاستهلاكية ، وكانت الخصخصة الصغيرة النطاق قد انتشرت فى كافة أنحاء البلاد تقريبا .(٧٩)

بيد أنه من الناحية النوعية ، لم تنفذ الخصخصة بحسب المستهدف تماما . فلم تصبح المزادات والعطاءات العامة الطريقة الغالبة المستخدمة . فبحلول أول مايو ١٩٩٣ ، كان قد تم بيع ١٣,٦ بالمائة فقط من المنشآت المخصخصة فى قطاع تجارة التجزئة عن طريق المزادات و ٣٦ بالمائة من خلال العطاءات العامة . بيد أنه كان قد تم تأجير ٤٠,٤ بالمائة أولا ثم قام المستخدمون فيها

جدول (٤ ـ ٢) عدد المنشآت المخصخصة ، مارس ١٩٩٢ ـ أغسطس ١٩٩٤

الشـهر	العدد الإجمالى للشركات المخصخصة	العدد الإجمالى للشركات المخصخصة فى كل شهر	الشركات الصغيرة المخصخصة فى كل شهر
١٩٩٢			
مارس	١٣٥٢		
ابريل	٢٩٩٥	١٦٤٣	١٦٤٣
مايو	٥٨٥٥	٢٨٦٠	٢٨٦٠
يونيه	٨٩٣٣	٣٠٧٨	٣٠٧٨
يوليه	١٢٠١٥	٣٠٨٢	٣٠٨٢
أغسطس	١٧٢٣٠	٥٢١٥	٥٢١٥
سبتمبر	٢٢٥٧٢	٥٣٤٢	٥٣٤٢
أكتوبر	٢٩٢٣٥	٦٦٦٣	٦٦٦٣
نوفمبر	٣٤٩٣٢	٥٦٩٧	٥٦٩٧
ديسمبر	٤٦٨١٥	١١٨٦٥	١١٨٨٣
١٩٩٣			
يناير	٥٤٢٤٣	٧٤٢٨	٧٣٢٣
فبراير	٥٧٩٨٩	٣٧٤٦	٣٥٥٥
مارس	٥٩٤٩٥	١٥٠٦	١٠٧١
ابريل	٦٦٠٠٠	٦٥٠٥	٥٩٠٠
مايو	٦٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٤١١
يونيه	٧٢٠٠٠	٤٠٠٠	٣١٤٢
يوليه	٧٨٠٠٠	٦٠٠٠	٥١٤٤
أغسطس	٨١٠٠٠	٣٠٠٠	٢٢٢٣
سبتمبر	٨٢٠٠٠	١٠٠٠	٧٢
أكتوبر	٨٣٠٠٠	١٠٠٠	١٥٩
نوفمبر	٨٦٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٣٣
ديسمبر	٨٩٠٠٠	٣٠٠٠	١٩٥٧
١٩٩٤			
يناير	٩١٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٣٢
فبراير	٩٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٩٥
مارس	٩٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٦٨
ابريل	٩٨٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٣٤
مايو	٩٩٠٠٠	١٠٠٠	١٦٢
يونيه	١٠٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٦٤٥
يوليه	١٠٤٠٠٠	٢٠٠٠	
أغسطس	١٠٦٠٠٠	٢٠٠٠	

ملحوظة : العمود رقم ٣ هو العدد الإجمالى للشركات المخصخصة مطروحا منه عدد الشركات المباعة فى مزادات القسائم (انظر الجدول ٤-٣) . وتشير الارقام المقربة إلى عدم دقة الإحصاءات .

المصادر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), p. 68; "Russian Economic Trends: Monthly Update," October 17, 1994, Table 11.

بشرائها بالكامل بعد ذلك ، وتمت خصخصة ١٣,٦ بالمائة من خلال تحويلها إلى شركات مساهمة ، وهو ما كان يرقى عادة إلى الشراء الاستحواذى من قبل المستخدمين أيضا . وتعزز البيانات الخاصة بالملاك الجدد من الانطباع المتعلق بالافتقار إلى الشفافية وغلبة ملكية عناصر الداخل . فقد اشترى المستخدمون نحو ٦٩,٩ بالمائة من جميع منافذ التجزئة المخصخصة حتى أول مايو ١٩٩٣ ، فى حين كان ٢٢,٣ بالمائة منها يتبع شخصيات اعتبارية ، بينما يتملك أفراد من خارج المنشآت ٧,٩ بالمائة فقط .(٨٠)

وكان من بين أسباب تفشى احتياز المستخدمين لمنشآتهم أنه قد عرضت عليهم شروط شراء ممتازة . فإذا ما تقدم تجمع عمالى بعطاء فائز فى مزاد ما فإنه كان يحصل على خصم يبلغ ٣٠ بالمائة من السعر النهائى المسبق . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التجمع يقوم بدفع ٢٥ بالمائة فقط من سعر الشراء الفعلى خلال شهر . ويعفى المبلغ المتبقى من الفوائد ، ويمكن تسديده على فترة تبلغ ثلاث سنوات ، وبذلك فإن الثمن يكون قد خفض إلى حد كبير من الناحية الفعلية . أما المتزايد الفرد فإنه يتعين عليه ، على العكس من ذلك ، أن يدفع سعر الشراء بأكمله خلال شهر واحد .(٨١) وحتى بالرغم من ذلك ، فإن التجمعات العمالية كانت تفضل بشكل غالب عمليات الشراء الاستحواذى وفقا لشروط أفضل من ذلك بكثير . وكثيرا ما كانت المنشأة ذاتها هى التى تضطلع بالشراء الاستحواذى . فكانت الأرباح المحتجزة تستخدم فى السداد ، وكان يغلب أن يكون المستفيد الحقيقى فى تلك الحالات هو الإدارة وليس القوى العاملة .

وفى أوروبا الشرقية (وعلى وجه الخصوص فى بولندا) ، كان التناقض بين المتاجر المملوكة للدولة وتلك المملوكة للقطاع الخاص هائلا من حيث الطراز والمعروض والخدمة . بيد أن الفارق فى روسيا بين المتاجر المخصخصة وتلك المملوكة للدولة كان طفيفا . وقد وصف أحد صحفيى *ازفستيا* متاجر موسكو المخصخصة فى نهاية ١٩٩٢ على النحو التالى : « إن أرفف المتاجر خالية كذى قبل . ولم يصبح الباعة - الملاك - أكثر تهذيبا . ولا يزال غش المشترين مستمرا .(٨٢) » وكان فى ذلك مبالغة لأن السلع عادت للظهور فى المتاجر ، إلا أن التقدم لم يكن مرضيا . وكان الأكثر لفتا للنظر أنه كثيرا ما كان يحدث إذا ما سئل الباعة عما إن كانت متاجرهم قد خصخصت أو إن كانوا يتملكونها أن يتبين أنهم لا يعرفون شيئا عن ذلك . وفى الحقيقة ، فإن معظم خصخصة المتاجر كان من نوع خصخصة *عناصر الطبقة الحاكمة* التدريجية لصالح مدراء المتاجر . وكان المزاد يسفر ، على نحو ما كان تشوبايس يكثر الإشارة إليه ، عن تحول تام للمتجر ، فى حين أن شراء المستخدمين الاستحواذى للمتجر (كما كان يحدث فى موسكو) لم يكن يحدث أى تغيير بالمرة .(٨٣) وساهمت اللوائح الخانقة فى إحداث القصور الذاتى . فلم تكن حقوق الملكية الخاصة قد تعززت . إلا أنه كان يمكن للمرء أن يدرك على الفور أن المتاجر والأكشاك الخاصة الحديثة العهد مملوكة لأفراد بسبب مظهرها الأكثر ثراء .(٨٤)

ومن قصص النجاح فى أوروبا الشرقية قيام الدولة ببيع الشاحنات فى مزادات محلية ، وبالأخص فى بولندا وألبانيا . ونتيجة لذلك ، برزت شركات الشاحنات الخاصة الصغيرة ، وخُلقت

شبكة نقل برى لامركزية وتنافسية . وقد وجد تشوبايس أن هذه الفكرة جذابة وحاول تنفيذها ، إلا أنه ثبت أن القيام بذلك بالغ الصعوبة فى روسيا . فقد رفض وزير النقل المحافظ أن يؤيد هذا المخطط ؛ وحاجّ بأن شركات الشاحنات الروسية الضخمة تعمل بكفاءة ، رغم أنه كان من الواضح لكل ذى عينين أن جميع قياسات إنتاجية هذه الشركات لا أساس لها من الصحة ، وأن معظم الشاحنات كانت تسير فارغة وبمعدلات استغلال منخفضة للغاية . وبعد القيام بمحاولات فاشلة متكررة ، تحول تشوبايس إلى الشاحنات العسكرية بدلا من ذلك ، حيث كان من المقرر تخفيض حجم القوات العسكرية ؛ غير أنه برزت حجة تقول بأنه ينبغى السماح للضباط المسرحين بشراء الشاحنات الفائضة بأسعار مخفضة . وبالرغم من أن هذا الرأى حظى بالرواج ، فلم يحدث شىء .(٨٥) وأخيرا ، تم فى أواخر أكتوبر ١٩٩٢ بيع ١٩٥ شاحنة من شركة محلية فى مزاد فى نيجنى نوفجورود الرائدة . وكانت هذه أول شاحنات يتملكها الأفراد فى روسيا .(٨٦) غير أن هذا المزاد لم تعقبه مزادات كثيرة مماثلة . وحتى أول يناير ١٩٩٣ ، تم خصخصة ٣٠٢ منشأة نقل برى فقط - أى ٦ بالمائة من الإجمالى . وقد تحسنت هذه النسبة قليلا ، وبحلول أول يناير ١٩٩٤ ، كان قد تم خصخصة ١٤٧٥ منشأة للنقل البرى (٣٠ بالمائة من الإجمالى) ، إلا أن النقل البرى استمر فى التباطؤ عن غيره من القطاعات من الناحية النسبية .(٨٧)

الخصخصة الحاشدة الكبيرة النطاق

تمثل التحدى الأكبر للخصخصة الروسية فى خصخصة ٢٥٠٠٠ منشأة صناعية كبيرة ومتوسطة الحجم تشكل النسيج الأساسى للاقتصاد الروسى . وقد تمت الاستفادة من الخصخصة الصغيرة النطاق كاختبار أولى لإدارة الخصخصة ، والتى كانت متأهبة للقيام بمهام أكبر فى أواخر ١٩٩٢ . وكان تقسيم ممتلكات الدولة فيما بين شتى المستويات الإدارية قد حدث بالفعل ، وكان قد تم تحديد خيارات الخصخصة . ولم يكن قد تبقى سوى تحويل المنشآت المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة ، وتوليد مزيد من الطلب على الممتلكات المخصخصة التى ستصدر من أجلها القسائم ، ثم القيام بعد ذلك بالخصخصة الفعلية .

التحول إلى الشركات

كان من المتفق عليه على نطاق واسع ، منذ أن بدأت المناقشة حول الخصخصة ، أنه ينبغى تحويل المنشآت الكبيرة وبعض المنشآت المتوسطة الحجم إلى شركات مساهمة . بيد أن اعتبارات تتعلق بإنشاء مجالس الإدارة عرقلت هذه العملية .

ومع اعتماد برنامج الخصخصة فى يونية ١٩٩٢ ، حان الوقت لإنشاء شركات مساهمة على نطاق حاشد . وقد أصدر مرسوم رئاسى لهذا الغرض فى أوائل يولية ١٩٩٢ .(٨٨) كان الهدف من التحول إلى شركات ، أو اكتساب الطابع السوقى ، هو جعل الشركات مستقلة عن إدارة الدولة وتحديد أطر ملكيتها . وكان من شأن ذلك أن يكون وسيلة لتشديد قيود الموازنة المفروضة على المنشآت والسماح لها بمزيد من حرية العمل .

ونص مرسوم التحول إلى شركات على أن تحول جميع المنشآت المقرر خصخصتها إلى شركات مساهمة مفتوحة . وكانت الحدود الزمنية صارمة ، وكان من المتعين أن تستكمل جميع عمليات التحويل الإلزامية قبل أول نوفمبر ١٩٩٢ . وكان يتعين على لجنة الملكية المعنية أن تقوم بعد عملية التحول إلى شركات ، بنقل جميع الأسهم إلى صندوق الملكية الوثيق الصلة بالموضوع . وطالما كانت الدولة تمتلك جميع الأسهم ، فإن مجلس الإدارة كان يتكون من ممثلين عن اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، والمدراء ، والعمال ، والمصرفيين ، وربما أطراف أخرى شاركت فى عملية التحول إلى شركات . وبعد الخصخصة ، يقوم حملة الأسهم بانتخاب مجلس الإدارة كما يحدث فى أية شركة خاصة .

وكما كان متوقعا ، لم يُضطلع بعملية التحول إلى شركات بالسرعة المعتزمة ، إلا أنها كانت سريعة نسبيا . وبحلول ابريل ١٩٩٤ ، كان قد تم تحويل نحو ٨٠ بالمائة من ٢٠٠٠٠ منشأة كبيرة ومتوسطة الحجم مؤهلة للخصخصة إلى شركات مساهمة .(٨٩)

وكان يتعين ، كيما يتم تحويل المنشأة إلى شركة ، أن يعقد اجتماع عام للتجمع العمالى لاختيار واحد من ثلاثة خيارات للخصخصة . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان ٧٩ بالمائة من التجمعات العمالية قد اختارت الخيار الثانى الذى تقوم عناصر الداخل بمقتضاه بشراء ٥١ بالمائة من أسهم المنشأة بسعر رخيص ؛ واختار نحو ١٧ بالمائة منها خيار الخصخصة الأول الذى يعطى ٢٥ بالمائة من الأسهم للمستخدمين مجانا ؛ واختار واحد بالمائة فقط منها الخيار الثالث الذى ينطوى على قيام الإدارة بالشراء الاستحواذى . بيد أن المستخدمين ابتاعوا ٣ بالمائة أخرى من المنشآت التى يعملون بها (تتكون من منشآت كان قد سبق تأجيرها) بشكل استحواذى . ولم يكن ذلك مستهدفا كخيار قانونى .(٩٠) كان الاختيار منطقيا . فقد كانت عناصر الداخل فى وضع قوى ، وأخذوا ما يستطيعون أخذه من الملكية . وفى بعض المنشآت (وبالأخص المنشآت الغنية جدا) ، لم يكن بمقدور المستخدمين أن يشتروا جميع الأسهم الرخيصة المقدمة لهم فى الخيار الثانى . وبدا الخيار الأول أفضل بالنسبة لهم لأنه ينطوى على منحة مجانية . وكان الخيار الثالث مصمما عن قصد لمقاومة المحاولات الصارخة لقيام الإدارة بالشراء الاستحواذى الرخيص ، وقد أفلح فى ذلك .

مزادات القسائم

كانت الخصخصة الفعلية لمنشأة ما تتكون من خطوات عديدة . فأولا ، تشكل لجان للخصخصة لكل منشأة يتقرر خصخصتها حالما يتم اكتسابها لطابع الشركات . وتقوم هذه اللجان بتنظيم عمليات اكتتاب مغلقة فيما بين المستخدمين لتخصيص الأسهم وفقا لخيار الخصخصة المختار . وفى الجولة الثانية ، يقام مزاد للقسائم . وبعدئذ يمكن تكوين برامج لملكية المستخدمين للأسهم مما تبقى من الأسهم فى صندوق الملكية . ويقوم صندوق الملكية بالاحتفاظ ببعض الأسهم (حوالى العشر) إلى أن تتقرر كيفية توزيعها .

ورغم أن معظم الأسهم منحت بالمجان لعناصر الداخل أو بيعت لها بثمن بخس ، فإن مزادات القسائم أصبحت الحدث الحاسم فى عملية الخصخصة . وكان مزاد القسائم يختتم عملية الخصخصة

برفعه للملكية الخاصة عن حد ٦٥ بالمائة الذى كان يعد الخط الفاصل الذى تعتبر المنشأة بعده قطاعا خاصا . وعززت شفافية المزاد وطابعه الفريد من هذا الإحساس بأن الحدث حاسم .

وكانت المزادات أبسط ما يكون من الناحية التقنية . فقد كان بوسع أى شخص أن يشارك فى مزاد القسائم : المستخدمون ، والشخصيات المحلية ، وصناديق القسائم ، وعناصر الخارج ، بل والأجانب ـ ولكن لم يكن يقبل كوسيلة للدفع سوى القسائم . بيد أن عناصر الخارج استبعدت بوسائل غير قانونية ، وذلك من خلال حجب المعلومات عن مزادات القسائم بالدرجة الأولى . فعادة ما كانت مزادات القسائم تعتبر شأنا محليا يهيمن عليها المستخدمون والشخصيات المحلية ذات الصلة بهم ، وربما واحد أو اثنين من مالكى كتل الأسهم (عادة ما يكونون صناديق القسائم) . وكثيرا ما كان الأفراد يتزاحمون فى مزادات القسائم حيث كانت نسبة الأفراد إلى المستثمرين المؤسسين تميل إلى أن تكون ١ : ٤ .(٩١) وحاولت لجان الملكية على كافة المستويات أن تتصدى لهذا الميل بالإعلان عن المزادات باستفاضة ، بما فى ذلك الإعلانات التلفزيونية . كما شجعت المنشآت الكبيرة على الاضطلاع بمزادات طبيعية للقسائم من أجل تعزيز هيبتها ، وقد حققت هذه المزادات نجاحا هائلا بعد بدايتها المتعثرة .

ولما كانت مزادات القسائم لا تنطوى على استخدام للنقود ، فلم يكن فيها فائدة كبيرة للسلطات المحلية . وفيما بعد ، أعطى للجان الملكية المحلية حافز مهم : فقد خولت بأن تبيع بعض الأسهم لقاء مال بعد انتهاء مزاد القسائم . ورغم أنه كان من المفروض أن يباع ٣٥ بالمائة من الأسهم لقاء قسائم ، فقد كان يطرح فى المزاد نحو ٢٠ بالمائة فى المتوسط . وأصدر فى مايو ١٩٩٣ مرسوم رئاسى بشأن حقوق المواطنين الروس فى المشاركة فى الخصخصة . ونص المرسوم على ضرورة بيع ما لا يقل عن ٢٩ بالمائة من جميع الأسهم فى مزادات القسائم خلال ثلاثة أشهر من تحويل المنشأة إلى شركة .(٩٢) بيد أن الحصة المطروحة ظلت تدور حول ٢٠ بالمائة لأن المنشآت استمرت فى مقاومة الخصخصة بالقسائم ، مفضلة الاحتفاظ بأسهمها لمستخدميها . (قامت شركات النفط على وجه الخصوص بطرح أقل من ١٠ بالمائة من أسهمها فى مزادات القسائم) .

أقيم أول ١٨ مزادا للقسائم فى ثمانية أقاليم فى ديسمبر ١٩٩٢ . وقد شكل البعض منها الاتجاه الذى يحتذى والذى حظى بالازدهار من خلال الدعاية الهائلة . ونما عدد مزادات القسائم والأقاليم التى تشملها باطراد حتى يونية ١٩٩٣ ، عندما جرى بيع ما يقرب من ٩٠٠ منشأة بمزادات القسائم التى أقيمت فى ٧٩ من بين ٨٨ إقليما . وقد تمت المحافظة على هذا المستوى المرتفع للمزادات حتى شهر يونية ١٩٩٤ . وقد وصل عدد مزادات القسائم إلى ذروته فى الفترة من ديسمبر ١٩٩٣ حتى يونية ١٩٩٤ ، مما أظهر أن التقليد الروسى القديم المتعلق بالتعاظم المفاجىء للنشاط فى نهاية المسار لا يزال راسخا . وتم بيع ما يقرب من ١٤٠٠٠ منشأة كبيرة ومتوسطة الحجم بأكملها فى مزادات القسائم (الجدول ٤ ـ ٣) .

وكان لدى الشعب الروسى اتجاهات تفاضلية إلى حد ما حيال الخصخصة بالقسائم . وقد وجّه أحد استقصاءات الرأى العام التى أجراها مركز عموم روسيا لدراسات الرأى العام فى ديسمبر

جدول (٤ ـ ٣) نتائج مزادات القسائم ، ديسمبر ١٩٩٢ ـ يونية ١٩٩٤

الشـــهر	المنشآت المباعة كل شهر	العدد الإجمالى للمنشآت المباعة
١٩٩٢		
ديسمبر	١٨	١٨
١٩٩٣		
يناير	١٠٧	١٢٥
فبراير	١٩٧	٣٢٢
مارس	٤٤٦	٧٦٨
ابريل	٦١٤	١٣٨٢
مايو	٥٧٧	١٩٥٩
يونيه	٩٠٩	٢٨٦٨
يوليه	٩١٥	٣٧٨٣
أغسطس	٩٠٢	٤٦٨٥
سبتمبر	٨١٤	٥٤٩٩
أكتوبر	٩٦٤	٦٤٦٣
نوفمبر	٩٦٢	٧٤٢٥
ديسمبر	١٠٤٣	٨٤٦٨
١٩٩٤		
يناير	٦٦٨	٩١٣٦
فبراير	٧٠٥	٩٨٤١
مارس	٩٣٢	١٠٧٧٣
ابريل	٨٦٦	١١٦٣٩
مايو	٨٣٨	١٢٤٧٧
يونيه	١٣٥٥	١٣٨٣٢

المصدر : إحصاءات من اللجنة الحكومية للإحصاءات / المركز الروسى للخصخصة .

١٩٩٣ سؤالا عما فعله الناس ، أو أرادوا أن يفعلوه ، بقسائمهم . واختار ٢٦ بالمائة أسهل خيار وهو المتعلق بشراء أسهم فى صندوق للقسائم ، فى حين فضّل ٢٥ بالمائة أن يبيعوا قسائمهم ، واختار ٧ بالمائة أن يتنازلوا عنها . وقام ١٥ بالمائة بشراء أسهم فى المنشآت التى كانوا يعملون فيها أو يعمل فيها أفراد من أسرهم أو أصدقائهم ، ولم يرغب فى الحصول على أسهم فى منشآت أخرى سوى ٨ بالمائة فقط . وقال ٢٥ بالمائة إنهم لا يعرفون ماذا يفعلون بالقسائم .(٩٣) ولم تكن النتيجة النهائية مختلفة تماما عن ذلك ، فوفقا لمنظمة استقصاءات الرأى العام Mnenie : اشترى ٣٠ بالمائة أسهما فى صندوق للقسائم ، وباع ٢٦ بالمائة قسائمهم ، وتنازل ١٣ بالمائة عن قسائمهم ،

وإن كان ٨ بالمائة فقط هم الذين بادلوا قسائمهم بأسهم فى المنشآت التى يعملون بها ، وبادل ٦ بالمائة قسائمهم بأسهم فى منشآت أخرى .(٩٤) وبحلول ٣٠ يونية ١٩٩٤ كان ١٤٤ مليونا من ١٤٨ مليون روسى (٩٧ بالمائة) قد استثمروا قسائمهم .(٩٥)

ونتيجة لذلك ، فإن ١٤ بالمائة من الشعب ، أو ٢١ مليون روسى ، يتمتعون بملكية مباشرة للأسهم ، ولدى ٣٠ بالمائة أخرى منهم ، أو ٤٤ مليون روسى ، ملكية غير مباشرة للأسهم . وهذه الأرقام مبهرة حقا . ورغما عن ذلك ، فقد وافق ٥٦ بالمائة من الشعب فى أغسطس ١٩٩٣ على البيان الذى يفيد بأن توزيع القسائم كان « استعراضا لا يغير شيئا من حقيقة الواقع . »(٩٦) ومن الواضح أن معظم الناس أدركوا أنهم لم يستفيدوا كثيرا من الناحية الاقتصادية من الخصخصة بالقسائم . وكانت هناك أسباب كثيرة لذلك . فقد ذهبت معظم الأسهم إلى عناصر الداخل ، وتجنبت معظم المنشآت القيِّمة الخصخصة بالقسائم . وكانت حقوق حملة الأسهم الخارجيين ضعيفة ، ولم يكن الناس يؤمنون بحقوقهم كحملة أسهم ، كما أن الكثيرين كانوا محبطين ، لأنهم فشلوا فى شراء أسهم فى منشآت محددة . وقد انعكست ثقة الجمهور المحدودة فى القسائم فى أسعارها التى لم ترتفع مع التضخم وإنما ظلت أقل من سعرها الحقيقى طوال معظم عام ١٩٩٣ . وقد تأثرت أسعار القسائم بالأحداث السياسية بأكثر من تأثرها بالمعروض من الممتلكات المطروحة للخصخصة . ومع ذلك ، فلم يبد الناس رد فعل إيجابيا ضد الخصخصة بالقسائم .

وعلى الرغم من إجراء الكثير من مزادات القسائم ، فلم يستخدم فى البداية سوى عدد أقل من المتوقع من القسائم . وفى خريف عام ١٩٩٣ ، قررت الحكومة أن تطيل فترة صلاحية القسائم حتى ٣٠ يونية ١٩٩٤ ، معلنة أن جميع عمليات الخصخصة فى المستقبل ستكون لقاء أموال ، وأنه لن تكون ثمة شريحة ثانية أو ثالثة من القسائم كما كان معتزما فى الأصل . وقد حدث تأثير قوى على المعروض فى ربيع ١٩٩٤ ، حيث إن الكثير من المنشآت الكبيرة التى لم تكن قد أبدت اهتماما بمزادات القسائم من قبل (وبالأخص شركات الطاقة) قررت فجأة أن هذه المزادات أفضل خيار متاح لها . كان مدراء هذه المنشآت الغنية قد أخروا خصخصتها لأنه لم يكن لديهم ما يكفى من النقود لاحتياز مقدار كبير من ملكيتها . إلا أنهم خلصوا إلى أنهم قد يحصلون فى ظل التقييم المنخفض لرأسمال المنشآت الثابت على حصة من الملكية من خلال الخصخصة بالقسائم أكبر مما قد يحصلون عليه من خلال عمليات البيع العادية . ومن ناحية الطلب ، فقد أفضى طرح منشآت غنية جديدة فى ربيع عام ١٩٩٤ إلى زيادة حادة فى سعر القسائم وصلت إلى عدة أضعاف من قيمتها الاسمية .

ورغم أن مزادات القسائم لم تخصخص بهذا الشكل سوى خُمس أسهم ١٤٠٠٠ منشأة كبيرة ومتوسطة الحجم ، فإن الخصخصة بالقسائم كانت الحدث السامق فى عملية الخصخصة . فقد حظى توزيع القسائم باهتمام غير عادى وكان موضوعا رئيسيا فى الكثير من الدعاية والإعلام الحكوميين . وقد أشار أحد استقصاءات الرأى العام النموذجية التى أجراها مركز عموم روسيا لدراسات الرأى العام إلى أن هذه العملية كانت تعتبر بالنسبة للروس ثانى أهم حدث فى عام ١٩٩٢ ، بعد تحرير

الأسعار الذى جرى فى يناير .(٩٧) وعملت الخصخصة بالقسائم على تصحيح التفاوت فيما بين عناصر الداخل والخارج فى عملية الخصخصة . وبغير ذلك كان الناس سيشعرون بالاستبعاد من الخصخصة ، وكان من الممكن أن يؤدى استياؤهم إلى عرقلة هذه العملية . وعلاوة على ذلك ، هيمنت المعلومات الواردة من سلطات الخصخصة بشأن مزادات القسائم ، وإعلانات صناديق القسائم على الإعلانات التلفزيونية . وقد ساعد ذلك على تفسير المقصود بالخصخصة ، وعلى معايشة الناس للعملية . وما من شك فى أن شفافية المزادات قد ساعدت على الحد من الفساد ، ومن خصخصة *عناصر الطبقة الحاكمة* ، والارتياب الجماهيرى . وأخيرا ، فإن الخصخصة بالقسائم عملت ، بفضل طابعها الحاسم ، على تحويل المنشآت من الناحية النوعية بطريقة لم يكن لينجزها التحويل إلى شركات أو الاكتتابات المغلقة على عناصر الداخل .

خصخصة المساكن بطريقة غير ملفتة للنظر

بدأت خصخصة المنازل فى وقت مبكر بسبب رواج الفكرة التى تقول بأنه ينبغى أن يكون بمقدور الناس أن يتملكوا منازلهم . وقد ولدت هذه العملية عددا كبيرا من الملاك . وكانت الخلاصة الجلية أنه ينبغى السماح للمستأجرين بشراء شققهم مقابل مبلغ منخفض أو زهيد ، لأنهم يتمتعون بما يشبه حقوق الملكية فى مساكنهم . فكثيرا ما كانت الشقق المؤجرة تورث ، وكانت الإيجارات زهيدة . ولما كانت الشقق الكبيرة نادرة ، فإن توزيع المساكن كان يتصف بالتساوى إلى حد ما . كما لم يتسبب أى من الملاك السابقين فى حدوث تعقيدات ، بصرف النظر عن ملاك القليل من المبانى التاريخية .

وكان أول مرسوم سوفييتى بشأن بيع المساكن المملوكة للدولة ، والذى كان غير فعّال إلى حد كبير ، قد اعتمد فى وقت مبكر يرجع إلى ديسمبر ١٩٨٨ ، وخصخصت أول الشقق المملوكة للدولة فى عام ١٩٨٩ . وقد بُذلت فى يولية ١٩٩١ محاولة أكثر جدية فى هذا الصدد مع إصدار « قانون خصخصة المساكن الروسية » ؛ والذى شكل الأساس القانونى لخصخصة المساكن وقد ألحق به فى أكتوبر ١٩٩٠ عدد كبير من اللوائح التفصيلية المتعلقة بتطبيقه .(٩٨)

تمثل جوهر التشريع فى أن المواطنين والأسر الروسية الذين يعيشون فى شقق تملكها الدولة يستطيعون الحصول على صكوك ملكية قانونية لشققهم إذا ما رغبوا فى ذلك . وكان هذا الأمر ينطوى على حقوق ملكية كاملة ، بما فى ذلك الحق فى بيع شققهم وتأجيرها وتوريثها . وكان الراغب فى الشراء يعطى مساحة ضئيلة بالمجان ، بينما يتاح له الحصول على حيز إضافى مقابل تكلفة محدودة . وأعطيت المسئولية الكاملة عن ذلك للسلطات المحلية ، ولم تعد خصخصة المساكن بعد ذلك من القضايا الوطنية . وتفاوتت سرعة الخصخصة إلى حد كبير بحسب السلطة المحلية المعنية ، ولذلك يصعب تقديم نظرة مجملة عن الموضوع .(٩٩)

وفى البداية ، كان الناس مترددين فى الحصول على صكوك لملكية شققهم . كانوا على ثقة من حيازتهم لها على أية حال ، وكانت الإيجارات منخفضة ، فى حين أن الشائعات المتعلقة

بضرائب الملكية الجديدة كانت متفشية . وكان يغلب على الذين أقدموا على خصخصة شققهم أن يكونوا من كبار السن الذين يريدون تيسير توريث مساكنهم ، أو الذين يزمعون الهجرة ويريدون بيع شققهم . غير أنه سرعان ما برزت فى لمح البصر سوق للمساكن ، وراجت الخصخصة . وفى نهاية عام ١٩٩٢ ، كان قد تم خصخصة ٢,٨ مليون شقة ، وتمت خصخصة ٥,٨ مليون شقة أخرى فى عام ١٩٩٣ . وفى أول أكتوبر ١٩٩٤ ، كان قد تم خصخصة ما مجموعه ١٠,٤ مليون شقة (٣١ بالمائة من المساكن الخاضعة للخصخصة) . وقد تم التنازل عما يصل إلى ٩١ بالمائة من هذه الشقق بالمجان . واستمرت خصخصة المساكن على نطاق واسع ، إلا أنها وصلت إلى ذروتها فى مارس ١٩٩٣ ، عندما تمت خصخصة ٧٢٩٠٠٠ شقة ، ثم تراجعت إلى ١٥٠٠٠٠ شقة شهريا فى صيف ١٩٩٤ (انظر الجدول ٤ ـ ٤) . وفى هذا المجال ، تبوأت موسكو الصدارة وحافظت عليها بسبب الجهود المحمومة التى كان يبذلها المسئولون المحليون .[١٠٠]

وكانت خصخصة العقارات التجارية أكثر تعقيدا من ذلك بكثير وتُركت إلى النهاية . كان الوضع القانونى بالغ التعقيد ؛ وكثيرا ما كانت حقوق الملكية مختلطة ما بين المنشآت والحكومات المحلية . وكان يحدث فى كثير من الأحيان أن تسيطر إحدى المنشآت على المبانى دون أن يسمح لها بالحصول على إيجارات منها ، إذ كان يتعين أن تدفع للسلطات المحلية .

عرقلة الإصلاح الزراعى

كان الإصلاح الزراعى أكثر أشكال الخصخصة شعبية إلى حد كبير ، وفقا للعديد من استقصاءات الرأى العام . فقد كانت الملكية الخاصة للمزارع تحظى بدرجة من التأييد الشعبى تبلغ ٧٥ بالمائة أو أكثر .[١٠١] وكان ثمة تفسيرات كثيرة لهذه الشعبية . فمن ناحية ، كان سوء الإدارة السوفييتية فى الزراعة لافتا للأنظار بوجه خاص . وكانت كلمة *كولخوز* (المزرعة الجماعية) تستخدم كمرادف شعبى للفوضى . وكان لدى نحو ٥٠ مليون أسرة روسية (جميع الأسر تقريبا) قطع زراعية خاصة ويستمتعون بفلاحة الأرض . وقد خلبت رومانسية ريفية معينة الألباب ، على نحو ما يتجلى من النجاح الذى حققه الشعراء القرويون الروس فى الثمانينيات . وبالتالى ، فعندما أصدر الرئيس يلتسين فى نهاية الأمر مرسوما يدخل العمل بالملكية الخاصة للأرض فى أكتوبر ١٩٩٣ ، نُظر إلى ذلك باعتباره رابع أهم حدث فى تلك السنة الزاخرة بالأحداث الخطيرة .[١٠٢]

وقد تصدت جماعة الضغط الزراعية الجبارة المؤلفة من رؤساء نحو ٢٥٠٠٠ مزرعة *جماعية وحكومية* لهذه الطموحات الشعبية . لم يكن لدى هؤلاء الأساطين الزراعيين أى مصلحة فى خصخصة الزراعة . بل على العكس ، كانوا يريدون الاحتفاظ *بمزارعهم الجماعية والحكومية* ، وبالحد الأقصى من القواعد التنظيمية والدعوم كذلك .

كانت خصخصة الزراعة مهمة معقدة من الناحيتين التقنية والاقتصادية . كان القطاع بأكمله ضخما ، والمزارع الحكومية والجماعية يعمل فيها مئات العمال . وكانت الاحتكارات الزراعية تسيطر على مبيعات المزارع ومشترياتها . وكانت المسافات شاسعة والبنية الأساسية سيئة . وكان

جدول (٤ ـ ٤) خصخصة الشقق السكنية ، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤

بالآلاف

	الخصخصة	الإجمالي
١٩٨٩	١٠	١٠
١٩٩٠	٤٣	٥٣
١٩٩١	١٢٢	١٧٥
١٩٩٢	٢٦١٣	٢٧٨٨
١٩٩٣		
يناير	٥٥٥	٣٣٤٣
فبراير	٦٣٠	٣٩٧٣
مارس	٧٢٩	٤٧٠٢
ابريل	٦٤٠	٥٣٤٢
مايو	٥١٩	٥٨٦١
يونيه	٤٩٠	٦٣٥١
يوليه	٤٠٨	٦٧٥٩
أغسطس	٣٥٧	٧١١٦
سبتمبر	٣٥٦	٧٤٧٢
أكتوبر	٣٠٨	٧٧٨٠
نوفمبر	٣١٩	٨٠٩٩
ديسمبر	٤٩٣	٨٥٩٢
١٩٩٤		
يناير	٣٠٧	٨٨٩٩
فبراير	٣٣٩	٩٢٣٨
مارس	١٨٤	٩٤٢٢
ابريل	٢٠٠	٩٦٢٢
مايو	٢٠١	٩٨٢٣
يونيه	١٩٠	١٠٠١٣
يوليه	١٥١	١٠١٦٤
أغسطس	١٣٥	١٠٢٩٩
سبتمبر	١٥٢	١٠٤٥١
أكتوبر	١٤٠	١٠٥٩١
نوفمبر	١٤٣	١٠٧٣٤
ديسمبر	٢٤١	١٠٩٧٥

المصادر : Goskomstat Rossii, *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.* (Russia's socioeconomic situation, 1994) (Moscow, 1995), p. 83.

يغلب على السكان فى الريف أن يكونوا أكبر سنا ، حيث أن الشباب يرحلون إلى المدن . ولم يكن ثمة وجود لسجلات الأراضى ، حيث لم يكن ثمة وجود لمفتشى الأراضى اللازمين لإنشائها . وكانت المزارع الفردية التى تنفصل عن *المزارع الجماعية* الكبيرة المملوكة للدولة تفتقر إلى الأمان حيث كان يسهل نهبها أو حرقها بواسطة الجيران الحُسُد الذين يظنون أنهم لم يحصلوا على حقوقهم .(١٠٣)

ورغما عن ذلك ، فإن الزراعة العائلية بدأت كأحد أشكال التأجير فى ظل حكم جورباتشوف فى بداية التسعينيات ، إلا أن نطاقها كان محدودا . وفى نهاية عام ١٩٩٠ ، كان هناك ٤٤٠٠ مزرعة خاصة .(١٠٤) وقد تناول الإصلاحيون الروس مسألة الإصلاح الزراعى فى المؤتمر الروسى لنواب الشعب الذى اعتمد « قانون المزارع الفلاحية وقانون الإصلاح الزراعى » فى وقت مبكر يعود إلى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ . وأعطى « قانون المزارع الفلاحية » للأفراد الحق فى ترك المزارع الجماعية والحكومية آخذين معهم حصصهم من الأراضى والأصول المشاعية . بيد أن المؤتمر الروسى لنواب الشعب رفض اعتماد القانون قبل تعديله بالنص على عدم إمكانية إعادة بيع الأرض خلال عشر سنوات . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغى للاجتماع العام للمزرعة أن يقرر ماهية الأصول التى تعطى للمزرعة الفلاحية .(١٠٥) وقد ازداد عدد المزارع الفلاحية بنحو ٤٥٠٠٠ مزرعة فى عام ١٩٩١ .(١٠٦) بيد أن حقوق ملكية الأرض ظلت محدودة ولم يُعترف بالملكية الخاصة للأرض فى دستور جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية على الرغم من أنها كانت مقبولة فى « قانون الإصلاح الزراعى » الصادر فى ديسمبر ١٩٩٠ .

وأصبحت حقوق الملكية الكاملة للأرض والإصلاح الزراعى الحقيقى من القضايا المحببة لدى الديمقراطيين . بيد أن جماعة الضغط الزراعية فازت فى الوقت نفسه بتأييد مؤتمر نواب الشعب . وفى ابريل ١٩٩٢ ، صوتت أغلبية منيعة من المؤتمر الروسى لنواب الشعب ضد السماح بالملكية الخاصة للأرض . وأفضت هذه المعارضة القوية إلى استحالة قيام الإصلاحيين بتعديل الدستور . وبناء عليه ، أصبحت خصخصة الأرض إحدى القضايا السياسية الكبرى فى خريف ١٩٩٢ . وقامت حركة « روسيا الديمقراطية » بحملة قبل انعقاد المؤتمر السابع لنواب الشعب فى ديسمبر ١٩٩٢ لجمع توقيعات من أجل إجراء استفتاء حول الإصلاح الزراعى . وكانت الحملة ناجحة : إذ تم جمع ١,٩ مليون توقيع ، رغم أن المطلوب لفرض الاستفتاء كان مليون توقيع فقط . إلا أن مؤتمر نواب الشعب تحايل على القضية بإعطاء حقوق محدودة لبيع الأرض .(١٠٧)

وزادت المسألة الزراعية تعقيدا عندما عَهد يلتسين بمهمة القيام بالإصلاح الزراعى إلى نائب رئيس الجمهورية ألكساندر روتسكوى فى الفترة من فبراير ١٩٩٢ إلى ابريل ١٩٩٣ . وتسبب روتسكوى بشكل جلى فى إحداث شقاق ، وتضافر مع جماعة الضغط الزراعية . وسرعان ما قرر أن البلاد لا يسعها أن تنشىء المزيد من المزارع العائلية ؛ وكان يفضل بدلا من ذلك إنشاء شركات زراعية صناعية كبيرة تعطى لها مدخلات ضخمة من الدعوم الحكومية ، كما لو كان يستوحى الإلهام من نيكيتا خروشوف .(١٠٨)

وفى مواجهة هذا الوضع المعقد والصعب ، اتخذت الحكومة نهجا ثلاثى الأبعاد . البعد الأول هو التحرك بحرص إزاء كتلة *المزارع الجماعية والحكومية* ؛ فاعتمدت الحكومة مرسوما فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩١ يأمر بإعادة تنظيمها فى أى شكل عادى من أشكال الاتحادات .(١٠٩) وقام معظمها بتحويل نفسه إلى نوع مماثل من الشراكة ، إلا أنها أصبحت منشآت حقيقية على الأقل . وقُطعت الصلة المباشرة التى تربطها مع وزارة الزراعة بصفة رسمية . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان ٩٥ بالمائة من هذه المزارع قد اضطلع فعليا بالتحول القانونى المطلوب .(١١٠) وبالمثل ، ضُمت المنشآت التى تتاجر مع الريف إلى الخصخصة الصغيرة النطاق ، غير أن جماعة الضغط الزراعية قاومت فى هذا الشأن بضراوة أيضا .

وحاول الرئيس وحكومته المرة تلو الأخرى إدخال العمل بقانون يسمح بعد طُول انتظار بالملكية الخاصة للأرض . ومن أسف أن مجلس السوفييت الأعلى عارض هذا القانون إلى أن حانت نهايته الأليمة . وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣ ، أصدر يلتسين فى نهاية الأمر مرسوما « بشأن تنظيم علاقات الأرض وتطوير الإصلاح الزراعى فى روسيا » ، أقر الملكية الخاصة للأرض تماما .(١١١) وأنشىء فى نفس الوقت سجل للأراضى ، وسُمح بشراء الأرض وبيعها ، وباستخدامها أيضا كرهن . وقد مهد هذا المرسوم الطريق نحو تفكيك *المزارع الجماعية* من أسفل ، وهو الأمر الذى جُرب فى نيجنى نوفجورود ، ثم أقره فيما بعد تشوبايس ورئيس الوزراء تشيرنوميردين .(١١٢)

وكان النهج الثانى إزاء الإصلاح الزراعى هو الاستمرار فى محاولة إنشاء المزارع العائلية . وكانت المزارع العائلية ، من الناحية القانونية ، إما مزارع مستأجرة أو خاصة (على نحو متزايد) . واستمر التوسع فيها بعد أفول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية . فأنشىء فى عام ١٩٩٢ ما يبلغ مجموعه الصافى ١٣٤٠٠٠ مزرعة عائلية جديدة ، وأنشئت ٨٧٠٠٠ مزرعة جديدة فى عام ١٩٩٣ ، مما رفع مجموع المزارع إلى ٢٧٠٠٠٠ مزرعة (انظر الجدول ٤ – ٥) . وكان متوسط مساحة المزرعة ٤٢ هكتارا . ولم تهجر فى عام ١٩٩٢ إلا ٥١٠٠ مزرعة عائلية ، رغم أن هذا العدد ارتفع إلى ١٤١٠٠ مزرعة فى عام ١٩٩٣ ، وهو ما ينطوى على معدل بقاء معقول إلى حد أكبر . ورغم ذلك ، فلم ينشأ فى خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٣ إلا ١٢٠٠٠ مزرعة عائلية جديدة ، وفى عام ١٩٩٤ أنشئت ٧٠٠٠ مزرعة جديدة فحسب . ومع اختفاء الظروف العامة المواتية للنمو فى الزراعة المستندة إلى الائتمانات المدعومة بشكل مرتفع ، فإن المزارع العائلية وجدت نفسها محصورة بين ضغوط المزارع الحكومية والجماعية فى مناطقها ، والتى كانت تعتمد عليها بشكل بالغ . ونتيجة لذلك ، كانت أحوال المزارع الفلاحية غير يقينية ، وسبل حصولها على الموارد محدودة ، وإنتاجيتها غير مبهرة .(١١٣)

وكان النهج الثالث إزاء الإصلاح الزراعى هو التوسع فى استخدام قطع الأرض الخاصة الذى ثبتت فاعليته على مر الزمن . وكانت هذه القطع تشكل من الناحية الرسمية ٢ بالمائة من الأراضى الزراعية ، ويعود إليها ٢٤ بالمائة من الناتج الزراعى الإجمالى فى عام ١٩٩٠ . وفى الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، ازدادت مساحة قطع الأرض الخاصة إلى أكثر من الضعف

جدول (٤ ـ ٥) التوسع فى المزارع الخاصة ، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣

السنة	المزارع الخاصة الجديدة (الصافى)	العدد الإجمالى للمزارع الخاصة
١٩٩٠	لا يوجد	٤٤٣٢
١٩٩١	٤٤٥٨١	٤٩٠١٣
١٩٩٢	١٣٣٧٧٤	١٨٢٧٨٧
١٩٩٣	٨٧٢١٣	٢٧٠٠٠٠
١٩٩٤	٩٠٠٠	٢٧٩٠٠٠

المصادر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no.4 (1993), p. 69; Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* (Moscow, 1994), p. 40; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g., p.54.*

لتصل إلى ٥ بالمائة من مساحة الأراضى الزراعية فى عام ١٩٩٣ ، حينما كان يعود إليها ٣٦ بالمائة من الناتج الزراعى الإجمالى . وأرست أحكام قانونية جديدة الملكية الخاصة الكاملة لقطع الأرض . ويبدو أن مجموعها قد وصل إلى ٥٠ مليون قطعة فى عام ١٩٩٣ ـ أى قطعة أرض خاصة واحدة لكل ثلاثة من الروس ، أو قطعة واحدة لكل أسرة معيشية .(١١٤) وكان بوسع كل من يرغب فى تملك قطعة أرض خاصة أن يفعل ذلك . ولما كان من المفترض أن تخصخص قطع الأرض الخاصة لصالح مستأجريها ، فقد خلقت بذلك قاعدة للملكية العقارية العريضة . وإلى جانب ذلك ، كان إنتاج القطع الخاصة وفيرا ، وكانت بمثابة ممتص للصدمات الاجتماعية .

وربما يبدو أن من سوء الحظ أن أكثر أشكال الخصخصة شعبية كان من بين أبطئها . بيد أن العديد من البلدان (مثل ألبانيا وبلغاريا وليتوانيا) بدأت بإصلاحات زراعية مبكرة لأنها كانت تحظى بتأييد شعبى . إلا أن النتائج كانت مروعة . فالإصلاح الزراعى حساس ويؤدى بسهولة إلى انخفاض شديد فى الإنتاج الزراعى إذا ما شعر الزراع بعدم الأمان ، أو إذا لم تكن أسواق المنتجات الزراعية حرة بدرجة كافية . وقد كان التأكيد الشعبى على الإصلاح الزراعى فى حقيقة الأمر انعكاسا لنقيض الماركسية ـ أى إيلاء تأكيد شديد على الملكية والإنتاج فى الوقت الذى تهمل فيه أهمية حرية التجارة والحصانة القانونية لحقوق الملكية . وقد تجنبت روسيا تلك المشاق ، على الأقل فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الحساسين . كما يبدو أنه كان من دواعى الحكمة تجنب الصدام المباشر مع جماعة الضغط الزراعية بشأن الإصلاح الزراعى إلى أن يتم تحرير التجارة الزراعية .

ظهور المنشآت الخاصة الجديدة

تعتبر الإحصاءات المتعلقة بظهور المنشآت الخاصة الجديدة سيئة على وجه الخصوص ، ولا تسمح بإجراء الكثير من المقارنة الزمنية . ومن الجلى أنه تكونت الكثير من المنشآت الخاصة

الجديدة . وتذكر اللجنة الحكومية للإحصاء أنه كان يوجد نحو ٧٠٠٠٠٠ منشأة صغيرة تمثل ١١,٥ بالمائة من مجموع العمالة فى أول أكتوبر ١٩٩٣ .(١١٥) بيد أنه لابد وأن يكون الرقم الحقيقى ضعف ذلك على الأقل نظرا إلى التهرب الواسع الانتشار من الضرائب والتسجيل . ومع ذلك فإن هذا يُعدّ ، بأى مقارنة مع أوروبا الشرقية ، رقما صغيرا جدا ، ومن الواضح أن المنشآت الخاصة الصغيرة الجديدة لم تظهر فى روسيا بنفس سرعة ظهورها فى أوروبا الشرقية . ومن بين أسباب ذلك أن المنشآت الصغيرة تعرضت لدرجة أكبر من القمع من قبل المجرمين والمسئولين الحكوميين الفاسدين .

وكان ٥٨ بالمائة من هذه المنشآت الروسية الصغيرة يعمل بالتجارة . بيد أن هذا الرقم منخفض بالمقارنة مع بولندا ، حيث تراوحت حصة التجارة بين ٦٠ و ٨٠ بالمائة من جميع المنشآت الصغيرة فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، أى عقب ما يسمى بالتغيير الجامع مباشرة فيها . ويبدو كما لو أن الوضع القانونى غير المستقر فى روسيا قد أضر بالتجارة الخاصة على وجه الخصوص . وحتى مع ذلك ، يقدر بأن التجارة الخاصة (بما فيها التعاونيات الاستهلاكية) كان يعود إليها ٧٥ بالمائة من مبيعات تجارة التجزئة فى روسيا فى عام ١٩٩٣ .(١١٦) وفى قطاع التصنيع ، ظهرت المنشآت الخاصة الصغيرة بشكل بالغ النشاط إلى حد ما ، وتضاعفت فى عام ١٩٩٣ لتبلغ ٧٥٠٠٠ منشأة توفر ١٠ بالمائة من العمالة الصناعية .(١١٧)

وكان من بين التطورات الرأسمالية المبكرة فى روسيا بروز ٣٠٠ بورصة سلعية عملت كبورصات سلعية لمرحلة ما قبل الرأسمالية . وكانت تزايد على كل شىء بقليل من النظام أو التخصص . ومع التحرير الكبير للأسعار فى يناير ١٩٩٢ ، واجهت البورصات السلعية أزمة . فقد كانت تعيش بالدرجة الأولى على مضاربات مصطنعة . فقد كان سماسرتها يشترون السلع بالأسعار المنخفضة التى تتحكم فيها الدولة ، ويبيعونها بأسعار السوق الحرة المرتفعة . (فليس من العجيب أنهم كونوا ثروات هائلة) . وبحلول صيف عام ١٩٩٣ ، كان عدد البورصات النشطة قد انخفض إلى ١٥٠ بورصة ، وكانت ٤٠ منها فقط هى التى تعمل باطراد . كان أربعون بالمائة من جملة أعمالها مركزا فى ست بورصات سلعية ، أربعة فى موسكو والأخريان فى ساراتوف وأومسك . وكانت معظم التجارة فى السلع الرئيسية ، مثل النفط (موسكو) ، والحبوب (ساراتوف) ، والفحم (نوفوسيبيرسك) ، والنيكل (موسكو) ، والألمنيوم (موسكو) ، وألواح الخشب (موسكو) ، تتركز فى بورصة متخصصة واحدة . وقد تطور القليل منها إلى أسواق أسهم حقيقية ؛ وارتفع التعامل فى النقود والأوراق المالية من ٣ بالمائة من جملة أعمال البورصات فى عام ١٩٩٢ إلى ٤٦ بالمائة فى عام ١٩٩٣ .(١١٨)

وبعد أن سُمح بتجارة الجملة العادية ، تضاءل عدد البورصات السلعية التى لم يعد الزمان زمانها ، من تلقاء نفسها . بيد أنها كانت قد قدمت فى الوقت نفسه مساهمة قيمة فى إنشاء جميع أنواع الأسواق . إن نشأة البورصات السلعية وأفولها يوفر دعما طيبا للفكرة التى تفيد بأنه إذا ما سمح للسوق بأن تكون حرة فإنها تعمل بصورة تلقائية على تنمية أفضل الهياكل السوقية ، حتى

ولو مرت بأطوار ما قبل الحداثة . فلو لم يكن قد سمح لبورصات ما قبل الرأسمالية بأن تتطور بحرية ، لما كانت هياكل المبادلات القائمة فى الوقت الراهن والتى تتصف بقدر متزايد من المعقولية قد برزت . ولولا أسعار المبادلات الحرة للحبوب ، على سبيل المثال ، لأصبح إنجاز تفكيك القيود التنظيمية أكثر صعوبة .

وبالإضافة إلى المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية ، أصبحت شركات التأمين ظاهرة سوقية رائجة فى عام ١٩٩٣ . فقد أنشىء نحو ١٠٠٠ منها ، وكان معظمها شركات مساهمة مغلقة .[١١٩]

الإفلاس على مهل

إذا ما كان لاقتصاد سوقى أن يعمل وأن يتجدد ، فإن بناء المنشآت وتدميرها يعتبر أمرا حيويا ، ومن ثم فإن الإفلاس يعتبر أداة مفيدة . وكان إصدار قانون للإفلاس من بين الطموحات الباكرة للإصلاحيين الروس . وقد طرحت مسودة للقانون فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٠ ، إلا أن مجلس السوفييت الأعلى رفض أن يقرها عدة مرات . وجاءت المعارضة الأولية لعمليات الإفلاس من جماعة الضغط الصناعية التى حاجّت بأنها يمكن أن تفضى إلى إغلاق واسع النطاق للمنشآت .

وتصدى الرئيس يلتسين لتشدد مجلس السوفييت الأعلى بأن أصدر فى ١٥ يونية ١٩٩٢ مرسوما « بشأن تدابير لدعم وإعادة تأهيل المنشآت المعسرة المملوكة للدولة (المنشآت المفلسة) وتطبيق إجراءات خاصة عليها » . وقد زود هذا المرسوم لجان الممتلكات بالحق فى إعلان إفلاس المنشآت ، وخُيرت هذه اللجان بين إعادة تنظيم المنشآت المفلسة أو تصفيتها .[١٢٠] بيد أنه من الناحية الواقعية ، قليلا ما أعلن عن إفلاس أى منشأة .

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ ، اعتمد مجلس السوفييت الأعلى فى النهاية « قانونا بشأن إعسار (إفلاس) المنشآت » .[١٢١] ووضع هذا القانون المسئولية الرئيسية عن إعلان إفلاس المنشآت فى يد محاكم التحكيم القائمة . وأخيرا قام الأساس القانونى الكامل لحالات الإفلاس ، وحدثت حالات إفلاس قليلة . إلا أنه لم تُحل إلى المحاكم حتى مارس ١٩٩٤ سوى حوالى ٥٠ حالة إفلاس ، وأعلن عن إفلاس عشر منشآت فقط .[١٢٢] وتمثلت المشكلة الأعمق فى أنه لم يكن يوجد فى داخل الهيكل المؤسسى القائم سوى القليل من الأشخاص الذين لديهم اهتمام بإجبار منشأة ما على الإفلاس .

واضطلعت الحكومة فى مايو ويونية ١٩٩٤ بجهود جديدة للتعجيل بحالات الإفلاس . فقد تم اعتماد عدد من الصكوك القانونية لإدخال العمل بمعايير صارمة تتعلق بمتى يتعين إعلان الإفلاس . كما أنشئت « وكالة حكومية للإفلاس » . وما أن حل ديسمبر ١٩٩٤ حتى كان عدد موظفى الوكالة قد وصل إلى ١٠٠٠ موظف . بيد أن الوكالة لم تكن تعتبر أن دورها يتمثل فى النهوض بعمليات الإفلاس ، وإنما بالأحرى فى إصدار التعليمات للمنشآت ، ولذلك فإنها أصبحت عقبة إضافية .[١٢٣] ونتيجة لذلك ، ظل عدد حالات الإفلاس قليلا على الرغم من أن الأمر قد

انتهى إلى تعطل أصول ثابتة كبيرة فى آلاف من المنشآت التى توقفت عن العمل فعليا . ومن أسف أن المجر وحدها هى التى أفلحت من دون العالم الشيوعى السابق فى الاضطلاع بعدد كبير من عمليات الإفلاس لمنشآت متوسطة وكبيرة الحجم . ولو أن روسيا كانت قد تمكنت من أن تفرض المزيد من حالات الإفلاس فى وقت مبكر لكان أمرا مثيرا للدهشة .

الخلاصة : خصخصة ناجحة

كان بوسع أناتولى تشوبايس أن يصرح مفتخرا فى مارس ١٩٩٤ : « يسعدنى أن أعلن رسميا أن الانهيار الموعود لم يحدث ولا يمكن أن يحدث بعد الآن . إن أكثر من نصف ناتجنا القومى الإجمالى ينتج بالفعل خارج القطاع الحكومى » .(١٢٤) كان تحويل نصف الاقتصاد من الدولة إلى أيدى القطاع الخاص فى سنتين فحسب إنجازا استثنائيا . ومن الصعب أن يتخيل المرء تحويلا أسرع وأوسع مدى من ذلك لممتلكات معقدة بالمستوى الذى نجحت روسيا فى القيام به . لقد برز عشرات الملايين من الملاك الجدد .

وتتفاوت مقاييس الخصخصة بدرجة كبيرة ، ونتيجة لذلك فإنه يمكن تجميع صورة تقريبية فحسب للحصة النسبية للقطاع الخاص فى شتى الفروع . ففى بداية عام ١٩٩٤ ، كانت حصة العمالة غير الحكومية تبلغ رسميا ٤٢ بالمائة (انظر الجدول ٤ ـ ٦) . وبنهاية عام ١٩٩٤ ، كان ما يقرب من ٦٠ بالمائة من القوى العاملة يشتغلون فيما يبدو لدى القطاع الخاص فى الأغلب . بيد أن القاعدة الشائعة كانت الاشتغال بعدة وظائف ، وكانت الوظيفة العامة للشخص تمثل فى الأغلب الأعم وظيفته المسجلة ، فى حين أن أنشطته الخاصة كانت تميل إلى توليد دخل أكبر له .

ويبدو أن تجارة التجزئة والتغذية قد أصبحا فى أيدى القطاع الخاص كلية . كما أصبح للمنشآت الخاصة الهيمنة فى الخدمات ، وعلى الأقل فى الخدمات المالية (وبالأخص المصارف التجارية وشركات التأمين) . والسمة المدهشة أن معظم الصناعة تمت خصخصتها ، فى حين ظل البناء والنقل والزراعة فى القطاع العام بصورة غالبة .

وفى البداية ، كانت الشكوى المعيارية الروسية بشأن الخصخصة هى بطؤها المفرط . إلا أنه لما كانت روسيا قد قامت بأسرع خصخصة شهدها العالم ، فإن هذه الحجة تفقد كل أسانيد صحتها . لقد كانت الأولوية القصوى للسرعة ، وتم التقيد بذلك . بل الأغرب من ذلك أن نسمع الروس يحاجون بأنه كان من شأن البيع أن يفضى إلى خصخصة أسرع . لقد تمسكت بولندا والمجر بالبيع ، وكانت خصخصتهما أبطأ بوضوح من الخصخصة فى تشيكوسلوفاكيا وروسيا .(١٢٥)

ومن المفترض أن يكون الإسراع بالخصخصة أسهل فى المراحل الباكرة من التحول . وتتميز بولندا بأنها البلد الذى ناقش مسألة الخصخصة الكبيرة النطاق بدلا من الاضطلاع بها . وكلما طالت مدة المناقشة ، أثير المزيد من المشاكل المحتملة ؛(١٢٦) واستطاعت شتى المجموعات أن تقدر مصالحها ، وكذلك الآفاق المتاحة لها بشكل أفضل ، وهو ما يعنى تعبئة المصالح المكتسبة المهمة ضد اتخاذ قرار مبكر . ونتيجة لذلك ، تُركت منشآت كثيرة دون أن يكون لها ملاك فعليون ،

جدول (٤ - ٦) العمالة بحسب نوع الملكية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٣

بالملايين

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
إجمالى العمالة	٧٥,٣	٧٣,٨	٧٢,٠	٧١,٠
قطاع الدولة والبلديات	٦٢,٢	٥٥,٧	٤٨,٢	٤١,٥
المنشآت ذات الملكية المختلطة	٣,٠	٧,٥	٨,٣	١٢,١
المنظمات الاجتماعية	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٥
المشروعات المشتركة	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣
القطاع الخاص	٩,٤	٩,٨	١٤,٧	١٦,٦

المصادر : Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu*, p. 82.

وبالتالى أسيئت إدارتها . بيد أن الحكومة الروسية حافظت على وجود زخم سياسى قوى بحيث يقبل الناس الخصخصة .

والسبب الآخر الذى يجعل الخصخصة المبكرة السريعة أسهل ، أن معظم المنشآت تبدو مربحة قبل أن تبدأ آثار التثبيت فى الظهور ؛ والناس يسعدهم حتى ذلك الحين أن يحصلوا على أسهم منها . بل إن الملكية الخاصة للمنشآت السيئة تعتبر بالنسبة للمجتمع مسألة لها قيمتها أيضا . إذ تستطيع الحكومة أن ترفض بسهولة أن تمنح دعما للمنشآت الخاصة بأكثر مما تستطيعه بالنسبة للمنشآت المملوكة للدولة . ومن المؤكد أن تصفية المنشآت غير المربحة وإعادة توزيع الموارد المخصصة لها أمر يقدر عليه الملاك الخواصّ المعنيون بأفضل من الموظفين الحكوميين غير المبالين . وعلى العكس من ذلك ، فإن المجر وبولندا ظلتا تحملان على كاهلهما عددا كبيرا من المنشآت الطفيلية غير المربحة المملوكة للدولة والتى تحتاج إلى دعوم هائلة ، ومن ثم تمثل خطرا على كل من التثبيت والرفاه . والمثير للدهشة أن الحكومة الروسية لم تقترف كثيرا من الأخطاء الجسيمة فى مثل هذه العملية السريعة .

وكان من بين الحجج الشائعة ضد الخصخصة بالقسائم أن الناس لن يقدروا قيمة قسائمهم وإنما سيبيعونها بثمن بخس . ولقد كانت الأسعار فى مزادات القسائم منخفضة تماما ، مما يعنى ضمنا أن المنشآت الروسية الكبيرة لا تساوى سوى عدة ملايين قليلة من الدولارات .(١٢٧) ويمكن تفسير انخفاض الأسعار بطرق كثيرة . وأحد التفسيرات أن الناس لم يكونوا يؤمنون بأن الملاك من العناصر الخارجية سيجنون أرباحا ، مفترضين أن الملاك من عناصر الداخل سيقتنصون جميع الفوائض فى صورة أجور أو مزايا إضافية . والتفسير الثانى أن الناس لم يكونوا يؤمنون بسلامة المنشآت الروسية الكبيرة التى يمكن لهم أن يستثمروا فيها . وقد يكون التفسير الثالث أن سبل الوصول إلى مزادات القسائم كانت مقيدة بسبب نقص المعلومات وتكاليف الانتقال المرتفعة على حد سواء . غير أن من الاحتمالات الأخرى أن الرِّيبَ كانت أكبر من أن يعالجها الكثير من الناس .

وأخيرا ، فقد يكون الناس غير مهتمين ببساطة بالادخار والاستثمار ، وربما يكونون قد فضلوا أن يبيعوا قسائمهم فحسب .

ولا يزال الوقت مبكرا للقطع بأى شيء عن توزيع الثروة ، إلا أنه فى هذه الظروف من حقوق الملكية السيئة التحديد ، والأسواق التى تعمل بصورة سيئة ، وقلة المستثمرين المهرة ، والحاجة إلى تغييرات هيكلية ضخمة ، فإن بروز توزيع غير متساو تماما للثروة يبدو حتميا . وحتى مع ذلك ، فمن الطبيعى أن يفضى التوزيع المجانى إلى توزيع أكثر تساويا ، مما يفضى إليه البيع الذى يستطيع عدد قليل من المستثمرين الذين لديهم فائض من المال أن يشتروا من خلاله الأصول المملوكة للدولة بأسعار زهيدة . وبغض النظر عن أن ما وزع من الأصول على العاملين فى المنشآت كان أكثر مما وزع على الجمهور بصفة عامة ، فإنه يقدر بأن عدد العاملين الذين استفادوا من بعض الخصخصة يبلغ ٤٠ مليونا .

كما يلقى باللائمة عن الفساد على الخصخصة . ومن الحقيقى أن الخصخصة والفساد قد ترادفا فيما يبدو ، غير أن العلاقة السببية غير واضحة . وفيما يقال ، كان المصدران الرئيسيان للدخل المنحرف فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، هما قيود التصدير والائتمانات الرخيصة ، وليس الخصخصة . وما من شك فى أن عملية الخصخصة كانت مصحوبة بممارسات منحرفة ، غير أن مما يثير الدهشة أنها لم تكن شديدة الوضوح . وحتى لو كانت الحكومة قد فشلت فى مطالبتها بالشفافية فى الكثير من عمليات الخصخصة المحلية ، فإن الخصخصة ذاتها استمرت بسرعة مدهشة . وعلاوة على ذلك ، فإن إنشاء حقوق الملكية الخاصة بوسائل منحرفة يعنى ضمنا ارتكاب جريمة واحدة ، وهو أفضل من دفع الرشاوى بصفة منتظمة من أجل استغلال حقوق الملكية العامة . وما من شك فى أن مزادات القسائم التى حظيت بدرجة عالية من العلنية والشفافية قد حدّت من الفساد . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار ضعف الدولة الروسية وخاصة نظامها القانونى ، فإن من المذهل أنه أمكن القيام بمثل هذه الخصخصة المنظمة .

ومن بين الانتقادات الأخرى أن الخصخصة الروسية لم تكن « حقيقية » لأنها لم تفض إلى إعادة هيكلة . بيد أن التغييرات الهيكلية الضخمة التى حدثت فى عام ١٩٩٤ قد أبطلت هذا الاعتراض فيما يظن . وقد أظهرت المنشآت الروسية فى عام ١٩٩٢ وفى معظم ١٩٩٣ ربحية طيبة بفضل السياسة النقدية المتهاودة ؛ فلم تشعر لذلك باضطرار إلى إعادة الهيكلة بغض النظر عن شكل الملكية . فالتحرير يعطى للمنشآت حرية التصرف ؛ والتثبيت الاقتصادى الكلى الذى يجعل النقود شحيحة يجبرها على التصرف . وعندما تضطر المنشآت قسرا إلى إعادة الهيكلة ، فإن الأمر يتباين بحسب نوع الملكية ، غير أنَ المنشآت الروسية لم تواجه قيودا شديدة على الموازنة حتى أواخر عام ١٩٩٣ . وبالمثل ، فقد تمت المحاجة بأن الخصخصة لم تؤد إلى أى تحسين فى أداء روسيا الاقتصادى ، ولكن كيف يحدث مثل هذا التحسن مع وجود هذا التضخم المرتفع ؟

بيد أن من بين النقائص الجسيمة فى الخصخصة الروسية غلبة ملكية عناصر الداخل . وتعطى الدراسة التى أجراها جوزيف بلاسى على ٢٠٠ منشأة فى عام ١٩٩٤ فكرة ما عن هيئة

الملكية التى ظهرت إلى الوجود . كان كبار المدراء يمتلكون ٨ بالمائة من الأسهم ، ويمتلك الموظفون الآخرون ٥٨ بالمائة منها ، وتمتلك عناصر خارجية ٢١ بالمائة ، وصناديق الملكية ١٣ بالمائة .(١٢٨) وهكذا ، لو تواطأت عناصر الداخل والعمال والمدراء فإنه يصعب على الملاك من عناصر الخارج أن يمارسوا حقوقهم كأصحاب مصلحة . وبالنظر إلى أن الأرباح تخضع فى روسيا لمعدل ضرائب أكبر مما تخضع له الأجور ، فإن العمال والمدراء يكون لديهم حوافز قوية لتقليل الأرباح لأدنى حد والمحافظة على ارتفاع الأجور وتعظيم المزايا الإضافية . ولما كان من الضرورى أن يعكس السعر السوقى للسهم القيمة المتوقعة لعوائده فى المستقبل ، فمن الضرورى أن يكون للأسهم الروسية قيم سوقية منخفضة طالما أن عناصر الداخل تهيمن وتحاول إبقاء الأرباح منخفضة .

بيد أن الكثير جدا من المنشآت تحتاج إلى رؤوس أموال أكبر من الأرباح المستترة التى تستطيع أن تُراكمها . وسينقضى وقت طويل قبل أن تستطيع المصارف التجارية أن تعمل بشكل جيد بما يكفى لتوفير حصة كبيرة من رؤوس الأموال المطلوبة . وفى نفس الحين ، من المحتمل أن تظل الفوائد الحقيقية مرتفعة جدا مما يجعل الائتمانات المصرفية غير ذات قيمة كمصدر لتمويل المنشآت . وإذا ما كان للمنشآت أن تجتذب التمويل بالأسهم ، فإنه يتعين عليها أن تظهر أرباحا ، وأن تقدم عوائد مرضية للمستثمرين الخارجيين .

ومن المشكلات الأخرى الشائعة فى الكثير من المنشآت المخصخصة أن مدراءها ليسوا على مستوى المشكلات الجديدة التى يواجهونها فى اقتصاد السوق . وقد وجد استقصاء نموذجى للرأى العام أجراه مركز عموم روسيا لدراسات الرأى العام فى أغسطس ١٩٩٣ أن ٣١ بالمائة فقط من العاملين يظنون أن مدراءهم الراهنين قادرون على إدخال تحسينات كبيرة فى الحالة الاقتصادية لمنشآتهم ، فى حين يظن ٤٥ بالمائة العكس .(١٢٩) كان الاتجاه ينحو صوب الارتياب المتزايد ، على الرغم من أن هذا حدث قبل وقت طويل من أى تضييق نقدى . كانت الدولة قد تركت المنشآت لحالها خلال السنوات الأخيرة من *البيروسترويكا* . ولم يُفصل إلا القليل للغاية من المدراء فى السنتين الأوليين من التحول الاقتصادى . بيد أنه يبدو أن الوضع تغير فى شتاء ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ حيث أثبت الكثير من المدراء أنهم غير قادرين بتاتا على عمل أى شىء على الإطلاق عندما انخفض الطلب . ومن ديسمبر ١٩٩٣ فصاعدا ، توقفت الآلاف من المنشآت عن الإنتاج لفترات متباينة بسبب نقص الطلب . وبدأ التوقف المفاجىء يلقى بعواقبه على المدراء . ففى الجولة الأولى من ٢١٥ اجتماعا لحاملى الأسهم فى إقليم نيجنى نوفجورود ، فصل ما لا يقل عن ٢٩ مديرا .(١٣٠)

وعلى الرغم من الانتشار الواسع المدى لملكية عناصر الداخل للأسهم ، فقد كان ثمة آلية لطرد المدراء . وفى المعهود ، كانت معظم الأسهم الخارجية فى منشأة ما مملوكة لصندوق للقسائم يحوز حصة تبلغ من ١٠ إلى ٢٠ بالمائة من الأسهم . وكان بوسع صندوق القسائم أن يتحالف مع بعض العناصر الداخلية (عادة ما يكون أحد المديرين الطامحين إلى منصب المدير العام أو حلفاؤه) . وعادة ما كان بوسع أى عنصر خارجى أن يدرك عدم ملاءمة المدير القائم بالعمل ،

مما لا يترك للجنة الملكية المحلية خيارا سوى فصله .(١٣١) وعموما ، كان من سوء الحظ أنه لم يحدث إقصاء لأى مدير قديم للمنشآت خلال المراحل الباكرة من التحول . كان ذلك مستحيلا من الناحية السياسية لأن المدراء كانوا قد أمسكوا بزمام الحكم فى روسيا تقريبا فى ذلك الحين .

وعادة ما كانت الملكية الخارجية للأسهم تتركز فى أيدى واحد أو اثنين من مالكى كتل الأسهم ؛ وكان معظمهم من صناديق القسائم التى كانت لا تهتم عادة إلا بقيمة الأسهم وعوائدها فحسب لأن عملها كان شراء الأسهم وبيعها . وقامت مجموعة صغيرة من صناديق القسائم الكبيرة (مثل Alpha Capital) بتحدى المدراء بشكل نشط ، وحاولت القيام بإعادة هيكلة صناعية . وكان النوع الثانى من ملاك كتل الأسهم أفرادا أثرياء أو شركات خاصة تتخذ شكل الشركات الشرسة المغيرة . ومثل هذا المالك لكتل من الأسهم يكون على استعداد لتحدى المدراء القائمين بالعمل ، أو الشراء بثمن بخس ، إن أمكن ، وتجريد المنشأة من أصولها . وقد عوّق الملاك من عناصر الداخل هذا النهج حتى الآن . والمجموعة الثالثة من ملاك كتل الأسهم هم الأجانب الذين كانوا يعملون فى كثير من الأحيان بالتضافر مع منشأة روسية ، وهم يميلون إلى التزام الحذر لأنهم يخشون من استثارة ردود فعل عدائية .(١٣٢)

ورغم أن استراتيجية الخصخصة الراهنة قد مارست التمييز ضد الملاك الخارجيين ، فإن الشركات المغيرة الشديدة البأس أخذت تبرز على الساحة كنجوم للعرض الاقتصادى الروسى . وإذا ما أخذنا حالة الاقتصاد فى الاعتبار بقيم ملكياته المنخفضة ، وافتقاره إلى الأمن القانونى ، ومخاطره المرتفعة ، فإن من الجلى أن بعض الأفراد سيتمكنون من تكوين ثروات ضخمة . بيد أن الافتراض المعيارى أن معظم صناديق القسائم إما أن تكون صغيرة جدا أو هيابة جدا وسيتم التخلص منها . ويبدو أن المخاوف من أن يؤدى توزيع القسائم إلى ملكية مشتتة على نطاق واسع جدا تعتبر بالفعل فى غير موضعها . ومن الممكن أن تبرز المشكلة العكسية ـ التركيز المفرط للملكية ـ بسهولة ، على الرغم من أن الحكومة فعلت الكثير لتشتيت الملكية .

وخلال الربع الأخير من عام ١٩٩٣ ، حاولت الحكومة أن تصحح التوازن ما بين حاملى الأسهم من عناصر الداخل والخارج . وفى أكتوبر ١٩٩٣ ، أصدر مرسوم رئاسى « بشأن اتخاذ تدابير لتأكيد حقوق مالكى الأسهم » . ووفر المرسوم الكثير من تدابير الحماية لمالكى أقلية الحصص ، رغم أن الكثير منها (وبالأخص سجلات الأسهم المستقلة) كان يصعب تنفيذه لأن مصالح عناصر الداخل كانت أقوى من القانون .(١٣٣) ومن مظاهر ضعف الملاك الخارجيين ذلك الاتجاه الغالب فيما بين المنشآت المخصخصة إلى عدم دفع أية أرباح على الأسهم . فمن بين عينة تضم ٢٩٠ منشأة فى نهاية عام ١٩٩٣ ، ذكر ٧٠ بالمائة منها أنها لم تستطع أن تدفع أرباحا ، مما وضع صناديق القسائم فى موقف حرج .(١٣٤) وعمل برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٤ ، كيما يدعم من موقف صناديق القسائم ، على رفع حدود ملكية صندوق القسائم الواحد للأسهم فى الشركة الواحدة من ١٠ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة من الأسهم .(١٣٥)

والنظرة التقليدية للأمور تقول إن روسيا عجزت عن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة . بيد أن روسيا تلقت ، حتى وفقا لميزان المدفوعات الذى يغلب عليه أن يكون مبخوس القيمة ، ١,٧ مليار دولار من تلك الاستثمارات فى عام ١٩٩٣ .[١٣٦] (إحصاءات اللجنة الحكومية للإحصاءات بشأن الاستثمارات الأجنبية تصل بهذا الرقم إلى ٢,٩ مليار دولار) . وعلاوة على ذلك ، فإن الاستثمارات الأجنبية لا تتركز فى التجارة ، التى تحتل المركز الثالث ؛ فصناعة الآلات تأتى فى المركز الأول ، تليها الطاقة . وبالمثل ، فقد تم القضاء على هيمنة موسكو وسان بطرسبورج . ولا مراء فى أن موسكو والإقليم المحيط بها حصلا على ٢٦ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٩٣ ، تليهما أماكن بعيدة مثل كراسنويارسك ، وأومسيك ، وأرخانجيلئسك ، وبيروبيدجان ، وبيلجورود ، ومارى ، وكومى .[١٣٧] لقد تغلغلت المنشآت الأجنبية إلى أبعد من المدينتين الكبيرتين ودخلت إلى الإنتاج بصورة جدية ، حتى ولو ظل الاستثمار الأجنبى الفعلى محدودا .

إن أحد الإنجازات المهمة للخصخصة بالقسائم أنها ساهمت فى تنمية أسواق المال . ففى عام ١٩٩٣ ، كان معظم التجارة فى الأوراق المالية يعود إلى القسائم ، والتطور الطبيعى لذلك هو التجارة الواسعة المدى فى الأسهم . وأعقب هذا حدوث ازدهار شديد فى سوق الأسهم فى عام ١٩٩٤ ، وإن تكن قيمة الأسهم قد بلغت ذروتها فى سبتمبر ١٩٩٤ ، ثم انخفضت بمقدار النصف فى نوفمبر من العام نفسه . ومع ذلك ، فإن وجود سوق للأسهم أفضى إلى أن تتدفق عليها استثمارات المحفظة الأجنبية بشكل كبير تجاوز ٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ .[١٣٨]

وقد ظل يحاجّ لفترة طويلة بأن الملكية الخاصة غريبة على الروس . بل إن اللغة الروسية ليس فيها حتى مقابل لكلمة « خاص » ، ناهيك عن « الخصخصة » . بيد أن الروس عندما أرادوا الخصخصة ، فإنهم استعاروا الكلمة فحسب ـ كما هو الحال بالتأكيد بالنسبة للمفاهيم الجديدة فى كافة أنحاء العالم . ولبعض الوقت ، استخدمت الكلمة الغريبة وغير الواضحة *razgosudarstvlenie* (نزع طابع ملكية الدولة) ؛ إلا أن الكلمة المتداولة منذ عام ١٩٩٠ للخصخصة هى *privatizatsiya* . وبالمثل فإن كافة أشكال المفاهيم الرأسمالية ، من العمليات الآجلة إلى السماسرة ، قد دخلت إلى اللغة الروسية . ومن الجلى أنه قد بولغ فى شأن هذا الحاجز الثقافى .

الفصل الخامس

الخلاصة

كان هدفى من هذا الكتاب أن أقدم صورة تحليلية عريضة للتحول الاقتصادى الروسى وأن أقيم مدى ما بلغه من نجاح . وأطرح فى هذا الفصل الختامى موجزا لإنجازات الإصلاحات وإخفاقاتها ، وأستخلص المزيد من الدروس العامة من التجربة الروسية .

وبداءة ، سأقوم بتمحيص جميع أنواع الشواهد التجريبية وأقدرها كميا بقدر الإمكان . وبقية الفصل مكرس لثلاثة أنواع من المناظير العريضة . وإحدى القضايا المبرزة هى مدى ما وصل إليه تنفيذ المهام الأساسية للانتقال فى المرحلة الأولية للإصلاح . وهذا الكتاب يحدد النخبة الساعية للريع القديمة بأنها كانت ، دون غيرها ، العقبة الرئيسية أمام الإصلاح الناجح . ومن بين المؤسسة القديمة ، كان المجمع العسكرى - الصناعى يعتبر بصفة عريضة المعوق الرئيسى ، ولكن تبين أن ذلك غير صحيح . ولذلك فإننى سأفحص الأوزان النسبية لشتى جماعات الضغط الصناعية . وفى النهاية ، سأستخلص بعض الاستنتاجات العامة من التحول الروسى .

النتائج الاقتصادية

يقدم هذا القسم رؤية مجملة لما تم إنجازه فى الإصلاحات الروسية ، ولما ظل مفتقدا حتى أواخر عام ١٩٩٤ بالنسبة للتغيير المؤسسى ، والتثبيت الاقتصادى الكلى ، والإنتاج ، وأداء التجارة الخارجية ، والتطورات الاجتماعية ، والتغيير الهيكلى .

التغيير الهيكلى

من السهل علينا أن ننسى اليوم مدى ما كانت عليه التغييرات الهيكلية من أهمية أساسية فى روسيا . لقد كان التحول بعيد المدى إلى درجة أنه يصعب تذكر مدى ما كان عليه النظام الشيوعى القديم من سُخْف بالفعل ، ولذلك فإن المجادلة الراهنة ستركز على مواطن النقص فى النظام الجديد . وقد يكون من المفيد أن نعود إلى المعايير الأولية التى استخدمت فى هذا الكتاب لتعريف اقتصاد السوق ، وأن نوجز ما حدث للنظام السياسى ، والملكية ، والتخصيص ، وإضفاء الطابع النقدى ، وقيود الموازنة المفروضة على المنشآت .

لقد كانت التغييرات السياسية غير عادية . فقد حُظر قيام الحزب الشيوعى الحاكم فى أغسطس ١٩٩١ وأغلقت مكاتبه . ولم يبرز أى حزب حاكم جديد . ورغم أن جهاز المخابرات KGB قد استمر قائما كمنظمة ، فقد انتهى القمع الذى كان يمارسه . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ ، أقر الناخبون فى استفتاء عام ، دستورا روسيا جديدا - أقرب ما يكون إلى دستور فرنسا . وينص هذا الدستور على الفصل المألوف بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، رغم أن السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية تعتبر كبيرة بشكل غير شائع . وقد أثبت المجلس الاتحادى الروسى الجديد الذى انتخب أيضا فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ أنه مجلس تشريعى مسئول ومنضبط تماما على خلاف مجلس السوفييت الأعلى القديم السابق على العهد الديمقراطى . وفى المجلس الأدنى ، مجلس دوما الدولة ، توفر إحدى عشرة فئة حزبية هيكلا سياسيا ودرجة ما من الانضباط الحزبى . وحتى قبل حدوث الفتح الديمقراطى الحقيقى فى أغسطس ١٩٩١ ، كان لدى روسيا صحافة متنوعة تمثل كافة وجهات النظر . كما أصبح التلفزيون مستقلا بدرجة كبيرة . وربما كان أقل ما لحقه التغيير هو الإدارة الحكومية التى كانت لا تزال تحت هيمنة المسئولين الحكوميين والحزبيين الشيوعيين القدامى ، والتى لا يزال هيكلها التنظيمى يتصف بالهرمية والترهل على حد سواء . وبصرف النظر عن بعض المثالب المهمة (وبالأخص قلة سيادة القانون الفعلية وسلطات الدولة التى تعتبر بالغة القوة) ، فإن روسيا أصبحت مجتمعا ديمقراطيا بالأساس .

وبفضل إنجازات الخصخصة أصبح ما يقرب من ٦٠ بالمائة من القوى العاملة يعمل بصفة رسمية لدى القطاع الخاص بنهاية عام ١٩٩٤ . وفى نوفمبر من ذلك العام ، كان ٣٥ بالمائة فقط من جميع المنشآت المسجلة رسميا فى روسيا لا تزال مملوكة للدولة والبلديات (وإن كانت تملك ٥٤ بالمائة من رؤوس الأموال الثابتة) ، مما يبين أن الأنشطة الأكثر كثافة لرأس المال هى آخر ما يخصخص .(١) ومن المحتمل أن يكون وجود عشرات الملايين من ملاك الشقق وقطع الأرض الصغيرة الخاصة ، والمنازل الصيفية ، والأسهم ، والمنشآت ، قد خلق قاعدة عريضة كافية للتنمية الديمقراطية وتنمية اقتصاد السوق فى روسيا مستقبلا .

لقد توقف التخصيص المركزى للإنتاج فعليا . ولا يكاد يكون قد صدر منذ عام ١٩٩٣ أية أوامر حكومية لشراء سلع لا يعتزم أن يستخدمها قطاع الميزانية الحكومية . وفى أواخر عام ١٩٩٤ ، قدرت وزارة الاقتصاد الروسية أن ٢٢ بالمائة من حجم السلع الأساسية فى الاقتصاد تخضع لنوع ما من تنظيم الأسعار ، وهو ما يبدو صغيرا بالمقارنة الدولية .(٢) ولا تخضع الواردات للقواعد التنظيمية إلا من خلال التعريفات الجمركية . بيد أن صادرات النفط لا تزال تخضع لحصص التصدير . وعلاوة على ذلك ، فلما كانت الهيئة الاحتكارية المملوكة للدولة « غازبروم » تتحكم فى كافة إنتاج الغاز الطبيعى ونقله وبيعه ، فيجوز اعتبار تصدير الغاز خاضعا للضوابط التنظيمية . ويشكل النفط والغاز الطبيعى نصف صادرات روسيا ويخضعان لحواجز تصدير غير جمركية . ولا يزال تحرير صادرات النفط يمثل النقطة الأساسية فى المحاولات الروسية المبذولة من أجل تفكيك الضوابط التنظيمية . بيد أنه مهما كان تباطؤ التحرير الروسى للتجارة والأسعار ، فإنه بلغ شأوا بعيدا ، وأصبحت الغلبة للتخصيص السوقى .

وعلى الرغم من ارتفاع التضخم ، فقد تواصل إضفاء الطابع النقدى على الاقتصاد الروسى . إذ تم توحيد سعر صرف الروبل بالأساس فى أول يولية ١٩٩٢ ، رغم أن الواردات المدعومة كانت تمثل استثناء محدودا حتى نهاية ١٩٩٣ . وتقلصت المقايضات المحلية بسرعة . وتلبَّثت المقايضات قائمة فى التجارة مع الجمهوريات السوفييتية السابقة . بيد أن المقايضات كانت تمثل خارج نطاق الاتحاد السوفييتى القديم ١١ بالمائة فقط من الصادرات الروسية و ١٤ فى المائة من الواردات فى عام ١٩٩٣ ، وكان معظمها فى التجارة مع الصين .(٣) ولم تصبح تجارة روسيا الخارجية ذات طابع سوقى فقط ، وإنما أصبحت نقدية الطابع أيضا . ومهما كانت عيوب المصارف التجارية الروسية ، فإن هيكلها له طابع تنافسى ، ويوجد منها الآن أكثر من ٢٠٠٠ مصرف .

وأخيرا ، فقد اضطُرت المنشآت الروسية إلى أن تواجه قيودا شديدة على الموازنة بعد عام ١٩٩٣ ، فيما عدا أكبر المنشآت ، وبالأخص غازبروم . فاستمرت المنشآت العملاقة فى انتزاع مراسيم استنسابية بشأن الاعفاءات الضريبية قام بإصدارها الرئيس يلتسين ورئيس الوزراء تشيرنوميردين . إلا أن هذه كانت ظاهرة محدودة تقتصر على - ربما - ١٠٠ منشأة كبيرة . ولا تستطيع المنشآت الأخرى أن تحصل على دعوم من الدولة أو ائتمانات حكومية على أساس أحادى .

وبغض النظر عن المنظور الذى يختاره المرء ، فإن التغييرات المؤسسية فى روسيا كانت مبهرة تماما . والتأثير الإجمالى للعيوب السوقية ليس على هذا القدر من الأهمية الذى قد يحرم روسيا من أن تعتبر اقتصادا سوقيا . بيد أن المشكلة البارزة هى الدرجة المحدودة لسيادة القانون والتى ترفع من تكاليف الصفقات إلى عنان السماء . ومن الناحية التاريخية ، تحتاج الشرعية إلى وقت طويل كى تنشأ وترتقى . ومن المؤكد أن روسيا لديها درجة مبهرة من التعددية الاقتصادية والسياسية التى تستحث على تنمية حكم القانون .

التثبيت الاقتصادى الكلى

على العكس مما كان ينتويه يجور جايدار أصلا ، لم تشهد روسيا أى علاج اقتصادى حقيقى بالصدمات . فقد كان تثبيتها الاقتصادى الكلى تدريجيا للغاية ، حيث ارتفعت الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٢٥٢٠ بالمائة فى عام ١٩٩٢ ، وبنسبة ٨٤٠ بالمائة فى عام ١٩٩٣ ، وبنسبة ٢٢٤ بالمائة فى عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ٥ - ١) . وكانت المشكلة البارزة تتمثل فى العجز الكبير فى الموازنة .

وقد تناقص العجز فى الموازنة تدريجيا ، إذا ما احتسب على الوجه الصحيح ، مما يقدر بنسبة ٣٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٢٠ بالمائة فى عام ١٩٩٢ (بما فى ذلك كل من دعوم الواردات وائتمانات التدعيم) ، وإلى ما يزيد بالكاد على ٩ بالمائة فى عام ١٩٩٣ . بيد أن العجز فى الموازنة ارتفع ثانية فى عام ١٩٩٤ إلى ما يقدر بنسبة ١٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى (انظر الجدول ٥ - ١) . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار ندرة

جدول (٥ ـ ١) التثبيت الاقتصادى الكلى ، ١٩٩١ - ١٩٩٤

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (تمهيدى)
التضخم (الرقم القياسى لسعر المستهلك بنهاية السنة بالنسبة المئوية)	١٤٤	٢٥٢٠	٨٤٠	٢٢٤
التضخم (أسعار تجارة الجملة الصناعية بنهاية السنة بالنسبة المئوية)	٢٣٦	٣٢٧٥	٨٩٠	٢٣٣
الأجور (بنهاية السنة ، النسبة المئوية للتغيير)	-	١٢٤٥	٧٧٥	٢٧١
العجز فى الميزانية (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)	٣٠	١٩,٧	٩,٤	١٠
M0 (بنهاية السنة ، النسبة المئوية للتغيير)	١٢٠	٨٨٦	٦٧٥	-
ن ـ ٢ (بنهاية السنة ، النسبة المئوية للتغيير)	١٢٦	٦٤٣	٤١٦	-
سعر الصرف (بنهاية السنة ، ٢ روبلات للدولار الواحد)	١٧٠	٤١٥	١٢٤٧	٣٥٥٠
العمالة (بالملايين)	٧٣,٨	٧٢,٠	٧١,٠	٦٩,٦
البطالة (بنهاية السنة ، بالملايين)	-	٣,٦	٤,١	٥,٣
البطالة (بنهاية السنة ، نسبة مئوية من القوة العاملة)	-	٤,٩	٥,٥	٧,١

ملحوظة : قامت اللجنة الحكومية للإحصاءات بتقدير البطالة وفقا لمنهجية منظمة العمل الدولية / منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

المصادر : Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* (Moscow, 1994), pp. 129, 268; International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* (Washington, D.C., 1993), pp. 85,88; Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god* (Moscow, 1994), pp. 72, 79: Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 119-22; *OMRI Daily Digest*, January 5, 1995; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.* (Russia's socioeconomic situation, 1994) (Moscow, 1995), pp. 4, 84, 119, 135.

التمويل ، فإن هذا العجز فى الموازنة يظل كبيرا بشكل غير جائز . ومن الصحيح أن عرض النقود لم يرتفع بنفس سرعة الأسعار تقريبا ، إلا أن ذلك يعكس فحسب الارتفاع فى سرعة تداول النقود والهروب من الروبل .

وقد ارتفعت قيمة سعر الصرف الحقيقى بشكل كبير على الرغم من التثبيت الجزئى ، وهو ما يدل عليه ارتفاع متوسط الأجر الروسى من ٧ دولارات شهريا فى يناير ١٩٩٢ إلى ١١٤ دولارا فى الشهر فى ديسمبر ١٩٩٣ (انظر الجدول ٣ - ٢) . وقد تحرك سعر الصرف الاسمى فى مسارات مختلفة . فبعد أن وصل إلى مستوى منخفض يبلغ ٢٣٠ روبلا للدولار الواحد فى يناير ١٩٩٢ ، فإن قيمته ارتفعت وظلت مرتفعة إلى حد كبير خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حيث

الشكل (٥ – ١) انخفاض الروبل : أسعار صرف الروبل/الدولار، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤



المصـــادر : *Russian Economic Trends, 1993*. vol. 2, no. 4, pp. 120-21; *Russian Economic Trends, 1994*, vol. 3, no. 3, pp. 124-27.

بلغ سعره ١١٣ روبلا للدولار الواحد فى أوائل يونية . وتلى ذلك تخفيض مطرد فى القيمة الاسمية يرقى إلى إعادة تقييم حقيقية تدريجية حتى ١٥ يونية ١٩٩٣ عندما وصل سعر الصرف إلى مستوى منخفض يبلغ ١١١٦ روبلا للدولار الواحد . ولدهشة الجميع ، بدأت قيمة سعر الصرف الاسمى فى الارتفاع إلى حوالى ٩٨٥ روبلا للدولار الواحد خلال شهر أغسطس . واستؤنف الانخفاض المحدود فى القيمة الاسمية بشكل مطرد فى سبتمبر ، واستمر حتى شهر يناير ١٩٩٤ . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان السعر يبلغ ١٢٤٧ روبلا للدولار الواحد . وقد حدثت إعادة تقييم حقيقية كبيرة . فبعد استقالة جايدار فى ١٦ يناير ١٩٩٤ ، هبط سعر الصرف بنسبة غير مسبوقة تبلغ ١٩ بالمائة فيما بين ١٤ و ١٩ يناير ، حيث بلغ ١٦٠٧ روبلا للدولار الواحد . وبعد انتعاش طفيف ، استؤنف انخفاض القيمة بشكل مطرد ولكنه كان معتدل الحدّة . بيد أن إعادة التقييم الحقيقية توقفت تقريبا ، بما يعكس افتقاد نوايا الحكومة على مواصلة تثبيت العملة إلى المصداقية . وفى سبتمبر ١٩٩٤ ، بدأت قيمة الروبل فى الهبوط بشكل أسرع ، وبنسبة ٢٠ بالمائة فى شهر واحد . وقد تسارع الانخفاض فى القيمة فى أكتوبر . ففى أسبوع واحد (٣ ـ ١٠ أكتوبر) ، هبطت قيمة الروبل بنسبة ١٧ بالمائة ؛ وخلال يوم واحد ، هو ١١ أكتوبر ، انهار سعر الصرف بنسبة ٢٧ بالمائة من ٣٠٨١ روبلا للدولار الواحد إلى ٣٩٢٦ روبلا . وبعد يومين انتعش السعر إلى ٢٩٩٤ روبلا . إلا أن الانخفاض المطرد فى القيمة استؤنف ، وهبط سعر صرف الروبل إلى ٣٥٥٠ روبلا للدولار الواحد فى نهاية عام ١٩٩٤ (انظر الشكل ٥ – ١).(٤)

وتمثل الجانب الإيجابي من محاولة التثبيت الروسية فى بطء نمو البطالة ؛ التي إذا ما قيست على الوجه الصحيح فسيتبين أن ٧,١ بالمائة فقط من القوى العاملة هم الذين كانوا بدون عمل فى نهاية عام ١٩٩٤ ، وهو ما يعتبر أقل من المتوسط الأوروبى . ويشمل ذلك الحاصلين على إجازة بدون مرتب ، وهم حوالى ٢ بالمائة فى المتوسط من القوى العاملة ؛ وحتى مع ذلك ، فإن البطالة الروسية تقترب فحسب من المتوسط الأوروبى الغربى . وقد ثبت أن الانزعاج الواسع الانتشار من تفجر البطالة مبالغ فيه إلى حد كبير . وهناك العديد من التفسيرات لانخفاض البطالة المثير للدهشة ، وقد قام رتشارد لايارد بتمحيصها . وأحد أسباب ذلك هو التثبيت البطيء . وسبب آخر أكثر مدعاة للدهشة ، أن سوق العمل الروسية أظهرت مرونة مبهرة . ففى عام ١٩٩٣ ، ترك ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من العمال وظائفهم فى منشآت كبيرة ومتوسطة الحجم ، فى حين أن هذه المنشآت استأجرت ٢١ بالمائة من القوى العاملة لديها للقيام بأعمال جديدة . وكانت الأجور الحقيقية تكاد تكون مرنة تماما ، وتفاوتت الأجور بحدة فيما بين المحليات والفروع والمنشآت . وبصرف النظر عن صناعة الفحم ، كانت النقابات العمالية ضعيفة تماما . ولا يكاد يوجد أى ضغوط تتعلق بالأجور تقريبا ، على الرغم من عدم اتباع أية سياسة حقيقية للدخول . وبروز متأخرات كبيرة مستحقة فى الأجور انعكاس مفحم للضعف غير العادى للعمال . ومن هنا فإن إعانات البطالة منخفضة للغاية - حوالى عشر متوسط الأجر - مما لا يترك للناس من خيار سوى العمل بقدر استطاعتهم . وعلاوة على ذلك فإن معدل الإضرابات منخفض أيضا ، ويبلغ حوالى عُشر المتوسط القائم فى البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . غير أن عمليات التسريح ظلت نادرة . فلم يسرح بالفعل فى عام ١٩٩٣ سوى ١,٥ بالمائة من العمال فى المنشآت الكبيرة والمتوسطة الحجم فى عام ١٩٩٣ . ومن ناحية ، كانت الأجور منخفضة ومرنة جدا لدرجة أنها لم تكن تمثل تكلفة حاسمة بالنسبة للمنشآت . ومن ناحية أخرى ، كان لدى المنشآت وفرة من الأموال لزمن طويل من جراء السياسة النقدية الفضفاضة ، وكانت سوق العمل تعتبر ضيقة . وفضلا عن ذلك ، فإن وجود عدد كبير من العمال كان يعمل على زيادة النفوذ السياسى للمنشآت الساعية للريع عندما تحاول انتزاع الدعوم من الدولة .(٥) لم تكن المشكلة الرئيسية تتمثل فى البطالة ، وإنما فى التضخم . بيد أن البطالة أصبحت بمرور الزمن شاغلا أكثر جسامة .

تنمية الإنتاج

مما يثير الدهشة أنه يصعب التثبت مما حدث بالفعل للإنتاج خلال مرحلة الانتقال . ومن الجلى أن التغييرات الهيكلية كانت واسعة النطاق ، وقد حدث انخفاض كبير فى إجمالى الإنتاج ؛ غير أن درجة الانخفاض موضع اختلاف كبير فى الرأى . ووفقا للإحصاءات الرسمية يصل الانخفاض الإجمالى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال التغيير المنتظم من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ إلى نسبة تراكمية تبلغ ٣٨ بالمائة (انظر الجدول ٥ - ٢) .

وثمة خدعتان إحصائيتان يتوجب تفنيدهما . فالإحصاءات السوفييتية القديمة كانت تبلغ عن كميات من الإنتاج تزيد عما حدث فعليا ، مع قيام المنشآت بالمبالغة فى إنجازاتها فى الوصول إلى

جدول (٥ - ٢) الإنتاج ، ١٩٩١ - ١٩٩٤

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (تمهيدى)
الناتج المحلى الإجمالى (بترليونات الروبلات)	١,٣	١٨,١	١٦٢,٣	٦٣٠
النمو بالنسبة المئوية : الناتج المحلى الإجمالى	-١٢,٩	-١٨,٥	-١٢,٠	-١٥
الإنتاج الصناعى	-٨,٠	-١٨,٠	-١٦,٢	-٢١
الإنتاج الزراعى	-٤,٥	-٩,٤	-٤,٠	-٧
النقل	-٧,٤	-٢٣,٦	-٢٥,١	-٢٦
الاستثمار	-١٥,٥	-٣٩,٧	-١٦,٠	-٢٦
مبيعات تجارة التجزئة	-٣,٢	-٣,٥	١,٩	٤
الناتج المحلى الإجمالى : تقديرات بديلة	-٧	-١٢	-٩	-١٠
إنتاج الكهرباء	-١,٣	-٥,٦	-٥,١	-٨

المصادر : Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v tsifrakh v 1993 godu*, pp. 8, 13-14, 157; Evgeny Gavrilenkov and Vincent Koen. "How Large Was the Output Collapse in Russia? Alternative Estimates and Welfare Implications." IMF Working Paper, November 17, 1994, p. 24; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, pp. 3, 16.

أهداف الخطة . وتشير الدلائل المروية إلى وجود مبالغة فى الأرقام المقدمة تبلغ فى المتوسط ٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وقد اختفت دواعى المبالغة فى الأرقام المقدمة فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، وهو ما تسبب فيما يفترض فى حدوث انخفاض حاد مرة واحدة فى الإنتاج المسجل . وبالإضافة إلى ذلك ، كان لدى القطاع الخاص ولدى المنشآت العامة (فى أعقاب الإصلاح) ما يدفعها إلى البخس فى الأرقام المبلغة عن إنتاجها الكامل تهربا من الضرائب . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، اعتادت الكثير من المنشآت أن تبيع ٥ إلى ١٠ بالمائة من إنتاجها من على ظهور الشاحنات لقاء نقد سائل تهربا من مشاكل العجز الحاد فى النقد .(٦) ومن المفترض أن هذا الإغفال قد ازداد بمرور الزمن مع التخفيف من حدة شتى الضوابط الشيوعية القديمة على المنشآت .

ولم تكن إحدى سمات الاقتصاد السوفييتى الملفتة للنظر أن لديه اقتصادا ثانيا ، وإنما بالأحرى صغر حجمه بالمقارنة مع ما هو قائم فى الغرب .(٧) وفى ديسمبر ١٩٩٤ ، قدر رئيس اللجنة الحكومية للإحصاء فى روسيا (جوسكومستات) الاقتصاد غير المعلن المتنامى بنسبة ٢٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى الروسى .(٨) والمقياس البديل هو استهلاك الكهرباء الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج عادة : فقد انخفض بنسبة ١٢ بالمائة فقط فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٤ .(٩) بيد أن من المحتمل أن يكون ذلك تقديرا مبخوسا بسبب التكاليف الثابتة .

وحتى سبتمبر ١٩٩٣ ، كانت اللجنة الحكومية للإحصاء تابعة لمجلس السوفييت الأعلى .

جدول (٥ ـ ٣) الاستهلاك والتراكم ، ١٩٩٠ - ١٩٩٤ :
هيكل الانتفاع بالناتج المحلى الإجمالى
النسبة المئوية للناتج المحلى الإجمالى المنتفع به

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (تمهيدى)
الاستهلاك الخاص	٤٧,٧	٤٢,١	٣٣,٥	٤٢,١	٤٧
الاستهلاك العام	٢١,٨	١٩,٦	١٦,١	١٨,٠	٢٢
التراكم الاجمالى	٣٠,٣	٣٨,٠	٣٤,٦	٢٦,٨	٢٧
الاستثمار	٢٨,٩	٢٤,٤	١٩,٢	٢١,٣	٢٤
التغيير فى المخزونات	١,٤	١٣,٦	١٥,٥	٥,٤	٣
صافى الصادرات	٠,٢	٠,٣	١٥,٧	١٣,١	٤
مجموع الناتج المحلى الاجمالى المنتفع به	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠

المصادر : Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu*, pp. 101 - 02; Institute for Economic Analysis. *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god*, p. 73 (original source: Goskomstat Rossii); Goskomstat Rossii. *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p.7.

ولذلك فإنها كانت تمانع فى أن تدخل فى حسبانها أيا من الانحيازات الإحصائية التى تجعل الصورة الاقتصادية تبدو أسوأ . ومنذ سبتمبر ١٩٩٣ ، واللجنة تعمل تحت إشراف الحكومة ، وبدأت فى تنقيح أكثر الانحيازات وضوحا ، مثل إهمال تجارة التجزئة النامية بشكل سريع . وفى محاولة أخرى للتعويض عن العيوب الإحصائية الأكثر جلاء ، يقدر يفجينى جافريلينكوف وفينسنت كوين بشىء من الحذر أن الانخفاض الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى كان يبلغ ٢٨ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ (انظر الجدول ٥ ـ ٢) . بيد أن حذرهما يبدو مفرطا ، إذ أن الأقرب للتصديق هو حدوث انخفاض حقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢٠ بالمائة خلال السنوات الثلاث للإصلاح .

كما أجريت تصحيحات حقيقية ، وكان بعضها إيجابيا . وينبغى أن تتوقف المنشآت عن الاكتناز بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وأن تزيد من استخدام الموارد المتاحة ، ويعتبر ذلك من بين التصحيحات التى تُجرى مرة واحدة ، وإن كان من الممكن الاستمرار فيها لبضع سنوات . وفى حقيقة الأمر ، فقد زادت مخزونات المنشآت بحدة بنسبة ١٥,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ ، لأن السياسة النقدية كانت متساهلة لدرجة أن المنشآت لم تكن مضطرة إلى أن تقتصد . بيد أن الزيادة فى المخزونات اقتصرت فى عام ١٩٩٣ على ٥,٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى (انظر الجدول ٥ ـ ٣) . وسيفضى الانتقال من سوق بائع إلى سوق مشتر إلى تقلص الطلب الحقيقى ، حيث سيطلب المستهلكون كميات أقل من ذى قبل ، ويفرضون معايير جودة أعلى . وستقلل المنشآت من مخزون المدخلات وستجد صعوبة فى تصريف مخزونها من الناتج النهائى .

جدول (٥ ـ ٤) تحوير المنشآت فى المجمع العسكرى ـ الصناعى ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤

النسبة المئوية للتغيير بالمقارنة مع سنة واحدة أسبق

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (النصف الأول)
حجم الانتاج	١٤-	١٨-	١٦-	٢٧-
السلع العسكرية	٢٦-	٣٨-	٣٠-	٣٩-
السلع المدنية	٤-	٧-	١١-	٣٦-
العاملون فى الانتاج	٤-	٩-	١٢-	١٥-

المصادر : Gavrilenkov and Koen, "How Large Was the Output Collapse in Russia?" p. 27 (original source: Center for Economic Analysis).

وعلاوة على ، ذلك فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق ينطوى على تغيير جم فى هيكل الطلب . فعندما يصبح للطلب شأن ، فإن الكثير من الإنتاج غير الضرورى سيختفى تماما . وقد تناقص الطلب على الأسلحة والسلع التى كانت تدعم بدرجة كبيرة فيما سبق ، مثل الآلات الزراعية واللحوم ؛ وفى الوقت نفسه ، فإن المنتجين المحليين ليسوا مهيئين لتلبية الكثير من الطلبات الجديدة . ويبين الجدول (٥ ـ ٤) انخفاضا مذهلا فى إنتاج السلع العسكرية يصل إلى ٦٨ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، وقد تسارع هذا الانخفاض فى عام ١٩٩٤ . ونتيجة لذلك ، فإن اللجنة الحكومية للصناعات الدفاعية كانت تبحث فى نهاية عام ١٩٩٤ التخلى عن ٦٠ بالمائة من منشآت الصناعات العسكرية البالغة ٦٨٠ منشأة للقطاع المدنى ، لأن هذه المنشآت لم تعد تنتج كميات ذات شأن من الأسلحة .(١٠) وقد توقف معظم مصنعى الأسلحة ببساطة عن إنتاجها مما يعنى ضمنا القيام بعملية تحوير فعلية كبيرة فى الصناعات العسكرية . وعادة ما تعمل الحاجة إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية التى طال انتظارها إلى تقييد النمو الاقتصادى . ويجد الكثير من المنشآت أن أسواقها قد تقلصت ، وتستغرق وقتا حتى تعيد تصحيح وجهتها . ومن المحتم أن تتسبب التغييرات الهيكلية الهائلة فى اختناقات واختلالات فى الطلب ، ويتعقد هذا الوضع بفعل الصدمات الخارجية التى تقيد الواردات البالغة الأهمية .(١١)

ولم تنكمش كافة أجزاء الاقتصاد بشكل متساو ، وقد حدثت تحولات هيكلية ضخمة . ولم يكن من المستغرب أن تنخفض الاستثمارات بأكثر من غيرها ، وبنسبة تراكمية بلغت ٦٣ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . ولا بد من أن تكون الاستثمارات منخفضة إذا كان التضخم مرتفعا وغير قابل للتنبؤ ، وكانت الأسعار النسبية تتذبذب بشدة . ومن دواعى الدهشة الإيجابية أن النقل انخفض بأكثر من الإنتاج ، وذلك بنسبة تراكمية بلغت ٥٨ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . والنقل يعتبر بند تكلفة ، ويشير تقلصه إلى أن المنشآت بدأت فى الاقتصاد فى النفقات ، وهو ما ينبغى لها أن تفعله بعد أن اشتدت قيود الموازنة المفروضة عليها . ويعتبر ذلك تفسيرا جديرا بالتصديق حيث إن الانخفاض فى النقل تسارع .(١٢) وكانت روسيا مفرطة التصنيع ، بمعنى

جدول (٥ ـ ٥) التجارة الخارجية ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤
بمليارات الدولارات الأمريكية

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الصادرات إلى خارج الاتحاد السوفييتى السابق	٧١,١	٥٠,٩	٤٢,٤	٤٣,٠	٤٨,٠
الواردات من خارج الاتحاد السوفييتى السابق	٨١,٨	٤٤,٥	٣٧,٠	٢٧,٠	٣٥,٧
الميزان التجارى	١٠,٧-	٦,٤	٥,٤	١٦,٠	١٢,٣

المصادر : Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu*, p. 106; Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god*, p. 72; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no- ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g., p.3.*

أن الصناعة كانت تمثل فى الناتج المحلى الإجمالى حصة أكبر مما يعتبر رشيدا فى اقتصاد السوق . ولذلك ، فقد كان من التصحيحات الإيجابية أن ينخفض الإنتاج الصناعى بأكبر مما انخفض الناتج المحلى الإجمالى ، وبنسبة تراكمية بلغت ٤٦ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ (انظر الجدول ٥ ـ ٢) . ومن الناحية الإيجابية ، انخفض الإنتاج الزراعى بدرجة قليلة نسبيا ـ ١٩ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . وفى هذه الحالة ، فمن المحتمل أن يكون كل من بخس الأرقام المبلغة وكفاءة الاستخدام قد زادا ، مما يشير إلى أن من الجائز أن يكون الانخفاض الفعلى طفيفا . ومن المدهش أنه حدث بعد تنقيح إحصاءات تجارة التجزئة وأخذ التجارة غير المسجلة فى الاعتبار على أساس مسوح الميزانيات الأسرية ، أن ارتفعت مبيعات تجارة التجزئة فعليا بنسبة ٢ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . وهذه الأرقام تقديرية إلى حد ما ؛ إلا أن الإحصائيين ، بنزعتهم المحافظة التقليدية ، أميل إلى بخس التقدير منهم إلى المبالغة فيه . ومن ثم فقد أصبح هيكل الاقتصاد الوطنى ذا توجه اجتماعى أكبر بعد أفول الاشتراكية .

التجارة الخارجية

كانت تجارة روسيا الخارجية فى حالة انهيار لا حدود له منذ تهاوى الاتحاد السوفييتى . فانخفضت الصادرات إلى خارج الاتحاد السوفييتى السابق بنسبة ٤٠ بالمائة ، والواردات بأكثر من ٥٥ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٢ (انظر الجدول ٥ ـ ٥) . وتوقف الانخفاض فى الصادرات فى منتصف عام ١٩٩٢ ، حيث أصبح الاقتصاد الروسى أكثر انفتاحا . وفى أوروبا الوسطى ، ارتفعت الصادرات إلى الغرب بشكل حاد بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ بالمائة فى السنة الأولى التالية للتحرير والتثبيت . بيد أنه فيما يتعلق بروسيا ، انتعشت الصادرات إلى خارج الاتحاد السوفييتى القديم ببطء فحسب فى عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وثمة تفسيران جليان لذلك . فقد ظلت معظم الصادرات الروسية (لا سيما النفط والغاز الطبيعى) تحت سيطرة الدولة. بيد أن الأهم من ذلك فيما يحتمل أنه لم يحدث أى تثبيت اقتصادى كلى حقيقى فى روسيا . فلم تضطر المنشآت الروسية إلى التصدير كيما تتمكن من البقاء .

كان تطور الواردات الروسية محيرا . فقد استمرت فى الانخفاض فى عام ١٩٩٣ إلى ثلث مستواها فى عام ١٩٩٠ فحسب . ومع ذلك فلقد كان نظام الاستيراد الروسى متحررا تماما ولا يخضع لأية قيود كمية . وحتى لو كانت رسوم الاستيراد الجمركية آخذة فى الارتفاع ، فإن ذلك لا يمكن أن يفسر هذه التطورات المثيرة للاهتمام إلا بالكاد . ونتيجة لذلك ، حققت روسيا فائضا تجاريا مبهرا يبلغ ١٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ وبلغ ١٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ . ويعد ذلك ، فيما يفترض ، من قبيل المبالغة ، ومن المحتمل أن يعود جزء جم من هذا الفائض إلى هروب رؤوس الأموال . ومع ذلك ، فقد كان لدى روسيا فائض تجارى كبير بشكل مثير للاستغراب ، وهو ما سمح لها بأن تبنى احتياطياتها الدولية فى عام ١٩٩٣ .

وفى عام ١٩٩١ ، انهارت التجارة فيما بين البلدان الأعضاء فى مجلس التعاضد الاقتصادى سابقا . وحدث نفس الشىء فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ للتجارة فيما بين الجمهوريات السوفييتية السابقة . فانخفض حجم تجارة روسيا مع الجمهوريات السوفييتية السابقة بمقدار النصف فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٣ .(١٣) واضطُرت روسيا إلى تقليل صادراتها إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى لأنها كانت تفتقر إلى التمويل الدولى ، فى حين حققت روسيا مكاسب كبيرة فى معدلات التبادل التجارى . وعلاوة على ذلك ، كانت الجمهوريات السوفييتية السابقة تفضل أن تصدر إلى خارج الاتحاد السوفييتى السابق بدلا من روسيا . وكان الفائض التجارى المسجل لروسيا إزاء الجمهوريات السوفييتية السابقة يبلغ ٥,٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ . وقد نقص ذلك الرقم إلى ٣,٢ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ عندما وصلت صادرات روسيا إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى أقل من ١٤ مليار دولار . وكان إجمالى صادرات روسيا يبلغ نحو ٥٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ . وكانت أسواقها التصديرية الرئيسية حينئذ هى (بالترتيب) أوكرانيا وألمانيا والصين . وهذا يبين الكيفية التى كانت تجارة روسيا الخارجية تمتد بها فى ثلاثة اتجاهات ، رغم أن الغرب كان يمثل حوالى نصف تجارة روسيا الخارجية .(١٤)

ولما كانت روسيا قد تحملت بجميع الديون السوفييتية ، فقد عانت البلاد من عبء دين جم . وكشفت وزارة المالية الروسية فى نوفمبر ١٩٩٤ عن أن مجموع الديون السوفييتية بلغ فى نهاية عام ١٩٩١ فى حقيقة الأمر ١٠٣,٩ مليار دولار ، بعد إدراج الديون المستحقة لأوروبا الشرقية . وبنهاية عام ١٩٩٤ ، كان مجموع الديون الخارجية الروسية والسوفييتية قد ارتفع إلى ١١٩,٣ مليار دولار ، أى بنسبة ٤٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، أو بما يعادل ٢,٦ مرة من صادرات روسيا فى عام ١٩٩٤ .(١٥) بيد أن معظم الديون السوفييتية لأوروبا الشرقية البالغة ٢٩ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣ تمت موازنتها بمطالبات سوفييتية مقابلة . وكانت المطالبات الروسية على العالم الثالث أكبر من ذلك ، ولكنها أكثر زيفا إلى حد بعيد .

ويورد الجدول (٥ ـ ٦) الديون السوفييتية والروسية فى نهاية عام ١٩٩٣ . ومن بين مجموع الديون البالغة ١١٢,٨ مليار دولار ، كان الدين الروسى يبلغ ٨,٨ مليار دولار فقط . كانت

جدول (٥ ـ ٦) الديون الخارجية الروسية فى أول يناير ١٩٩٤
بمليارات الدولارات الأمريكية

الإجمالى	١١٢,٧٨
الدين السوفييتى	١٠٣,٩٤
للدول الأعضاء فى نادى باريس	٣٤,٨٢
ألمانيا	١٥,٩٠
إيطاليا	٥,٢٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٧٢
فرنسا	٢,٥٨
النمسا	١,٨٢
لدول دائنة أخرى	٣٣,٠٢
البلدان الاشتراكية سابقا	٢٩,٠٠
كوريا الجنوبية	١,٤٢
الكويت	١,٠٠
للمصارف التجارية	٢٨,٣٤
الألمانية	٦,٢٥
الايطالية	٤,٠٢
الفرنسية	٢,١١
النمساوية	١,٢٢
الأمريكية	١,٢٢
الأئتمانات التجارية	٧,٧٧
الدين الروسى	٨,٨٤
للدول الأعضاء فى نادى باريس	٥,١٩
الولايات المتحدة	٢,٠٠
ألمانيا	١,٨٩
فرنسا	٠,٧٦
للمنظمات المالية الدولية	٣,٥٤

المصادر : Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god*, p. 86 (original source: Russian Ministry of Finance).

ألمانيا الدائن الرئيسى ؛ وبلغ رصيد القروض المستحقة التى كانت قد زودت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بها ٢٢,٢ مليار دولار ، فى حين أن مطالباتها على روسيا كانت تبلغ ١,٩ مليار دولار فقط . ومن الجلى أن الحكومات والمصارف التجارية الغربية كانت قد قدمت الائتمانات من أجل تعزيز موقف ميخائيل جورباتشوف واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بدرجة أكبر بكثير من دعمها للديمقراطية واقتصاد السوق فى روسيا . وكان الاستثناء الإيجابى الوحيد هو

المنظمات المالية الدولية ، التى كان لديها مطالبات مستحقة على روسيا تبلغ ٣,٥ مليار دولار . بيد أن هذه المنظمات لم تكن قد قدمت أى شيء أبدا إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الذى لم يكن عضوا حتى فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وتبرز هذه البيانات مدى ضآلة التأييد الغربى لروسيا .

وإجمالا ، ثبت أن أداء التجارة الخارجية لروسيا كان أفضل مما كان يخشى منه الكثيرون . بيد أن الفائض التجارى تحقق عن طريق الانخفاض فى الواردات ، وليس عن طريق أى انتعاش رئيسى فى الصادرات . وأصبح عبء الدين أكثر مدعاة للانزعاج بمرور الأيام ، حيث إن الصادرات كانت تساير الفائدة بالكاد .

التطورات الاجتماعية

يتمثل أحد الشواغل التى يثيرها كل من يتعرض بالنقد للتغيير فى النظام الاقتصادى فى روسيا فى التكاليف الاجتماعية الباهظة التى يسببها الانتقال إلى الرأسمالية . بيد أن هذا الموضوع يجرى تناوله فى شكل دعاية تهييجية معارضة للإصلاح بأكثر مما يتناول فى شكل تحليل جاد . والصورة الحقيقية ليست بكل هذه الكآبة ، رغم أن التكاليف الاجتماعية للانتقال كانت باهظة .(١٦)

كانت خسارة المدخرات المصرفية التى أكلها التضخم فى عام ١٩٩٢ هائلة بالنسبة للكثيرين ، غير أن الدولة السوفييتية كانت ، بإصدارها لكميات أكبر مما ينبغى من النقد ، تعد بأكثر مما تستطيع أن تفى به . وكان الأمر سيصبح أسوأ لو انصب الحرص على حماية المدخرات وليس الدخول الجارية . ومن المحتمل أن الإصلاحات النقدية كانت ستلحق الأذى بالمدخرات بنفس الشدة . لقد كان النظام الشيوعى هو الذى تسبب فى هذه التكلفة ، وليس الإصلاحيين .

وكانت التكلفة الاجتماعية الكبيرة الثانية هى التصحيح الفورى للأجور الحقيقية . بيد أن الأجور كانت قد رفعت بحدة عن عمد فى ديسمبر ١٩٩١ لتوفير تعويض مسبق عن الصدمة السعرية ، ولكى تتوافق مع الأسلوب السوفييتى بدفع علاوات سنوية فى ديسمبر من كل عام . ومن ثم لم تكن أجور ديسمبر علامة قياس مفيدة للمقارنة مع الأشهر الأخرى ؛ فنقطة الإسناد الوثيقة الصلة هى الأجر السابق على نشوء الفوائض الهائلة . ونقطة البداية المعقولة هى عام ١٩٨٧ ، الذى حدث بعده القليل من النمو الاقتصادى الحقيقى . وحينئذ يكون الانخفاض فى الأجور الحقيقية ٣٥ بالمائة فى يناير ١٩٩٢ ، ويدور متوسطه فى عام ١٩٩٣ حول ٢٠ بالمائة (انظر الجدول ٣ - ٢).(١٧)

وقد زادت الدخول النقدية الحقيقية بنسبة ١٠ بالمائة فى عام ١٩٩٣ وبنسبة ١٦ بالمائة فى عام ١٩٩٤ . وكانت الأجور تمثل فى هذه الدخول حوالى ٧٠ بالمائة والتحويلات الاجتماعية ١٦ بالمائة فى عام ١٩٩٣ .(١٨) ومن خصائص العهد الجديد أن الروس أصبحوا يحصلون من أجورهم دائما على الحصة الأصغر من دخولهم ، بسبب تفتح وفرة من فرص الكسب الأخرى مع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، ولذلك ، فقد انخفضت الأجور الحقيقية بأكثر من الدخول الحقيقية ،

وطفق الناس يعيشون على دخولهم الإجمالية . وبحلول أوائل عام ١٩٩٤ ، كانت الدخول الحقيقية قد انخفضت بحوالى ١٠ بالمائة فقط عن مستوى عام ١٩٨٧ .(١٩)

وعلاوة على ذلك ، فحتى فى عام ١٩٨٧ ، كانت أوجه النقص ملموسة ونوعية السلع والخدمات مقبضة . وكان القضاء على الطوابير هو وحده الذى يمكن أن يزيد من الرفاه الاستهلاكى بنسبة ٥ بالمائة من إجمالى الدخل وبنسبة ٦ بالمائة على الأقل من إنفاق المستهلكين فى عام ١٩٩٥ ، وفقا للحسابات التى أجراها أندرى ايلاريونوف ورتشارد لايارد وبيتر أورزاج .(٢٠)

ومع تعرض المنشآت لقيود أشد على الموازنة ، تحسنت النوعية بصورة واضحة على نحو متسارع . وعلاوة على ذلك يجرى تسجيل مقدار أقل من الإنتاج والاستهلاك الفعليين عما كان يسجل سابقا فى ظل النظام الاشتراكى . وقد أظهرت بيانات مسوح اللجنة الحكومية للإحصاء بشأن الإنفاق الاستهلاكى فى ٤٩٠٠٠ أسرة معيشية أن هذه الأسر أنفقت على الاستهلاك فى نهاية ١٩٩٢ ما يزيد بنحو ٥٠ بالمائة عما كان قد بينه قياس اللجنة للإنفاق الاستهلاكى . وحاولت اللجنة إدخال بعض التصحيحات ، غير أن من المحتمل أن تميل النزعة الإحصائية المحافظة المعتادة بهذه الأرقام إلى انحراف نزولى .(٢١)

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد ظهر قطاع غير رسمى كبير فى اقتصاد السوق لم يكن مدرجا (ولم يكن ينبغى له أن يدرج) فى الناتج المحلى الإجمالى وفقا للتعريفات المعيارية . فبنهاية عام ١٩٩٣ كان لدى روسيا حوالى ٥٠ مليون قطعة أرض خاصة ، وزادت مساحتها بنسبة ٢٥٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ .(٢٢) وقد أنتجت هذه القطع الكثير من المنتجات التى لم تكن تطرح فى الأسواق بتاتا . وفى كافة أنحاء روسيا ، يجرى بناء منازل خاصة جديدة وإصلاح المنازل القديمة . ولا يسجل من هذا النشاط سوى القليل ، غير أنه يسهم فى الرفاه الاقتصادى العام .

وفى أوائل عام ١٩٩٢ ، زعم بأن مبيعات التجزئة آخذة فى الانهيار ، إلا أنه تبين أن ذلك محض خدعة إحصائية . ففى الحقيقة ، تحول الكثير من تجارة التجزئة إلى التجارة غير الرسمية . وبعد إدخال تصحيحات تبدو مقنعة ، انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة ٣ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، فى حين نقصت التجارة الرسمية بنسبة ٣٥ بالمائة (وهو الأمر الذى عُرض فى البداية على أنه التطور الفعلى) . وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة ٢ بالمائة فى عام ١٩٩٣ وبنسبة ٤ بالمائة فى عام ١٩٩٤ ، وبخس الأرقام المبلّغة أمر محتمل جدا .(٢٣)

وثمة محك آخر للرفاه الاقتصادى هو الكيفية التى يستخدم بها الناس دخولهم . فمع إدخال العمل باقتصاد السوق وتوافر السلع إلى حد معقول ، انتهت استعاضة السلع الاضطرارية الشنيعة . فأخيرا ، أصبح فى مقدور الناس أن يشتروا ما يريدونه حقيقة . ومن الطبيعى أن يتناقص أيضا الهدر غير المسجل فى الإحصاءات . ولما كانت التجارة الخارجية قد حررت وأصبحت لا مركزية ، فإن هيكل الواردات أصبح أكثر رشدا ، وساهم فى تحسين الرفاه الاقتصادى من خلال التخصيص الأفضل .

ومن بين مصروفات الروس على شراء السلع والخدمات فى عام ١٩٩٣ ، فإنهم أنفقوا ٤٦ بالمائة على الأغذية ، و ٤٤ بالمائة على السلع الاستهلاكية غير الغذائية ، و ٨ بالمائة على الخدمات . وأحد الأسباب المهمة لارتفاع حصة المصروفات الغذائية أن الغذاء (لا سيما اللحوم) كان مدعوما بكثافة فيما سبق . وحتى مع ذلك ، فإن متوسط استهلاك الشخص الواحد للحوم انخفض بنسبة ٦ بالمائة فقط فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، وفقا للجنة الحكومية للإحصاء .(٢٤) ويحاجّ مركز الإصلاح الاقتصادى التابع للحكومة الروسية بأن الانخفاض الفعلى يبلغ ٣,٥ بالمائة فقط فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، وأنه تمت استعادة مستوى عام ١٩٩١ فى أوائل عام ١٩٩٤ .(٢٥) وإذا ما تحولنا باهتمامنا إلى السلع الاستهلاكية المعمرة ، فإننا نجد أن المبيعات ازدادت بشكل هائل . فقد كانت ضرائب جملة المبيعات على هذه السلع مرتفعة جدا فى العادة ، وكان النقص فيها واسع المدى .

ومن أكثر الملاحظات إثارة للدهشة أن الروس زادوا من مدخراتهم ـ النقدية والإيداعات المصرفية ومشتريات العملة الصعبة ـ من ٤,٨ بالمائة من دخلهم فى عام ١٩٩٢ إلى ١٤,٣ بالمائة منه فى عام ١٩٩٣ ، ثم إلى ٢٧ بالمائة فى الربع الثالث من عام ١٩٩٤ . ومثل هذه النسب المرتفعة من المدخرات تدحض فكرة الفقر المدقع ، حتى ولو كان السبب الرئيسى فيها هو الشعور بعدم الأمان . وعلاوة على ذلك ، أنفق ما يقرب من ثلثى المدخرات فى شراء النقد الأجنبى ، وهو ما يشير أيضا إلى الإحساس بعدم الأمان .(٢٦)

ولكن أنّى للاستهلاك أن يزيد إذا ما كان الإنتاج ينخفض ؟ وحسبما ناقشنا من قبل ، كان الانخفاض فى الإنتاج فى روسيا مبالغا فيه إلى حد كبير . وعلاوة على ذلك ، فكما هو موضح فى الجدول (٥ ـ ٢) ، فإن التغيير فى هيكل الإنتاج عاد بالنفع على المستهلكين . ومن الطبيعى أن يحدث نفس الشىء على جانب الاستهلاك . كان من بين غرائب الاقتصاد السوفييتى أن جانبا قليلا للغاية من الناتج المحلى الإجمالى يذهب إلى الاستهلاك الخاص (ما يزيد بشكل طفيف فى المعتاد على ٤٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى) . وفيما سبق ، كانت أسواق المنتج والمستهلك منفصلة بصرامة بواسطة التداول المنفصل للروبلات النقدية وغير النقدية . كانت النقود « ميسرة » فى نطاق المنشآت ـ أى أن المنشآت كانت تستطيع فى كثير من الأحيان أن تنتزع أموالا إضافية من الدولة إذا ما احتاجت إليها ، فى حين كانت الصعوبة الكبرى تتمثل فى الحصول على تخصيص من حصص المدخلات . وكان المستهلكون ، على العكس من ذلك ، يواجهون دائما بقيود شديدة على الموازنة . فعندما تنفد نقودهم ، لم تكن الدولة تهتم بإعطائهم المزيد منها .

وفى عام ١٩٩٢ ، توقفت المعركة المستمرة بين المستهلكين والمنشآت ، ووجد المستهلكون أنفسهم فجأة فى نفس السوق التى توجد فيها المنشآت . بيد أن المستهلكين واجهوا قيودا شديدة على الموازنة فى حين كانت المنشآت لا تزال تتمتع بقيود خفيفة عليها بسبب السياسة النقدية الفضفاضة فى ذلك الحين . ومن ثم فإن المنشآت زاحمت المستهلكين ، وتضاءلت حصة الناتج المحلى الإجمالى التى كانت تذهب إلى الاستهلاك الخاص بشدة ، من ٤٧,٧ بالمائة فى عام ١٩٩١ إلى

حصة تافهة تبلغ ٣٣,٥ بالمائة فى عام ١٩٩٢ . هذا الأثر وحده كان يرقى إلى انخفاض فى الاستهلاك الخاص بنسبة ٣٠ بالمائة (إذا كان الناتج المحلى الإجمالى ثابتا) ، وكان السبب الغالب فى انخفاض مستوى المعيشة . وفى عام ١٩٩٣ ، وبعد أن أصبحت السياسة النقدية أكثر حزما إلى درجة ما ، ارتفعت حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٢,١ بالمائة ، وإلى ٤٧ بالمائة فى عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ٥ ـ ٣) . ولا يزال أمام روسيا طريق طويل تقطعه قبل أن تصل إلى استهلاك خاص مقداره ثلثا الناتج المحلى الإجمالى ، على نحو ما هو معتاد فى البلدان الغربية ، والشرط المسَبق لمثل هذا التطور أن يُضيق على المنشآت بواسطة سياسة نقدية صارمة . وهكذا فإن التثبيت الاقتصادى الكلى العنيف يحقق فوائد كبيرة للمستهلكين على العكس من الاعتقاد الشائع . فالمهم أنه ينبغى تعريض المنشآت لقيود شديدة على الموازنة تماثل فى قسوتها المفروض منها على المستهلكين .

إن الكثير من التقارير القادمة من روسيا تبدو كما لو كانت توحى بأنه لا وجود للخدمات الاجتماعية فيها . بيد أن روسيا لا يزال لديها وفرة من الامتيازات الاجتماعية المصممة بشكل جيد : رعاية صحية مجانية ، وتعليم مجانى على كافة المستويات ، ومعاشات ، وإعانات عائلية ، وإسكان مدعوم . ويغطى معظم تمويل هذه الامتيازات من صناديق من خارج الموازنة ، وهو آمن شكل للتمويل . ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، أدخل العمل بإعانات البطالة . وفى عام ١٩٩٣ ، كانت المعاشات تدور حول نسبة ٣٤ بالمائة من متوسط الأجر . والمعاشات ، على خلاف الأجور ، تتم مقايستها فصليا ، وكان الحد الأدنى الفعلى خلال الفصل الأخير من عام ١٩٩٣ يبلغ ٢٤ بالمائة من متوسط الأجر . وعلى العكس من الاعتقاد الشعبى ، لم يتحمل أرباب المعاشات الروس حصة أكبر نسبيا من العبء الاقتصادى لعملية التصحيح .[٢٧] (كان الأمر أسوأ بكثير فى ظل الشيوعية : فلم يكن من حق الملايين من النساء اللاتى لم يعملن فى القطاع العام الحصول على أية معاشات حتى عام ١٩٨٥) . وقد عانت الخدمات الاجتماعية التى تقدمها المنشآت من انخفاض فى مستواها . فعندما أجبرت المنشآت على تقليل التكاليف ، فإنها نزعت إلى التخلص أولا من معسكرات الكشافة وبيوت الثقافة ـ وهما من المصطنعات الشيوعية التقليدية . بيد أنه تلى ذلك رعاية الطفولة ، ورياض الأطفال ، ومراكز الرعاية النهارية .[٢٨]

وفيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤ ، انخفضت مخصصات الرعاية الطبية والتعليم فى موازنة الدولة انخفاضا حادا ، حتى كحصة من الناتج المحلى الإجمالى الرسمى . فأعطت الحكومة الأولوية لامتيازات جماعات الضغط الصناعية الكبرى (أى صناعة الغاز والنفط ، والقطاع الزراعى) على حساب احتياجات السواد الأعظم من الناس .[٢٩] ومع ذلك ففى عام ١٩٩٤ ، وصل إجمالى المصروفات الاجتماعية من الموازنات الاتحادية والمحلية ، وصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية والمنشآت إلى حوالى ٢١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى نسبة ليست بالمنخفضة فى بلد بمستوى روسيا من التنمية الاقتصادية . ووصلت المصروفات العامة المباشرة من الموازنات الاتحادية والمحلية إلى حوالى ٤,٣ بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى بالنسبة للصحة وإلى حوالى ٤,٣ بالمائة بالنسبة للتعليم .[٣٠]

وحتى لو لم يكن متوسط مستوى المعيشة الفعلى قد انخفض كثيرا ، فقد اتسع نطاق توزيع الدخل خلال عملية الانتقال . وقد فحص رتشارد لايارد هذه الظاهرة ، ووجد أن توزيع الدخل يماثل تقريبا الموجود فى المملكة المتحدة . ولا يزال يوجد فى روسيا قدر أقل من التفاوت فى الدخول مما هو موجود فى الولايات المتحدة . بيد أن الصورة الإحصائية تتغير بشكل هائل بمرور الزمن ، حيث يجرى تصحيح الحد الأدنى للأجور بطريقة غير منتظمة ، فقد أجرى مرة واحدة فى عام ١٩٩٤ على الأخص . ومن السمات الأكثر لفتا للنظر أنه حدثت إعادة توزيع كبرى للدخل المكتسب ـ من الكبار إلى الشباب ؛ ومن غير المهرة إلى المهرة ؛ ومن المدن إلى الريف ؛ ومن الصناعة إلى المال والتجارة والمهن القانونية . لقد خسر كثير من الناس بدرجة كبيرة ، إلا أن الآخرين كسبوا ، ويبدو أن توزيع الدخل لم يتسبب إلا فى إحداث تغييرات قليلة بشكل مثير للدهشة .(٣١)

والشاغل الأخير هو الارتفاع الحاد فى معدلات الوفيات الروسية (انظر الجدول ٥ ـ ٧) . وقد اضطلعت جوديث شابيرو بدراسة ممتازة لأزمة الوفيات الروسية .(٣٢) لقد زادت معدلات الوفيات فى معظم البلدان الشيوعية السابقة . بيد أنها ارتفعت بشكل خاص من الحدة فى الاتحاد السوفييتى السابق ، ولم ترتفع فى جمهورية التشيك ، وسلوفاكيا بتاتا . وقد نجم ما يقرب من ثلاثة أرباع الوفيات الإضافية فى روسيا فى عام ١٩٩٣ عن أمراض شرايين القلب والوفيات العنيفة (كان السبب الأغلب للوفيات الأخيرة هو الحوادث) . والرجال بالدرجة الأولى ، هم الذين يموتون فى سن مبكرة ، وقد انخفض العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للرجال الروس إلى ٥٩ سنة . وزادت الأمراض المُعدية بسرعة ، إلا أنها تسببت فى ١,٨ بالمائة فقط من جميع الوفيات الروسية فى عام ١٩٩٣ . ولا يعد السرطان من الأمراض الفتاكة الرئيسية فى روسيا ، إذ لا يمثل إلا ١,٧ بالمائة فقط من جميع الوفيات فى عام ١٩٩٣ ، ولا يظهر زيادة إلا بالكاد . (ويوضح ذلك أن البيانات المتعلقة بالتسمم الحاشد للروس من جراء التلوث ليس لها سند كبير من الصحة) . وعلاوة على ذلك ، فلو كانت المشكلة الرئيسية هى الانهيار فى الرعاية الصحية الروسية (رغم أنها أحد الأسباب المساهمة فى ذلك يقينا) ، لكانت الزيادة فى شتى أسباب الوفيات قد توزعت بشكل أكثر تساويا .

ويشير تفسير جوديث شابيرو إلى أن الزيادة فى الوفيات فى روسيا راجعة بالدرجة الأولى إلى الإجهاد . فأمراض الأوعية الدموية القلبية والحوادث لها صلة بالإجهاد على حد سواء . ولقد كان الرجال الروس يشربون الخمور ، ويدخنون بكثرة بالغة ، ويأكلون أغذية غنية بمكوّن الدهون ، ويمارسون القليل من الرياضة فيما سبق ، غير أنهم لم يكونوا يعانون من مثل هذا القدر من الإجهاد . والكثير من الروس ، وخاصة الرجال ، لا يعرفون كيف يعالجون المشاكل الجديدة التى يلاقونها خلال الانتقال . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك الكثير مما يدعو إلى الافتراض بأن الإجهاد يتزايد مع التضخم . فكلما كان التضخم مرتفعا ، كانت التفاوتات فى الأجور الحقيقية والأسعار النسبية من شهر إلى شهر كبيرة . وتصبح مجريات الحياة أكثر غموضا ، ويواجه الكثيرون توترات أكبر مما يستطيعون التعامل معه . وحالما يهبط التضخم إلى مستوى منخفض ، فإن مجريات الحياة

جدول (٥ ـ ٧) المؤشرات الديموغرافية ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
السكان ، بنهاية السنة (بالملايين)	١٤٨,٧	١٤٨,٧	١٤٨,٤	١٤٨,٢
المواليد (لكل ألف من السكان)	١٢,١	١٠,٧	٩,٤	٩,٤
الوفيات (لكل ألف من السكان)	١١,٤	١٢,٢	١٤,٥	١٥,٦
وفيات الرضع (لكل ألف مولود)	١٧,٨	١٨,٠	١٩,٩	١٨,٧

المصادر : Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie*, p. 72 (original sources: Goskomstat Rossii); Goskomstat Rossii, *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, pp. 160-61; *Open Media Research Institute Daily Digest*, February 15, 1995.

تصبح أكثر جلاء وأقل إجهادا .(٣٣) وحتى لو كان من المحتم تقريبا أن يزيد الانتقال إلى اقتصاد السوق من الإجهاد ، ومن ثم الوفيات ، فإن من المحتمل أن يتسبب الانتقال والتضخم المتطاولان فى المزيد من الوفيات .

وعلى الرغم من المشاق التى تواجهها روسيا ، فقد شهدت البلاد فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ أكبر حركة هجرة فى تاريخها ، حيث هاجر إليها ما يقرب من مليون نسمة سنويا من الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى (٩٢٦٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٩٢ ، و ٩٢٣٠٠٠ نسمة فى عام ١٩٩٣) ، ولم يهاجر من روسيا إلى الجمهوريات السوفييتية الأخرى سوى ٣٦٩٠٠٠ نسمة فقط . وقد جاء نصف المهاجرين من أوكرانيا وقازاخستان وأوزبكستان ، وهى أكبر الجمهوريات السوفييتية السابقة بعد روسيا . وذهب نصف المهاجرين إلى أوكرانيا . وتعكس هذه الأرقام الخاصة بالهجرة إلى حد ما التمييز العرقى فى آسيا الوسطى ، وتعتبر إلى حد ما إشارة إلى أن روسيا تسير بشكل أفضل من الناحية الاقتصادية عن معظم الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى . وعلاوة على ذلك ، فمن المحتمل أن تكون تدفقات الهجرة أكبر مما هو مسجل .(٣٤)

وكان من بين التكاليف الأخرى التى لا مناص منها لانتقال روسيا من اقتصاد موجه خامل إلى اقتصاد سوق مرن أن المخاطر ازدادت . وتكاليف المخاطر شخصية الطابع إلى حد كبير ، إلا أنه ما من شك فى أنه ينظر إليها على أنها هائلة . ويبدو أن الروس يعتبرون الانخفاض فى مستويات معيشتهم أكبر مما تشير إليه هذه المراجعة الحاسمة للإحصاءات الاقتصادية الروسية . وهناك أسباب كثيرة لذلك . فقد اعتاد الروس أن يعتقدوا بأن الإحصاءات الرسمية تبالغ فى تقديرها لحسن أحوالهم ، ويجدون صعوبة فى تصديق أن العكس أصبح القاعدة . لقد هبطت حصة الدخل الروسى المستمد من الأجور ، إلا أن الناس لا يقدرون المكاسب غير المتوقعة التى يحصلون عليها من التجارة العارضة وغير ذلك من المصادر بمثل ما يقدرون أجورهم .

ومما لا ريب فيه أن انهيار الشيوعية كان باهظ التكلفة وأن الدخول الحقيقية هبطت معه ، ولاسيما فى عام ١٩٩١ . بيد أنه من غير المحتمل ، فى ضوء الشواهد الإحصائية ، أن يكون

قد حدث أى انخفاض له شأنه فى متوسط مستوى المعيشة بعد عام ١٩٩١ . ومع ذلك ، فإن مثل هذا النوع من إعادة التصحيح الكبيرة يعتبر مجهدا إذا ما استمر . وحالما ينتهى فمن المحتمل أن تكون أحوال الروس أفضل مما هى عليه .

إعادة الهيكلة

تُظهر روسيا للعيان ، بعد ثلاث سنوات من التغير المنتظم ، نطاقا كاملا من أبهة الأسواق . وعلى عكس ما قد تكون عليه الصورة عادة فى الغرب ، يبدو أن سوق العمل فى روسيا هى أكثر الأسواق مرونة . وتعمل أسواق السلع والخدمات بشكل أقل سلاسة وإن كانت لا تزال غير مركزية الطابع . وأسواق المال هى أقل الأسواق تطورا (وهو أمر غير مستغرب) ، وإن كانت تتقدم بسرعة فيما يبدو .

والدليل على وجود اقتصاد السوق أنه تحدث بالفعل تغييرات هيكلية ذات توجه سوقى . والجدير بالملاحظة أن إعادة الهيكلة قد استحثت بواسطة الطلب والتكاليف وليس بواسطة السياسة الحكومية أو اختناقات العرض . وهناك شواهد وفيرة على حدوث مثل هذه التغييرات فى روسيا .

ومن بين الملاحظات أن نسب الإنتاج فى روسيا أصبحت أقل تشوها . وفى حين أن الناتج المحلى الإجمالى قد تقلص بحدة ، فإن جميع التغييرات الهيكلية تناظر طلبات السوق فعليا . وعلى وجه الخصوص أصبح الإفراط فى التصنيع فى روسيا بالمقارنة مع الغرب فى ذمة التاريخ بالفعل . وقد ارتفع قطاع الخدمات إلى ما يقرب من النسب الغربية الطبيعية ، ليمثل ٥٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٤ .[٣٥] وعلاوة على ذلك ، فقد انخفضت التكاليف المحضة (مثل النقل) بحدة ؛ مما يبين أن المنشآت بدأت تهتم بالتكاليف بعد لأى . وفى عام ١٩٩٣ ، لم تتقلص الفروع ذات التوجه الاستهلاكى كثيرا على الإطلاق : فهبط الإنتاج الزراعى رسميا بنسبة ٤ بالمائة ، وزاد بناء المساكن بنسبة واحد بالمائة ، وارتفعت تجارة التجزئة بنسبة ٢ بالمائة .[٣٦] وفى واقع الأمر ، من المحتمل أن تكون جميع هذه المؤشرات مبخوسة التقدير ، حيث إن الكثير من الأنشطة الخاصة لا تسجل ببساطة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد ظهر قطاع مالى بأكمله إلى الوجود .

وبالنسبة للصناعة ، كان للطلب الأسبقية على مشاكل العرض وكان العامل المحدد للانخفاض فى الإنتاج بعد النصف الثانى من عام ١٩٩٣ . وانخفض تصنيع الأسلحة والمعدات الزراعية ، التى كانت تدعم بدرجة مرتفعة ، انخفاضا بارزا . وتوقف إنتاج عدد كبير من المنتجات التى لا يرغب أحد فى شرائها .

كما اكتسب الانتفاع بالناتج المحلى الإجمالى أبعادا طبيعية بأكثر من ذى قبل ، حيث ازداد الاستهلاك الخاص من حصة ضئيلة تبلغ ٣٣,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ إلى حصة لا تزال تعد صغيرة وتبلغ ٤٧ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ٥ ـ ٣) . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نحو ثلثى الناتج المحلى الإجمالى يذهب إلى

الاستهلاك الخاص فى البلدان الغربية ، فإن حصة الاستهلاك فى روسيا ينبغى أن تزيد بدرجة كبيرة إذا ما كان للتثبيت أن ينتزع الموارد الفائضة من المنشآت والقطاع العام .

كما أصبح توزيع المنشآت ذات الأحجام المختلفة طبيعيا إلى حد أكبر . فالمنشآت الصغيرة تمثل فى الوقت الراهن ١٠ بالمائة من حجم العمالة ، وهناك ٧٥٠٠٠ منشأة صناعية صغيرة خاصة . ولقد تضاعف عددها فى عام ١٩٩٣ .(٣٧)

وأخذ الهيكل القطرى لتجارة روسيا الخارجية يصبح طبيعيا بدرجة أكبر وفقا لنموذج الثقل النوعى الذى ينص على أن يتاجر البلد بالدرجة الأولى مع البلدان الغنية الواقعة فى منطقته . وفى عام ١٩٩٣ ، كان نحو ٦٠ بالمائة من تجارة روسيا الخارجية إلى خارج نطاق الاتحاد السوفييتى السابق ، يتم مع الغرب ، ويتم ١٥ بالمائة منها فقط مع بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى السابق . وبالمثل انخفضت التجارة مع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى بنسبة ٥٠ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٣ .(٣٨) ويعد ذلك تطبيعا هيكليا إيجابيا بعد انتهاء حمائية الكتلة الأسبق عهدا .

ورغم أن صادرات روسيا قد أصبحت تتحدد بالفعل بحسب الطلب ، فإن الهيكل السلعى لواردات روسيا تكيف مع السوق المحلية . فانخفضت الواردات من السلع التى كانت تدعم فيما سبق بدرجة مرتفعة (وبالأخص الحبوب والسلع الاستثمارية) انخفاضا حادا ، فى حين برزت وفرة من المواد المستوردة فى السوق الروسية مما قضى على أوجه النقص . وفى الوقت الراهن ، تشكل السلع الاستهلاكية نحو نصف الواردات الروسية والتى من الواضح أنها تعتبر أندر السلع فى المعروض المحلى لأن الاقتصاد السوفييتى كان يتجاهلها تماما . كانت المنشآت الضخمة الحجم تهيمن من الناحية التقليدية على التجارة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بسبب مركزية التجارة الخارجية السوفييتية . غير أن عددا كبيرا من المنشآت الأجنبية الصغيرة (وخاصة من بلدان من الإقليم) اقتحمت السوق الروسية فى الوقت الحالى .

وقد أفضى معظم التغييرات الهيكلية الأولية إلى القضاء على إنتاج السلع والخدمات التى لم يعد يوجد طلب عليها . وتنطوى التدابير الأخرى على تقليل التكاليف . وتتجلى تأثيرات العرض الإيجابية الأولى فى التجارة . وتأثيرات العرض فى الإنتاج تستغرق وقتا أطول حتى تظهر إلى الوجود .

وقد استنفر التركيز الباكر على التجارة وتقليل التكاليف غضبة شعبية على المضاربة وعلى تدمير الإنتاج ، غير أن ذلك يعتبر مراحل طبيعية فى نمو السوق . فإذا ما أوقفت السوق وهى فى طريقها إلى التوازن فقد تتوقف عن النمو ، كما حدث فى الكثير من بلدان العالم الثالث التى كانت مفرطة فى ضوابطها التنظيمية . والشروط المسبقة الحيوية للتغييرات الهيكلية المستصوبة أن تبقى المنشآت مستقلة ومشغولة بأرباحها ، فى حين تظل المساومات حرة وتعمل الأسعار على التكيف مع السوق .

كيف استغلت الفرصة السانحة ؟

يحدث ، كما جربت روسيا فى أغسطس ١٩٩١ ، أن تتفتح فى أعقاب الفتح الديمقراطى مباشرة فرصة سانحة كما لم يحدث من قبل ولا من بعد . وعندئذ يسود شعور قوى بالتأزم مما يعزز من المثالية الشعبية ؛ وقد يصبح للمثالية أو المصلحة العامة الأسبقية لفترة وجيزة على المصالح المكتسبة . وقد تفتحت هذه الفرصة السانحة بالنسبة لروسيا بفعل الانقلاب العسكرى المجهض ، وأغلقها بالأساس المؤتمر السادس لنواب الشعب فى ابريل ١٩٩٢ . ووفقا لما سبق لنا أن ناقشناه فى مكان آخر من هذا الكتاب ، من الحيوى أن يتم الاضطلاع بقليل من المهام الرئيسية فى هذه الفترة . والسؤال المثار هو : إلى أى مدى أحسن الإصلاحيون الروس استغلال هذه الفرصة ؟

إن فترة الفتح تعد فترة من الفراغ المؤسسى والسياسى . فإذا ما كانت الدولة قد انهارت إلى حد ما(كما كان الحال فى روسيا فى عام ١٩٩١) ، فإنها تكون ضعيفة إلى الحد الذى تحتاج فيه إلى إعادة البناء . ويكون من الأسهل فعليا تناول هذه المهام الأساسية فى مثل هذا الفراغ عنه فيما بعد عندما تكون شتى جماعات المصالح قد قامت بتنظيم نفسها . ويمكن أن توصف المهام بأنها بسيطة من الناحية التقنية ولكنها صعبة من الناحية السياسية . والفرضية المنطقية الأولى أن يكون الإصلاحيون الحقيقيون ممسكين بالسلطة ، وأن يظهروا إرادة سياسية ومقدرة على تنفيذ الإصلاحات الأساسية . ويستطيع التكنوقراط الإصلاحيون أن يقوموا من أعلى بتغييرات جذرية ، وأن يقيموا دعائم مجتمع جديد أفضل من سابقه . غير أن الفراغ السياسى يتيح أيضا فرصا أكبر أمام جماعات المصالح الصغيرة لكى تستغل الدولة الضعيفة فى الحصول على ثروات هائلة لأنفسها على حساب المجتمع بأكمله . وكانت هذه المصالح المكتسبة الخطيرة تتكون بالدرجة الأولى من مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، ومعظم البيروقراطية القديمة ، ومنشآت التجارة الساعية للربح والمصارف . وقد اكتسب مدراء المنشآت المملوكة للدولة قوة سياسية غير عادية خلال الفترة الفاصلة ما بين الشيوعية وظهور النظام السياسى الجديد . وباختصار ، تحتاج الحكومة إلى المسارعة إلى بناء إطار عمل لمجتمع يعمل بطريقة طبيعية . والمهام الرئيسية الثلاث التى ينبغى إنجازها من الناحية المثالية فى هذه الفترة هى بناء المؤسسات الديمقراطية ، والتثبيت الاقتصادى الكلى جنبا إلى جنب مع التحرير ، والشروع فى خصخصة واسعة النطاق .

وبادىء ذى بدء ، يتعين إقامة دعائم المجتمع الديمقراطى . فينبغى إجراء الانتخابات البرلمانية وإقرار الدستور . وثمة مبادىء قليلة تعتبر أساسية وحدها حقا فى أى دستور عادى ، ولا تحتاج كتابة الدستور الجيد إلا إلى القليل من الوقت . وتكمن المشكلة فى إقرار هذا الدستور . فكلما طال أمد المناقشة ، تمكنت المصالح المكتسبة من جعل وجودها محسوسا ، وخبا الإحساس الأولى بالأزمة . وعندئذ تكون الأحزاب السياسية أقل ميلا إلى التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية . ولذلك ، من المحتمل أن تتدهور نوعية الدستور خلال المناقشات المطوَّلة . وبالمثل ، تنزع الديمقراطية والمصالح المشتركة إلى الهيمنة على الانتخابات البرلمانية المبكرة التى تجرى

عقب الفتح الديمقراطى ، ويستطيع الديمقراطيون أن يتحدوا عندما تكون القضية الرئيسية هى الديمقراطية بأسهل مما يستطيعونه عندما تعمل اختلافاتهم المذهبية على تمزيق صفوفهم . ويستطيع البرلمان الجديد أن يدافع عن المصالح المشتركة للمجتمع فى مواجهة المصالح المكتسبة للمؤسسة القديمة . ويستطيع البرلمان أن يتصدى بفاعلية أكبر لجماعات المصالح إذا ما كان النواب مسئولين أمام الأحزاب السياسية التى تقوم بفرض الانضباط عليهم .

وثانيا ، يتعين الاضطلاع بالتحرير والتثبيت الاقتصادى الكلى ؛ ويمكن القيام بكليهما خلال شهور قليلة . وينبغى أن يكون الهدف من ذلك تحرير الاقتصاد بقدر الإمكان بحيث تستطيع جميع الأسواق أن تبدأ فى العمل . بيد أنه عندما تتحرر الأسعار فى وجود فائض نقدى ضخم ، فإنها ترتفع . والمطلوب ، من أجل تجنب التضخم ، القيام بتثبيت اقتصادى كلى صارم . فينبغى تقليل العجز فى الموازنة لأدنى حد ، وأن تكون السياسة النقدية صارمة ومتصفة بوجود سعر فائدة إيجابى حقيقى .

وثالثا ، تماثل مبادىء الخصخصة الواسعة النطاق مبادىء الدستور ، إذ يسهل تفهمها ، ولكن كلما طالت مناقشتها أصبح التوتر السياسى أكبر . فتصاعد الادعاءات المتضاربة أمر حتمى . وستستفيد بعض جماعات المصالح من الحصول على إيرادات الفساد من المنشآت المملوكة للدولة بأكثر من استفادتها من الخصخصة ، ولذلك فإنها ستقاومها . ويبدو أن الطريقة الوحيدة الممكنة للخصخصة السريعة الواسعة النطاق تستند إلى حد ما إلى التوزيع المجانى للملكية على أكبر شريحة من السكان .

وروسيا لديها سجل مختلط . ومن العجيب أنها نجحت فى الخصخصة الواسعة النطاق ، رغم أن برنامجها للتثبيت لم يكن ناجحا بعض الشىء ، وأن تغييراتها السياسية حدثت فى وقت متأخر جدا . وعندما تقارن روسيا باثنتين من أصحاب الأسبقية - بولندا وتشيكوسلوفاكيا - اللتين حاولتا إدخال تغييرات سريعة على نظاميهما الاقتصاديين ، فسيتبين أن التجارب مختلفة بشكل غريب . فتشيكوسلوفاكيا وحدها هى التى أجرت انتخابات برلمانية مبكرة . أما بولندا وروسيا فقد أجرتا أول انتخابات برلمانية لما بعد الحقبة الشيوعية بعد أكثر من سنتين من الفتح الديمقراطى ، وبعد ما يقرب من سنتين من الشروع فى الإصلاح الجذرى . ومن الصعب على المرء أن يتخيل توقيتا أسوأ من ذلك ، بعد أن تكون الزهوة الأولى لاقتصاد السوق قد انقضت دون أن يبدو فى الأفق أى تحول واضح إلى الأحسن . وقد أجريت الانتخابات فى هذا الإطار . وفى المحاولات التى بذلتها تشيكوسلوفاكيا وبولندا للتثبيت الاقتصادى الكلى ، كان أداء الأولى جيدا تماما بينما كان أداء الثانية جيدا بشكل نسبى ، فى حين فشلت روسيا فى محاولاتها فى البداية على الرغم من أنها تجنبت التضخم المفرط . وكانت تشيكوسلوفاكيا وروسيا البلدين اللذين حققا أفضل نتيجة فى الخصخصة الواسعة النطاق ، إذا ما كان النجاح يقاس بالسرعة ، وبحصة المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة التى حولت إلى أيدى القطاع الخاص . وفى بولندا ، أفضى الدخول فى مناقشات متشددة من الناحية الفكرية إلى القيام بالقليل من الخصخصة الواسعة النطاق .

وليس من الغريب أن تضطلع تشيكوسلوفاكيا بجميع التغييرات الأساسية الثلاثة بطريقة صحيحة ، لأنها استفادت من وجود شروط أولية أفضل بكثير . بيد أنه لا يبدو أن من المحتم على الإطلاق أن تنجح بولندا فى التثبيت الاقتصادى الكلى ولكن تفشل فى الخصخصة الواسعة النطاق فى حين تفعل روسيا العكس . والتفسير البسيط لذلك أن روسيا تعلمت من أخطاء بولندا ، رغم أن شروطها المسبقة كانت أقل مواتاة مما عقد من التثبيت . بيد أن هذه الإجابة لا تكاد تكون مقنعة . فمن المدهش أن تتمكن روسيا من تحقيق نتائج أفضل من بولندا فى أحد المجالات المهمة على الرغم من وجود قدر أكبر من الفوضى والتعقيد لديها .

وتحتاج هذه التطورات السياسية الثلاثة فى روسيا إلى تحليل أوثق للتوصل إلى معرفة الجوانب الصائبة من الخاطئة . ويمكن الحكم على هذه التطورات بالمعايير التالية :

- القيادة القوية والوطيدة فى الميدان ؛
- التأييد من القيادة السياسية العليا (الرئيس يلتسين) ؛
- استحداث إدارة جديدة ؛
- الاستفادة من المشورة والخبرات الدولية ؛
- وجود استراتيجية واضحة وحاذقة ؛
- بلورة برنامج للتشغيل ؛
- الاعتراف بالمصالح الوثيقة الصلة بدون التخلى عن الاستراتيجية ؛
- الولاية البرلمانية ؛
- الإعلام الجماهيرى ؛
- التنفيذ السريع .

ومما لا ريب فيه أن يلتسين قائد روسى قوى ومنتخب ديمقراطيا وله شرعيته . ويتحمل يلتسين المسئولية الرئيسية عن بناء الديمقراطية رغم أنه فوّض قدرا كبيرا من سلطاته إلى جينادى بوربوليس ، مخططه الاستراتيجى السياسى الرئيسى بوصفه أمينا للدولة ونائبا أول لرئيس الوزراء طوال خمسة أشهر ، ولسيرجى شاخاراى ، الذى أوكل إليه مسئولية رئيسية فى صياغة الدستور ، والذى شغل مواقع شتى . ومع ذلك فإن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق الرئيس يلتسين نفسه . فالإدارات السياسية الجديدة التى ظهرت إلى الوجود ـ الجهاز الرئاسى والإدارات الإقليمية ـ لم تكن لها صلة بعملية بناء الديمقراطية ، وسيطرت عليها بالتدريج *عناصر الطبقة الحاكمة* القديمة . وكان فريق كبير من المستشارين المحليين والأجانب يدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة واعتماد دستور جديد بسرعة . بيد أن يلتسين أصغى إلى النصيحة التى تحثه على العمل مع البرلمان القديم وعدم إضاعة الوقت فى الانتخابات أو الدستور ، باعتبار أن القضية الرئيسية هى الإصلاح الاقتصادى .

ومن الناحية الفعلية ، لم يكن لدى يلتسين أية استراتيجية سياسية البتة ، ولا حتى برنامج . ومن هنا فلم تُستشر المصالح الوثيقة الصلة ، ولم تُلتمس أية ولاية برلمانية عندما كان ذلك ممكنا . ولم يعمل يلتسين على اكتساب تأييد الرأى العام بشأن هذه القضايا إلا بشكل عرضى ، ولكن بدون

أن يتبع خطا متسقا . وكان يتردد ما بين تبنى حلول وسط وبين المواجهة الشاملة ، إلى أن اضطر فى نهاية الأمر إلى طرد البرلمان الذى لم يكن له طابع تمثيلى كبير وإن كان يتمتع بالسيادة . وكانت التكلفة كبيرة من نواحى كثيرة . فقد أرجىء بناء الديمقراطية ، وكان من المحتمل أن يفشل نتيجة لذلك . وألحق البرلمان ذو التوجه المناوىء للإصلاح أضرارا جمة بالتحول الاقتصادى بطرق كثيرة . بيد أن روسيا سنّت فى نهاية عام ١٩٩٣ دستورا يدعو إلى وجود سلطات رئاسية قوية ، وتوزيع للسلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ، وقد تم إقرار هذا الدستور عن طريق استفتاء عام . وأجريت انتخابات برلمانية ديمقراطية بمشاركة الأحزاب السياسية ، وتدعم تطور الأحزاب فى أعقابها . وباختصار ، تم القيام بالقليل من أجل البناء الديمقراطى فى فترة الأحوال السياسية الاستثنائية ، رغم القيام ببعض التعديلات بعد سنة ونصف السنة من ذلك مقابل تكلفة كبيرة .

وفى نوفمبر ١٩٩١ ، تولى يجور جايدار القيام بمبادرة بشأن التحرير والتثبيت الاقتصادى الكلى بوصفه نائبا لرئيس الوزراء ، ولكونه فى الأصل وزيرا للمالية ووزيرا للاقتصاد كذلك . وكانت أول مشكلة تواجهه أن مجلس السوفييت الأعلى أبطل محاولته لتولى السيطرة على مصرف روسيا المركزى فى ٢٢ نوفمبر . وعلاوة على ذلك ، فقد تخلى جايدار فى أوائل شهر ابريل ١٩٩٢ عن منصبه المهم كوزير للمالية لأحد *عناصر الطبقة الحاكمة* القديمة ، فاسيلى بارتشوك ، الذى لم يكن لديه أية طموحات بشأن التثبيت الاقتصادى الكلى . وقد تولى بوريس فيدوروف هذا المنصب فى وقت لاحق ، وحقق الكثير ، ولكن لمدة ١٣ شهرا فقط ، وبعد وقت طويل من استهلال البرنامج . وقد شهدت روسيا خمسة وزراء للمالية فى سنتين ونصف السنة ، وقد أضر هذا الافتقار إلى الاستمرارية بالتثبيت .

ويبدو أن الرئيس يلتسين شارك بجدية فى التحرير والتثبيت لشهرين أو ثلاثة أشهر فى نهاية عام ١٩٩١ . إلا أنه أخذ يتخلى عن جايدار فى مارس وابريل ١٩٩٢ ، متخذا جانب جماعة الضغط الصناعية ضد حكومته ذاتها . ولم يتم القيام إلا بالقليل من أجل إنشاء إدارة إصلاحية جديدة ، وغرق الإصلاحيون فى لجة من *عناصر الطبقة الحاكمة* القديمة . ورغم ذلك ، فقد استفيد من مشورة المجتمع الدولى والمستشارين الأجانب بشكل واسع النطاق وبكثير من المهارة . وكانت الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة واضحة وحاذقة إلى درجة معقولة ، رغم أنه كان بالإمكان أن تكون أفضل من ذلك . وزادت الشروط المسبقة الروسية الصعبة من أهمية وجود خطة متينة .

ومن سوء الحظ أنه لم يطرح فى وقت مبكر أى برنامج صحيح للإصلاح . وحاولت الحكومة أن تسترضى مصالح أسوأ أعدائها ، جماعة الضغط الخاصة بمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بدلا من أن تحاول اكتساب تأييد الشعب . ونتيجة لذلك فإنها ألحقت الضرر باستراتيجيتها ولم تُبذل أى محاولة لتعزيز الولاية البرلمانية التى حصل عليها الرئيس يلتسين للمرة الأولى فى أول نوفمبر ١٩٩١ بعد إلقائه لخطابه الإصلاحى الكبير . وحيث إنه كان من الممكن أن يكون برنامج الإصلاح جاهزا فى وقت مبكر مثل نوفمبر أو ديسمبر ١٩٩١ ، فلقد كان من المتيسر حينئذ أن يفوز برنامج معقول باعتماد مجلس السوفييت الأعلى ، غير أنه لم تبذل أية محاولة فى هذا الصدد بتاتا . لقد

بذل جايدار بعض المحاولات لاكتساب تأييد الشعب من خلال الدعاية الواسعة النطاق ، إلا أنها كانت محاولة محدودة للغاية . كانت الجهود الأولية لتنفيذ التحرير والتثبيت على حد سواء تتسم بالجسارة فى وجه ارتباك ومقاومة سياسية غير عاديين ، إلا أنها لم تكن جهودا مفعمة بالقوة الكافية .

ولم يفلح جايدار فى الاحتفاظ بصلابة موقفه . فقد تم ارتكاب الكثير من الأخطاء ، وكان المناخ معاديا للغاية ، بما لا يكاد يسمح بتقبل أى خطأ البتة . وبصرف النظر عن العناصر العشرة المذكورة فى هذا الفصل ، فقد كان لوجهى قصور آخرين أهميتهما بالنسبة للتثبيت الاقتصادى الكلي . كانت روسيا فعليا فى حالة إفلاس ، إلا أن الغرب أبطأ فى تقديم المساعدة المالية على الرغم من أنه كان باستطاعة روسيا أن تمتثل للاشتراطات العادية لمثل تلك المعونة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن منطقة الروبل المحتفظ بها أثارت لدى كل من يعنيهم الأمر إغراء كبيرا بعدم تحمل المسئولية النقدية ، حيث أن أى مُصدر للائتمان كان يتصرف على أنه منتفع بدون مقابل .

وقد تم الوفاء بثلاثة عوامل من العوامل العشرة المعددة آنفا . ومن المرجح أن وجه القصور الرئيسى كان المعارضة التى واجهها جايدار من كل من مصرف روسيا المركزى والبرلمان ، فى حين اكتفى الغرب بالفرجة بشكل سلبى . كما أن مساهمة جايدار السياسية كانت غير ذات شأن . فقد فشل فى اجتذاب اهتمام الرئيس الجدى والدائم فى التثبيت المالى . ولم تُطهر الحكومة من الهيئات المعارضة أو المعادية بغير تحفظ . بل إن جايدار لم ينشر على الملأ برنامجا اقتصاديا ، ولم يبذل ما فيه الكفاية لاستمالة جموع الشعب . وكانت علاقته بالبرلمان مفزعة ، رغم أن الخطأ فى هذا الصدد كان يقع على عاتق البرلمان فى المقام الأول . وكانت أسوأ أخطاء جايدار ما ارتكبه بشأن قضية تقديم الائتمانات المدعومة إلى كل من الصناعة والزراعة فى أوائل ابريل ١٩٩٢ ، عندما توصل إلى حل وسط استراتيجى مع أكبر أعداء التثبيت . ولم تتخلص محاولاته فى التثبيت الاقتصادى الكلى من آثار ذلك أبدا . وكان نذير النهاية لسياسة جايدار قيامه بتعيين فيكتور جراشتشنكو رئيسا لمصرف روسيا المركزى . وكان من المفترض أن يستفيد التثبيت المالى ومصير جايدار السياسى على حد سواء من اتخاذه لموقف حازم . إلا أنه ، ببساطة ، تخلى بسهولة بالغة عن مبادئه الرئيسية . بيد أنه يجب علينا أن نبرز مدى الصعوبة التى كانت عليها الأحوال ، وأنه ما كان للتحول الاقتصادى الروسى أن يبدأ لولا جايدار .

وبالنسبة للخصخصة الواسعة النطاق ، فقد استُغلت فترة الظروف السياسية الاستثنائية استغلالا كاملا . ويجب أن ينسب الفضل فى ذلك إلى أناتولى تشوبايس ، الذى كان وزيرا للخصخصة من نوفمبر ١٩٩١ إلى نوفمبر ١٩٩٤ . وقد أفلح فى أن يخلب لب يلتسين بأفكار من قبيل « القسيمة - تنكرة إلى الاقتصاد الحر » . وقدم الرئيس تأييدا حازما لسياسة الخصخصة حتى يونية ١٩٩٤ . وأوجد تشوبايس إدارة جديدة من أجل تنفيذ الخصخصة ، وتجنب الاعتماد على المسئولين الشيوعيين القدامى كلما أمكن ذلك . واستفاد بشكل طيب من أفضل المتاح من المشورة

الدولية التى دفع ثمنها من خلال المساعدات التقنية الدولية ؛ إلا أنه حرص على أن تقدم المشورة فى نطاق إطار للسياسات يضعه الروس . وكان قد تم تحديد مجموعة واضحة من الأولويات فى وقت سابق . وقد احتاج التثبيت إلى وقت أطول لكى يتطور إلى استراتيجية كاملة ، إلا أن القضايا كانت أكثر عددا وتعقيدا .

وقد صاغ تشوبايس برنامجا للخصخصة يستهدف تشجيع الاستهلاك العام فى أبكر فرصة مناسبة . ووازن هذا البرنامج ما بين اهتمامات جميع أصحاب المصالح المشروعة . وعمل تشوبايس عن كثب مع مجلس السوفييت الأعلى ونجح فى إقناعه بقبول برنامجه للخصخصة عن طريق تقديم تنازلات إجرائية وليس استراتيجية . وفى ١١ يونية ١٩٩٢ ، اعتمد مجلس السوفييت الأعلى برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ ـ وهو آخر صك مهم من صكوك التشريعات الإصلاحية التى قام بإصدارها على الإطلاق . وخلال أشد ما شن على برنامج الخصخصة من الهجوم الحاد فى ابريل ١٩٩٣ ، لم يساوم تشوبايس ، وظل ثابتا على موقفه ، وعلى استعداد للاستقالة إذا ما خسر المعركة . واستخدم القائمون على الخصخصة الدعاية والإعلانات التلفزيونية بإسهاب لشرح برنامجهم للجمهور . ونفذت الخصخصة بطريقة غير مركزية . وكان ذلك ينطوى على إمكانية كبيرة للخصخصة وتلبية الاهتمامات المحلية التى كان يمكن أن تعبأ ضد الوزارات الفرعية المحافظة الموجودة فى موسكو . وظل الفساد المحلى نقيصة رئيسية .

إن هذه النظرة المجملة الموجزة لثلاثة عناصر رئيسية فى السياسات الروسية تفضى إلى العديد من الاستنتاجات . كان لدى كبار المسئولين السياسيين هامش كبير من حرية العمل فى ذلك الوقت ، وأهمية هذه القيادة غنية عن البيان . وقد تردد يلتسين ولم يكن يعرف ما يريده حقيقة . وفشل جايدار وساوم بدلا من الثبات على مبادئه ، فى حين أظهر تشوبايس إرادة سياسية كبيرة ، وإن كان قد ساوم عندما تطلبت الضرورة وبقدر المسموح . كما كان تأثير تكوين المفاهيم النظرية والاستيعاب كبيرا . وقد ساد احتقار عام للفلسفة السياسية ، وحال ذلك دون حصول الكثيرين على قدر مفيد من التبصر . كان التحرير والتثبيت مفهومين لدى جايدار والقليلين من غيره فحسب ؛ وكان الفهم مفتقدا تماما فيما بين النخبة ، ناهيك عن الشعب . كانت أفكار الخصخصة مفهومة تماما من القائمين الرئيسيين عليها . وقد دعوا إلى هذه الأفكار من خلال حملات دعاية واسعة النطاق فى روسيا الجديدة . وكان المستشارون الأجانب ذوو البصائر المفيدة جاهزين للتشاور مع كل من يعنيهم الأمر ، إلا أن المشكلة كانت تتمثل فى الافتقار إلى القدرة على الاستفادة من هذه الخبرات ، والرغبة فى ذلك على حد سواء . لقد قاومت المؤسسة الشيوعية كل التغييرات ، ومن المشكوك فيه إن كان ثمة أهمية لأى شكل من التفاوتات فيما تبديه من معارضة . ولم تتعرض مفاهيم كثيرة لمثل ما تعرض له برنامج تشوبايس للخصخصة من الهجوم الأثيم .

بيد أن مهمة جايدار كانت أشق من مهمة تشوبايس من ثلاثة نواح . أولا ، كان التثبيت فى حاجة إلى المساعدة المالية الأجنبية ، وكانت هذه المساعدة مفتقدة . وثانيا ، عمل الافتقار إلى الوضوح الذى أحاط بحل الاتحاد السوفييتى على تقويض التثبيت بأكثر من أى شىء آخر . وثالثا ،

كان برنامج التثبيت أكثر عرضة من برنامج الخصخصة للتوعدات التهديدية الأولية من مدراء المنشآت . وكان لدى تشوبايس مزيد من الوقت ومن هامش حرية الحركة السياسية لكى يعدل برنامج الخصخصة . غير أنه فى نهاية الأمر ، ظلت المهارات السياسية بالغة الأهمية ؛ ولذلك فقد كان تشوبايس ناجحا تماما وجايدار أقل نجاحا بكثير . ولايبدو أن يلتسين قد اهتم كثيرا بالاستراتيجية السياسية ، وإن كان حدسه وفطنته السياسيان قد عوّضاه عن افتقاره للتفكير الاستراتيجى .

لماذا فشل المجمع العسكرى - الصناعى كجماعة للضغط ؟

ركزت فى هذا الكتاب على الاقتصاد السياسى الفعلى للتحول الروسى . وقد قُدم الإصلاحيون الاقتصاديون الجذريون على أنهم القوة الإيجابية . ومنذ المستهل ، لم تكن المخاطر الرئيسية أو الخصوم الرئيسيون واضحين على الإطلاق على حد سواء .

وقد تبين أن مخاطر التمويل العام خلال الانتقال مختلفة عما كان ينتظره الكثيرون من الذين توقعوا استمرار المشاكل التى كانت قائمة خلال السنوات الأخيرة للسلطة السوفييتية . كانت الأجور قد بدأت فى عام ١٩٨٨ فى الارتفاع بشكل مفرط ، وترك إضراب عمال الفحم فى صيف ١٩٨٩ بصمته بخصوص السلطة الناهضة لنقابات العمال الجديدة المستقلة . ولذلك فقد تركزت معظم المناقشات العامة على مخاطر الانفجار المجتمعى بعد تحرير الأسعار . لم تكن الحكومة تخشى كثيرا من الاضطرابات الاجتماعية ولكنها كانت تخشى من المطالبات بالأجور المفرطة ، مما أدى إلى الدخول فى نقاش بشأن سياسة الدخول . وفى حقيقة الأمر ، لم يكن ثمة إحساس بضغوط تتعلق بالأجور ، وكان معدل الإضرابات منخفضا جدا . وفى الواقع ، تسبب فى معظم الإضرابات التى وقعت ابتداء من عام ١٩٩٢ أرباب العمل ، معدومو الضمير الذين رفضوا دفع الأجور المكتسبة بشكل قانونى . وكان الفارق أنه فيما قبل عام ١٩٩٢ ، كان المدراء والعمال يقفون فى نفس الجانب فى مواجهة الدولة . وابتداء من عام ١٩٩٢ ، أصبحت المنشآت مستقلة ، مما جعل المدراء يقفون فى مواجهة العمال ، فى وقت أصبح فيه الأولون أقوى بكثير من الأخيرين .

وكان من بين المخاوف الأخرى حدوث زيادة فى الإنفاق الاجتماعى المتزلف لعامة الشعب ، لأن مثل هذه المساعى كانت مما يتميز به مؤتمر نواب الشعب فى الاتحاد السوفييتى منذ نشأته فى عام ١٩٨٩ . وتعتبر مثل هذه الزيادة تزلفا لعامة الشعب حقا ، إلا أن الديمقراطيين بزعامة يلتسين هم الذين تزعموا المبادرة بها . وعلى العكس من ذلك فإنه اعتبارا من عام ١٩٩٢ ، كان الذى يقوم بحشد المعارضة ضد الديمقراطيين هم جماعة الضغط الصناعية تحقيقا لمصالحها الخاصة ، ولم يكن الإنفاق الاجتماعى من بين تلك المصالح .

مدراء المنشآت المملوكة للدولة - المقاومة الرئيسية

لم يكن الخصوم الرئيسيون للإصلاحيين الجذريين هم الشيوعيين ذوى الميول المذهبية ، وإنما مدراء المنشآت المملوكة للدولة . لم يكن المدراء بالضرورة يعارضون الإصلاح فى حد ذاته ؛

ولكنهم رأوا فى عملية الانتقال فرصة للإثراء ، وقد توصلوا إلى ذلك بإحداث جميع أشكال التشوهات فى الإطار التنظيمى . والخلاصة العامة التى توصلت إليها أن مدراء المنشآت كانوا أميل إلى عدم الاهتمام بمصالح المجتمع فى مرحلة الانتقال . ولهذا السبب ، كان ينبغى تجاهل حججهم ، وكان ينبغى لحكومة الإصلاح ألا تلتمس التأييد السياسى منهم . وكان ينبغى للحكومة عوضا عن ذلك أن تفرض بسرعة ، لما فيه مصلحة المجتمع ، تنظيما سوقيا صحيحا من أعلى ، لكى تدخل العمل بحوافز جديدة تعزز من التماس الربح بدلا من التماس الريع .

كان عنوان اللعبة التماس الريع . كان المجمع العسكرى - الصناعى ورجال الزراعة قد استفادوا من الدعوم المقدمة من موازنة الدولة . ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، أصبحت الائتمانات المدعومة مصدرا رئيسيا للإيرادات بالنسبة للزراعة ، والمصارف التجارية التى لديها سبل للحصول على القروض الرخيصة من الدولة ، وبعض الصناعات . وجنت منشآت التجارة ريعا من ضوابط الأسعار ، وقيود التصدير ، وأسعار الصرف المتعددة . وكان لمدراء المنشآت الساعية للريع مصلحة فى الإبقاء على ضوابط الأسعار والتجارة ، علاوة على التضخم ، لأن من شأن ذلك كله أن يولد دخولهم ويخفيها . لم يكن هؤلاء المدراء من أصحاب النظريات المذهبية ، وإنما مجرد رجال أفظاظ وعقلانيين من الناحية الاقتصادية .

ومن المهم أن نميز بين المدراء ومنشآتهم ، وكذلك بين جماعة الضغط التابعة للمدراء وبين الصناعة . لقد عمل انهيار الاقتصاد الموجه على فض سيطرة الدولة على مدراء المنشآت . ومن العجيب أنه دمر أيضا السيطرة المحدودة التى كانت التجمعات العمالية تمارسها على مدرائها فى الفترة السوفييتية الماضية . وبعد أن فقدت الوزارات الفرعية سلطتها الإشرافية ، لم تعد الدولة مالكا له فعاليته ، ولم يبرز مكانها أى مسئول رئيسى جديد . كان المدراء يسيطرون على منشآتهم بالكامل ، ولا يمكن الانتقاص من سلطاتهم بالفعل . وكانوا يتمتعون من الناحية الفعلية بحقوق مستفيضة أشبه بحقوق الملكية على المنشآت التى يديرونها . وكان ثمة إدراك واسع النطاق بأن هذه فرصة سانحة قصيرة الأجل يمكن من خلالها تكوين الثروات الكبيرة عن طريق الاختلاس والتماس الريع . وكان بوسع المدراء أن يستفيدوا الكثير من وراء أى نوع من أنواع السلوك الاجتماعى . كانت مخاطر التعرض للعقاب ضئيلة لأن معظم هذه المكاسب المتحققة من وراء ظهر المجتمع لم تكن تعتبر غير قانونية بالضبط .

كانت التكاليف المترتبة على هذه التشوهات الاقتصادية متعددة الأنواع . وأصبح الانخفاض فى الدخل الوطنى أكبر مما هو ضرورى . كما أن من المزعج بمكان أن الكثير من المجرمين أصبحوا على درجة كبيرة من الثراء . بيد أن من الجائز أن من أكبر أنواع التكلفة أن دعائم المجتمع الجديد تشوهت منذ مستهل الإصلاح بشكل جسيم . ومن الضرورى ، كيما نتفهم المقاومة التى ووجه بها الإصلاح على شتى الجبهات ، أن نحلل قوة شتى جماعات الضغط الخاصة بمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، وهى تتوزع بطبيعة الحال بحسب الفروع المتشعبة .

ومن واقع الخبرة السوفييتية ، لم يكن ثمة ما يشير إلى جماعة الضغط الفرعية التى قد يثبت أنها أقوى الجماعات وأشدها ضررا . كان يُنظر إلى المجمع العسكرى ـ الصناعى بصفة عامة على أنه أقوى جماعات الضغط ، ويبدو أن قطاع الدفاع استهلك بشكل إجمالى ما يقرب من ربع الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتى . وقد ادعت جماعة الضغط الزراعية ـ ٢٥٠٠٠ مدير *للمزارع الحكومية* ورئيس *للمزارع الجماعية* ـ لنفسها حقوقا فى الحصول على موارد كبيرة منذ عهد بريجنيف . وكان ينسب إلى جماعة الضغط الخاصة بالطاقة (أو بشكل أدق ، جماعات الضغط الخاصة بالغاز والنفط والفحم) نصف الصادرات السوفييتية (والروسية فيما بعد) . واستفادت مؤسسة التجارة الخارجية القوية إلى حد كبير من وضعها الاحتكارى . وفى العهد السوفييتى الماضى ، كون الكثير من المشتغلين بالتجارة الخارجية ثروات ضخمة عن طريق شراء السلع على الصعيد المحلى بالأسعار المنخفضة المحكومة وبيعها فى الأسواق العالمية بأسعار أعلى من ذلك بعدة مرات .

كانت الحكومة على وعى حاد بالخطر الذى يتهددها من المجمع العسكرى ـ الصناعى . غير أن الحكومة واجهت التحدى بحسم مبهر ، وأبلى المجمع بلاء سيئا . فعلى الرغم من حجمه (حوالى عشر القوى العاملة الروسية فى أوائل عام ١٩٩٢) فإنه تلقى الحد الأدنى من أوامر الشراء والدعوم الحكومية . وانخفض إنتاج السلع العسكرية بنسبة ٦٨ بالمائة فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ (انظر الجدول ٥ ـ ٤) .

كان الفائزون هم جماعات الضغط النفطية والغازية والزراعية . وحصلت جماعة الضغط الزراعية على حوالى نصف الائتمانات المدعومة ومعظم دعوم الموازنة فى عام ١٩٩٣ . وأعفيت صناعة الغاز من جميع الضرائب تقريبا ، ولم تدفع جماعة الضغط النفطية الكثير من الضرائب هى الأخرى . فكيف يمكن إذن تفسير السبب فى أن المجمع العسكرى ـ الصناعى ، الذى كان يفترض بأنه الأسمى منزلة ، قد فشل تماما فى التماس الريع فى فترة قامت فيها الصناعات الأخرى بالتماس الريع بشكل غير عادى ؟

يقدم كتاب مانسور أولسون « *منطق العمل الجماعى* » *(Logic of Collective Action)* تفسيرا جيدا للسبب فى أن الخطر الذى كان يتهدد التثبيت لم يأت من جانب العمال الروس أو الشعب الروسى :

« ما لم يكن عدد الأفراد فى جماعة ما صغيرا جدا ، أو ما لم يكن ثمة إكراه أو نوع ما من النصائح الخاصة الأخرى التى تجعل الأفراد يتصرفون بما فيه مصلحتهم المشتركة ، *فإن الأفراد العقلانيين المؤثرين لمصلحتهم الشخصية لن يتصرفوا من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة أو الجماعية* ».(٣٩)

فإذا ما كان المجتمع المدنى والمشاركة المدنية على درجة ضئيلة من الأهمية ، فقد يكون

من المتوقع من جماعة صغيرة وقوية مثل المدراء الروس للمنشآت المملوكة للدولة أن تكون على قدر جيد من التنظيم على وجه الخصوص ، كما كان عليه الحال فعلا . ويترتب على منطق العمل الجماعى أن يأتى أكبر التهديد ، فى ظل هذه الظروف ، من مدراء المنشآت . وقد حدث أن كان أبرز دارس لهذه النظريات فى الاتحاد السوفييتى هو يجور جايدار الذى ألف كتابا عن أهميتها للإصلاح الاقتصادى السوفييتى . لقد كان يخشى من أن يحظى المدراء بتأييد عمالهم والشعب بصفة عامة ، وقد خلص إلى أن :

العلاقة التى نشأت فيما بين الدولة والمجتمع أصبحت تمثل عائقا جسيما أمام المداواة المالية لبلدنا . والأبوية الاقتصادية لا تزال تسود كذى قبل . وفى المناقشات التى تدور بين المنشآت ورجال الصناعة والدولة ، لا يأخذ الرأى العام أبدا جانب الدولة : فيجب على الدولة أن تحصل قدرا أقل من الضرائب ، ولكنه يتوجب عليها فى الوقت نفسه أن تنفق المزيد من الموارد الموازنية ... وإذا ما لم يتم التغلب على [هذا الوضع] ، فلا ينبغى أن يتوقع أى نجاح فى النضال ضد التضخم . ولن يمكن دحر مقاومة المصالح الفرعية والإقليمية الجزئية إلا بالاستناد إلى التأييد الجماهيرى ، مع اتخاذ التدابير التى طال انتظارها من أجل علاج الاقتصاد بطريقة مالية والقيام بإعادة هيكلة عميقة لهياكل الاقتصاد العتيقة التى تعود إلى فترة التصنيع .(٤٠)

وأى مجموعة من المنشآت المملوكة للدولة تعتبر صغيرة ، وهذا المعيار لا يسمح بتقدير القوة النسبية لشتى الصناعات باعتبارها جماعات للضغط . والجزء الآخر من نظرية مانسور أولسون ، وجود « إكراه أو نوع ما من النصائح الخاصة الأخرى التى تجعل الأفراد يتصرفون لما فيه مصلحتهم المشتركة » ، ييسر مواصلة التمييز بين الصناعات المختلفة . ومن الممكن طرح السؤال بشكل أكثر إجمالا : ما هى وشائج التماسك المتوافرة ؟

الخيار الأول هو الإكراه المباشر . وهو خيار جلى فى صناعتين روسيتين . الأولى - وهى استخراج الفحم - تتيح فرصا وفيرة لممارسة الإكراه . وربما يفسر ذلك السبب فى أن أكثر النقابات نضالية فى الكتلة السوفييتية السابقة برزت فيما بين عمال مناجم الفحم (فى بولندا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا) . والخيار الثانى هو الزراعة . فالزراع يعتمدون بشكل كبير على رؤسائهم . وفى الريف الروسى ، يعتبر الحجم كبيرا والمسافات شاسعة . ولأسباب جغرافية ، يوجد القليل من الموردين والمشترين المحتملين لكثير من السلع . والإكراه متيسر على الأقل لأنه لا يكاد توجد سبل للجوء إلى القانون فى القرى ، مما يجعل الحكم عن طريق التهديد باستعمال القوة متيسرا .

ومن أشكال الإكراه الأخف حدة تهديد العمال بالفصل . وهذا النوع من التهديد أكثر ردعا فى المحليات الصغيرة حيث قد لا يتاح إلا القليل من الوظائف الأخرى (أى فى الزراعة والمدن الصناعية والمناطق الشمالية) . وهو أكثر تخويفا لكبار السن والعمال غير المهرة الذين يعملون فى الزراعة بالدرجة الأولى ، فى حين أن القوة العاملة ذات المهارة العالية فى المجمع العسكرى - الصناعى لا تتهدد بسهولة .

كما أن فعالية جماعة الضغط تعتمد على درجة مشاعية مصالحها . ويدور أحد التساؤلات

الأساسية حول مدى التحالف والتنافس بين شتى الأعضاء فى جماعة ضغط محتملة . وبعدئذ يتعين أخذ ناتج أعضاء الجماعة فى الاعتبار . فالمنشآت التى تنتج نفس النوع من السلع المتجانسة لا تتنافس مع بعضها إلا فى السعر فحسب . فإذا ما قامت الدولة بتحديد السعر ، فإنها لا تتنافس حتى حول ذلك ، وإنما يكون لديها مصلحة مشتركة فى الضغط على الدولة لمنحها موارد أكبر عن طريق الدعوم . وتتواطأ المنشآت بسهولة فى قطاعى الزراعة والطاقة لأنها تنتج سلعا متجانسة . إلا أن كل مُنشأة تتصرف بمفردها فى صناعة الآلات والصناعات الخفيفة ، فتتنافس فى التصميم والتكنولوجيا والنوعية مع العديد من المنشآت الأخرى فى نفس الصناعة . ولابد من أن تدرك الجهات الروسية الست المصنعة للطائرات بأن قليلا منها سيختفى من الوجود ، وأن قليلا منها سيبقى قائما . فلماذا إذن تتعاون مع بعضها ؟ ولقد كانت على تنافس ضار حتى فى ظل النظام القديم ـ فقد أصرت وزارة الدفاع على قيام العديد من المنتجين بالتنافس مع بعضهم البعض فى استحداث الأسلحة الجديدة . ولذلك فإن القضية الأولية بالنسبة لأى منشأة عسكرية ـ صناعية بعينها ـ ليست مجموع إنتاجها من الأسلحة ، بل ما إن كانت الأسلحة التى تنتجها ستباع . وليس من المحتمل أن تتزايد أوامر الشراء بشكل متساو فى كل منشأة فى الأوقات التى تتزايد فيها مشتريات الأسلحة . وعلاوة على ذلك ، فإن اعتماد منشآت المجمع العسكرى ـ الصناعى على وزارة الدفاع محدود لأنها تنتج من السلع المدنية أكثر مما تنتج من السلع العسكرية . ولذلك ، فحالما يدخل العمل بنظام السوق ، فمن المحتمل عندئذ أن يكون المجمع العسكرى ـ الصناعى جماعة ضغط أضعف من جماعة الزراعة أو الطاقة لأنه أقل تلاحما . ويصدق الأمر نفسه على الصناعات الخفيفة . وعدد المنشآت الموجودة فى صناعة ما يبدو أقل أهمية بكثير من طبيعة إنتاجها . وهناك القليل جدا من المنشآت العسكرية الصناعية ، وحجمها فى المتوسط أكبر من المزارع الحكومية ، إلا أن الأخيرة لديها مصالح أكثر تلاحما .

كما أن للقيمة الاستهلاكية لناتج صناعة ما بعض الأهمية . والغذاء حيوى بالطبع . والطاقة توفر نصف صادرات روسيا ، فى حين أن الأسلحة كانت وفيرة فى روسيا وفى الخارج . ولذلك ، من الجائز أن يكون حشد التأييد العام للزراعة واستخراج الطاقة أسهل ، إلا أن الكثير من الناس حاجّوا بأن البحث والتطوير العسكرى مورد وطنى لا تستطيع روسيا أن تستغنى عنه ببساطة .

ومن الصفات المهمة الأخرى لمُنتج ما ، قدرته على توليد النقود ، والتى يمكن أن تستخدم بدورها كرشاوى . ولا توفر الصادرات مكاسب من النقد الأجنبى فحسب ، وإنما توفر أيضا إمكانية إخفاء النقود والمعاملات فى الخارج . وقد اشتهرت جماعتا الضغط الغازية والنفطية بالفساد الكبير ، وما من شك فى أنهما استخدمتا حساباتهما الكبيرة من النقد الأجنبى فى شراء المجاملات المحرمة .

كما أن من الممكن أن يحاجّ بأن السلع العمومية تعانى بصفة عامة فى فترة الانتقال الاقتصادى ، وأن الأسلحة تنتمى إلى هذه الفئة جنبا إلى جنب مع القانون والنظام ، والصحة العامة ، والتعليم . كما أن التغيير فى النظام الاقتصادى ينطوى على تغيير جذرى فى القيم . فتصبح القوة

العسكرية القاهرة للبلاد أقل أهمية . فى حين يصبح الغذاء أكثر أهمية . كما أن المركز الاجتماعى يتغير ؛ يفقد كبار مسئولى الدولة (بما فيهم الجنرالات) المنزلة الرفيعة ، فى حين يكتسب رجال الأعمال أبّهة اجتماعية .

ضعف الدولة

تركزت هذه المناقشة حتى الآن على « جانب الطلب » فى التماس الريع - أى القوة التى تبديها مجموعات من المنشآت فى الضغط على الدولة . بيد أنه يوجد أيضا جانب للعرض ، أو الدرجة التى يحتمل أن يصل إليها تحايل شتى جماعات الضغط على الدولة . وعموما ، فكلما كان تدخل الدولة كبيرا (وأقل شفافية) ، سهل على جماعات الضغط التابعة للمنشآت أن تطالب بما يسمى بالتعويضات من الدولة . وأسوأ نوع من تدخلات الدولة هو تقنين الاحتكار . وقد كان قطاع الزراعة متصفا بوجود احتكارات متعددة . وكانت التجارة الداخلية فى منتجات معينة (وبالأخص الحبوب) تحتكرها الشركة الاتحادية المساهمة روسخليبوبرودكت ، وهى وزارة مشتريات [الحبوب] السابقة . وكان يسيطر على التجارة الخارجية فى الحبوب منشأة التجارة الخارجية الاحتكارية اكسبورتخليب . وكانت الائتمانات المقدمة إلى الزراعة تخصص عن طريق روزيلخوزبانك . وقد تضافرت جميع هذه الاحتكارات ، لكى تضغط على الدولة لأن مصالحها كانت وثيقة الصلة . وبالمثل ، كانت صناعة الغاز فى نهاية عام ١٩٩٣ أكثر الصناعات خضوعا للقواعد التنظيمية (بعد أن تم تحرير الزراعة) ، وكانت غازبروم شركة احتكارية للغاز مملوكة للدولة ، وهى الخلف الروسى لوزارة صناعة الغاز السابقة فى الاتحاد السوفييتى .

وأقل أنواع تدخل الدولة هو تنظيم الأسعار . وكان ذلك سمة مميزة فى الطاقة والزراعة والنقل (أى فى اثنتين من الصناعات المرتفعة الريعية) ، ولكن قلما كانت تتصف بها الصناعات الأخرى . وقد يكون من الطبيعى أن نفترض أن تقاتل جماعة الضغط التابعة للطاقة من أجل الحصول على أسعار أعلى . بيد أن مدراء منشآت الطاقة لم يطالبوا بتحرير الأسعار . ولم تحصل الحكومة على تأييدهم عندما حاولت تحرير أسعار الطاقة ، رغم أن أسعار الفحم والغاز فى روسيا كانت منخفضة فى ربيع عام ١٩٩٣ بما يصل إلى ٤ بالمائة من أسعار الأسواق العالمية . فإذا ما محّصنا دوافعهم لذلك فلن نجد أن من الغريب جدا أن مدراء الطاقة قصروا فى المطالبة بأسعار أعلى لنواتجهم . ومن الطبيعى أنهم عملوا على تعظيم أمن أنفسهم ودخولهم الشخصية .

كان السؤال الحيوى بالنسبة لمدراء الطاقة ما إذا كان النظام الاقتصادى سيتغير فعليا . كان ثمة ثلاثة خيارات بالأساس . الأول ، كان من الممكن أن يبقى النظام الموجه القديم قائما أو أن يُنشط . وكانت الأرباح فى ظل النظام القديم غير ذات أهمية أساسا لأن الدولة كانت تستولى عليها فى نهاية السنة ، فى حين كانت صناعة الطاقة تحصل على تحويلات ضخمة من الدولة من أجل الاستثمار . وعلى العكس من ذلك ، كان للصلات الشخصية أهميتها القصوى بالنسبة لرفاه المدراء ، ومن المفترض أن هذه العلاقات كانت ستدمر بالدعوة إلى تحديد أسعار أعلى للناتج .

ومن المحتمل أنه كان من غير الرشد فى ظل النظام القديم أن يضغط مدير فى صناعة الطاقة من أجل تحديد أسعار أعلى للناتج .

وكان الخيار الثانى نظاما وسطيا – لا هو بالاقتصاد المخطط ولا باقتصاد السوق . ويستطيع مدير المنشأة فى ظل مثل هذا النظام أن يكون ثروة من خلال المضاربة ، فيبيع الطاقة الرخيصة بأسعار مرتفعة فى الخارج . ولذلك ، فإن لمدراء منشآت الطاقة مصلحة راسخة قوية فى الإبقاء على الأسعار الرسمية منخفضة ، وفى تعظيم الضوابط التنظيمية الرسمية ، وجعل النظام الاقتصادى غير شفاف بحيث يخفى ريعهم المحرم ، ويساعدهم على زيادة ابتزاز الأموال لأقصى حد . ومن المفترض أن هذا هو ما كان عليه الحال فى عام ١٩٩٢ . والأنكى من ذلك ، أن مدراء منشآت الطاقة كانوا يستطيعون المطالبة بالحصول على دعوم من الدولة على أساس أنهم تجنبوا رفع الأسعار لصالح المجتمع . كما أن المدراء لم يستثيروا عداء الصناعات الأخرى أو يخاطروا بالاصطدام بأية حواجز للطلب ، كما فعلوا فى النصف الأول من عام ١٩٩٤ عندما ارتفعت الأسعار وأصبحت السياسة النقدية أكثر تقيدا .

وكانت الإمكانية الثالثة هى إدخال العمل باقتصاد سوق رسمى . كانت الضرائب الفعلية المفروضة على الأرباح فى روسيا فى عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ باهظة . لم يكن سعر الضريبة الرسمية على الأرباح مرتفعا جدا ، حيث كان يبلغ ٣٥ بالمائة من الأرباح ، غير أنه كانت تضاف إليه ضرائب محلية . وعلاوة على ذلك فإن الإهلاك المسموح به كان يبلغ واحدا بالمائة من رأس المال الحقيقى . كما كانت المنشآت تدفع حصة كبيرة – تصل إلى ٨٠ بالمائة – من أرباحها الصافية بعد استقطاع الضرائب إلى شتى الالتزامات الاجتماعية المفروضة عليها من قبل الدولة أو بحكم التقاليد فحسب . ومن الناحية الفعلية ، كان ذلك بمثابة ضريبة أرباح إضافية . وأخيرا ، كان مفتشو الضرائب وشرطة الضرائب يشتغلون بالعمولة وبشكل مستقل ، فى ظل ما كان يعتبر بالفعل ظروفا لا تخضع لسيطرة القانون ، فيستولون على أية أرباح قد يعثرون عليها . وأدى سلوك السلطات الضريبية المتزايد الشراسة إلى تعزيز الحوافز لالتماس الريع ، وليس التماس الأرباح . وهكذا ، فحتى فى ظل ظروف سوقية فعلية ، لم يكن بوسع مدراء منشآت الطاقة أن يؤثروا بشكل عقلانى التماس الربح ، لأن الأرباح الرسمية كانت تصادر فعليا . وكان بوسعهم إما أن يخفوا الأرباح ، أو أن يختاروا التماس الريع .

وعلى الأعم ، فإن التماس الريع يتيسر إذا ما كانت قواعد السلوك ما بين الدولة والمنشآت غير واضحة . ولم يكن ثمة وجود لأية قواعد على الإطلاق فى الفترة الفاصلة ما بين الاقتصاد الاشتراكى واقتصاد السوق . كما أن من تأثير التضخم المرتفع أن يعمل على تفسخ القواعد الاقتصادية المرعية . وقد كانت الائتمانات الرخيصة أو المدعومة وسيلة مهمة لالتماس الريع ، وتبين الكيفية التى يعتم بها التضخم على الواقع الاقتصادى . وسرعان ما جرؤ مدراء المنشآت على التصريح فى عام ١٩٩٢ بأنهم لا يطالبون بدعوم وإنما بائتمانات فقط على أن تكون بسعر فائدة معقول . ومن الطبيعى أنهم لن يناقشوا أسعار الفائدة الحقيقية وانما الأسعار الاسمية فحسب . وبهذه الطريقة ، أصبحت الإئتمانات المدعومة مقبولة بوصفها القاعدة المرعية اعتبارا من أوائل صيف

١٩٩٢ حتى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ عندما نجح بوريس فيدوروف فى نهاية الأمر فى إلغاء الائتمانات المدعومة عن طريق مرسوم رئاسى بعد حل البرلمان .

وقد وفر كل ما خُلف من اللوائح التنظيمية حوافز لمدراء المنشآت ، لكى يؤثروا التماس الريع وليس التماس الربح ، بصرف النظر عما إذا كانت تلك اللوائح ضوابط للأسعار ، أو حواجز تجارية ، أو أسعار صرف متعددة ، أو مساندة مالية مدعومة . ولذلك كان من الأهمية بمكان أن يكون كل من التحرير والتثبيت الاقتصادى الكلى واسعى المدى ومتّسقين على وجه الخصوص فى روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة . فقد كانت نظمها الاقتصادية أكثر حساسية لالتماس الريع من النظم القائمة فى أوروبا الشرقية ، ناهيك عن الغرب .

سياسات جماعات الضغط

تتمثل سياسات ممارسة الضغط فى أنه ينبغى لممارس الضغط الماهر أن يكون ضد أى نوع من الحكم الحازم . ومن الأفضل بطبيعة الحال شراء الشريحة العليا من الدولة بأكملها . وقد كان هذا هو الحال فى روسيا إلى حد كبير . فقلما كان يحظر على النائب فى مجلس السوفييت الأعلى أن يبيع خدماته لجماعات الضغط . ومهما كانت دوافع رسلان حسبولاتوف فإنه تولى بنفسه الدفاع عن المجمع العسكرى ـ الصناعى وعن الدوائر الزراعية .

وقد أفلحت شتى جماعات الضغط بالتدريج فى إدخال ممثليها إلى الحكومة . وفى نهاية مايو ١٩٩٢ ، أصبح مديران عامان سابقان لمنشآت عسكرية ـ صناعية ، جورجى خيظا وفلاديمير شوميكو ، نائبين لرئيس الوزراء ، مع قيام خيظا بالإشراف على المجمع العسكرى ـ الصناعى . وفى نفس الوقت ، أصبح المدير العام لغازبروم ، فيكتور تشيرنوميردين ، نائبا لرئيس الوزراء لشئون الطاقة . بيد أن وزير الزراعة ، فيكتور خليستون ، كان إصلاحيا ، على الرغم من أنه كان إصلاحيا غير فعال . ولم ينضم ألكساندر زافيريوخا ، وهو ممثل حقيقى لجماعات الضغط الزراعية ، إلى الحكومة كنائب لرئيس الوزراء لشئون الزراعة إلا فى ربيع عام ١٩٩٣ . وقد قاتل خيظا وتشيرنوميردين وزافيريوخا من أجل مصالح جماعات الضغط التى ينتمون اليها . وقد أخرج خيظا من الحكومة لهذا السبب فى ديسمبر ١٩٩٢ ، رغم أن تشيرنوميردين رُقى ، وأن زافيريوخا بقى فى منصبه . وكانت الأمور ميسرة أمام جماعتى الضغط الغازية والنفطية فى ظل حكم تشيرنوميردين فى عام ١٩٩٤ . وبالنسبة للتمثيل فى الحكومة ، من المؤكد أن المجمع العسكرى ـ الصناعى لم يكن فى وضع غير متميز كذلك . وعلاوة على ذلك فإن يورى سكوكوف ، وهو نصير عنيد للمجمع العسكرى ـ الصناعى ، كان من أقرب أصدقاء يلتسين وأمينا لمجلس الأمن حتى ربيع عام ١٩٩٣ .

ورغم أن معظم الوزارات الفرعية كانت قد ألغيت رسميا ، فإن الكثير منها ظل باقيا بشكل من الأشكال ، وكانت كل صناعة ممثلة بشكل كبير فى الحكومة ودهاليزها . وكانت وزارة الزراعة فيما يفترض أكبر الوزارات الفرعية . وكان للوزارات الفرعية ممثلوها الذين يدافعون عن

صناعاتها فى وزارة المالية ، وفى مصرف روسيا المركزى أيضا . وقد زاد هذا الحضور من الضغوط على الحكومة ، رغم أنها لم تكن فى حد ذاتها حاسمة .

وقد ائتلف مدراء المنشآت المملوكة للدولة فى اتحادات للمنشآت ، وفيما يبدو أن معظمهم كانوا أعضاء فى العديد من هذه الجماعات . وكان أكثر منظمات مدراء المنشآت وضوحا للعيان « الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى الأعمال » الذى يرأسه أركادى فولسكى . وكان الاتحاد يغطى نطاقا عريضا من الصناعة ، رغم أن الجزء الأساسى منه كان قائما فى الهندسة المدنية . وقد تبدلت منظمات المجمع العسكرى - الصناعى ، غير أن « الاتحاد الروسى لمنتجى السلع الأساسية »، برئاسة يورى سكوكوف ، أصبح فى أوائل عام ١٩٩٤ منظمة قوية . وكانت معظم المنشآت تقاتل بشكل مستقل ، فى شكل جماعات ضغط فرعية فى كثير من الأحيان ، وفى شكل جماعة ضغط واحدة متحدة فى بعض الأحيان . ومن الممكن أن يكون الأمر فى الحالة الأخيرة خطيرا جدا . كانت جماعات الضغط الصناعية بأكملها تقاتل من أجل الأسعار المنخفضة للطاقة والائتمانات الرخيصة ، ولاسيما فى الحملة التى شنت ضد التثبيت فى ربيع عام ١٩٩٢ ، والتى تولى فولسكى قيادتها إلى حد كبير . وقد وصف تعيين فيكتور تشيرنوميردين رئيسا للوزراء فى ديسمبر ١٩٩٢ بأنه انتصار شخصى له . غير أن فولسكى لم يفلح فى أن يقدم إلى محاسيبه ، مصانع المركبات الكبيرة ، ربعا أكبر مما انتزعته جماعتا الضغط التابعتان للزراعة والطاقة .

كانت جماعة الضغط الزراعية منظمة تنظيما محكما طوال الوقت على هيئة « الاتحاد الزراعى » ، الذى تولى أيضا رعاية الحزب الزراعى فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ديسمبر ١٩٩٢ . وكان للجماعة عدة زعماء : فاسيلى ستارودوبتسيف ، وميخائيل لابشين ، وألكساندر زافيريوخا ، وفلاديمير ايساكوف . وكان ستارودوبتسيف وايساكوف على الأقل من الشيوعيين المعادين للديمقراطية بغير تحفظ ، فى حين كان فولسكى زعيما دمثا ومن عناصر الوسط فى السياسات الروسية . وكان كل من فولسكى وسكوكوف قائدين قويين وسياسيين محنكين ولهما صلات شخصية ممتازة . ولم يكن بوسع أى من الزعماء الزراعيين أن ينافسهما ؛ ومع ذلك فقد كان الفوز حليف جماعة الضغط الزراعية .

ولا يفسر أى من هذه العوامل فيما يبدو الفارق بين مصائر جماعتى الضغط الناجحتين التابعتين للزراعة والطاقة ومصائر المجمع العسكرى - الصناعى . بيد أنه فيما يبدو ، كان لعاملين سياسيين أهميتهما .

كان أولهما الهجوم المباشر الذى شنته الحكومة على المجمع العسكرى - الصناعى ، حيث أعلنت بداءة أنه سيتم خفض مشتريات الأسلحة بنسبة ٨٥ بالمائة . وفى النهاية ، توقف التخفيض عند ٦٨ بالمائة ؛ ولكنه مع ذلك كان بمثابة ضربة هائلة وحاسمة لم يستطع المجمع العسكرى - الصناعى أن يفيق منها أبدا . وقد كان ذلك من بين أكبر إنجازات يجور جايدار .

وحدث التدبير السياسى المهم الثانى فى ديسمبر ١٩٩٣ بإجراء الانتخابات البرلمانية وإقرار الدستور الجديد . ونتيجة لذلك ، أصبح للبرلمان الروسى هيكل يقوم على الأحزاب السياسية ،

وتوقف التقبل المفتوح لجميع طلبات جماعات الضغط . بيد أن دوائر الزراعة كانت ممثلة فى البرلمان الجديد بوفرة ، مما جعل جماعة الضغط الزراعية أكثر حظوة من ذى قبل .

وفى ضوء هذا كله ، قد يبدو من الملائم أن نضيف إلى اشتراطات مانسور أولسون لقيام جماعة ضغط قوية حقا ، أن تكون صغيرة وقادرة على القسر وتنتج سلعا متجانسة ، ولديها أموال جاهزة للرشوة . والنقاط المذكورة بشأن الكيفية التى ينبغى للدولة أن تدافع بها عن نفسها ليست بالجديدة تقريبا . فمن المحتم أن يحفز أى نوع من الضوابط التنظيمية الحكومية على التماس الريع . وأدبيات بناء الديمقراطية تعلمنا أن الدولة الضعيفة تستطيع أن تحمى نفسها ، وذلك إلى حد ما من خلال الإجراءات العاجلة القائمة على المبادىء ، وإلى حد ما من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية . ويتعين على الدولة أن تتواصل مع مواطنيها من خلال الآليات الديمقراطية ، ويجب عليها أن تتجنب المعاملات المستترة مع النخبة القديمة من ملتمسى الريع .

الكيفية التى يفرض بها الانضباط على مدراء المنشآت المملوكة للدولة

وانطلاقا من هذا التسلسل فى التفكير ، يمكن استنباط العديد من الاستنتاجات بشأن الطريقة التى كان ينبغى أن تنفذ بها السياسات فى فترة الانتقال الباكرة . لقد ثبت أن جماعة مدراء المنشآت المملوكة للدولة كانت على قدر غير عادى من القوة بعد استهلال التغيير المنهجى مباشرة . وقد استخدموا قوتهم فى التماس الريع المفرط ، وذلك بالدرجة الأولى من خلال الائتمانات المدعومة والمضاربة فى التجارة الخارجية التى يسرتها قيود الصادرات .

كانت نقابات العمال الروسية واهنة القوى . بيد أنها ساهمت فى الصناعة الوحيدة التى كانت النقابات العمالية المستقلة قوية فيها - صناعة الفحم - فى التماس الريع بشكل كبير . وهذا هو المتوقع . فلو كانت نقابات العمال قائمة فى صناعة واحدة فقط ، فمن المحتمل أن تستفيد هذه الصناعة على حساب الدولة . وقد يكون من الأفضل ، ابتغاء تقليل التماس الريع لأدنى حد ، ألا تكون هناك نقابات عمالية على الإطلاق ، أو أن تكون النقابات قوية وواسعة الانتشار . وعلى أية حال ، فقد أهملت احتياجات الشعب بصفة عامة . إن افضل من يمثل مصالح الشعب هى الأحزاب السياسية التى تحتاج إلى انتخابات برلمانية ديمقراطية كيما تتشكل وتمثل فى الحكومة .

وقد غير الانتقال إلى اقتصاد السوق من توزيع القوى بشكل فورى داخل جماعات الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة . فخسرت الجماعات التى كانت تعتمد على سلطات الدولة الهرمية التسلسل (وبالأخص المجمع العسكرى - الصناعى) مكانتها ، فى حين استفادت الجماعات التى جعلتها قوى السوق تتلاحم . وكان من المنطقى أن يثبت فى النهاية أن جماعات الضغط التابعة للزراعة وصناعات الغاز والنفط والفحم هى الأقوى . وكان من الممكن لجماعة الضغط التابعة لصناعة الصلب أن تكون أحد المرشحين المحتملين الآخرين ، إلا أن قوتها لم تكن ظاهرة بنفس الحدة .

ومن المحتمل أن تشكل المنشآت الخاصة الجديدة جماعات ضغط ضعيفة ، إن فكرت فى

تشكيل جماعات بالمرة ، لأنها تركز على التماس الربح وليس الريع ، وبسبب وجود الكثير من المنشآت الصغيرة المتباينة فى هذه المجموعة . بيد أنه كان ثمة جماعتا ضغط خاصتان (أو على الأقل تجاريتان) ظاهرتان للعيان منذ بداية الانتقال الاقتصادى . وكانت جماعة الضغط الجديدة الأولى تتشكل من بورصات السلع التى انتعشت على التحكيم بين الأسعار المنخفضة المنظمة وأسعار السوق الحرة . وقد ألحق بها تحرير الأسعار ضررا بالغا . وكانت جماعة الضغط التجارية الأخرى تمثل ٢٠٠٠ مصرف تجارى . وكان ثلث هذه المصارف (ومن بينها جميع المصارف الكبرى) منظما فى « اتحاد المصرفيين الروس » الذى كان يسمى السلطة الخامسة فى الدولة فى ربيع عام ١٩٩٤ . وكانت المصارف تنقسم إلى فئتين : المصارف القديمة الكبيرة المملوكة للدولة بالدرجة الأولى والملتمسة للريع ، والتى تحيا على الحصول على الائتمانات المركزة من مصرف روسيا المركزى ؛ والمصارف ذات التوجه السوقى . ومن الطبيعى أن اتحاد المصرفيين ركز على مصالح ملتمسى الريع ، وطالب بالحصول على المزيد من الائتمانات الرخيصة من المصرف المركزى ، كما أن النقود تعتبر منتجا متجانسا .

وفى البداية ، نجحت الحكومة الروسية فقط فى معاركها مع جماعات الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة عندما قامت بالهجوم على مصالحها المحرمة بسرعة وشدة لما فيه خير المجتمع . وكان من الأمثلة البارزة لذلك هو التخفيض المفاجىء فى مشتريات الأسلحة فى يناير ١٩٩٢ ، والذى كان عملا سياسيا ألمعيا من قبل يلتسين وجايدار . والنموذج الثانى هو التحرير الكامل للزراعة الذى اضطلع به بوريس فيدوروف فى خريف عام ١٩٩٣ بعد حل البرلمان . وقد أثبت ذلك مدى ما تستطيع الحكومة أن تفعله حقيقة فى هذه الفترة من ضعف المؤسسات إذا ما كان لدى شخص ما فى القمة ما يكفى من الحسم . وقد ألغى جانب من هذا التحرير فى عام ١٩٩٣ بسبب القوة الجديدة لجماعة الضغط الزراعية فى البرلمان . بيد أن معظم التحرير ظل سارى المفعول .

والنموذج الثالث هو المحاولة التى بذلت من أجل التثبيت النقدى فى بداية أكتوبر ١٩٩٣ . فعلى الرغم من كافة الأحداث السياسية ، والانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩٣ ، والتغييرات فى الحكومة ، فقد أمكن العمل على مؤازرة هذه الضربة البالغة الحدة لجماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت الكبيرة حتى صيف ١٩٩٤ ، أى إلى ما بعد خروج السياسيين الذين كانوا وراء هذه السياسية (فيدوروف وجايدار) من الحكومة بكثير .

وأحد الأسباب المهمة لهذا النجاح النسبى أن التضييق النقدى قسم صفوف المنشآت . ورأى تشيرنوميردين أنها انقسمت إلى ثلاثة أجزاء . فمجموعة كبيرة من المنشآت كانت قد قاربت من التوقف التام ، وتعين إغلاقها فى نهاية المطاف . ومجموعة ثانية كانت تعمل بشكل طيب وستتمكن من البقاء ، فى حين تعرضت المجموعة الثالثة لمتاعب جسيمة ولكن يمكن إعادة هيكلتها بجهد بالغ .(٤١) كانت المجموعة الخاسرة فى حالة يأس وعجز يدل عليها فشلها . وكانت لا تزال تطالب بالائتمانات الرخيصة ، إلا أنها لم تعد قادرة على المحاجة بشكل مقنع بأنها منشآت قابلة للحياة فى المستقبل . وعانت المجموعة الفائزة ، من الناحية الأخرى ، من نقص رأس المال العامل الذى

كان قد استنفد بفعل التضخم . كانت تحتاج إلى استعاضته بواسطة ائتمانات مصرفية عادية ، إلا أن سعر الفائدة الإيجابية كان يتأرجح في ربيع عام ١٩٩٤ بين حوالى ١٥٠ إلى ١٨٠ بالمائة فى السنة . وبدأت المجموعة الفائزة تدرك أن سعر الفائدة الحقيقى سيظل مرتفعا حتى يتم تخفيض العجز فى الميزانية . ونتيجة لذلك ، فإنها لم تعد تؤيد المطالبات العامة بالائتمانات الرخيصة ، وكانت ترغب فى خفض العجز فى ميزانية الدولة . كانت جماعة الضغط التابعة للمدراء قد انقسمت على نفسها بشكل حاد بسبب التدابير الحاسمة التى اتخذتها الدولة .(٤٢)

وعلى العكس من ذلك ، ثبت فى نهاية الأمر أن جميع الحلول الوسط والتنازلات التى قدمتها الحكومة إلى جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، كانت بمثابة إخفاقات اقتصادية وسياسية . فلم تصبح الحكومة أقوى من ذى قبل وانما عُوِّقت حركتها فى حقيقة الأمر عندما دعت رجال الضغط الرئيسيين لأن يصبحوا نوابا لرئيس الوزراء فى أواخر مايو ١٩٩٢ . وفى نفس الوقت ، استسلمت الحكومة لضغوط المدراء ، وقدمت الائتمانات المدعومة وعجزت عن تحرير أسعار الطاقة . ونتيجة لذلك ، تقوضت سياسة التثبيت الاقتصادى الكلى تماما . كما أن المدراء لم يحمدوا للحكومة صنيعها ؛ وإنما تزايدت انتقاداتهم . والدرس الذى يتعين تعلمه أن المدراء يتصرفون بشكل أفضل عندما يكونون تحت ضغط من قيود الموازنة الشديدة عما يفعلونه عندما تحاول الحكومة التراضى معهم .

وفى ربيع عام ١٩٩٢ ، أنشأت الحكومة لجنة ثلاثية الأطراف مشكلة من كيانات حكومية واتحادات أرباب العمل ، ونقابات العمال . وفى الواقع ، كان أرباب العمل ممثلين بمدراء المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة ، أى أكثرهم التماسا للريع . وكان النقابيون يتكونون من مسئولين شيوعيين قدامى من الدرجة الثالثة الذين لا يمثلون إلا المراتب الدنيا من *عناصر الطبقة الحاكمة* القديمة فحسب . ولم يكن بمقدورهم أن ينجزوا أيا مما يعدون به ، ولن يفعلوا فى حين أن الوعود المقدمة من الحكومة كانت حقيقية . ومن حسن الحظ أن اللجنة الثلاثية لم تسفر عن شيء . كان فولسكى يريد كالمعهود أن يمضى فى هذا الاتجاه إلى أبعد ما يمكن ، مطالبا بإجراء مناقشات مائدة مستديرة حول جميع القضايا الاقتصادية : « من الضرورى لجميع القوى المؤثرة الأساسية أن تجلس حول مائدة واحدة . وهذه القوى معروفة للجميع » . وحذر كذلك من « بخس تقدير خطر الانفجار الاجتماعى الآتى » ، إلا أنه حاجّ ضد إجراء انتخابات جديدة ، مصرحا بأن « الناس قد تعبوا من السياسة كلية » ، وهو ما بينه انخفاض المشاركة فى الانتخابات الفرعية .(٤٣) ومن الصعب تفهم السبب الذى يجعل الناس يثورون فى الوقت الذى لم ينغمسوا فيه فى أى نشاط اجتماعى (لا الإضرابات ولا الانتخابات) فى حين أن الحرية كانت تعم البلاد . كانت المشكلة ، على العكس من ذلك ، أن رد فعل الناس قليل جدا ، وأن المجتمع المدنى ضعيف للغاية . وكان سلوك جماعة ضغط المدراء ومطالبها على حد سواء تتصف بقدر كبير من الانعزال الاجتماعى . وعلى سبيل المثال ، لم يدفع المدراء الأجور التى اكتسبت بإخلاص ، فى حين أنهم استمروا فى التملك بأموال المنشآت فى صورة رؤوس أموال هاربة فى الخارج . وقد بين ذلك أن المدراء أنفسهم كانوا يخشون

من الاضطرابات الاجتماعية . كان فولسكى يفهم اهتمامات مدراء المنشآت المملوكة للدولة جيدا ، وكان من الممكن أخذ وجهات نظره باعتبارها نقطة البدء فيما لا ينبغى للحكومة أن تفعله .

وعلى النقيض من ذلك ، لم تكن ثمة حاجة كبيرة إلى سياسة للدخول فى روسيا (وحاجة أقل بكثير إليها فى أوروبا الوسطى) لأن العمال كانوا ضعافا إلى حد بالغ فى علاقتهم إزاء مدرائهم . وأى سياسة للدخول كان من شأنها أن تفاقم من هذا الاختلال فى القوة بدرجة أكبر بكثير .(٤٤) وحتى لو وجدت مجالس العمال التى كان القانون ينص على قيامها ، فلن تكون لها جدوى فى واقع الأمر .

كان الثقل الرئيسى المقابل لقوة جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة هم الإصلاحيون فى الحكومة وإرادة الشعب . وكانت أفضل طريقة للتعبير عن الإرادة الشعبية أن تتم من خلال الانتخابات البرلمانية الديمقراطية . وقد جرت هذه الانتخابات فى نهاية الأمر فى ديسمبر ١٩٩٣ - متأخرة جدا ، وبعد أن تم تقويض التثبيت بفترة طويلة - وأفضت إلى تحقيق الإصلاحيين لنتائج سيئة وإلى حدوث انقسامات كبيرة فى صفوفهم . ومع ذلك ، فقد خُلقت الأحزاب السياسية الحقيقية مما قلل من نفوذ المصالح المكتسبة . وحصل الحزب الزراعى على ٨ بالمائة من الأصوات لأنه كان يمتلك قاعدة اجتماعية حقيقية . وحصل الاتحاد المدنى الذى يتزعمه فولسكى على ٢ بالمائة من الأصوات مما كشف عن مدى صغر القاعدة الاجتماعية والسياسية التى تملكها جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة فعليا .

ورغم أن الإصلاحيين لم يكونوا أقوياء على وجه الخصوص فى المجلس الاتحادى الجديد ، فإن هذا الكيان صمد فى مواجهة جماعات ضغط المنشآت بشكل أفضل مما فعل مجلس السوفييت الأعلى . كانت جماعة الضغط الزراعية قوية (كما يغلب أن تكون فى البرلمانات الديمقراطية) ، وحصلت صناعة الفحم على الدعوم التى تريدها بسبب الإضرابات المتقطعة التى كان يقوم بها عمال مناجم الفحم . وفى ربيع عام ١٩٩٤ ، رفض كل من الحكومة ومجلس دوما الشعب ، الطلبات المقدمة من العسكريين والمجمع العسكرى - الصناعى للحصول على مزيد من الموارد على الرغم من الحملة المتضافرة والعلنية إلى حد كبير التى قام بها كل من وزارة الدفاع والمجمع العسكرى - الصناعى . بيد أن غازبروم ظلت آخر منشأة روسية تتمتع بقيود خفيفة على الموازنة . كانت تثق فى أن رئيس الوزراء تشيرنوميردين سيضمن لها إعفاءاتها الضريبية ، وقد فعل ذلك . ونجحت جماعة الضغط النفطية فى مواصلة التمسك بضوابط التصدير الفاسدة حتى نهاية عام ١٩٩٤ . ولم يُترك لجماعات الضغط الصناعية الأخرى أى ريع تستطيع أن تجمعه .

والدروس المستفادة من كل ذلك بسيطة بشكل مثير للدهشة . أولا ، يجب أن يكون برنامج التثبيت والتحرير شاملا بقدر الإمكان . ويعنى ذلك على وجه الخصوص تحرير التجارة وأسعار الطاقة والأسعار الزراعية ، وإدخال العمل بأسعار فائدة إيجابية حقيقية فى وقت مبكر . وثانيا ينبغى للحكومة ألا تتفاوض مع جماعات الضغط التابعة للمنشآت ، وإنما ينبغى لها أن تضغط عليها بدلا من ذلك عن طريق سياسة نقدية صارمة . وثالثا ، هناك احتياج أقل إلى سياسة للدخول فى روسيا

عنها فى أماكن أخرى ، ولا يوجد ما يدعو إلى القلق حقا بشأن نقابات العمال والإضرابات والاضطرابات الاجتماعية . ورابعا ، من الضرورى الدعوة إلى انتخابات برلمانية ديمقراطية مبكرة يخوض غمارها مرشحون عن الأحزاب السياسية . ومن المحتمل أن تسحق الانتخابات كل جماعات الضغط التابعة للمنشآت فيما عدا الجماعات الزراعية .

الدروس المكتسبة من التحول الروسى

يمكن استخلاص الكثير من الاستنتاجات من التحول الروسى . فمن مميزات البلد الكبير والمعقد أنه يوفر محكا جديا لكافة أنواع الافتراضات المنطقية . وفى كثير من البلدان الأخرى ، قد يزعم معارضو فكرة ما أن الظروف الخاصة تيسر النجاح . فإذا ما نجح برنامج ما فى ظل مجموعة من الظروف المعقدة مثل تلك الموجودة فى روسيا ، فإنه يعد برنامجا متينا إلى حد كبير .

واستنتاجى الأول أن التحول الاقتصادى نجح فى روسيا إلى حد أنها أصبحت اقتصاد سوق . لقد كان من المتيسر حقا أن يضطلع بمثل هذا الانتقال الواعى والمتروى . ومهما يكن من عدم كمال برنامج الإصلاح الروسى ، فإن فريق جايدار وضع استراتيجية اقتصادية سليمة إلى حد معقول تم تنفيذها إلى حد كبير رغما عن المقاومة الحاشدة من الفاسدين والمجرمين وملتمسى الريع . وقد حققت تنمية كل من التعددية السياسية والاقتصادية وإضفاء اللامركزية نجاحا عظيما . وعلاوة على ذلك ، فقد تهاوى معظم الجهاز القمعى القديم ولم تعد له منعة مذهبية . وتبدو روسيا ، بفضل هذا التشتت الكبير للقوى السياسية والاقتصادية ، مضطرة إلى أن تظل مجتمعا تعدديا يأخذ باقتصاد السوق . ولا يعقل أن يستطيع أى أحد أن يركز جميع السلطات فى روسيا ، فى موسكو مرة ثانية .

والتحول فى الاقتصاد الروسى توضحه على أحسن وجه ثلاث صور نشرت فى الصفحة الأولى من صحيفة *إزفستيا* فى يولية ١٩٩٤ ، والتى تصور الروس وهم يصطفون فى طوابير للحصول على الفودكا فى عام ١٩٨٥ ، وللحصول على الخبز فى عام ١٩٩٢ - ولكنهم يصورون فى عام ١٩٩٤ وهم يصطفون فى طوابير لشراء الأسهم .(٤٥) كان الناس يخشون فى شتاء عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ من حدوث مجاعة فى روسيا . وبحلول صيف ١٩٩٤ ، كان الانشغال الرئيسى هو الفضائح المالية التى يحتمل أن تلحق الضرر بالملايين من المضاربين الأفراد الذين لديهم مدخرات كبيرة وتقبل كبير للمخاطرة . ومن الصعب تخيل انتقال أسرع من هذا فى الشواغل الشعبية ، وهو ما يعكس بدوره التحول الناجح فى الاقتصاد الروسى . كان معظم الروس قبل عام ١٩٨٨ يبدون مقتنعين بأن الأمة الروسية لا تناسبها روح المبادرة أساسا . وفى عام ١٩٩٤ ، كان المثل الروسى السائر يقول : « من لا يخاطر لن يشرب شمبانيا » . لقد تبدلت ثقافة بأكملها .

كما أثبتت روسيا أنها ليست مختلفة بالأساس عن غيرها من البلدان . ومن الصحيح أن روسيا معقدة للغاية ولديها خصائص كثيرة ، إلا أن هذا لا يعنى أن قوانين العلوم الاجتماعية العادية لا تنطبق على روسيا . ومن بين القضايا الرئيسية التى واجهها الروس حَظى بناء الديمقراطية والأمة بأقل أنواع العلاج حُنكة ، نظرا لتناول الأمر على أنه مسألة روسية فريدة لا تنطبق عليها

النظرية الاجتماعية العالمية حقيقة . ولم تكشف هذه الدراسة فى أى جزء منها ما يشير إلى أن روسيا تعتبر استثناء عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية . وبدلا من ذلك ، فإن الظروف الروسية تزود المنظرين الاجتماعيين بمحك اختبار أشد عسرا . وقد نجحت النظرية الجيدة فى الاختبار ، فى حين ثبت أن النظرية السيئة مَعِيبة .

لقد كان التحول الروسى تبيانا عمليا للمثالية قام به الذين يؤمنون ببناء مجتمع أفضل - مجتمع يتصف بالحرية الفردية والديمقراطية ، واقتصاد السوق ، والملكية الفردية الواسعة النطاق ، وحكم القانون . كانت الروح السائدة خلال السنتين الأوليين للتحول الروسى روحا مذهبية ومثالية حقا . وقد خسر المثاليون الموْقعة فى وقت لا حق ؛ ولكنهم كانوا قد أرسوا بالفعل الدعائم لقيام اقتصاد حر ومجتمع حر .

وكانت الشريحة الاجتماعية التى تثير أكبر الخطر على الإصلاح الناجح هى المؤسسة القديمة فى حقيقة الأمر وبالدرجة الأولى مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، وإن كانت تضم البيروقراطية الحكومية أيضا . كانت هناك حاجة إلى فرض الانضباط على مدراء المنشآت المملوكة للدولة عن طريق التحرير والتثبيت الاقتصادى الكلى ، والخصخصة ، ونظم إدارة الشركات ، فى حين كانت البيروقراطية الحكومية القديمة فى حاجة إلى التخفيض والتنشيط . وكانت الجمهوريات السوفييتية السابقة ، تحتاج ، بسبب قوة تلك الشرائح فى مقابل ضعف بقية المجتمع ، إلى برامج إصلاح أكثر ليبرالية مما كان يحتاجه شرق أوروبا الوسطى حيث كانت نوعية كل من الإدارة الحكومية والمجتمع المدنى أعلى . وعلى النقيض من ذلك ، لم يتسبب الناس والعمال فى مشاكل خطيرة فى روسيا بتاتا . كانت الخشية من نزعة التزلف لعامة الشعب بمعناها الضيق فى غير محلها أساسا .

وكانت هناك حاجة ماسة فى روسيا إلى استراتيجية جذرية وذات طابع ليبرالى متسق بسبب هذا التآلف ما بين الدولة الضعيفة والنخبة القديمة الشريرة . ويتعين أن تجمع هذه الاستراتيجية ، كيما تكون ناجحة ، ما بين إضفاء الطابع الديمقراطى ، والصبغة السوقية ، والخصخصة . ويوفر التثبيت الاقتصادى الكلى ، بمشاكله الجسيمة الكثيرة ، نموذجا توضيحيا جيدا . ومهما اتصف به إصلاح جايدار من الطابع الجذرى ، فإنه لم يكن جذريا ولا متسقا بما فيه الكفاية . وكان من بين أخطائه الأساسية تجاهل الحاجة إلى تحرير التجارة الداخلية بسبب الافتقاد إلى الإيمان بالسوق كآلية للتخصيص . وكان مفهوم السياسة النقدية بدائيا على أحسن الفروض ، ويفتقد إلى التزام واضح باتخاذ سعر فائدة حقيقى إيجابى فى وقت مبكر ، ولم تتبع سياسة واضحة إزاء منطقة الروبل . وقد انحرفت الحكومة بحدة عن الطابع التحررى الأساسى لبرنامجها ، وذلك من قبيل إبقائها على الضوابط السعرية على الطاقة ، ودعوم الواردات ، وضوابط التصدير ، وهو ما ثبت فى نهاية الأمر أنه تنازلات غير جائزة فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى روسيا . وأخيرا ، واجه الإصلاحيون مقاومة سياسية بالغة الشدة من تحالف من مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، والبرلمان المناوىء للإصلاح ، والمصرف المركزى الذى أصر على استمرار الائتمانات المدعومة للنخبة الساعية للريع .

ويبدو أن أى انحراف عن النموذج التحررى البسيط والمتسق كان أبهظ تكلفة فى روسيا منه فى أوروبا الشرقية . وعلى سبيل المثال ، فقد أبقت كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا الضوابط السعرية على الطاقة بعد تفكيكهما الأولى للضوابط التنظيمية ، إلا أن الآثار لم تكن مخربة تقريبا بمثل ما كانت عليه فى روسيا . ومن ثم فإن روسيا كانت أكثر حساسية للانحرافات عن النموذج الإصلاحى الجذرى الليبرالى . وفى نفس الوقت ، فقد كان الثبات أصعب فى روسيا بظروفها المسبقة المعقدة . ولذلك فقد برهن التحول الروسى على أن نموذج الإصلاح الجذرى الليبرالى سليم بشكل أعم ، وهو النموذج الذى ثبت نجاحه فى بولندا وجمهورية التشيك واستونيا ولاتفيا .

كما أن التكاليف الاجتماعية للتحول الاقتصادى بولغ فيها بشكل عنيف . فلم يتجاوز إجمالى الانخفاض فى المستوى المادى الفعلى للمعيشة ١٠ بالمائة . فمن ذا الذى كان يمكن أن يعتقد بأن أفول الشيوعية سيكون رخيصا بهذا الشكل ؟ ولقد ارتفعت التكاليف الاجتماعية بسبب بطء الانتقال . وقد تسبب ذلك فى المزيد من الفساد وفى حدوث تضخم أعلى مما هو ضرورى ، وعمل الاثنان كضرائب تنازلية . وعلاوة على ذلك ، فإن تثبيت اقتصاد ما من خلال التضييق النقدى يعتبر أكثر كُلفة من الناحية الاجتماعية عن تثبيته من خلال سياسة مالية صارمة . فالمشكلة ذات طابع سياسى . ويشعر الروس بالنفور بسبب عدم تفهم الكثير منهم لهذا التحول الاستثنائى . وكالمعهود ، انتهى استقصاء للرأى العام أجرى فى ١١ إقليما فى روسيا فى ربيع عام ١٩٩٤ إلى أن ٨٩ بالمائة ممن شملهم الاستقصاء يجدون أن الحالة فى البلاد مفزعة أو متأزمة أو مفجعة ، فى حين أن ثلاثة أرباعهم قدروا أحوالهم الشخصية فى نفس الوقت بأنها مرضية أو طيبة .(٤٦)

ويبدو أن المشكلة الرئيسية المتبقية فى روسيا هى الإجرام . والنظام القانونى على صعيد الوطن بأكمله يعتبر هيكلا معقدا يحتاج إلى الآلاف من المحامين وإلى ترسيخ مجموعة مبادىء أخلاقية قانونية فيما بين الشعب . إن صياغة القوانين وإقرارها وتضييق الخناق على أصرح العناصر إجراما يعتبر من المهام الكبيرة ، وإن تكن سهلة نسبيا . بيد أن تعليم جميع المحامين المطلوبين يستغرق عقودا . وإذا ما وضع فى الاعتبار أن الطاقة القانونية للمحاكم العاملة ستظل صغيرة جدا على مدى السنوات المقبلة ، فإن روسيا تحتاج إلى اتباع نظام قانونى متحرر جدا ؛ وإلا فإن الفساد سيظل رذيلة غالبة . وينبغى تدْنية المدى الذى يمكن أن يصل اليه قيام المسئولين الروس ببيع السلع والخدمات العامة بشكل غير قانونى لتحقيق مصالحهم الخاصة .

ورغم أن المجتمع الدولى تفاعل مع روسيا طوال عملية التحول ، فإن الدول الأجنبية لم تكن مقدامة بوجه خاص فى تقديمها للمساعدة إلى روسيا . كان الانفتاح والتنوع الكبير للاتصالات والمبادلات وبعض المشورة المقدمة من بين المسائل النافعة . بيد أن القوى الغربية الرئيسية تجاهلت تقديم المساعدة المالية إلى روسيا عندما استُهل أفضل برامج الإصلاح ، وعندما كانت روسيا تعمل من أجل التثبيت فعليا . وقد شدد صندوق النقد الدولى على تأييد الإبقاء على منطقة الروبل والتى كانت تسبب أضرارا جسيمة ؛ وحاج بشدة ولزمن طويل ضد تثبيت سعر الصرف ليكون دعامة اسمية ، وهو الأمر الذى كان مفيدا فى عدد من عمليات التثبيت الأخرى . ويعكس صندوق النقد

الدولى وجهوده فى روسيا رغبة البلدان الغربية الرئيسية فى أن تبدو مهتمة دون أن تقدم إلا الحد الأدنى من التمويل .

لقد كانت القيادة السياسية فى روسيا ذات أهمية حيوية لنجاح الإصلاحات فى شتى النطاقات . وسجلات القادة السياسيين متنوعة بقدر المتوقع . وقد كان الرئيس يلتسين زعيما قويا ؛ وانتقى بنفسه فريق الإصلاح واستراتيجية الإصلاح . وبادىء ذى بدء ، فإنه استحث الإصلاح بقوة ومقدرة إقناع كبيرتين ، وروج لسياساته بين الجمهور . وكان تأييد يلتسين لبرنامج الخصخصة مثابرا حتى يونية ١٩٩٤ . إلا أن أوجه ضعفه كانت جلية أيضا . لم تكن لديه استراتيجية سياسية واضحة بشأن قضايا أساسية مثل بناء الديمقراطية ، وعجز عن تنظيم حزب سياسى . وقد عرقل يلتسين برنامجه للتحرير والتثبيت لكى ينحاز إلى جانب مدراء المنشآت المملوكة للدولة فى ربيع عام ١٩٩٢ . وكان من بين معاونيه المقربين الكثير من الشخصيات المتناقضة . وقد فرضت عليه الأحداث ألكساندر روتسكوى وحسبولاتوف ، ولكن أوليج لوبوف وسكوكوف كانا من خلصائه المفضلين لسوء الحظ . وفى النهاية ، كان التزامه بالقيم الليبرالية والديمقراطية يبدو واهيا فى أفضل الأحوال .

ويبرز يجور جايدار بوصفه أفضل الاقتصاديين الأكفاء الذين عملوا فى الحكومة الروسية . فقد أثبت فى خلال نصف السنة الأولى له فى الحكومة قدرته على وضع إطار مفاهيمى لبرنامج ما وتنفيذه بحسم بالغ . بيد أنه فقد معظم حميته بعد ابريل ١٩٩٢ ، وبدا كفريسة سهلة المنال من الناحية السياسية . وعندما عاد إلى الحكومة فى سبتمبر ١٩٩٣ ، أمال كفة ميزان القوى باتجاه الإصلاحيين ويسر الإصلاحات الكبيرة .

وأناتولى تشوبايس سياسى مدهش نفذ كل شىء على الوجه الصحيح بسلاسة بدرجة نادرا ما تحدث . وقد جمع ما بين المبادىء المذهبية والتنفيذ الفعال لأفكاره . وليس من المستغرب أنه كان أطول من استمر فى الحكومة من الإصلاحيين الجذريين .

كان بوريس فيدوروف مختلفا كل الاختلاف كوزير للمالية فى عام ١٩٩٣ . وما قام به من إنجازات استثنائية فى السعى إلى التثبيت الروسى يبرز مدى التأثير الذى يستطيع شخص واحد أن يحدثه فى مثل هذه الأحوال المتقلبة .

وكان فيكتور تشيرنوميردين يعكس صورة التغييرات التى حدثت فى الأحوال الاقتصادية فى روسيا ومركزه الشخصى بأكثر مما كان يعكس أية وجهات نظر بعينها . وقد كان فى عام ١٩٩٢ ممثلا مواليا لاحتكار الغاز الطبيعى الساعى للريع . وفى عام ١٩٩٣ ، قام كرئيس للوزراء بتحريض المحافظين ضد الإصلاحيين بدون أن يكون لديه ثمة طموح واضح خلاف الاحتفاظ ببعض التوازن فى الحكومة واكتساب المزيد من القوة . وفى عام ١٩٩٤ ، أصبح تشيرنوميردين السياسى المهيمن فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية . وقد قلب التفكير بشكل غير جدى فى فكرة التثبيت المالى ، إلا أنه لم يكن مستوعبا تماما فى مسئولياته كرئيس للوزراء فى اقتصاد سوق . وقد زود نفسه ورفقاءه الساعين للريع فى جماعة الضغط التابعة للطاقة بإعفاءات ضريبية كبيرة غير قانونية مما جعلهم أغنى الرجال فى روسيا .

والاستنتاج النهائى الذى يمكننى أن أستخلصه أن الإصلاح الاقتصادى الجذرى كان الخيار الصحيح بالنسبة لروسيا فى خريف ١٩٩١ ، وأنه قد تم إنجاز الكثير منذ ذلك الحين . بيد أنه كان ينبغى للتحول الاقتصادى فى روسيا أن يكون أكثر اتساقا منذ البداية . وكان من شأن اتباع تحرير أبعد مدى وتثبيت مالى أكثر حزما أن يحد من التماس الريع والفساد على حد سواء . وكان ينبغى مساندة التغييرات الاقتصادية بإصلاحات ديمقراطية مبكرة . ومع ذلك فقد ثبتت الحجة بالدليل : تستطيع روسيا أن تقوم بالإصلاح (وقد قامت به) ، وقد أصبحت اقتصاد سوق .

الهوامش

المقدمة

١ - Boris Fedorov, "Rossiiskiye finansy v 1993 godu (The Russian finances in 1993)," *Voprosy ekonomiki*, no.1 (January 1994), pp. 4-5.

٢ - "V.S. Chernomyrdin's Speech at the Expanded Meeting of the Government of the Russian Federation on March 4, 1994," *Rossiiskaya gazeta*, March 5, 1994.

الفصل الأول

١ - Boris N. Yeltsin, trans. Catherine A. Fitzpatrick, *The Struggle for Russia* (Times Books, 1994), pp. 105-06.

٢ - يستند هذا الفصل فى المقام الأول على نصوص قانونية ومقالات صحفية ومذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة من وحدة الاقتصاد الكلى والمالية التى كنا نشرف عليها فى وزارة المالية الروسية .

٣ - Yeltsin, *The Struggle for Russia, p. 115.*

٤ - المصدر السابق ، ص : ٥٣ - ٣٦ .

٥ - المصدر السابق ، ص : ١١٣ .

٦ - *"B.N. Yeltsin's Speech," Sovetskaya Rossiya,* October 29, 1991.

٧ - Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge University Press. 1991), p. 87.

٨ - Keith Bush, "El'tsin's Economic Reform Program," *Report on the USSR.* November 15,1991,p. 1.

٩ - "B.N. Yeltsin's Speech."

١٠ - المصدر السابق .

١١ - Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, "Russian Reform: The First Step," mimeo, Moscow, January 1992, p.6.

١٢ - المصدر السابق ، ص : ٨٨ - ٨٩ .

١٣ - Yeltsin, *The Struggle for Russia, pp. 126-27*

١٤ - "Decree on Reorganization of the Government of the RSFSR," November 6, 1991, *Izvestiya*, November 7, 1991.

١٥ - "Decree on the Organization of the Work of the Government of the RSFSR Under the Conditions of Economic Reform," November 6, 1991. *Ekonomika i zhizn'*, no. 48, November 1991, Enclosure, p.3.

١٦ - "B.N. Yeltsin's Speech."

١٧ - المصدر السابق .

١٨ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 127.

١٩ - Richard Pipes, *The Russian Revolution* (Vintage Books, 1991), pp. 298-300, 320-23.

٢٠ - Yeltsin, *The struggle for Russia, p. 129.*

٢١ - المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

٢٢ - ، إننى أمقت أسلوب بيروقراطية صندوق النقد الدولى وأقرانهم فى موسكو ؛ إذ لا يبدو عليهم أنهم ممن يروجون لديمقراطية السوق الحرة والمبادىء المتحضرة للعلاقات الدولية . وإنما يشبهون البلاشفة الجدد الذين يعشقون مصادرة أموال الناس الآخرين ، ويفرضون قواعد غربية وغير ديمقراطية ، ويخنقون الحريات الاقتصادية ،. Georgi A. Aybatov, "A Neo-Bolshevik Brand of Capitalism," *International Herald Tribune*, May 12, 1992; Arkady Volsky in *International Herald Tribune*, January 31, 1994.

٢٣ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٢٤ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 145.

٢٥ - المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

٢٦ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٢٧ - Yeltsin, *The Struggle for Russia, p. 146.*

٢٨ - المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

٢٩ - المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

٣٠ - المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

٣١ - Keith Bush, "Russia: Gaidar's Guidelines," *RFE/RL (Radio Free Europe/ Radio Library) Research Report*, vol. 1, April 10, 1992, p. 22.

٣٢ - Pravitel'stvo RSFSR, Postanovlenie ot 19 noyabrya 1991 g. "Ob organizatsii raboty po podgotovke proektov pervoocherednykh normativynykh aktov, neobkhodimyckh dlya osushchestvleniya radikalnoi ekonomicheskoi reformy" ("RSFSR Government, Decree of November 19, 1991, on the Organization of the Work on the Preparation of Drafts of Priority Legislative Acts, Necessary for the Implementation of Radical Economic Reform"), mimeo.

٣٣ - "Memorandum of Russia's Government," *Nezavisimaya gazeta*, March 3, 1992; Bush, "Russia: Gaidar's Guidelines," p. 22.

٣٤ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٣٥ - المصدر السابق .

٣٦ - Marek Dabrowski, "Debate on the Guidelines of Russian Economic Reform at the End of 1991 and in 1992," in Marek Dabrowski, ed., *Program Gajdara: Wnioski dla Polski i Europy Wschodniej.* (The Gaidar programme: lessons for Poland and Eastern Europe) (Warsawa: Fundacja Friedricha Eberta and Centrum Analiz Spoleczno-Ekonomicznych, 1993), pp. 36-46.

٣٧ - Egor T. Gaidar, "Inflationary Pressures and Economic Reform in the Soviet Union," in P.H. Admiraal, ed., *Economic Transition in Eastern Europe* (Oxford: Blackwell, 1993), pp. 82-90.

٣٨ - Marek Dabrowski, "The First Half-Year of Russian Transformation," in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 7-9;

Jeffrey Sachs, "Goodwill Is Not Enough," *The Economist*, December 21, 1991, pp. 101-104.
وفى اجتماع بين يلتسين وبوربوليس وجايدار وسبع مستشارين اقتصاديين أجانب فى ١١ ديسمبر ١٩٩١ ، تكلم جيفيرى وساكس بالنيابة عن المستشارين الأجانب فركزا على أربع نقاط : ١ - من الضرورى العمل على إعادة تدعيم المصرف المركزى والسياسات النقدية . ٢ - ثمة حاجة إلى فرض ضريبة محلية كبيرة على النفط . ٣ - يمكن أن تصبح روسيا رائدا عالميا فيما يخص الخصخصة وينبغى إعطاء ٢٥ بالمائة من الأسهم للعمال فورا . ٤ - قد يكون بالإمكان تعبئة ١٥ - ٢٠ مليار دولار من الدعم المالى الدولى سنويا . (مذكرات شخصية)

٣٩ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٤٠ - المصدر السابق .

٤١ - المصدر السابق .

٤٢ - Gaidar, "Inflationary Pressures and Economic Reform in the Soviet Union," p. 84.

٤٣ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٤٤ - Yegor Gaidar, "The Race With the Crisis," *Novoye vremya*, no. 48 (November 1991).

٤٥ - المصدر السابق .

٤٦ - محادثة شخصية مع جايدار فى ديسمبر ١٩٩١ .

٤٧ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٤٨ - Georgy G. Matyukhin, *Ya byl glavnym bankirom Rossii* (I was Russia's main banker) (Moscow: Vysshaya shkola, 1993), p. 69.

٤٩ - Yegor Gaidar, "The Race with the Crisis," *Novoye vremya*, no. 48 (November 1991), p. 12.

٥٠ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٥١ - "Gaydar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT. December 28, 1991, in Foreign Broadcast Information, *Daily Report: Soviet Union*, December 30, 1991, p. 40. (Hereafter FBIS, *Soviet Union*).,

٥٢ - Yegor Gaidar, *"The Race with the Crisis,"* *Novoye vremya*, no. 48 (November 1991).

٥٣ - محادثة شخصية مع جايدار فى ديسمبر ١٩٩١ .

٥٤ - "Memorandum of the Government of Russia," *Nezavisimaya gazeta*, March 3, 1992.

٥٥ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٥٦ - المصدر السابق .

٥٧ - المصدر السابق .

٥٨ - المصدر السابق .

٥٩ - "Gatdar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in FBIS, *Soviet Union*, December 30, 1991, p. 41.

٦٠ - محادثة شخصية مع جايدار فى ديسمبر ١٩٩١ .

٦١ - "B.N. Yeltsin's Speech."

٦٢ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 148.

٦٣ - المصدر السابق .

٦٤ - « لقد أدركت أنه لم يعد من الممكن لشخص من هذا النوع أن يظل رئيسا للوزراء » المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

٦٥ - Sergei Chugaev, "Who Enters the Russian Reform Government," *Izvestiya*, November 5, 1991; Personal investigation in Moscow.

٦٦ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 172-73

٦٧ - "Stsenarii ekonomicheskoi reformy. Avgust-dekabr' 1991 goda. Privatizatsiya i razgosudarstvlenie ekonomiki" (Scenario of economic reform. August-December 1991: pri atization and destatization of the economy), mimeo, Moscow, August 1991, 54 pp.

٦٨ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 126.

٦٩ - Yegor T. Gaidar, *Ekonomicheskie reformy i ierarkhicheskie struktury* (Economic reforms and hierarchical structures) (Moscow: Nauka, 1990); Gaidar, "Inflationary Pressures and Economic Reform in the Soviet Union," pp. 63-90; Yegor Gaidar, "At the Beginning of a New phase," *Kommunist*, no. 2 (January 1991), pp. 8-19.

٧٠ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 125-26.

٧١ - المصدر السابق ، ص ص ١٢٥ ، ١٥٥ - ١٥٦ .

٧٢ - المصدر السابق ، ص ص ١٥٦ - ١٥٧ .

٧٣ - كان الاستثناء البارز فى هذا الصدد البروفيسور يفجينى ياسين .

٧٤ - استعرضت هذه المجادلة بمزيد من الإيجاز فى : "The Gradual Nature of Economic Change in Russia," in Aslund and Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia*, pp. 19-38. وقد أوردنا المناقشة التى دارت بشأن الخصخصة فى الفصل الرابع من الكتاب الحالى .

٧٥ - Nikolai Petrakov, "The Crisis of Economic Reform in Russia," *Voprosy ekonomiki*, no. 2 (February 1993), pp. 64-65.

٧٦ - المصدر السابق .

٧٧ - Leonid Abalkin, "Economic Reform: Results and Perspectives," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 21, May 1992. عندما استضفت حلقة دراسية حضرها رسلان حسبولاتوف فى مدرسة ستوكهولم للعلوم الاقتصادية فى مايو ١٩٩٠ ، وجه إليه سؤال حول الخطر النقدى المحدق فى الاتحاد السوفييتى . ولم يستطع حسبولاتوف أن يفهم أن كثرة النقود يمكن أن تصبح مشكلة لأن ذلك يعنى أن كل شخص أصبح أكثر ثراء ، وأنه يمكن إنتاج المزيد .

٧٨ - "Prices, Money, Credits" (Interview with Viktor Gerashchenko), *Ekonomika i zhizn'*, no. 46, November 1992.

٧٩ - British Broadcasting Corporation (BBC), *Survey of World Broadcasts, SU/1477 C4/2.*

٨٠ - Yury Yaremenko and others, "Is It Necessary to Let the Prices of Fuel Free?", *Nezavisimaya gazeta*, April 1, 1992.

٨١ - المصدر السابق .

٨٢ - المصدر السابق .

٨٣ - Irina Demchenko, "As Long As There Is No Oil Price, Any Economic Forecast is Uncertain," *Izvestiya*, March 16, 1992.

٨٤ - "Nobody Stands Behind Me; My Profession is Banker" (Interview with Viktor Gerashchenko), *Literaturnaya gazeta*, September 2, 1992.

٨٥ - Viktor Gerashchenko, "The Reform Is Not a Horse; It Cannot Drag Itself Out," *Rossiiskaya gazeta*, April 24, 1993.

٨٦ - Viktor Gerashchenko, "A Realistic Approach Is Missing," *Rossiiskaya gazeta*, April 2, 1993.

٨٧ - Aleksandr Rutskoi, "Is There a Way Out of the Crisis?", *Pravda*, February 8, 1992.

٨٨ - Nikolai Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes," *Nezavisimaya gazeta*, March 6, 1992.

٨٩ - Leonid Abalkin, "Reflections on the Strategy and Tactics of Economic Reform," *Voprosy ekonomiki*, no. 2 (February 1993), p. 6.

٩٠ - Oleg Bogomolov, "There Is Neither Time, Nor Effective Power," *Nezavisimaya gazeta*, February 7, 1992.

٩١ - Nikolai Fedorenko and others, "The Storm of Market Redoubts Does Not Succeed So Far," *Izvestiya*, March 18, 1992.

٩٢ - Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes."

٩٣ - Rutskoi, "Is There a Way Out of the Crisis?"

٩٤ - المصدر السابق .

٩٥ - المصدر السابق .

٩٦ - المصدر السابق .

٩٧ - المصدر السابق .

٩٨ - Fedorenko and others' "The Storm of Market Redoubts Does Not Succeed So Far."

٩٩ - Abalkin, "Economic Reform: Results and Perspectives."

١٠٠ - Georgy Arbatov, "Gaidarism' Is a Reaction to Own Marxism." *Nezavisimaya gazeta*, March 13, 1992.

١٠١ - Petrakov and others, "The Govrnment Has Lost Control Over the Economic Processes."

١٠٢ - Fedorenko and others, "The Storm of Market Redoubts Does Not Succeed So Far."

١٠٣ - Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over The Economic Processes"; Bogomolov, "There Is Neither Time, Nor Effective Power"; Oleg Bogomolov, "Is Russia Threatened with Hyperinflation?", *Cato Journal*, vol. 12 (Winter 1993), p. 596. وقد تلقوا في ذلك تأييداً وافراً من ستيف هـ . هانكي وكورت شولر اللذين حاجا في العديد من المنشورات بأنه مامن شيء مهم بمثل قيام مجلس للعملات ، كما أنهما نفضا أيديهما من القضايا الماليه . Steve H. Hanke and Kurt Schuler, "Currency Boards and Currency Convertibility," *Cato Journal*, Vol. 12 (Winter 1993), pp. 687-705.

١٠٤ - "Program for Khasbulatov," *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1922.

١٠٥ - "Ruslan Khasbulatov Does Not Believe in IMF Assistance," *Izvestiya* April 4, 1992.

١٠٦ - Abalkin, "Reflections on the Strategy and Tactics of Economic Reform," p. 5.

١٠٧ - المصدر السابق ، ص ٧ .

١٠٨ - Sergei Parkhomenko, "Volsky Creates A Party of Pragmatists," *Nezavisimaya gazeta*, May 13, 1992.

١٠٩ - "Thirteen Points of Volsky's Program," *Izvestiya*, September 30, 1992.

١١٠ - Arkady Volsky, "To Defend State Industry," *Ekonomicheskaya gazeta*, November 1992.

١١١ - "Program for Khasbulatov," *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1992.

١١٢ - Vladimir Ispravnikov, "Is Any Way Out of the Dead End to Be Seen?", *Voprosy ekonomiki*, no. 2 (February 1993), p. 36; Vladimir Ispravnikov and others, "Does the Government Take the View of the Computer Into Account?", *Izvestiya*, March 26, 1992.

١١٣ - Nikolai Petrakov, "Monetary Stabilization in Russia: What Is to Be Done?", *Cato Journal*, vol. 12 (Winter 1993), p. 608.

١١٤ - انظر القسم الخاص بالتكاليف الاجتماعية فى الفصل الثالث .

١١٥ - Larisa Piyasheva, "Confessions of the Economic Commissar to the President of the Republic," *Moskovskie novosti*, no. 5, February 2, 1992.

١١٦ - "MN Founders Divided Over Yavlinsky's Reform Assessments," *Moscow News*, no. 22, 1992.

١١٧ - Georgy Arbatov, "Where Did the Money Go?", *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1992.

١١٨ - "Gaydar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in FBIS, *Soviet Union*, pp. 39-40.

١١٩ - المصدر السابق .

١٢٠ - لم يتمكن الشيوعيون المجددون من أن يقتنعوا بتلك الأفكار سوى عدد قليل من الغربيين المحافظين فحسب . انظر : Paul
Craig Roberts, "Russia's Informal Revolution,"*Cato Journal*, vol. 12 (Winter 1993), p. 603: "Oleg
Bogomolov..ومرة ثانية يصيب أوليج بوجومولوف فيما يصرح به بأنه كان ينبغى قبل تحرير الأسعار أن تخصص
الملكيه ، وأن تهدم الهياكل الاحتكارية . Judy Shelton, Went Wrong?", *Cato Journal*, vol. 12
(Winter 1993), p. 617: وحتى لايحدث أحدا نفسه بتصنيف بتراكوف بين أولئك السياسيين المتشددين فى روسيا
اليوم الذين يعارضون السوق الحرة والاصلاح الديمقراطى بصفة عامة ، فمن المهم الاشارة إلى أن بتراكوف اختار أن
يستقيل من منصبة ككبير المستشارين الاقتصاديين لجورباتشوف فى يناير ١٩٩١ .. إن أكثر انتقادات بتراكوف قسوة
لبرنامج جايدار أن الأسعار « حررت » فى غيبة أى منافسة مجدية . »

١٢١ - Abalkin, "Reflections on the Strategy and Tactics of Economic Reform," p. 5; Ispravnikov, "Is Any way Out of the Dead End to Be Seen?", p. 36.

١٢٢ - Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes."

١٢٣ - "Program for Khasbulatov."

١٢٤ - Arbatov, "Gaidarism' Is a Reaction to Own Marxism"; Petrakov, "The Crisis of Economic Reform in Russia," pp. 67-68; Petrakov, "Monetary Stabilization in Russia: What Is To Be Done?", pp., 608-09.

١٢٥ - Vladimir Kotov, "Russia's to the Market: Victory or Defeat?", *Nezavisimaya gazeta*, March 13, 1992; Yefrem Maiminas, "Alternative-Beyond the Borders of the Market," *Nezavisimaya gazeta*, March 19, 1992; Aleksei Ulyukaev, "About 'the Advice From Outsiders'," *Nezavisimaya gazeta*, March 27, 1992; Konstantin Gofman, "To Reestablish State Control Is Possible Only With Terror," *Nezavisimaya gazeta*, March 27, 1992; Mikhail Lantsman, "Khasbulatov's Program Is Oriented to Hyperinflation," *Nezavisimaya gazeta*, April 4, 1992; Aleksei Ulyukaev, "The Steps of Reform: A Spring Account," *Moskovskie novosti*, April 12, 1992; Sergei Vasil'ev, "Structural Crisis-A Preparation to Growth," *Nezavisimaya gazeta*, May 27, 1992; Mikhail Leont'ev, "The Stabilization of Production on the Corps of the Financial System," *Izvestiya*, July 23, 1992.

١٢٦ - Boris L'vin, "How to Make Revolution," *Nezavisimaya gazeta*, March 10, 1992; Vitaly Nashul', "Perspectives of Liberal Reforms," *Nezavisimaya gazeta*, October 21, 1992; Vitaly Naishul', "Economic Reforms: A Liberal Perspective," in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (St. Martin's Press, 1994), pp. 174-81.

١٢٧ - "Spring' 92 Reforms in Russia," *Moscow News*, no. 21, 1992, and no. 22, 1992.

١٢٨ - Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, "Russian Reform: The First Step," pp. 1-49.

١٢٩ - Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, "The Macroeconomics of Populism," in Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., *The Macroeconomics of Populism in Latin America* (University of Chicago Press, 1991), pp. 9-10.

١٣٠ - Russian Academy of Sciences, Economic Department and the International Fund "Reform," "Sotsial'no-ekonomicheskie preobrazovaniya v Rossii: Sovermennaya situatisiya i novye podkhody" (Social-economic transformation in Russia: The contemporary situation and new approaches), mimeo (Moscow, January 1994), pp. 1-32.

١٣١ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 156.

١٣٢ - المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

١٣٣ - المصدر السابق ، ص ص ١٥٧ ، ١٥٩ - ١٦٠ .

١٣٤ - John Lloyd and Leyla Boulton, "Yeltsin's Deputy Quits as Shake-up Continues," *Financial Times*, April 4-5, 1992, p.2.

١٣٥ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 159.

١٣٦ - Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs. "Russian Reform: The First Step," p.7.

١٣٧ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 158.

١٣٨ - "Gaydar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in FBIS, *Soviet Union*, December 30, 1991, p. 39. Possibly Gaidar من المحتمل أن جايدار أراد أن يقدم لنفسه صورة مختلفة عن منافسه يافلينسكى الذى كان رجل دعاية بارزا ، ومن المؤكد أن برنامج الخمسمائة يوم حقق نجاحا دعائيا .

١٣٩ - Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs. "Russian Reform: The First Step," pp. 8-9.

١٤٠ - المصدر السابق .

١٤١ - "Viktor Chernomyrdin's Cabinet," *Izvestiya*, December 24, 1992.

١٤٢ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 157.

١٤٣ - تجربة شخصية فى فبراير ١٩٩٤ .

١٤٤ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*,p. 129.

١٤٥ - Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: public Goods and the Theory of Groups* (Harvard University Press, 1965), p. 143.

١٤٦ - رغم أن تقديم المشورة السياسية لم يكن من مهام المستشارين الاقتصاديين الأجانب ، فإننا قدمنا عددا وافرا من المقترحات التى حظت باهتمام قليل ، لأن السياسيين الاقتصاديين الذين تحدثنا إليهم كان لديهم اهتمام متواضع بالأمور السياسية . وقد أكدت أنا وجيفرى ساتشس على الحاجة إلى قاعدة ديمقراطية للإصلاح ، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة . وحسبما قاله ساكس فى يونية ١٩٩١ : « يتعين أن يقوم التحول الناجح .

للاقتصادات الاشتراكية سواء فى أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفييتى ، على ثلاثة عوامل أساسية : أولها نشر الديمقراطية السياسية . » "(Jeffery Sachs, "The Grand Bargain," in Anders Aslund, ed., *The Post-Soviet Economy*: *Soviet and Western Perspectives* (St. Martin's Press. 1992), p. 209). وقد أكد ماريك دابروفسكى على أنه : « أولا ، من المهم تعظيم الاستفادة من « الثقة السياسية » فى حكومة الإصلاح والوقت المتاح لها للانطلاق بالسياسة الاصلاحية إلى أبعد ما يمكن . إن هذا القدر من الثقة السياسية لا يتاح إلا لأول حكومة للحقبة التالية للشيوعية ، وسيدوم لفترة زمنية محدودة فحسب . ويستلزم هذا اتباع المداواة بالصدمات ، وليس النهج التدريجى . وثانيا ، تبين التجربة البولندية أنه ينبغى إدماج معظم القرارات المؤلمة فى الحزمة الأولية الحاسمة للتثبيت والتحرير . » Dabrowski, "The First Half-Year of Russian Transformation," p. 14. A favorite topic of mine وكان من الموضوعات المهمة الأثيرة لدى الحاجة إلى التوعية الجماهيرية . وقد تقبل جايدار ذلك وحاول القيام بقدر كبير فى هذا الصدد ، ولكن ما قام به لم يكن فيه الكفاية .

١٤٧ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 154.

١٤٨ - John Lloyd, "Power Battle 'May Destroy' Russian Reform Plans," *Financial Times*, January 16, 1992, p. 1.

١٤٩ - John Lloyd, "Yeltsin Deputy Attacks Government," *Financial Times*. December 19, 1991,p. 1.

١٥٠ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 127.

١٥١ - المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

١٥٢ - فسر يلتسين إقالته للوبخين على النحو التالى : « وهكذا ، فلو أن رجلا متوسط العمر من رجال الصناعة أتى إلى وقال بصوت مهموم ، « بوريس نيكولاييفتش ، لقد عملت لأربعين سنة فى الصناعة البترولية . ما هذا الذى يفعله رجلك المسمى لوبخين ؟ .. إن كل شىء فى سبيله إلى جحيم الضياع على صينية من فضة .» فمن الطبيعى أن أفقد صبرى ، وأن أشعر بأنه يتعين على إحداث بعض التغييرات . » Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 168.

١٥٣ - المصدر السابق ، ص ص ١٦٨ .

١٥٤ - المصدر السابق ص ص ١٦٥ - ١٦٩ . Mikhail Leont'ev, "Russian Reform: the Beginning of Agony?. Yeltsin Has Started Taking Apart the Gaidar Team," *Nezavisimaya gazeta*, June 2, 1992.

١٥٥ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 172-73.

١٥٦ - المصدر السابق ، ١٩٨

١٥٧ - المصدر السابق ، ص ص ٣١ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٩٩ .

١٥٨ - المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

١٥٩ - كان المتزعم الرئيسى لهذه المقولة فلاديمير ماو الذى كان مستشارا سياسيا لجايدار . أنظر تعليقاته على : David Lipton and Jeffrey D. Sachs, "Prospects for Russia's Economic Reforms," *Brookings Papers on Economic Activity, 2:1992*, pp. 268-69.

١٦٠ - "Decree on Measures to Stabilize the Economy of the Agroindustrial Complex," *Rossiiskaya gazeta*, April 7, 1992.

١٦١ - Pyotr Varov, "Parliament Outmaneuvers Russia's Government," *Kommersant*, November 25, 1991.

١٦٢ - Matyukhin, *Ya byl glavnym bankirom Rossii*, pp. 52-70.

١٦٣ - المصدر السابق .

١٦٤ - عند تقليب النظر فيما حدث ، قال جايدار إنه كان يظن أن من الأفضل محاولة تأييد ماتيوخين فى الوقت الذى كان لايزال يرى أنه ليس ثمة إمكانية لحمل مجلس السوفييت الأعلى على إقرار ترشيح فيدروف . (محادثة شخصية فى مارس ١٩٩٣) .

١٦٥ - Aleksei Zuichenko, "Russia's Parliament Is About to 'Correct' Reform," *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1992; "Appointment," *Moskovskie novosti*, no. 15, April 12, 1992.

١٦٦ - والحق يقال ، فقد عين جايدار أيضا رجل اقتصاد إصلاحيا شابا ، هو أندرى فافيلوف كنائب أول لوزير المالية ليكون رجله فى وزارة المالية .

١٦٧ - Aleksei Kiva, "It Would Be Good Not to Forget About the Experiences of Others: Realism Is the Only Policy That Stands," *Nezavisimaya gazeta*, February 1, 1992,

الفصل الثانى

١ - يستند هذا الفصل فى المقام الأول إلى نصوص قانونية ومقالات صحفية ومذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة من وحدة الاقتصاد الكلى والمالية التى كانت تحت إشرافنا فى وزارة المالية الروسية .

٢ - "The State and Its Apparatus" (Interview with Vladimir Kvasov), *Rossiiskie vesti*, March 26, 1994.

٣ - Vincent Koen and Steven Phillips, *Price Liberalization in Russia: Behavior of Prices, Household Incomes, and Consumption During the First Year*, Occasional Paper no. 104, International Monetary Fund, Washington, D.C. (June 1993), pp. 2-3.

٤ - Maxim Boycko, "Price Decontrol: The Microeconomic Case for the 'Big Bang' Approach," *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 7, no. 4 (Winter 1991), p. 36.

٥ - "Decree of the President of the RSFSR on Measures to Liberalize Prices," *Ekonomika i zhizn'*, special issue (December 1991), p.2.

٦ - Koen and Phillips, pp. 2,4.

٧ - "Decree on Measures to Liberalize Prices," *Ekonomika i zhizn'* (December 1991), p.3.

٨ - المصدر السابق .

٩ - Leyla Boulton, "Moscow Prepares for Backlash As Price Controls End," *Financial Times*, January 2, 1992, p. 1; John Lloyd, "Russians Shocked by Fourfold Price Rises," *Financial Times*, January 3, 1992, p. 1.

١٠ - "Yegor Gaidar," *Rossiiskaya gazeta*, July 3, 1992.

١١ - ربما كان الاتجاه القائم حيال تحرير التجارة الداخلية فى المقام الأول ، بل والتجارة الخارجية ، يمثل نقطة الاختلاف الكبرى فى الرأى بين حكومة الإصلاح ومستشاريها الأجانب ، فى حين كان هناك اتفاق عام على تحرير الأسعار إلى أقصى ما يمكن . كان جميع المستشارين الأجانب يدعون إلى القيام بتحرير فورى وشامل للتجارة الداخلية ، إلا أنه لم يكن يشاركهم هذا الرأى سوى القليل من الإصلاحيين الروس . وكان أقوى مناصر لتحرير التجارة الداخلية هو سيرجى فاسيليف مستشار جايدار ، وهو الآن نائب وزير الاقتصاد المسئول عن تفكيك القيود التنظيمية . وكان جايدار نفسه يتفهم الحاجة إلى تحرير كل من التجارة الداخلية والخارجية ، إلا أنه أقدم على حلول وسط جمة . ورغم أن أفكار بوريس فيدوروف المثالية كانت أقل تحررا بدرجة طفيفة من أفكار جايدار ، فإنه كان أكثر تصميما على مواصلة التحرير فى عام ١٩٩٣ . (Marek Dabrowski, "The First Half-Year of Russian Transformation," pp. 9-11; Anders Aslund, "The Gradual Nature of Economic Change in Russia," pp. 20-22, in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993).

١٢ - (Russian government), *Programma uglubleniya ekonomicheskikh reform: Proekt* (Program for the Deepening of Economic Reforms: Draft), (Moscow, June 1992), pp. 52-54.

١٣ - المصدر السابق .

١٤ - "Decree of the President of the Russian Federation on the Freedom of Trade," *Rossiiskaya gazeta*, February 1, 1992.

١٥ - "Street Capitalism," *Economist*, April 25, 1992, p. 57; Vitaly Kolbasyuk, "In Moscow Starts a Trade Renaissance," *Nezavisimaya gazeta*, May 29, 1992.

١٦ - "Decree of the President of the Russian Federation on Some Measures to Implement the Decree of the President of the Russian Federation 'On the Freedom of Trade'," *Rossiiskaya gazeta*, June 26, 1992.

١٧ - محادثات شخصية في موسكو خلال زيارات متعددة . فيما يخص التنظيم غير القانوني لمبيعات الزهور ، انظر Fedor Korov'ev and Bogdan Skabichevsky, "Kings and Carnations," *Nezavisimaya gazeta*, March 27, 1992.

١٨ - Rustam Arifdzhanov, "The Moscow Trader Leaves the Street," *Izvestiya*, May 4, 1994.

١٩ - L. Rozenova, "The Difficult Road of Free Prices," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 18 (May 1992).

٢٠ - Irina Demchenko, "The Government Tries to Regulate Prices, But Prices Are Capable of 'Deregulating' the Government," *Izvestiya*, January 10, 1993; Michael Dobbs, "Russia Rescinds Jan. 1 Price Controls," *International Herald Tribune*, January 19, 1993, p. 14.

٢١ - Koen and Phillips, p. 10; meeting with L. Rozenova, Chairwoman of the State Price Committee, July 19, 1993.

٢٢ - "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on Powers of the Executive Organs of Krais, Oblasts and Federal Cities on Licensing Certain Kinds of Activities," *Rossiiskaya gazeta*, June 19, 1993; Viktor Belikov, "Licensing Is Being Introduced on Entrepreneurship," *Izvestiya*, November 13, 1992; Mikhail Berger, "Decree on the Expansion... of Corruption in the Localities," *Izvestiya*, June 3, 1993.

٢٣ - المصدر الرئيسي لهذا القسم هو Petr Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economic Reform," in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (St. Martin's Press, 1994), pp. 80-93. وقد تم الحصول على معلومات اضافية من : International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, June 1993), pp. 35-40; and International Monetary Fund, *Economic Review: Trade Policy Reform in the Countries of the Former Soviet Union* (Washington, D.C.: International Monetary Fund. February 1994), pp. 35-40. ووفقا للممارسة الروسية ، فإن « التجارة الخارجية » فيما يرد بعد ذلك تعني التجارة الخارجية خارج الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة . والإحصاءات والقواعد التنظيمية للتجارة الخارجية تعالج التجارة مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة كفئة مستقلة تخص « التجارة البينية » .

٢٤ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1992 godu* (The Russian Federation in numbers in 1992) (Moscow, 1993), pp. 31-32.

٢٥ - Sergei Glaz'ev, "There Are Forces Which Resist the Creation of Currency and Export Control," *Rossiiskaya gazeta*, June 25, 1993; "A Closed Economy Means a Backward Economy," *Finansovye izvestiya*, June 18, 1993; Sergei Glaz'ev, "Success Depends on the Utilization of the Competitive Advantages of Russian Enterprises," *Nezavisimaya gazeta*, September 9, 1993; "Foreign Economic Freedom Did Not Suit Everybody," *Finansovye izvestiya*, November 19, 1993; David A. Dyker, "Recentralization or Liberalization in Foreign Trade?", *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Research Report*, vol. 2, no. 30, July 23, 1993, pp. 6-9.

٢٦ - Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economic Reform," pp. 88-89.

٢٧ - Tat'yana Koshkareva, "In Front of the Noses of the Russian Consumers an Iron Curtain Has Been Let Down," *Segodnya*, March 22, 1994.

٢٨ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, pp. 132-33, 140; Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, "Centralized Imports: The Current System and Policy Alternatives," mimeo, Moscow, June 4, 1993, pp. 1-4.

٢٩ - Andrei Lushin, "Trade Policy Developments," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, November 27, 1993, pp. 1-2.

٣٠ - Lushin, "Trade Policy Developments," Appendix 1.

٣١ - "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on Measures to Liberalize Foreign Economic Activities," *Rossiiskaya gazeta*, November 11, 1993.

٣٢ - Dyker, pp. 6-9; Dmitry Kuznets, "The Government Intends to Liberalize Foreign Trade," *Segodnya*, April 20, 1994.

٣٣ - Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economy," p. 91.

٣٤ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1992 godu* (The Russian Federation in numbers in 1992), pp. 38, 43, 46, 47. وهذه الأرقام عبارة عن تجميع من جداول مختلفة . ويتفاوت عدد المنشآت المذكورة في كل منها . إذ يتزايد تقسيمها ، ويتباين تعريفها ، ويتزايد خروج عدد كبير من المنشآت من الإحصاءات . إلا أن المهم هو قلة ما وصل إليه عددها عند مستهل الإصلاح .

٣٥ - Anette N. Brown, Barry Ickes, and Randi Ryterman, "The Myth of Monopoly: A New View of Industrial Structure in Russia," mimeo, The World Bank, Washington, D.C., August 6, 1993, p.6; Vladimir Capelik and Andrei Yakovlev, "Monopoly in the Soviet Economy," *Kommunist*, October 1990, p. 69; Vladimir Capelik, "The Development of Antimonopoly Policy in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 1, no. 34 (August 28, 1992), p. 66; Heidi Kroll, "Monopoly and Transition to the Market," *Soviet Economy*, vol. 7, no. 2 (April-June 1991), p. 147.

٣٦ - Brown, Ickes, and Ryterman, "The Myth of Monopoly."

٣٧ - المصدر السابق ، ص ص ١٣ - ٢٠ ، ٢٧ ، ٣٤ .

٣٨ - Capelik, "The Development of Antimonopoly Policy in Russia," pp. 66-70.

٣٩ - "Statute on the RSFSR State Register for Associations and Monopolistic Enterprises Active on Product Markets," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1 (January 1992).

٤٠ - Vladimir E. Capelik, "Should Monopoly Be Regulated in Russia?", *Communist Economies and Economic Transformation*, vol. 6, no.1 (1994),pp. 22-24.

٤١ - المصدر السابق ، ص ص ١٩ - ٣٠ .

٤٢ - Paul L.Joskow, Richard Schmalensee, and Natalia Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization." *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics*, 1994, p.336.

٤٣ - المصدر السابق ، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٨ .

٤٤ - محادثات مع مسئولين تنفيذيين في بيوت أعمال غربية ، ولجنة الأسعار الحكومية الروسية في أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٣ .

٤٥ - "State Program for Demonopolization of the Economy and the Development of Competition," *Rossiiskaya gazeta*, April 14, 1994; Joskow, Schmalensee, and Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization," pp.345,357.

٤٦ - Jacques Delpla, "Price Policy in Russia: The Case of Energy, " mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, April 26, 1993, p. 4.

٤٧ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1992 godu* (The Russian Federation in numbers in 1992), p.164.

٤٨ - محادثة شخصية مع يجور جايدار في مارس ١٩٩٣ .

٤٩ - Boris N. Yeltsin, *The Struggle for Russia* (Times Books, 1994), p. 168.

٥٠ - "Memorandum on Economic Policy of the Russian Federation," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 10, March 1992; John Lloyd, "Russian Oil Price to Rise by 550 Percent in June," *Financial Times*, March 26, 1992, p. 30.

٥١ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 165-67.

٥٢ - Andrew Berg and others, "Energy Prices and Inflation in Russia," mimeo, Monetary and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, July 26, 1993, p. 2; "Decree of the Government of the Russian Federation on State Regulation of Prices of Energy Resources, Other Kinds of Production and Services," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 21, May 1992, Supplement.

٥٣ - Berg and others, "Energy Prices and Inflation in Russia," p. 2; "Decree of the President of the Russian Federation on State Regulation of Prices of Certain Kinds of Energy Resources," *Rossiiskaya gazeta*, September 19, 1992; "Russia Plans to Double Energy Prices," *International Herald Tribune*, September 11, 1992, p. 11.

٥٤ - "Decree of the President of the Russian Federation on the Transformation of the State Gas Concern 'Gazprom' into the Russian Joint Stock Company 'Gazprom'," *Rossiiskaya gazeta*, November 11, 1992; "Gazprom'-the Biggest Monopolist in the World," *Izvestiya*, July 22, 1992; "Russia's Gas Industry," *Finansovye izvestiya*, November 29, 1992; "Decree of the Government of the Russian Federation on the Order of Utilization of Hard Currency, Received From Export of Natural Gas in 1993," *Rossiiskaya gazeta*, December 25, 1992; "Decree of the President of Russia on the Assurance of Reliable Gas Supplies to the Consumers of the Russian Joint Stock Company 'Gazprom' in 1994-1996," *Rossiiskaya gazeta*, December 22, 1993; Jacques Delpla, "Gradually Raising 1% of GDF Through a New Gas Excise Tax," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, January 2, 1994, p. 5.

٥٥ - Mikhail Berger, "One More Difficult Step on the Road to the Market: The Prices of Petroleum Products Have Been Let Free," *Izvestiya*, May 26, 1993.

٥٦ - "Decree of the President of the Russian Federation on Measures to Stabilize the Situation in the Coal Industry," *Rossiiskaya gazeta*, June 26, 1993; Sergei Leskov, "Free Prices on Coal Can Strengthen or Break Russia's Economy," *Izvestiya*, June 23, 1993; Sergei Leskov, "The Miners Are Not Satisfied with the Liberalization of Prices and Demand Meetings with the President and Prime Minister of Russia," *Izvestiya*, June 24, 1993; Lev Fainshtein, "Metallurgists and Miners Did Not Agree on the Price," *Kommersant'-Daily*, July 13, 1993; Radmir Kil'matov, "The Cabinet Is Suggested to Find Means Again," *Kommersant'-Daily*, September 10, 1993; "Prices: A New Blow to the Citizens' Pockets-Electricity and Gas Are Becoming More Expensive," *Rossiiskie vesti*, March 30, 1994.

٥٧ - "Decree of the Government of the Russian Federation on State Regulation of the Price of Natural Gas and Other Energy Resources," *Rossiiskaya gazeta*, July 24, 1993; Delpla, "Gradually Raising 1% of GDP Through a New Gas Excise Tax," p. 5; Rustam Narzikulov, "The End of the Energy Paradise," *Segodnya*, November 16, 1993.

٥٨ - "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on the Correction of the System of Electricity Tariffs," *Rossiiskaya gazeta*, August 13, 1993.

٥٩ - "The Dynamics of Prices of Energy," TEK, no. 3-4, 1994, p. 9; Elena Yakoveleva and Irina Savvateeva, "Russia on the Eve of 'Freeing of Gas Prices': What Will it Bring to Us All?", *Izvestiya*, November 26, 1994.

٦٠ - Irina Savvateeva, "The Energy Prices Rise Faster Than All Others," *Izvestiya*, March 25, 1994; "Russia's Government Will As Previously Regulate the Prices of Gas and Heating," *Segodnya*, June 21, 1994.

٦١ - "Decree of the President of the Russian Federation on the Formation of State Food Funds for 1992," *Ekonomichskaya gazeta* no. 5, February 1992.

٦٢ - محادثات مع شتى المسئولين فى وزارة الزراعة الروسية فى موسكو فى يوليه ١٩٩٣ .

٦٣ - Anders Aslund, "State Credits to Agriculture Are Gifts to Monopolies," *Izvestiya*, September 21, 1993.

٦٤ - Petr Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economic Reform," pp. 89-90; Douglas Galbi and Andrei Uspenskii, "Grain Subsidies: Progress Report for 1993," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, August 30, 1993.

٦٥ - "Decree of the President of the Russian Federation on Measures to Stabilize the Economy of the Agro-Industrial Complex," *Rossiiskaya gazeta*, April 7, 1992; "Decree of the Government of the Russian Federation on Additional Measures to Assure a Timely Harvest and Procurement of Agricultural Products in 1992," *Rossiiskaya gazeta*, July 14, 1992; "No More Grain Than Usual, But Less Sensationalism," *Rossiiskaya gazeta*, July 18, 1992; Valery Konovalov, "The Price of Grain Will Be Given by the President," *Izvestiya*, July 24, 1992; Natal'ya Gorodetskaya, "There Will Not Be Russian Currency," *Nezavisimaya gazeta*, October 2, 1992; "Decree of the Government of the Russian Federation on Urgent Measures for Support of Cattle and Animal Husbandry (1992)," *Rossiiskaya gazeta*, November 7, 1992.

٦٦ - Galbi and Uspenskii, "Grain Subsidies: Progress Report for 1993"; Marina Amelina, Douglas Galbi, and Andrei Uspenskii, "The Distribution of Central Bank Credits for Grain Procurement," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, September 3, 1993.

٦٧ - "Law of the Russian Federation on Grain," *Rossiiskaya gazeta*, May 29, 1993.

٦٨ - Anders Aslund, "State Credits to Agriculture Are Gifts to Monopolies," *Izvestiya*, September 21, 1993; "Decree of the Supreme Soviet of the Russian Federation on Urgent Measures to Assure the Harvest of 1993;" *Rossiiskaya gazeta*. July 23, 1993.

٦٩ - Boris Fedorov, "The Russian Finances in 1993;" *Voprosy ekonomiki*, no. 1, January 1994, p. 36; Yelena Yakovleva, "The State Withdraws From Russia's Grain Market," *Izvestiya*, December 28, 1993; Yelena Yakovleva, "The Prices of Bread Will Rise, But Differently in Different Cities,"

Izvestiya, October 15, 1993; "Decree of the President of the Russian Federation on the Annulment of Certain Articles of the Law of the Russian Federation 'On Grain'," *Rossiiskaya gazeta*, December 29, 1993; Nikolai Chernykh, "The Prices of Food Continue to Be Liberalized," *Kommersant'-Daily*, October 12, 1993; "Omsk Suffers From Overproduction of Grain," *Izvestiya*, November 11, 1993.

٧٠ - Nanette van der Laan, "Parties Meet to Agree on New Speaker," *Moscow Times*, December 28, 1993, p. 3; Aleksandr Frolov, "The Algebra of Compromise," *Sovetskaya Rossiya*, February 26, 1994.

٧١ - "Decree of the Government of the Russian Federation on Economic Conditions for the Functioning of the Agro-Industrial Complex of the Russian Federation in 1994," no. 120, mimeo, Moscow, February 23, 1994; Andrei Illarionov, "The Agrarian Bosses Want to Be Fed by the Whole People," *Izvestiya*, February 8, 1994.

٧٢ - Dmitry Volkov, "Zaveryukha Declared the End of Imports of Food," *Segodnya*, January 29, 1994; Dmitry Kuznets, "They Will Sell the Harvest With Force," *Segodnya*, March 23, 1994; Center for Economic Analysis, Government of the Russian Federation, "Dynamics of Purchases and Deliveries of Agricultural Products in Russia in 1993 and January-March 1994," *Segodnya*, June 30, 1994.

٧٣ - Boris Fedorov, "Agriculture," *Izvestiya*, June 21, 1994.

٧٤ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p. 168.

٧٥ - "The Ministry of Thieves in Law," *Izvestiya*, July 20, 1994.

٧٦ - المصدر السابق .

٧٧ - Arkady Vaksberg, *The Soviet Mafia* (St. Martin's Press. 1991); Konstantin M. Simis, *USSR: Secrets of a Corrupt Society* (London: J. M. Dent & Sons, 1982); Ilja Zemtsov, *La corruption en Union sovietique* (Paris: Hachette, 1976).

٧٨ - "The Ministry of Thieves in Law."

٧٩ - Sergei Leskov, "A Series of Resignations in the Government," *Izvestiya*, August 25, 1993; Semen Vasil'ev, "Arrests in the Central Bank," *Kommersant'-Daily*, July 13, 1993; Leonid Berres, "Scandal Due to the Privatization of Houses by the Military," *Kommersant'-Daily*, July 13, 1993.

٨٠ - استنادا إلى الكثير من المحادثات مع رجال الأعمال فى روسيا .

٨١ - Vadim Belykh, "The Time of Thieves in Law," *Izvestiya*, April 8, 1994.

٨٢ - Vasily Kononenko, "The Russian Authorities Prepare an Attack on Organized Criminality," *Izvestiya*, May 26, 1994; "Federal Program of the Russian Federation for Stepping up the Fight Against Crime During 1994-1995," *Rossiiskaya gazeta*, June 1, 1994; "The President Goes for Extraordinary Measures in the Struggle Against the Raging of Criminality," *Izvestiya*, June 15, 1994; John Lloyd, "Anti-Crime Measures Split Russians," *Financial Times*, June 27, 1994, p.3.

٨٣ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 166; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994g.*, p. 170.

٨٤ - Arkady Vaksberg, "Crime No Punishment," *Moscow Times*, December 30, 1992; Victor Yasmann, "Corruption in Russia: A Threat to Democracy?", *RFE/RL Research Report*, vol. 2, no. 10 (March 5, 1993), pp. 15-18; "The Ministry of Thieves in Law."

٨٥ - Center for Economic Reforms, Government of the Russian Federation, "The Economic Situation in the Russian Federation, April 19-26, 1994," *Segodnya*, May 5, 1994; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p. 131.

الفصل الثالث

١ - لقد تعلمت الكثير عن التثبيت الاقتصادى الكلى فى الظروف الروسية من جيفرى ساكس بالدرجة الأولى ، وإن كنت قد تعلمته أيضا من دافيد ليبتون وستانلى فيشر . ويعتمد هذا الفصل بدرجة كبيرة على : Jeffrey D. Sachs, "Prospects for Monetary Stabilization in Russia," in Anders Aslund ed., *Economic Transformation in Russia* (London: Pinter, 1994), pp. 34-58, and Jeffrey D. Sachs, "Russia's Struggle with Stabilization: Conceptual Issues and Evidence." Paper presented at the Annual [World] Bank Conference on Development Economics, April 28-29, 1994, Washington, D.C. والمصادر المهمة الأخرى هى : Stanley Fischer, "Russia and the Soviet Union Then and Now," in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot, and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*, vol. 1 (University of Chicago Press, 1994), pp. 221-52; Jeffrey D. Sachs and David Lipton, "Remaining Steps to a Market-Based Monetary System," in Anders Aslund and Richard Layard,eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 127-62; David Lipton, "Reform Endangered," *Foreign Policy*, no. 90 (Spring 1993), pp. 57-78; Stanley Fischer, "Prospects for Russian Stabilization in the Summer of 1993;" in Aslund,ed., *Economic Transformation in Russia*, pp. 8-25; Boris G.Fedorov and Andrei I.Kazmin, "1993: The First Experiences of the Russian Financial and Monetary Stabilization Policy," in Aslund,ed., *Economic Transformation in Russia*, pp. 26-33; Boris G. Fedorov, "The Russian Finances in 1993," *Vorposy ekonomiki*, no. 1 (January 1994), pp. 4-85. وللحصول على بيانات ، فقد اعتمدت بشكل مسهب على : International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* (International Monetary Fund, 1993); Macroeconomics and Finance Unit (MFU), *Weekly Monetary Reports;* and the government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends.*

٢ - Anders Aslund, "Lessons of the First Four Years of Systemic Change in Eastern Europe," *Journal of Comparative Economics*, vol. 19 (1994), pp. 22-38.

٣ - بيان أدلى به فى حلقة دراسية فى المعهد الاقتصادى - الرياضى المركزى فى موسكو فى سبتمبر ١٩٩١ .

٤ - Sachs and Lipton, "Remaining Steps to a Market-Based Monetary System," p. 127.

٥ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, pp. 89-91; Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no.4 (1993), pp. 11-12.

٦ - هذه الأسعار الروسية الرسمية للفائدة ليست مجمعة على النحو الصحيح . فالنسبة الرسمية البالغة ٢٠ بالمائة سنويا كانت أعلى من ذلك بشكل طفيف (أى أنها كانت تبلغ ٢٢ بالمائة سنويا) ، غير أن نسبة ٥٠ بالمائة سنويا الحقيقية كانت تبلغ بالفعل ٦٣ بالمائة سنويا ، وكانت النسبة الرسمية البالغة ٨٠ بالمائة سنويا تصل فى الحقيقة إلى ١١٧ بالمائة سنويا . وكلما كان سعر الفائدة أعلى كان الاختلاف أكبر . وأنا مدين بهذه الملاحظة لبريجيت جرانفيل .

٧ - Georgy G. Matyukhin, *Ya byl glavnym bankirom Rossii* (I was Russia's main banker) (Moscow: Vysshaya shkola, 1993), pp. 58-69.

٨ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 117

٩ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Fenderation*, p.93

١٠ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 116.

١١ - المصدر السابق، ص ١٠٦ .

١٢ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p. 93.

١٣ - المصدر السابق .

١٤ - Mikhail Delyagin and Lev Freinkman, "Extrabudgetary Funds in Russian Public Finance," *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Research Report*, vol. 2, December 3, 1993, pp- 49-54; International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p. 93.

١٥ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 106.

١٦ - المصدر السابق، ص ٢٢ .

١٧ - تستند معظم الأجزاء التالية على : Boris Fedorov, "The Russian finances in 1993," *Voprosy ekonomiki*, pp. 4-85.

١٨ - "Declaration on the Economic Policy of the Government and the Central Bank of Russia," in Ministry of Finance of the Russian Federation, *Rossiiskie finansy v 1993 godu* (Russian finances in 1993) (Moscow, January 1994), pp. 130-33.

١٩ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p.133

٢٠ - Viktor V. Gerashchenko, "The Monetary-Credit System in Russia in the Transition Period," *Biznes i banki: Bankovskaya gazeta*, no. 38, September 1994, in Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report: Central Eurasia*, October 13, 1994, p. 23. (Hereafter FBIS, *Central Eurasia.)*

٢١ - Aleksei Mikhailov, "The Currency Summer' 93," *Moskovskie novosti*, no. 30, July, 25, 1993.

٢٢ - "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on Proportions of Compensation of the Difference in the Interest Rate of Advantageous Credits," no. 3633, *Sobranie Aktov Prezidenta i Pravitel'stva Rossiiskoi Federatsii*, no. 39, September 27, 1993.

٢٣ - Mark Nagel, "The 1994 Budget," mimeo, Moscow, May 16, 1994.

٢٤ - Yeltsin. *The Struggle for Russia*, pp. 259-60.

٢٥ - Fedorov, "Russian Finances in 1993," pp. 39-41; Oksana Dmitrieva, "Political Games Around the Budget," *Moskovskie novosti*, no. 28, July 11, 1993; Aleksandr Bekker, "The Siberian Accord' Demands a Revision of Taxes," *Segodnya*, April 6, 1994.

٢٦ - Stanley Fischer, "Prospects for Russian Stabilization in the Summer of 1993," pp. 8-25; Jeffrey D. Sachs, "Prospects for Monetary Stabilization in Russia," pp. 34-58; Valery Vyzhutovich, "The Art of Demanding Sacrifices," *Izvestiya*, December 6, 1994.

٢٧ - Petr Zhuravlev, "The New Russian Deputies Have Been Suggested to Leave Work," *Segodnya*, December 28, 1993.

٢٨ - "Der Rücktrittsbrief Gajdars an Jelzin," *Frankfurter Allgemeiner Zeitung*, Junuary 18, 1994.

٢٩ - FNS Kremlin Package, "Press Conference by Russian Prime Minister Viktor Chernomyrdin," mimeo, January 20, 1994.

٣٠ - Yelena Kolokol'tseva and Dmitry Volkov, "A Temporary Coalition Government has Been Formed," *Segodnya*, January 21, 1994; Mikhail Leont'ev, "Apparently, the Prime Minister Tried Again," *Segodnya*, January 25, 1994; Andrei Zhdanov and Faina Osmanova, "In Throes a New Government Is Born," *Nezavisimaya gazeta*, January 21, 1994.

٣١ ـ Jacques Delpla and Charles Wyplosz, "Russia's Unconventional Transition," in Anders Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London: Pinter, forthcoming).

٣٢ ـ Geraschenko, "The Monetary-Credit System in Russia in the Transition Period," FBIS, *Central Eurasia*, October 13, 1994, p. 22.

٣٣ ـ Otto Latsis, "In an Unreliable Balance," *Izvestiya*, July 14, 1994.

٣٤ ـ Estimate by Brunswick Brokerage Research from December 1994.

٣٥ ـ Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god* (Russian economic reforms: a lost year) (Moscow, December 1994), p. 7.

٣٦ ـ Nagel, "The 1994 Budget," p. 2.

٣٧ ـ A. Deshabo, "Business Is Good Only for Cash," *Izvestiya*, June 25, 1994; Boris Fedorov, "A New Tax Policy Immediately", *Izvestiya*, June 7, 1994; Sergei Pepelyanev, "Most Changes in the Tax Legislation Remain Insignificant," *Finansovye izvestiya*, May 26, 1994; Andrei Koptyaev, "A Tax Reform is Almost Inevitable ," *Finansovye izvestiya*, February 3, 1994.

٣٨ ـ Andrei Grigor'ev, "The Budget Is Becoming a Stumbling-Block for the Government's Economic Policy," *Segodnya*, September 27, 1994.

٣٩ ـ Andrei Illarionov, "The Budget as a Mirror of the True Intentions of the Government," *Izvestiya*, May 18, 1994.

٤٠ ـ Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god*, pp. 13, 27, 74.

٤١ ـ Otto Latsis, "What Skid in the Engine of Power?", *Izvestiya*, November 1, 1994.

٤٢ ـ Mikhail Leont'ev, "Chubais Has Been Appointed Gaidar," *Segodnya*, November 9, 1994.

٤٣ ـ Information from Brunswick Brokerage Research in Moscow, December 1994.

٤٤ ـ Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryanny god*, p. 8.

٤٥ ـ Mikhail Sarafanov, "The Export of Energy Remains Under Control," *Finansovye izvestiya*, October 11, 1994; Yelena Yakovleva and Irina Savvateeva, "Russia on the Eve of 'Oil Liberty'," *Izvestiya*, November 26, 1994.

٤٦ ـ Mikhail Berger, "The Question of Freedom of Our Exports Can Cost a Minimum of 7 Billion Dollars," *Izvestiya*, November 24, 1994; Irina Savvateeva, "Oil Lobbyists Put Russia on the Verge of Financial Catastrophe," *Izvestiya*, December 8, 1994.

٤٧ ـ John Thornhill, "Moscow's Reformers Score Oil Victory," *Financial Times*, January 6, 1995, p. 2.

٤٨ ـ سأستعين في هذا القسم بالدرجة الأولى بأعمال Jacek Rostowski : "The Inter-Enterprise Debt Explosion in the Former Soviet Union: Causes, Consequences, Cures," *Communist Economics & Economic Transformation*, vol. 5, no. 2 (1993), pp. 131-59; Jacek Rostowski, "Interenterprise Arrears in Post-Communist Economies," IMF Working Paper WP/94/43 (International Monetary Fund, كما رجعت أيضا إلى أعمال "Sachs and Lipton, April 1994); Remaining Steps to a Market-Based Monetary System," pp. 127-62. David Bigman and Sergio Pereira Leite, "Enterprise Arrears in Russia: Causes and Policy Options," IMF Worlking Paper WP/93/61 (International Monetary Fund, August 1993); Barry W. Ickes and Randi Ryterman, "Roadblock to Economic Reform:

Inter-Enterprise Debt and the Transition to Markets," *Post-Soviet Affairs*, vol. 9 (July-September 1993), pp. 231-52.

٤٩ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 116.

٥٠ - Bigman and Pereira Leite, "Enterprise Arrears in Russia: Causes and Policy Options," pp. 1,10.

٥١ - Goskomstat Rossii, "The Socio-Economic Situation on November 15," *Delovoi mir*, November 24, 1994.

٥٢ - Rostowski, "Interenterprise Arrears in Post-Communist Economies," pp. 1-2.

٥٣ - Goskomstat Rossii, "The Socio-Economic Situation on November 15."

٥٤ - للإطلاع على مقال سخيف على وجه الخصوص على هذا المنوال ، انظر : V. Sokolov and Ye. Gil'bo, "An Alternative Budget Is Proposed," *Ekonomika i zhizn'*, no 48 (November 1994).

٥٥ - Bigman and Pereira Leite, "Enterprise Arrears in Russia: Causes and Policy Options," p. 1.

٥٦ - Goskomstat Rossii, "The Socio-Economic Situation on November 15."

٥٧ - Rustam Arifdzhanov, "In Russia There Is a Red Debt of Arrears," *Izvestiya*, October 7, 1994.

٥٨ - Mikhail Delyagin, "The Unification of Promissory Notes Can Soften the Crisis of Arrears," *Finansovye izvestiya*, October 6, 1994.

٥٩ - Igor' Karpenko, "The President Signed a Package of Economic Decrees," *Izvestiya*, December 22, 1994; Dmitry Volkov, "Messrs Panskov and Zadornov Agree on the Assessment of the Budget Deficit," *Segodnya*, December 21, 1994.

٦٠ - Andrei Illarionov and Mikhail Dmitriev, "Small Secrets of the Federal Budget," *Izvestiya*, November 19, 1994.

٦١ - كنت في فولجوجراد في فبراير ١٩٩٤ عندما نظم مصنع جرارات ظليرجينسكي بفولجوجراد مظاهرة من هذا القبيل في تواطؤ جلي مع إدارة « الأوبلاست » .

٦٢ - Rustam Arifdzhanov, "Whom Do the Trade Unions Save?", *Izvestiya*, October 27, 1994; Institute for Economic Analysis, "Survey of Russian Economy," mimeo, Moscow, November 15, 1994, figure 4.

٦٣ - Lev Makarevich, "The Threat of Mass Bankruptcies Has Reached the Banks," *Finansovye izvestiya*, December 8, 1994.

٦٤ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* (The Russian Federation in numbers in 1993) (Moscow, 1994), p. 12.

٦٥ - Rostowski, "Interenterprise Arrears in Post-Communist Economies," pp. 1-2.

٦٦ - قدم أفضل فهم لضعف القوة السوفيتية في أوائل الثمانينات في Zbigniew Brzezinski, "Tragic Dilemmas of Soviet World Power: The Limits of a New-Type Empire," *Encounter*, vol. 61 (December 1983), pp. 10-17. وقدم تبصراً ثاقبا استثنائيا لما تنطوي عليه سياسة الرئيس ريجان إزاء روسيا في Richard Pipes, "Can the Soviet Union Reform?", *Foreign Affairs*, vol. 63 (Fall 1984), pp. 47-61.

٦٧ - "B.N. Yeltsin's Speech," *Sovetskaya Rossiya*, October 29, 1991.

٦٨ - يحذو الانتقاد التالي للغرب حذو جيوفري د . ساكس بشكل وثيق ، ولاسيما "Russia's Struggle with Stabilization: Conceptual Issues and Evidence," paper presented at the Annual [World] Bank Conference on Development Economics, April 28-29, 1994, Washington, D.C.; Peter Norman and John Lloyd, "G7 Stays Hand Over Soviet Debt Safety Net," *Financial Times*, November 12, 1991, p. 4; "G7 Agrees Debt Deal With Soviet Republics," *Financial Times*, November 22, 1991, pp. 1, 16; "Memorandum on Mutual Understanding Concerning the Debt of Foreign Creditors of the Soviet

Socialist Republics and Its Successors," *Izvestiya*, October 29, 1991;
ومحادثات مع المسئولين الروس والغربيين الموجودين فى الاجتماع والمشاركين فيه .

٦٩ - Ian Davidson and others, "West Ponders Value of Shoring Up Soviet Centre," *Financial Times*, November 5, 1991, p. 4.

٧٠ - "Gates on Soviet Breakup, Weapons Proliferation," *News Backgrounder*, United States Information Service, December 11, 1991.

٧١ - Jim Hoagland, "Seeing Yeltsin's Days as Numbered, Bush Holds Back," *International Herald Tribune*, February 12, 1992. كان من الأصوات المخالفة المهمة فى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الحين وزير الدفاع ديك تشينى الذى حاج فى ديسمبر ١٩٩١ بأن الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الوحيدة التى قد تتاح للغرب لكى يساعد الاتحاد السوفيتى السابق على تحقيق الديمقراطية والاستقرار ، إلا أنه خسر المحاجة . انظر : (David White, "Last Chance to Help Soviet Union Says Cheney," *Financial Times*, December 14, 1991, p. 2.

٧٢ - "Discover Russian Reform," *International Herald Tribune*, November 13, 1991, p. 8.

٧٣ - "Helping Post-Soviet Reform," *Financial Times*, December 17, 1991, p.16.

٧٤ - Lionel Barber, "US to Hold Aid Conference to Bolster Soviets," *Financial Times*, December 13, 1991, p. 1; Anthony Robinson and Patrick Blum, "Western Donors Cement Links With CIS States," *Financial Times*, May 26, 1992, p. 2; Aleksandr Zhitnikov, "Humanitarian Aid: 170 Thousand Tons for 10 Billion Rubles," *Izvestiya*, March 12, 1992.

٧٥ - The White House, Office of the Press Secretary, "Multilateral Financial Assistance Package for Russia," Press Release, April 1, 1992; Quentin Peel, "Western Aid to Fill Trade Gap for Russia," *Financial Times*, April 2, 1992, p. 2.

٧٦ - "Memorandum on Economic Policy of the Russian Federation," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 10, March 1992; Otto Latsis, "With a Delay of 47 Years," *Izvestiya*, April 28, 1992.

٧٧ - Steven Greenhouse, "Russians Say I.M.F. Demands May Nullify Benefits of Loans," *New York Times*, June 16, 1992, p. A12.

٧٨ - Leyla Boulton, John Lloyd, and Quentin Peel, "Russia to Cut Deficit and Inflation," *Financial Times*, July 7, 1992, p. 1; Peter Norman, "G7 Passes the Future of Russia to the IMF," *Financial Times*, July 13, 1992, p. 11; Aleksandr Shal'nev, "The IMF Opens Access to the West's Finances to Russia," *Izvestiya*, August 6, 1992; Mikhail Berger, "Russia Will Probably Become the Biggest Client of the World Bank," *Izvestiya*, August 7, 1992.

٧٩ - Aleksandr Shal'nev, "The IMF and the World Bank Intend to Cut the Promised Aid to the CIS Substantially," *Izvestiya*, September 17, 1992.

٨٠ - Sachs, "Russia's Struggle With Stabilization: Conceptual Issues and Evidence," pp. 25-26, 53; International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, pp. 93, 132-33.

٨١ - نشر فى ذلك الحين انتقاد متكامل لصندوق النقد الدولى ، ولكن لم يكن له أى تأثير : Jeffrey Sachs and David Lipton, "Russia on the Ropes: How the IMF Is Missing Its Chance to Spur Recovery," *Washington Post*, September 29, 1992, p. C1.

٨٢ - Sachs, "Russia's Struggle With Stabilization: Conceptual Issues and Evidence," p. 59.

الفصل الرابع

١ - Roman Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States* (Budapest: Central European University Press, 1993), pp. 34-36.

٢ - المصدر السابق .

٣ - المصدر السابق ، ص ص ١٨ - ١٩ .

٤ - ملاحظات استقيتها من محادثاتي مع مدراء المنشآت الروسية .

٥ - Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 20-22.

٦ - Goskomstat Rossii, "The Social-Economic Situation and Development of Economic Reforms in the Russian Federation in 1992," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 4, January 1993.

٧ - Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 22-26.

٨ - *Perekhod k Rynku : Kontseptsiya i Programma* (Transition to the market: concept and program) (Moscow: Arkhangelsko, August 1990), pp. 68, 222.

٩ - "RSFSR Law on the Privatization of State and Municipal Enterprises in the RSFSR," *Ekonomika i zhizn'*, no. 31, July 1991.

١٠ - المصدر السابق ، ص ١٥ .

١١ - "Draft USSR Law on the Basic Foundations of Destatization and Privatization of Enterprises," *Izvestiya*, June 26, 1991.

١٢ - "B.N. Yeltsin's Speech," *Sovestskaya Rossiya*, October 29, 1991.

١٣ - Leonid Grigor'ev. "Ulterior Property Rights and Privatization: Even God Cannot Change the Past," in Anders Aslund, ed., *The Post-Soviet Economy : Soviet and Western Perspectives* (St. Martin's Press, 1992), pp. 196-208.

١٤ - Anders Aslund, "Hast Poland Been Useful as a Model for Russia?" in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (St. Martin's Press, 1994), pp. 157-73.

١٥ - "The Stakes Are Set" (Interview with Dmitry Vasil'ev), *Rossiiskaya gazetta*, February 10, 1992.

١٦ - "B.N. Yeltsin's Speech".

١٧ - تجرى مناقشة لطابع خصخصة « عناصر الطبقة الحاكمة » في : Irena Grosfeld, "Prospects for Privatization in Poland," *European Economy*, no. 43 (March 1990), pp. 147-49. والمفهوم ضمنا أن مدراء المنشآت المملوكة للدولة قاموا بتحويل أصول المنشآت إلى أنفسهم ، وذلك بالاشتراك في معظم الأحوال مع شركاء متواطئين أقوياء . وقد استخدم في ذلك طرائق كثيرة . فقد كان بوسع أي مدير لمنشأة مملوكة للدولة أن يؤسس منشأة صغيرة يكون مالكها الرئيسي ، ويبيع لها منتجات المنشأة المملوكة للدولة بسعر رخيص . وكان ذلك يتم حتى تؤول الأرباح إلى منشأته الخاصة وليس للمنشأة المملوكة للدولة التي يتولى ادارتها . وكان من بين التقنيات الرائجة في روسيا الدورات الدراسية الخاصة بالإدارة . وكان يمكن للمدير وأصدقائه أن يتولوا تقديمها للمنشأة المملوكة للدولة ، وكان من الممكن اقتضاء ثمن غال جدا مقابل ذلك .

١٨ - "Basic Provisions of the Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation for 1992," *Ekonomicheskaya gazeta*. no. 2, January 1992.

١٩ - "B.N. Yeltsin's Speech".

٢٠ - "Basic Provisions of a Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation in 1992."

٢١ - "Privatizing State Property" (Interview with Anatoly Chubais). *Moscow News*, no. 3, March 1992, p. 10.

٢٢ - "Basic Provisions of a Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation in 1992".

٢٣ - المصدر السابق

٢٤ - "Privatization Gives the Treasury 92 Billion" (Interview with Anatoly Chubais). *Komsomolskaya pravda*, February 20, 1992.

٢٥ - "State Program for the Privatization of State and Municipal Enterprises of the Russian Federation for 1992", *Rossiiskaya gazeta*, July 9, 1992.

٢٦ - جزم بيان مبكر استثنائى ، لايعتد به جدا ، أدلى به أحد مسئولى الخصخصة بأنه سيتم بيع ٧٠ بالمائة من ممتلكات الدولة على مدار العقد التالى . Leyla Boulton, "Russia to Sell 70% of State Assets," *Financial Times*, November 27, 1991, p. 2.

٢٧ - يستند معظم الجزء التالى على المقال الممتاز التالى : Andrei Shleifer and Maxim Boycko, "The Politics of Russian Privatization", in Olivier Blanchard and others. *Post-Communist Reform : Pain and Progress* (MIT Press, 1993), pp. 37-80.

٢٨ - "Privatization Gives the Treasury 92 Billion".

٢٩ - المصدر السابق ، "Property Free of Charge Does Not Make a Man an Owner" (Interview with Anatoly Chubais). *Izvestiya*, February 26, 1992 ; "The Stakes Are Set" (Interview with Dmitry Vasil'ev), *Rossiiskaya gazeta*, February 10, 1992 ; Petr S. Fillipov, "And So We Create a Class of Owners-Serfs?", *Rossiiskaya gazeta*, March 10, 1992.

٣٠ - Larisa I. Piyasheva and others, "To Give Away for Free," *Izvestiya*, February 14, 1992 ; Vasily I. Selyunin, "In Spite of Everything. It Will Be Done Our Way." *Izvestiya*, March 23. 1992 ; A. Isaev and others, "Nevertheless, It Will Be Necessary to Give [State Property] Free of Charge", *Rossiiskaya gazeta*, April 7, 1992.

٣١ - ملاحظات ومحادثات شخصية خلال أشهر طويلة قضيتها فى موسكو ، Yury Andreev, "Double Standards", *Nezavisimaya gazeta*, March 17, 1992.

٣٢ - "Privatization Gives the Treasury 92 Billion".

٣٣ - Vladimir Todres, "The Bitterness of the Parliament's Struggle With the Government Grows", *Nezavisimaya gazeta*, May 30, 1992.

٣٤ - "An Efficient Form of Privatization". *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 19, May 1992.

٣٥ - Philip Hanson and Elizabeth Teague, "The Industrialists and Russian Economic Reform", *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Research Report*, vol. 1 (May 8, 1992), pp. 5-6.

٣٦ - "The President's Address to Citizens," *Rossiiskaya gazeta*, August 20, 1992.

٣٧ - "B.N. Yeltsin's Speech", *Rossiiskie vesti*, August 25, 1992

٣٨ - للإطلاع على وصف لمخطط القسائم ، انظر : Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 66-71 ; Bozidar Djelic, "Mass Privatization in Russia : The Role

of Vouchers", *RFE/RL Research Report*, vol. 1 (October 16, 1992), pp. 40-44 ; Bozidar Djelic and Natalia Tsukanova, "Voucher Auctions : A Crucial Step Toward Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (July 23, 1993), pp. 10-18.

٣٩ - "The President's Address to Citizens."

٤٠ - Igor' Karpenko, "We Have No Disagreements With V. Chernomyrdin About the Program of Privatization " (Interview with Anatoly Chubais), *Izvestiya*, January 19, 1993.

٤١ - Shleifer and Boycko, "The Politics of Russian Privatization," in Blanchard and others. *Post-Communist Reform: Pain and Progress*, pp. 48-49, 59-63,

٤٢ - Aleksander Bekker. "The Servile Boris Nikolaevich ", *Segodnya*, June 15, 1994.

٤٣ - Shleifer and Boycko, "The Politics of Russian Privatization", in Blanchard and others. *Post-Communist Reform : Pain and Progress*, pp. 43-48 ; Sergei Sninsky. "State Holdings Instead of Auctions," *Nezavisimaya gazeta*, March 11, 1992 ; "From Netting Out to Corporatization" (Interview with Vladimir Shumeiko), *Rossiiskaya gazeta*, June 4, 1992.

٤٤ - Larisa I. Piyasheva, "The New Head of the Socialist Dragon", *Nezavisimaya gazeta*, April 25, 1992.

٤٥ - Shleifer and Boycko, "The Politics of Privatization", in Blanchard and others. *Post-Communist Reform : Pain and Progress*, pp. 43-48.

٤٦ - Irina Demchenko, "The President Thought and Decided that Chubais Is More Right Than Lobov," *Izvestiya*, September 14, 1993.

٤٧ - "The Fourth Option of Corporatization of State Enterprises," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1, January 1993 ; "Once Again About the Fourth Option of Privatization", *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 16, April 1993.

٤٨ - Yelena Kotelynikova, "The Supreme Soviet Scrutinizes Presidential Guarantees," *Kommersant'-Daily*, July 15, 1993.

٤٩ - Richard Rose, "The Russian Response to Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (November 26, 1993), p. 55.

٥٠ - Mary Cline, "Attitudes Toward Economic Reform in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (May 28, 1993), pp. 43-49.

٥١ - من بين المساهمات الهامة وثيقة الصلة : David Lipton and Jeffrey D. Sachs, "Privatization in Eastern Europe : The Case of Poland", *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 : 1990, pp. 293-341 ; Jeffrey D. Sachs, "Privatization in Russia : Some Lessons From Eastern Europe," *American Economic Review*, vol. 82 (May 1992); Andrei Shleifer and Robert Vishny, "Privatization in Russia: First Steps", in Olivier Jean Blanchard. Kenneth A. Froot, and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*, vol. 2 (University of Chicago Press, 1994). Maxim Boycko and Andrei Shleifer, "The Voucher Program for Russia", in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 100-111. وقد قام جيفرى ساكس بدور مهم فى الجدل الداخلى الذى دار فى وقت أبكر حول الخصخصة - وعلى سبيل المثال فقد دافع بداءة عن إعطاء ٢٥ بالمائة من الأسهم للمستخدمين (فى الاجتماعين اللذين عقدا مع الرئيس يلتسين فى ١١ و ١٣ ديسمبر ١٩٩١) . وفيما بعد جاءت المشورة الغربية الرئيسية من أندرى شليفر وجوناثان هاى اللذان عملا بصفة دائمة فى اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة اعتبارا من ديسمبر ١٩٩١ تحت رئاسة ديمترى فاسيلئيف . غير أن عددا كبيرا من المهنيين الغربيين قاموا بأدوار ذات شأن وإن لم تكن ملحوظة بنفس القدر .

٥٢ - Mikhail Berger, "Goskomimushchestvo Is Preparing Itself to Transfer Property", *Izvestiya*, March 27, 1992.

٥٣ - تستند معظم الأجزاء التالية إلى: Andrei Shleifer and Maxim Boycko, "The Politics of Russian Privatization", in Blanchard and others, *Post-Communist Reform: Pain and Progress*, pp. 37-80.

٥٤ - Vasily Kononenko, "The Government Approved the Program of Privatization for 1993", *Izvestiya*, November 30, 1992 ; "The State Program of Privatization", *Izvestiya*, June 27, 1992.

٥٥ - "State Program for the Privatization of State and Municipal Enterprises of the Russian Federation for 1992," *Rossiiskaya gazeta*, July 9, 1992 ; "The State Program of Privatization".

٥٦ - "Resolution of the Supreme Soviet of the Russian Federation on the Delimitation of State Property in the Russian Federation into Federal Property, State Property of Republics Belonging to the Russian Federation, *Krai, Oblasti*, Autonomous Regions, Autonomous Districts, the Cities of Moscow and St. Petersburg and Municipal Property," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 3, January 1992.

٥٧ - Igor' Karpenko, "The Program of Privatization for 1993," *Izvestiya*, May 20, 1993.

٥٨ - "Basic Provisions of the Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation for 1992", *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 2, January 1992.

٥٩ - Karpenko, "We Have No Disagreement With V. Chernomyrdin About the Program of Privatization"; Karpenko. "The Program of Privatization for 1993" ; Igor' Karpenko, "The Draft Program of Privatization for 1993 was Approved by the Government of Russia", *Izvestiya*, June 1, 1993.

٦٠ - "We Have No Disagreement with V. Chernomyrdin About the Program of Privatization" (Interview with A. Chubais). *Izvestiya*, January 19, 1993.

٦١ - "The State Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation," *Rossiiskaya gazeta*, January 4, 1994.

٦٢ - "Text' of Privatization Program Edict." ITAR-TASS, July 22, 1994, in Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report: Central Eurasia*, July 25, 1994, pp. 18-19. (Hereafter FBIS, *Central Eurasia*).

٦٣ - "Privatizing State Property" (Interview with Anatoly Chubais), *Moscow News*, no. 3, March 1994, p. 10.

٦٤ - كان يوجد رسميا ٨٩ إقليماً ، غير أن الشيشان كانت خارج سيطرة موسكو تماما .

٦٥ - Bozidar Djelic and Natalia Tsukanova, "Voucher Auctions : A Crucial Step Toward Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (July 23, 1993), p. 12.

٦٦ - "Privatization Gives the Treasury 92 Billion".

٦٧ - Roman Frydman and others. *The Privatization Process in Central Europe*, vol. 1 (Budapest: Central European University Press, 1993).

٦٨ - انضم فريق صغير من المستشارين التابعين إلى معهد هارفارد للتنمية الدولية إلى اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة في نوفمبر ١٩٩١ للعمل لفترة دوام كامل . وفي مارس ١٩٩٢ ، أضيف إليهم فريق مشترك ما بين البنك الدولي والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية ، وفي مايو ١٩٩٢ ، اختارت اللجنة مجموعة مؤتلفة من المستشارين الغربيين من خلال عطاء دولي . وبالإضافة إلى ذلك ، اشترك المصرفيون الاستثماريون الغربيون في الإعداد لخصخصة منشآت معينة ، وخاصة

الشركة المالية الدولية ومصرف CS First Boston ، إلا أن عددا كبيرا من المستشارين الغربيين الذين يمثلون نطاقا عريضا من الخبرة اشتركوا في برنامج الخصخصة الروسي . وقد قدمت الوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص قدرا كبيرا من التمويل . (Bozidar Djelic and Jeffrey Sachs, "Russia: Breakthrough Year in 1993", in Rodney Lord, ed., *Privatization Yearbook 1993* [London: Privatisation International, 1993], pp. 84-85.

٦٩ - Anatoly Chubais and Maria Vishnevskaya, "Main Issues of Privatization in Russia," in Aslund and Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia*, p. 92.

٧٠ - The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992* (Moscow, 1993), p. 6.

٧١ - Chubais and Vishnevskaya, "Main Issues of Privatization in Russia," in Aslund and Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia*, p, 89.

٧٢ - "Decree on the Acceleration of Privatization of State and Municipal Enterprises," *Zakon*, no. 2 (February 1992), pp. 1-10.

٧٣ - John Lloyd, "Russia's Third City Leads the Way in State Property Sales," *Financial Times*, February 6, 1992, p. 2.

٧٤ - The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992*, pp. 7, 28-29. والإحصائيات سيئة لأسباب كثيرة . كان قد تم وضع أساليب إحصائية جديدة ، وفي غضون الاندفاع الهائل إلى الخصخصة بسرعة ، كانت الإحصاءات مهمة كوسيلة للتحفيز بأكثر من أهميتها للسيطرة الفعلية . وتنزع بيانات اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة وإلى معالجة الرقم الأصلي للمنشآت باعتباره رقما نسبيا ، في حين أن بعض بيانات اللجنة تأخذ في حسبانها عدد المنشآت التي كانت موجودة عند الخصخصة . (Aleksander Margolin, "Why Was the Small-Scale Privatization Slowed Down ?," *Rossiiskie vesti*, July 14, 1993). وبالاضافة إلى ذلك ، لايبدو أن تصنيف المنشآت قد أحكم إعداده . فعلي سبيل المثال ، لم يكن من المفروض أن تحول المنشآت الصغيرة النطاق الى شركات مساهمة ، غير أن هذا كان من الأشكال الشائعة لخصخصة المنشآت الصغيرة النطاق (انظر Margolin. 1993, p. 4.) . وكثيرا ما كانت عملية الخصخصة تستغرق وقتا طويلا ، وكان من الواضح أن المفهوم المتعلق بمتى تكون المنشأة قد خصخصت ، يتفاوت من شهر إلى آخر .

٧٥ - Margolin, "Why Was the Small-Scale Privatization Slowed Down ?"

٧٦ - Aleksandr Radygin, "The Peak of Privatization Through 'Voluntary Initiatives' Is Over," *Finansovye izvestiya*, February 17, 1994.

٧٧ - "Economic Production and Price Dynamics as of October, 25," *Delovoi mir*, November 2, 1994, pp. 4-5.

٧٨ - The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992*, p. 6.

٧٩ - Margolin, "Why was the Small-Scale Privatization Slowed Down ?" وتتفاوت الإحصاءات بدرجة كبيرة تبعا لمصدرها .

٨٠ - المصدر السابق .

٨١ - The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property. *Annual Report 1992*, p. 6.

٨٢ - Igor' Karpenko. "The Principles for Privatization in Moscow Have Been Determined , *Izvestiya*, December 12, 1992.

٨٣ - استنادا إلى محادثات شخصية فى متاجر موسكو وما حولها فى عام ١٩٩٢ .

٨٤ - ملاحظات ومحادثات شخصية مع الباعة فى موسكو خلال فترة الإصلاح ؛ انظر أيضا Yakov Orlov, "Trade Is Primarily Privatized in a 'Collective' Fashion," *Segodnya*, December 28, 1993.

٨٥ - محادثات شخصية متكررة مع تشوبايس فى أواخر عام ١٩٩١ والنصف الأول من عام ١٩٩٢ .

٨٦ - Anatoly Yershov and Igor' Karpenko, "At the Fair in Nizhny Novgorod Trucks Were Sold for Vouchers," *Izvestiya*, November 2, 1992.

٨٧ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* (The Russian Federation in numbers in 1993) (Moscow, 1994), p. 46.

٨٨ - Shleifer and Boycko, "The Politics of Russian Privatization," in Blanchard and others, *Post-Communist Reform : Pain and Progress*, pp. 53-56 ; Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 76-82 ; Igor' Karpenko, "The Decree on the Corporatization of Enterprises is Coming Into Force," *Izvestiya*, July 7, 1992.

٨٩ - "Report on Privatization," *RFE/RL Daily Report*, April 8, 1994.

٩٠ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.* (The socio-economic situation in Russia in 1993) (Moscow, 1994), p. 94.

٩١ - S. Mikhailov, "Once Again About the Results and Problems of Privatization in 1993," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 19, May 1993.

٩٢ - "Decree on State Guarantees About the Rights of Citizens of Russia to Participate in the Privatization," *Rossiiskaya gazeta*, May 19, 1993.

٩٣ - Yelena Dzhaginova, "A Quarter of the Population of Russia Do Not Know What to Do With Their Vouchers," *Segodnya*, January 26, 1994.

٩٤ - "Privatization in Public Opinion," *Izvestiya*, July 2, 1994.

٩٥ - معلومات مستقاة من اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة .

٩٦ - All-Russian Center for the Study of Public Opinion (VTsIOM), *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny* (Economic and social changes), no. 6, October 1993, p. 52.

٩٧ - Yury Levada, "A Critical Balance of an 'Extraordinary' Year," *Moskovskie novosti*, no. 1, January 3, 1993.

٩٨ - Aaron Trehub, "Housing Policy in the USSR/CIS : *Perestroika* and Beyond," *RFE/RL Research Report*, vol. 1 (February 7, 1992), pp. 38-39.

٩٩ - Frydman and others. *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 74-75 ; "Housing : Free and Forever," *Rossiiskaya gazeta*, January 4, 1993 ; "Model Statute on the Privatization of the Housing Fund in the RSFSR," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1, January 1992.

١٠٠ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu*, p. 52 ; "The Socio-Economic Situation and the Development of Economic Reforms in the Russian Federation in the First Half of 1993", *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 31, July 1993 ; "Privatization of Housing Turned Millions of People Into Proprietors," *Finansovye izvestiya*, July 2, 1993 ; "Economic Production and Price Dynamics as of October 25," *Delovoi mir*, November 2, 1994, pp. 4-5.

١٠١ - Richard Rose, "The Russian Response to Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2

(November 26, 1993), p. 55 ; Maria Matskevich and Leonid Kesel'man, "In Moscow, the Leading Employees Favor the Privatization of Industry," *Nezavisimaya gazeta*, March 12, 1992.

١٠٢ - Yury Levada, "Lessons of a Difficult Year," *Moskovskie novosti*, no. 1, January 2-9, 1994.

١٠٣ - عندما قمت بزيارة لمزرعة عائلية خارج موسكو فى ربيع عام ١٩٩٢ ، علمت أن المُزارع يظل مستيقظا طيلة الليل ، هو أو أحد أطفاله مسلحا ببندقية ، للتأكد من أن أحدا لن يقوم بسرقة أى شىء لديه ، أو يحاول حرق منزلهم ، أو نقل الأسوار التى تفصل بين القطع الخاصة المتجاورة .

١٠٤ - Timothy N. Ash. Robert Lewis, and Tanya Skaldina. "Russia Sets the Pace of Agricultural Reform," *RFE/RL Research Report*, vol. 1 (June 19, 1992), p. 60.

١٠٥ - Don Van Atta, "Yeltsin Decree Finally Ends 'Second Serfdom' in Russia." *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (November 19, 1993), p. 34.

١٠٦ - Olga Melyukhina, "Russia's Peasant Farms Are at a Financial Impasse," *Finansovye izvestiya*, April 14, 1994.

١٠٧ - Sheila Marnie, "The Unresolved Question of Land Reform in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (February 12, 1993), pp. 35-36 ; Van Atta, "Yeltsin Decree Finally Ends 'Second Serfdom' in Russia," p. 34-35.

١٠٨ - Don Van Atta, "Rutskoi Loses Responsibility for Agriculture," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (April 30, 1993), pp. 11-16.

١٠٩ - "Decree of the Government of the Russian Federation on the Order of Reorganization of *Kolkhozy* and *Sovkhozy*," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 3, January 1992.

١١٠ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 42.

١١١ - "Decree of the President of the Russian Federation on the Regulation of Land Relations and the Development of Agrarian Reform in Russia", *Izvestiya*, October 29, 1993.

١١٢ - Yelena Yakovleva and Anatoly Yershov, "How Peasants in Nizhny Novgorod Learned How to Purchase Land," *Izvestiya*, November 13, 1993.

١١٣ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 42-43 ; Stephen K. Wegren, "Rural Reform in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (October 29, 1993), pp. 43-53.

١١٤ - Gokomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 44-45.

١١٥ - المصدر السابق ، ص ٩٥ .

١١٦ - المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

١١٧ - المصدر السابق ، ص ٩٦ .

١١٨ - المصدر السابق ، ص ص ٩٦-٩٧ ؛ Anastasiya Naryshkina, "There Are About 150 Exchanges Left in Russia," *Segodnya*, June 23, 1994.

١١٩ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 98-99.

١٢٠ - Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 32-33.

١٢١ - "Law of the Russian Federation on Insolvency (Bankruptcy) of Enterprises," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1, January 1993.

١٢٢ - Gleb Cherkasov, "Bankrupts Do Not Go to the Debt Pit", *Segodnya*, June 18, 1994.

١٢٣ - "Decree of the Government of the Russian Federation on Some Measures to Implement Legislation on Insolvency (Bankruptcy) of Enterprises," *Rossiiskaya gazeta.* May 27, 1994 ; "Decree of the President of the Russian Federation on the Sale of State Debtor Enterprises," ITAR-TASS, June 3, 1994, in FBIS, *Central Eurasia*, June 6, 1994, pp. 23-24; مقابلة شخصية مع ماكسيم بويكو الرئيس التنفيذى لمركز الخصخصة الروسى وزملائه فى موسكو فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٤ .

١٢٤ - Petr Zhuravlev, "Anatoly Chubais Affirms that He Opened the Door to the Market," *Segodnya*, March 24, 1994.

١٢٥ - Irena Grosfeld and Paul Hare, "Privatization in Hungary. Poland and Czechoslovakia," *European Economy*, special ed, no. 2 (1991). pp. 129-56.

١٢٦ - Ivan Major, *Privatization in Eastern Europe : A Critical Approach* (Aldershot, Hants ; Brookfield, Vermont : Edward Elgar, 1993).

١٢٧ - Maxim Boycko, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny, "Privatizing Russia," *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 : 1993, p. 160.

١٢٨ - Joseph Blasi, "Privatizing Russia — A Sucess Story," *New York Times*, June 30, 1994, p. A 23.

١٢٩ - VTsIOM, *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, p. 54.

١٣٠ - Fred Hiatt, "Privatizing a Noodle Factory Has Russians in a Stew," *Washington Post*, March 29, 1994, p. A14.

١٣١ - محادثات مع مدراء ومسئولين ومستثمرين ورجال اقتصاد فى فولجوجراد و موسكو فى يناير وفبراير ١٩٩٤ .

١٣٢ - Boycko, Shleifer, and Vishny. "Privatizing Russia : First Steps," in Blanchard, Froot and Sachs, eds. *The Transition in Eastern Europe*, pp. 169-71.

١٣٣ - "Decree on Measures to Assure the Rights of Shareowners," *Rossiiskaya gazeta*, November 6, 1993.

١٣٤ - Yelena Kotelynikova, "Shareholders Do Not Receive the Promised Dividends," *Kommersant'-Daily*, January 20, 1994.

١٣٥ - "State Program of the Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation," *Rossiiskaya gazeta*, January 4, 1994.

١٣٦ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 88.

١٣٧ - Sergei Rybak, "2.9 Billion Dollars of Foreign Capital in the Russian Economy," *Segodnya*, March 24, 1994.

١٣٨ - معلومات مستقاة من شركة بروزويلك للسمسرة فى موسكو فى ديسمبر ١٩٩٤ .

الفصل الخامس

١ - "All Not Yet Lost for Budget" (Interview with Deputy S. Burkov), *Rossiiskaya gazeta*, November 30, 1994.

٢ - Yelena Yakovleva and Irina Savvateeva, "Russia on the Eve of 'Freeing of Gas Prices' : What Will it Bring to Us All ?", *Izvestiya*, November 26, 1994 ; Aleksandr Bekker, "Russian Prices Are 75 Percent Free," *Segodnya*, December 2, 1994.

٣ - "In 1993 Russia Exported $4.94 Billion and Imported $3.74 Billion Through Barter," *Segodnya*, April 1, 1994.

٤ - "Russian Economic Trends: Monthly Update"mimeo, Moscow, October 17, 1994 ; John Thornhill, "Russian Output Halved in 3 Years," *Financial Times*, December 31, 1994, p. 2.

٥ - Richard Layard and Andrea Richter, "Labour Market Adjustment: The Russian Way," in Anders Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London: Pinter, forthcoming).

٦ - تقديرات شخصية من قبل تاتيانا دولغوبياتوفا والفيرا نائبولينا اللتين أجرتا لقاءات مستمرة مع مدراء المنشآت ، وأعلنتا عن تقديراتهما فى يوليه ١٩٩٣ .

٧ - يقدر جور أوفير وآرون فنوكو الإنتاج المحلى الإجمالى للاقتصاد الثانى بنحو ٣ إلى ٤ بالمائة فقط من الإنتاج المحلى السوفييتى فى عام ١٩٧٣ ، وهو مايقل كثيرا عن الموجود فى العالم الغربى . (Gur Ofer and Aaron Vinokur, *The Soviet Household Under the Old Regime: Economic Conditions and Behavior in the 1970s* [Cambridge University Press, 1992], p. 84).

٨ - *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Daily Report*, December 6, 1994.

٩ - Evgeny Gavrilenkov and Vincent Koen, "How Large Was the Output Collapse in Russia ? Alternative Estimates and Welfare Implications," IMF Working Paper, November 17, 1994, p. 29.

١٠ - "The State Committee for Defense Industry Considers the Possibility of Transferring 60% of the MIC Enterprises to the Civilian Sector," *Segodnya*, December 14, 1994.

١١ - Jan Winiecki, "The Inevitability of a Fall in Output in the Early Stages of Transition to the Market: Theoretical Underpinnings", *Soviet Studies*, vol. 43, no. 4 (1991), pp. 669-76 ; János Kornai, *Transformational Recession*. Discussion Paper no. 1, Collegium Budapest, Institute for Advanced Study, June 1993.

١٢ - ما من شك فى أن حصة النقل البرى من إجمالى النقل قد تزايدت وأن الأرقام المبلغة عنه مبخوسة بشكل بالغ ، على العكس من أشكال النقل الأخرى . ومع ذلك ، فإن النقل بالأنابيب والسكك الحديدية (وهما الشكلان الموثقان بشكل جيد) هما الشكلان الغالبان للنقل فى روسيا . ومن الناحية الرسمية ، يمثل النقل البرى نسبة قليلة تبلغ ٠,٦ بالمائة من جميع النقل الذى يقاس بالأطنان الكيلومترية (Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* [Moscow, 1994], p. 222).

١٣ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g*, (Moscow, 1994), pp. 89-90.

١٤ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 84, 91 ; John Lloyd, "Russian Trade Turns Westward," *Financial Times*, November 24, 1994, p. 4.

١٥ - Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy : Poteryanny god* (Moscow, 1994), p. 86 (original source : the Russian Ministry of Finance).

١٦ - مصادرى الرئيسية فى هذا الشأن ، دراسات شتى اضطلع بها رتشارد لايارد وأندرى ايلاريونوف بالاشتراك مع مؤلفين آخرين فى : Andrei Illarionov, "The Fall of the Standard of Living : Myth or Reality?", *Izvestiya*, February 17, 1994 ; Michael Ellam and Richard Layard, "Prices, Incomes, and Hardship," in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 39-61 ; Andrei Illarionov, Richard Layard, and Peter Orszag, "The Conditions of Life," in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (London, Pinter, 1994), pp. 127-56 ; Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 32-41.

١٧ - حسبما يبينه الجدول ٣ - ٢ ، من الصعب الوصول إلى تعميمات بالاستناد إلى الإحصائيات الروسية عن الأجور . فالتحولات الشهرية في الأجور الحقيقية ضخمة ؛ ولا توجد مؤشرات قياسية للأجور المنتظمة ، وقد رفعت الحدود الدنيا للأجور بشكل شاذ ، وأضيفت علاوات كبيرة إلى الأجور في ديسمبر . ولذلك فإن من الصعب اختيار الوقت الصحيح للقياس من أجل إجراء مقارنات قصيرة المدى .

١٨ - Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu*, p. 269 ; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p. 143.

١٩ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 110-11 ; *Russian Economic Trends : Monthly Update*, May 31, 1994.

٢٠ - Illarionov, Layard, and Orszag, "The Conditions of Life", p. 129.

٢١ - المصدر السابق ، ص ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٢٢ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 45.

٢٣ - المصدر السابق ،ص ١٤؛ Gavrilenkov and Koen, "How Large Was the Output Collapse in Russia ?," p. 23.

٢٤ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 149-51.

٢٥ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 3, no. 1 (1994), p. 50.

٢٦ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 149-51 ; Goskomstat Rossii, "Russia's Socioeconomic Condition as of October 31," *Delovoi mir*, November 10, 1994.

٢٧ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), p. 38.

٢٨ - Maxim Boycko and Andrei Shleifer, "The Russian Restructuring and Social Assets," in Anders Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London : Pinter, forthcoming).

٢٩ - Andrei Illarionov, "The Budget as a Mirror of the Government's True Intentions," *Izvestiya*, May 18, 1994.

٣٠ - الصورة مبهمة بسبب عدم تقديم أية بيانات بعد بشأن الصناديق الخارجة عن الموازنة في عام ١٩٩٤ . Judith Shapiro, "How Small Is Russian Social Expenditure ?," *Socio-Economic Survey*, vol. 2, no. 1 (Moscow, November 1994), pp. 1, 3-6.

٣١ - Illarionov, Layard, and Orszag, "The Conditions of Life," pp. 133-35 ; Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 35-37.

٣٢ - Judith Shapiro, "The Russian Mortality Crisis and Its Causes," in Anders Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London: Pinter, forthcoming).

٣٣ - Shapiro, "The Russian Mortality Crisis and its Causes."

٣٤ - A. Koretsky, "Instead of Money — Public Advice," *Kommersant'-Daily*, October 12, 1994.

٣٥ - *RFE/RL Daily Report*, December 6, 1994.

٣٦ - Table 8-2 ; Groskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 3.

٣٧ - المصدر السابق ص ٩٦ .

٣٨ - المصدر السابق ، ص ص ٨٤ - ٨٦ ، ٨٩ - ٩٠ .

٣٩ - Mancur Olson, *The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups*, 2d ed. (Harvard University Press, 1971), p. 2 (emphasis in original).

Yegor T. Gaidar, *Ekonomicheske reformy i ierarkhicheskie struktury* (Economic reforms and hierarchical structures) (Moscow : Nauka, 1990), p. 208. ٤٠ -

Viktor Chernomyrdin, "No Exits on the Road to Market," *Financial Times*, May 16, 1994, p. 15. ٤١ -

٤٢ - ملاحظات من لقاءات شخصية مع مدراء المنشآت فى فولجوجراد فى ٧-١١ فبراير ١٩٩٤ .

"Russia Needs a Radical Reform and Strong Power" (Interview with Arkady Volsky), *Izvestiya*, August 3, 1992. ٤٣ -

Shrewdly, Volsky argued for a tax-based income policy with a progressive tax on unjustified increases in the wage fund. "Thirteen Points of Volsky's Program". *Izvestiya*, September 30, 1992. ٤٤ -

Rustam Arifdzhanov, "Queues as a Mirror of Our Evolution", *Izvestiya*, July 7, 1994. ٤٥ -

Vladimir Petukhov and Andrei Ryabov, "Do Not Stop Us From Living, Help Us to Survive: About the Social Frame of Mind of Russians," *Rossiya*", no. 19, May 18-24, 1994. ٤٦ -

الفهـــرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

رقم الايداع بدار الكتب
٢٢٧١/ ١٩٩٨

كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق؟

يقدم هذا الكتاب التحليل الأشد تفصيلا والأكثر عمقا حتى الآن، لواحد من أعظم التحولات وأكثرها إثارة للجدل فى تاريخ العالم الحديث. تحول روسيا من اقتصاد اشتراكى إلى اقتصاد للسوق. ويبين كيف اغتنم دعاة الإصلاح فى روسيا فرصة سحق انقلاب أغسطس ١٩٩١، وانهيار الايديولوجية الشيوعية والنظام السياسى والاقتصادى السوفييتى، لبناء مجتمع واقتصاد جديدين، والصراع الضارى الذى صحب ذلك بين المتمسكين بالوضع القائم وأنصار التغيير، وما اقترن بذلك من فساد واثراء غير مشروع ونهب لمقدرات البلاد، ومقاومة من قبل مديرى مشروعات الدولة الذين كانوا قد حولوها لعزب خاصة.

وأنديرز أسلوند من كبار الباحثين فى مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى ومستشار اقتصادى لحكومة أوكرانيا. وقد عمل أيضا مستشارا اقتصاديا للحكومة الروسية، وباحثا زائرا فى مؤسسة بروكنجز، وأستاذا ومديرا لمعهد استوكهولم لاقتصاديات شرق أوروبا. وهو مؤلف لعدة كتب منها: *«الثورات الاقتصادية فيما بعد الشيوعية»*، *«نضال جورباتشوف من أجل الإصلاح الاقتصادى»*، *«المشروع الخاص فى أوروبا الشرقية»*.

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

